سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 5

ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا

دراسة تحليلية
وفق نظرية توازن المصالح

تأليف
عمّار كريم حميد



ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا

دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح

ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا

دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح

تأليف عمّار كريم حميد

الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، 2021

First Edition, Beirut/Lebanon, 2021



ISBN: 978 - 1 - 77472 - 126 - 1

ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا

دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح

تأليف

عمّار كريم حميد



الفهرس

الجزء الرابع
مستقبل الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا في ظل توازن المصالح

فهرست الخرائط

فهرست الأشكال

فهرست الجداول

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافيـة والاقتصادية بيـن النخـب العراقية؛ بهدف تعــزيـز التجـربـة الديمقـراطية، وتحقيـق السِلْـم المجتمعي، ومسـاعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسِـم بالموضوعية والحيـاد ويـوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسســات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار» اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ«عراق مصغر» اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفا من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلما بارزا ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيما، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع، القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة

التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهـم مع المؤسسـات والمنظمـات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهـاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهـات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

مقدمة المركز

يحلل هذا الكتاب ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في منطقة جنوب شرق آسيا والتنافس بين الولايات المتحدة والصين فيها على وفق نظرية توازن المصالح للمفكر الأمريكي راندل شويللر (أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية أوهايو) التي تعدُّ من أبرز ما أفرزه الأنموذج الواقعي بشكلٍ عام والمدرسة الواقعية النيوكلاسيكية في العلاقات الدولة بشكلٍ خاص.

وتتأتى أهمية هذا الكتاب من أنه يسلط الضوء على افتراضات هذه النظرية ومستويات التحليل التي تقوم عليها والتي وضِعت لمعالجة ديناميكات التحالفات والعلاقة بين القوى الصاعدة والمهيمنة، فضلاً عن تقديم صاحبها نقداً مهماً للأطروحات التي سبقتها في هذا المجال: مثل أنموذج توازن القوى لـ (كينيث والتز) ونظرية توازن التهديد لـ (ستيفن والت)، ومن ثم يقدم نظريته بديلا مناسبا لتفسير التحالفات.

وبهذا فالكتاب يقدم نموذجا نظريا يُطبّق على منطقة اقليمية مهمة تمتاز بأهميتها الجيوبولتيكية وهي منطقة جنوب شرق آسيا؛ تدركها القوى الكبرى الاقليمية منها والدولية تماما، ومن ثم تتنافس من أجل السيطرة عليها. اذ نجد الصين تعدها المجال الحيوي ونقطة الانطلاق نحو العالمية، فيما ترى فيها الولايات المتحدة الاميركية مصدرا مهما لسيطرتها على الفضاء الاوسع في نصف الكرة الشرقي (آسيا – المحيط الهادئ). وكل ذلك لا بد أن يترك أثراً بالغاً في مسار الاستقرار والتغيير في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

المقدمة

درجت نظريات العلاقات الدولية ولاسيما الواقعية منها على معالجة ديناميكيات القوى المهيمنة والصاعدة في النظام الدولي، إذ انبرت ـ النظرية الواقعية ـ إلى هذه المَهمّة منذ 2500 عام عندما تولى مسألة التنظير لها المؤرخ اليوناني (ثيوسيديدس)، الذي عالج أسباب ودوافع الحرب بين قوة مهيمنة وأخرى صاعدة، وهما (أثينا وأسبرطة) في كتابة المعروف (الحروب البولوبونيزية)، ثم تلاه المفكرون الآخرون الذين أكملوا وضع الأسس والقواعد التي استند إليها النموذج الواقعي مثل (توماس هوبز)، و(نيقولا ميكافيللي)، وصولاً إلى (هانز مورجانثو) وليس انتهاءً بـ (كينيث والتز) ومن تبعه، إلا أن تطور الفكر الواقعي تكيّف مع التغيرات والأحداث التي طرأت على الساحة الدولية في مراحلها المتعاقبة فظهر التطور الأخير من الواقعية على يد مجموعة من المنظرين الذين أخذوا على عاتقهم الخوض في غمار المتغيرات التي أهملها من سبقهم في هذا النموذج المعرفي، وأسسوا ما يعرف اليوم بالمدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة وفي مقدمتهم (راندل شويللر).

قدّم (راندل شويللر) نقداً مهماً، وأعاد النظر في ما أهمله المنظرون الذين سبقوه في الواقعية الجديدة، وهما (كينيث والتز) في نموذجه لـ «توازن القوى»، و(ستيفن والت) في نظريته «توازن التهديد»، وكلا المنظرين ركزا على مستوى واحد من التحليل هو: بنية النظام الدولي، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشريحة من المنظرين الواقعيين بـ (الواقعيين البنيويين)، فكينيث والتز ركز على توزيع القدرات في النظام بوصفه عامل توازن واختلال للقوة في النظام، ولما كان توزيع القدرات يعدُّ حجر الزاوية لتشكيل التحالفات لـ والتز فإن إعادة التوازن بالتحالف مع الجانب الأضعف هو السلوك الشائع في السياسة الدولية. أما (ستيفن والت)، الذي قدم إعادة نظر في نموذج والتز لتوازن القوى في نظرية أسماه توازن التهديد، الذي جادل فيه بأن الدول تتحرك في تشكيل التحالفات ضد التهديد الذي تبثه قوة صاعدة ولهذا التهديد أربعة معايير هي (القدرات الإجمالية، والقرب الجغرافي، والقوة الهجومية، والنوايا العدوانية)، فلم يبرح بنية النظام بوصفه مستوى وحيدا للتحليل والتفسير

والتنبؤ، ليقود المفكرين إلى نتائج مفادها أن جل اهتمام الدول هو الأمن والبقاء في وضعها الراهن والحفاظ على بقائها هو الغاية، فضلاً على أن شويللر أدرك ما أهمله الواقعيون البنيويون وهو الدولة، أو الوحدة، بما تتضمنه من إدراك وعقلانية صانع قرارها، والقومية، والنظام السياسي، والتركة التاريخية وغيرها، بوصفها مستوى ثانيا لتفسير سلوكيات الدول في تشكيل التحالفات إلى جانب المستوى الأول وهو بنية النظام، وهو بذلك أرجع الاهتمام إلى الدول الصاعدة التي تسعى إلى تحقيق القوة، ليس فقط الأمن وإشباع شهيتها المتصاعدة مع تصاعد قدراتها ـ ولاسيما الاقتصادية والعسكرية ـ وعلى هذا الأساس قدّم شويللر نظريته التي تناولت القوى الصاعدة والمهيمنة ووضع لها مستويين من التحليل هما مستوى الدولة، ومستوى النظام، يُضاف إليهما مستوى ثالثا ـ وسيطا ـ هو مستوى الفرد (صانع القرار)، ولا تأخذ نظريته فقط البحث عن الأمن بوصفه دافعا لسلوك الدول الثانوية في الانضمام لتحالف القوى الصاعدة، والجدير بالذكر، أن شويللر قام بطرح نظريته بعد أن نقد مسلّمات الواقعيين الجدد (مثل والتز ووالت)، وتأتي تنظيراته في سياق التحول المعرفي الذي شهده النموذج الواقعي من الواقعية البنيوية إلى ما سمّيّ بـ «المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة».

ليُطبَّق هذا الأنموذج على إحدى المناطق الحيوية في العالم، وهي منطقة جنوب شرق آسيا التي تشهد قوتين إحداهما مهيمنة ومؤسِسة للنظام الإقليمي لهذه المنطقة: **الولايات المتحدة الأميركية**، والأخرى صاعدة وعازمة على تعديل الوضع الراهن فيها وإرساء نظاماً على شاكلتها يكون هرمياً ومتربعة على عرشه: **جمهورية الصين الشعبية**، وتعدُّ هذه المنطقة مهمة جداً من الناحية الجيوبولتيكية، فموقعها الجغرافي الذي يجعلها تتوسط محيطين كبيرين هما المحيط الهادئ والمحيط الهندي، والأهم أنها منطقة تأخذ حيزاً في الإدراك الاستراتيجي للقوة المهيمنة الأقوى، وهي الولايات المتحدة؛ فهي تعد امتدادا لمنظومة تحالفاتها في آسيا ـ المحيط الهادئ، وفي الوقت نفسه تمثل المجال الحيوي للقوى الصاعدة ـ الصين ـ ذات النوايا التعديلية، وتعدُّ الامتداد الأول نحو ظهورها العالمي ولاسيما أنها ـ أي المنطقة ـ تحتوي على نقطتين حيويتين لقوة الصين ونفوذها وهما: بحر الصين الجنوبي، وتايوان. وهما أشد النقاط التي يمكن أن تصطدم فيها مصالح وقدرات قوة صاعدة وأخرى سائدة.

إن **نظرية توازن المصالح**، بافتراضاتها ومستويات التحليل التي تستند إليها (مستوى الدولة ومستوى النظام)، تعالج مسار الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا، بمحاولة تفسير ديناميكيات الصراع بين القوة المهيمنة والصاعدة وتحالفات كل منهما، وكيفية استجابة دول

المنطقة لهذين القوتين بسلوكيات تمثل هذه الاستجابة، وذلك بدوال التوازن التي يطرحها صاحب النظرية (راندل شويللر)، وهي: أن سيطرة قوة الوضع الراهن الأقوى في النظام سيرجح الاستقرار في هذا النظام، لكن حينما تسيطر الدول التعديلية الأقوى فيه فالأخير سيخضع للتغيير لا محالة، لكن التوازن يمكن أن يرسى بتوازن المصالح والقدرات للقوتين بتقاسم القوة والنفوذ في المنطقة.

ولما كانت دوافع القوة المهيمنة والصاعدة وأهدافها ومصالحها، التي تحركها المصالح، فضلاً على المتغيرات النظامية التي تتفاعل معها، لها أهمية في الاستقرار سواء أكان إقليميا أم دوليا، ولأن تحالفات هذه القوى (المهيمنة أو الصاعدة) عامل رئيس لترجيح كفة هذه الدولة أو تلك، فإن أهمية هذه الدراسة تتأتى من ضرورة تحليل ديناميكيات القوى المهيمنة والصاعدة ومصالح كل منهما سواء أكانت الأمنية التي تتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن واستقراره، أم السعي إلى التغيير وكسب المزيد من الأراضي والقوة والنفوذ، لذا فإن صراع المصالح بين القوة المهيمنة والمؤسِسة للنظام الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا: الولايات المتحدة الأميركية، والقوة الصاعدة: جمهورية الصين الشعبية، الساعية لتعديل الوضع الراهن في هذه المنطقة وقلب التوازن لصالحها، وإغواء دول المنطقة بالعوائد ـ ولاسيما الاقتصادية ـ لمسايرة ركبها، سيؤثر بشكلٍ أو بآخر في مسار الاستقرار في المنطقة.

يزاد على ذلك، أن خيارات التحالف لدول منطقة جنوب شرق آسيا تساعد على ترجيح طرف من دون آخر من الدولة المهيمنة أو الصاعدة إما بالتوازن (التحالف مع القوة المهيمنة ضد القوة الصاعدة)، أو بمسايرة ركب القوة الصاعدة من أجل الربح والمكاسب، أو بدافع الخوف منها، أو بقيام هذه الدول باتباع ستراتيجيات أخرى تسعى بها إلى إرساء توازن بين القوتين ويطلق على ذلك بستراتيجيات «التحوط».

يعالج هذا الكتاب إشكالية مفادها: أن لكل دولة خياراتها الخارجية والداخلية التي تقررها انطلاقا من مصالحها وأهدافها الذاتية بحسب مبدأ السيادة والمساواة بين الدول، غير أَن ديناميكيات الصراع بين القوتين الكبريين (الولايات المتحدة والصين) في منطقة جنوب شرق آسيا، انعكست في خيارات تلك الدول للاستجابة لهاتين القوتين، فهل هذه الدول ستتوازن مع الولايات المتحدة ضد الصين، أو ستتبع سلوك المسايرة مع الصين؟ أو تحاول المناورة بستراتيجيات أخرى مثل السلوكيات التي يُطلق عليها «التحوط»؟ وكيف يؤثر صراع المصالح في التوازن أو اختلاله في الاستقرار في هذه المنطقة؟

تحاول الدراسة التحقق من فرضية مفادها: أن خيارات دول المنطقة ستتأثر بمسار التنافس بين الدولتين الكبريين (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين) على منطقة جنوب شرق آسيا، ثم على مسار الاستقرار فيها، فكلما اتفقت الدولتان وتعاونتا زادت فرص الاستقرار ثم الخيارات الذاتية لدولها، التي ستؤثر في الاستقرار والتنمية في المنطقة، والعكس صحيح.

اعتمد الباحث منهجاً واحداً في دراسة أبعاد ديناميكات القوى الصاعدة والمهيمنة وتحالفات كل منهما، وكيفية استجابة الدول لهما، وأثر ذلك في الاستقرار لسبر أغوار هذا الموضوع، الذي تُعنى به الدراسة، وبما أن لكل نظرية انطولوجية وابستمولوجية وكذلك ميثدلوجية خاصة بها، فقد اعتمد الباحث المنهج الخاص بالواقعية النيوكلاسيكية لتحليل الظواهر والأحداث وكذلك العوامل المؤثرة في الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا انطلاقا من نظرية توازن المصالح. وأُضيف إلى ذلك، (منهج الاستشراف)؛ لاستشراف مسار الاستقرار في هذه المنطقة.

أما هيكلية هذا الكتاب فقد قُسَّم استناداً إلى المشكلة، والفرضية المطروحة، واعتماداً على المناهج المستخدمة في كتابتها، على أربعة أجزاء:

تناول **الجزء الاول** الإطار النظري للدراسة، وتم تقسيمه على ثلاثة فصول (**الأول، والثاني، والثالث**). تناول الفصل الأول التوازن والمسايرة في العلاقات الدولية من منظور نموذج توازن القوى لـ (كينيث والتز)، ونظرية توازن التهديد لـ (ستيفن والت)، والنظرية موضوع الدراسة **نظرية توازن المصالح** لـ (راندل شويللر)، وتناول الفصل الثاني أشكال المسايرة، ومستويات التحليل في نظرية توازن المصالح. أما الفصل الثالث، فقد تم فيه تناول النظام والنظام الإقليمي وأهمية الأخير في العلاقات الدولية، وكذلك تم التطرُّق إلى التحالفات والتحالفات الإقليمية وأهمية الأخيرة في العلاقات الدولية مع تبيان تفسير (راندل شويللر) لديناميكات تشكيل التحالفات.

تم تخصيص **الجزء الثاني** من هذا الكتاب لبحث منطقة جنوب شرق آسيا من حيث الأهمية، والإدراك، والقضايا. وتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول وهي (**الرابع، والخامس، والسادس**)، تناول الفصل الرابع الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة جنوب شرق آسيا بما تحتويه من عناصر جذب تتمثل بموقعها الجغرافي المهم، وما تتمتع به من أهمية اقتصادية فضلاً على ميزات أخرى. وتناول الفصل الخامس الإدراك الاستراتيجي للقوى الإقليمية والدولية بإزاء هذه المنطقة. أما

الفصل السادس فقد تم تخصيصه للقضايا الأمنية في هذه المنطقة وهي: الترتيبات الإقليمية ذات البعد الأمني، وصعود الصين، والنزاع في بحر الصين الجنوبي، وسباق التسلح.

الجزء الثالث تم فيه تطبيق افتراضات **نظرية توازن المصالح** على منطقة جنوب شرق آسيا وأخذنا بالحسبان مستويات التحليل للنظرية موضع البحث. وتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول (**السابع، والثامن، والتاسع**): تناول الفصل السابع دول الوضع الراهن في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، وتناول الفصل الثامن الدول التعديلية في هذا النظام، أما الفصل التاسع فقد خُصِّص لتناول صراع المصالح والقدرات حول نقاط الصدام بين القوتين: الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب شرق آسيا، وهما: بحر الصين الجنوبي، وتايوان.

يشكِّل الجزء الرابع والأخير من هذا الكتاب الدراسة المستقبلية له. وتكوّن من ثلاثة فصول (**العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر**)، وكل فصل من هذه الفصول يمثل سيناريو مستقبلي لمنطقة جنوب شرق آسيا، فقد تناول الفصل العاشر السيناريو الأول: تفوق دولة الوضع الراهن الأقوى في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا: الولايات المتحدة الأميركية. وفي الفصل الحادي عشر تم طرح السيناريو الثاني، الذي يفترض تفوق الدولة التعديلية الأقوى في النظام الإقليمي للمنطقة: الصين. أما في الفصل الثاني عشر فقد تمَّ تخصيصه لطرح السيناريو الثالث والتوازن بين الدولتين الوضع الراهن والتعديلية. وفي كل سيناريو تم عرض الفرص التي تعزز من تحقّقه والكوابح التي تحول من دون ذلك.

الجزء الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

التوازن والمسايرة في العلاقات الدولية

التوازن والمسايرة في نظرية توازن القوى.

أظهرت الواقعية فكراً جوهرياً لحقبة امتدت لـ 2500 عام على يد أبرز كتابها ومؤيديها الرئيسيين بدءاً بـ(ثيوسيديس) ومروراً بـ(توماس هوبز)، و(ميكافيللي)، و(وكارل كلاوزفيتز) وصولاً إلى (إيدوارد كار)، و(نيبور)، و(هانز مورجنثاو)[1] وقد سمي هذه الاتجاه من الواقعية بالواقعية الكلاسيكية أو بما يسمى بـ«واقعية الطبيعة البشرية»[2]. إذ تناولت كتابات هؤلاء وغيرهم ـ الذين يعدون من رواد الفكر الواقعي في تلك الحقبة ـ المسائل التي تتعلق بالنظام والعدالة والتغيير على المستويين المحلي والدولي، ومن المظاهر التي مازت كتابات هؤلاء الرواد في تلك الحقبة التي امتدت لـ 2500 عام هو تركيزهم على التشابهات، وليس الفروق بين السياسة المحلية والدولية، إلا أن المظهر الأبرز للاتجاه الواقعي الذي مثله هؤلاء الكتاب ولاسيما (ثوسيديس، وميكافيللي، ومرجنثاو) هو تناولهم للآلية الأبرز لهم في السياسة الدولية التي تمتاز بالفوضى، وهي توازن القوى، التي تمثلت بـ«التحالفات» التي يعدونها الأداة الأمثل للفوضى التي تُميّز السياسة الدولية[3]. فـ(نيبور) يعد توازن القوى الأداة التنظيمية لتحقيق الحد الأدنى من العدالة، إذ يقول: «إن بعض توازنات القوى تشكل القاعدة لتحقيق بعض العدالة في العلاقات الأنّسانية وحيثما يكون

(1) ريتشارد ند ليبو، الواقعية الكلاسيكية، في: تيم دان وآخرون (محررون)، نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 170.

(2) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص23.

(3) نقلًا عن: ريتشارد ند ليبو، مصدر سبق ذكره، ص 170.

عدم التساوي في القوى كبيراً.... فلا يمكن لأي دعوات أخلاقية أو عقلأنّية أن تحقق العدالة»[1].

وتعدُّ الواقعية الاتجاه النظري الأقدم والأكثر استخداما لتفسير الأحداث في مجال العلاقات الدولية (International Relations (IR، إذ يتمتع هذا الاتجاه بأهمية وقوة بالغة في هذا المجال، وتشكل القوة بؤرة هذا الاتجاه الفكري الواقعي، ويتفرع هذا الاتجاه إلى نماذج تكاد تتفق جميعها على الفوضى على حد أنها صفة ملازمة للسياسة الدولية، وعلى توازن القوى بوصفها آلية مثلى لإدراك تلك الفوضى أو على الأقل التقليل منها أو بوصفها حلا مبدئيا لها، ويسلّم الواقعيون بأولوية القوة والأمن في الحياة السياسية الدولية[2]، وتستند الواقعية إلى التأريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، وتركز على الدولة بوصفها الفاعل الرئيس ومحور التحليل في السياسة الدولية فضلاً على التركيز على الطبيعة البشرية بوصفها الدافع نحو امتلاك القوة، إذ يعد رواد الفكر الواقعي الكلاسيكي الطبيعة البشرية تجنح نحو الخطيئة وتنزع نحو القوة[3].

نشأت فكرة توازن القوى في السياسة الدولية في القرن السادس عشر بوصفها مفهوماً مجازياً مستعار من مجالات أخرى مثل الأخلاق، والفنون، والفلسفة، والقانون، والاقتصاد، وغيرها من المجالات، وبعد القرون التي تلت القرن السادس عشر، ولا تزال صورة التوازن التي تُصوّر على أنها رد فعل تلقائي مدفوعاً بقانون الطبيعة، تميز كيفية عمل هذه النظرية في مجال العلاقات الدولية. ويُشير (كينيث والتز) إلى أهمية سلوك التوازن (توازن القوى) بقوله: «كما تمقت الطبيعة الفراغ والخواء، فإن السياسة الدولية تمقت السلطة غير المتوازنة»، وعلى الرغم من أن نظرية توازن القوى تعدُّ أقدم نظرية في تاريخ العلاقات الدولية، إلا أنها كانت وما تزال يكتنفها بعض الغموض المفاهيمي والادعاءات النظرية والتجريبية المتنافسة بشأنها؛ إذ أنَّ مفهوم توازن القوى يتسم بالحركية والهلامية وقد يدلُّ على الاستقرار وقد يدلُّ على الحرب، لكن بداية التوازن انبثقت عن فكرة الصراع وهذا ما يجعل منه ـ أي التوازن ـ هو

(1) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة، الكويت، 1995، ص ص 64 ـ 65.

(2) جاك دونللي، الواقعية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص ص 51 ـ 52.

(3) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ص 59 ـ 63.

الآلية الأنسب عند الواقعيون بغض النظر عن التطورات والتفسيرات المعرفية في النموذج الواقعي[1]. فكما قال (كينيث والتز): «إذا كانت ثمة نظرية متميزة للسياسة الدولية فإنها لن تكون سوى توازن القوى»[2]. يتفق الواقعيون من جميع المذاهب على أن نظام ميزان القوى هو جزء جوهري من السياسة الدولية، وأن توازنات القوى تتكرر لأن القوى العظمى تعزز قدراتها استجابة للقدرات المتزايدة لقوة عظمى أخرى[3].

وفي ما يخص التعريفات التي حاولت وصف توازن القوى، فنجد (شوازبنرغر) يعرفه بأنه: «تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى»[4]. أمّا (إيمريش دفاتيل) Emmerich de Vattel فعنده: «حالة قائمة بحيث لا يمكن لأي سلطة أن تستأثر بالتفوق وتفرض قانونها على الآخرين»، ويرى (مرجنثاو) أن الغرض من إقامة التوازن هو الحفاظ على الوضع الراهن؛ والذي يقضي بعدم الجواز لدولة ما أن تقلبه وتسيطر وتفرض هيمنتها[5]. أو «هو إجراء تتخذه دولة لمنع جيرانها من أن يصبحوا أقوياء بدرجة كبيرة... لأن تضخم أمة لما وراء حدود معينة يغير النظام العام لجيرانها من الأمم الأخرى... أو هو العمل على استمرار شكل من أشكال المساواة والتوازن بين الدول المجاورة»[6].

وفي حقبة السبعينيات من القرن الماضي، ظهر تيار من المنظرين الواقعيين حاولوا تقديم افتراضات ميزوا بها بين البيئتين المحلية والدولية، على العكس من الواقعية الكلاسيكية التي ركزت على التشابهات بينهما، إذ ركزوا على بنية النظام الدولي بوصفه محدداً له الأولوية

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها بجدلية الحرب والسلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّام، 1999، ص ص 50 ـ 51.

(2) Kenneth Waltz, Theory Of International Politics, (Reading; Mass: Addison - Wesley, 1979), p. 217.

(3) Robert S. Ross, Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia, Security Studies, Vol. 15, No.3, (July–September 2006), p. 359.

(4) نقلًا عن: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010، ص ص 223 ـ 224.

(5) نقلًا عن: جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية (النظريات البيدولتية)، الجزء الثاني، ترجمة: قاسم المقداد، دار نينوى، دمشق، 2015، ص76.

(6) مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص ص 12 ـ 13.

على المحددات الأخرى، وجادلوا بأن بنية النظام الدولي هي التي تؤثر بقيودها في الفاعلين (الدول) وتقوم بالتحكم بسلوكهم وعُرف هذا التوجه بـالواقعية البنيوية او (الواقعية الجديدة)، وأبرز من مثل هذا التيار هو (كينيث والتز) Kenneth Waltz [1]. وسنحاول هنا التركيز على سلوك التوازن والمسايرة في نموذج توازن القوى الذي صاغه (كينيث والتز) في كتابة «نظرية السياسة الدولية»[2]. ولكن قبل الخوض في هذا النموذج الذي صاغه والتز، لا بدَّ من توضيح مقتضب لمفهوم توازن القوى التقليدي والفكرة التي استند إليها.

يجادل والتز في كتابة (نظرية السياسة الدولية)، أن نموذج توازن القوى هي المقاربة السياسية الممتازة للسياسة الدولية[3]، ويحاول في كتابه هذا أن يضع صوغا لهذا النموذج ويرسخ أُسسه، وعلى الرغم من تسليمه بعدم وجود اتفاق عام بشأن هذه النظرية أو النموذج، فضلاً على أنه مثار جدل ويشوبه الالتباس، إلا أنه جعل غايته إزاحة هذا الالتباس الذي شابَ فكرة توازن القوى، ونتج عن محاولته هذه أن جعل من صوغه لتلك الفكرة واحدة من أبرز المراجع وأكثرها إثارة في مجال العلاقات الدولية[4]. إنَّ هذا الصوغ الدقيق والصارم الذي قام به والتز لنظرية توازن القوى التقليدية قد وفر الأساس الفكري للعديد من الأعمال الفكرية التي لحقته في مجال السياسة الدولية والأمن القومي، إذ تعرض به لخصائص النظام الدولي مثل: تكرار الحروب والتشكيل المتكرر لتوازنات القوى[5].

يجادل والتز أن النظرية تقودنا إلى التوقع بأن تتصرف الدول بطرائق تؤدي إلى تشكيل توازنات، إلا أن السلوك الذي تختاره الدولة سواء كان الموازنة **Balancing** أم المسايرة **Bandwagoning** يعتمد على بنية النظام الدولي، ويجادل، في مثال يخصُّ السياسة المحلية

(1) جيرار ديسوا، مصدر سبق ذكره،، ص ص 107 ـ 110.

(2) ان كتاب نظرية السياسة الدولية (Theory Of International Politics) لمؤلفه (كينيث ووالتز) هو الكتاب الذي يشكل القاعدة الأساس للواقعية البنيوية (الجديدة) ويعد عند بعض المنظرين الكتاب الأكثر تأثيراً في ما كتب عن العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تجلت في هذا الكتاب نظرية توازن القوى بشكلها النظري الأبرز. يُنظر: جون مير شايمر، الواقعية الجديدة، في: تيم دان وآخرون (محررون)، مصدر سبق ذكره، ص 222.

(3) Kenneth Waltz, Op. cit., p. 117.

(4) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية (الاستعارات والأساطير والنماذج)، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 197.

(5) Thomas J. Christensen and Jack Snyder, chain gangs and passed bucks: predicting alliance patterns in multipolarity, International Organization, vol 44, no 2, p. 138.

للدولة، بأن اختيار الأحزاب لمرشحيها يوضح متى يكون أحد السلوكين راشداً ويتناسب مع البيئة المحيطة به[1]. فمحلياً، يعدُّ سلوك الموازنة والمناورة التي يرغب القادة السياسيون في أن يكونوا عليها تحدث فقط عندما يفتقر إلى وجود قائد بارز أو قوي، لكن بمجرد أن يبدو شخص ما وكأنه الفائز تقفز أغلب الأطراف لمسايرة ركبه بدلاً من الاستمرار في تشكيل توازنات تهدف إلى الحد من فوزه بالقوة، ففي الأنظمة السياسية المحلية تكون المسايرة مع شخص قوي وبارز هي أسلوب راشد ومعقول لأكثر من سبب أبرزها تحقيق المكاسب وتقليل الخسائر، فضلاً على أن فوز أحد لا يعني تهديد أمن الآخرين ووجودهم، أمّا في النظام الدولي فالأمر مختلف، بحسب ما يراه والتز، إذ تعمل الدول بجد لزيادة أمنها أو تنظم مع الدول الأخرى لتشكيل تحالفات موازنة ضد الدولة القوية الصاعدة، فالدولة بتوقع والتز تحاول أن تعيد التوازن إلى نصابه ولا يتوقع من الدول أن تتحالف وتساير ركب الأقوى ـ تتبع سلوك المسايرة ـ من أجل زيادة قوتهم وسيطرتهم على الآخرين، لذا تجدهم يبحثون عن حلفاء قد يساعدونهم في الموازنة ضد ذلك القوي، فالدول في نظر والتز ستفضل الانضمام إلى أضعف التحالفين من أجل موازنة القوي، ومن ثم درء الخلل الذي يصيب عملية التوازن[2].

وعند تكوين التحالفات فأن الدول الثانوية، بحسب جدال والتز، إذا كانت حرة في الاختيار فسوف تسير مع الجانب الضعيف لكي توازن الجانب الأقوى؛ لأنّ الأخير هو الذي يشكل تهديداً لهم، فمع الجانب الأضعف سيكونون أكثر تقديراً وأكثر أمناً، شريطة أن يكون التحالف الذي ينضمون إليه يحقق قوة دفاعية رادعة بشكلٍ كافٍ للتوازن ضد الخصوم الأقوياء وردعهم، ومن الأمثلة التي يختارها والتز لدعم حجته هذه أن دول المدينة في اليونان عدّت (اثينا) الأقوى بوصفها دولة طاغية وشريرة ومستبدة، وبالمقابل، عدّت (إسبارطة) الأضعف بوصفهم محررين لها، ووفاقا لرأي والتز فأن هذا المثال يظهر بشكل جيد كيف يؤثر وضع الدول في سلوكهم، وأنه يدعم الافتراض الذي مفاده أن الدول توازن القدرات والقوة بدلاً من تعظيمها، فالدول نادراً ما تجعل تحقيق أقصى قدر من القوة هدفها الأسمى، وهذا ما يُطلق عليه بـ «**الواقعية الدفاعية**»، فالسياسة الدولية، بحسب ما يرى والتز، خطيرة جداً لعمل كهذا[3].

يركز والتز على السياسة الدولية فهي ليست من حيث أنها شيء فريد من نوعه بسبب

(1) Kenneth Waltz, Op. cit. ,p. 125.

(2) Kenneth Waltz, Op. cit, p 126.

(3) Ibid, p 126.

الأحداث التي تدور في فلكها من حروب وأزمات وصراع فهذا وارد حتى في السياسة المحلية، لكن الفارق الكبير بين النظام السياسي الدولي والنظام السياسي المحلي يكمن في بنية هذين النظامين، فمحلياً لا يتعين على الأفراد أن ينشغلوا بالدفاع عن أنفسهم أو أن يصبح الأمن شغلهم الشاغل، أمّا دوليا فالأمر مختلف تماماً عند والتز، فبنية النظام الدولي تتميز بالفوضى، اي لا توجد سلطة عليا تأخذ على عاتقها حماية الدول من الأقوياء المعتدين وبذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالتوازن[1]. وفي هذا الصدد كتب والتز: «في الفوضى، الأمن هو الغاية الأسمى»، فقط إذا تم ضمان البقاء يمكن للدول أن تسعى بأمان إلى أهداف أخرى مثل الطمأنينة، والربح، والقوة؛ لأنّ القوة وسيلة وليست غاية، فالدول تفضل اللحاق بأضعف التحالفين من أجل التوازن ضد القوي لضمان بقائها، وبذا فأن الهدف الذي يشجع الدول في النظام الدولي على السعي نحوه هو الأمن، فلو كان السلوك الشائع للدول هو تعظيم القوة ومسايرة الجانب الأقوى فأننا لن نرى توازناً يتشكل وإنما هيمنة عالمية زائفة، لكن هذا لن يحدث؛ لأنّ الموازنة، بحسب والتز، وليس المسايرة هو السلوك الشائع للدول والناتج عن النظام الدولي، فالشغل الشاغل للدول هو ليس تعظيم القوة وإنما الحفاظ على وضعها في النظام[2].

يجادل الواقعيون الدفاعيون ـ ومن ضمنهم والتز ـ بأن هنالك عدداً قليلاً من الحروب انتهت بفائدة للدول التي بدأتها، فالدول تميل للتوازن ضد المعتدي، وبذا فأنها ـ أي الدول ـ تحطم المكاسب للدول المهدِدة وتغرقها مهما كانت، فالغزو «لا ينتج ربحاً»، والواقعيون الجدد يحاولون إثبات شيء أساس لهم مفاده أن الدول في النظام الدولي يجب عليها أن تتبع سياسات الكبح بأكثر من طريقة، عسكرية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية[3]. وعلى الرغم من إدراكهم ان بنية النظام الدولي تخلق حوافز قوية للحصول على قوة إضافية إلا أنهم يعدون السعي نحو الهيمنة «حماقة» على المدى البعيد؛ لأنّ الهيمنة ستؤدي إلى التوسع الزائد عن المعقول، إذ يرى والتز أن الدول لكي تحافظ على توازن قوى مستقر عليها أن تسعى إلى ما يسميه «القدر المناسب من القوة»[4]. وهذا بعكس ما يذهب إليه الواقعيون الهجوميون.

(1) تيموني دن، الواقعية، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 245.

(2) Kenneth Waltz , Op. cit, p. 126.

(3) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، بلا سنة، ص 115.

(4) جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، في: تيم دان وآخرون (محررون)،مصدر سبق ذكره، ص 220.

ويجادل والتز في أن الدولة إذا سعت إلى زيادة قوتها ومن ثمّ إلى الهيمنة فأنها ستجبر الدول الكبرى الأخرى على التوازن ضدها، ومن ثم سيظهر سلوك التوازن: تقوم هذه الدول بتشكيل تحالفاً من شأنه أن يوازن تلك الطموحات التوسعية، وأنها بلا شك ستتحالف مع الدول الأضعف لإعادة التوازن إلى وضعه وذلك بعد أن يتم كبح الدولة التوسعية (التعديلية)، وهذا ما حدث لفرنسا النابليونية (1792 ـ 1815)، والإمبراطورية الألمانية (1900 ـ 1918)، وألمانيا النازية (1933 ـ 1945)، عندما حاولوا التوسع والسيطرة على أوروبا، إذ إنهم جوبهوا بتحالفات موازِنة شملت معظم الدول العظمى آنذاك أو كلها، وفي مواجهة ذلك يتم الثناء على عبقرية (اوتو فون بسمارك) التي تكمن في إدراكه للقوة الطامحة والزائدة عن المعقول، التي ستكون ضارة وتأتي بنتائج عكسية لألمانيا، وستقود جيرانها (الذين سيكونون اضعف في هذه الحال) إلى التوازن ضده عن طريق تشكيل تحالف مضاد لهزيمته وكبح طموحه التوسعي، ولذا فأنه وضع بالحكمة التي يمتلكها الكوابح على الطموح الألماني آنذاك بعد تحقيقه الانتصارات الكبيرة في الحرب النمساوية ـ البروسية (1866) والحرب الفرنسية ـ البروسية (1871)[1].

ووالتز في نموذجه البنيوي لتوازن القوى يعدّ سلوك المسايرة سلوكا معاكسا للتوازن، إذ يعرفها بوصفها الالتحاق بالجانب الأقوى، أمّا التوازن فهو التحالف مع الجانب الأضعف[2]. فأنه يجادل بأن سلوك التوازن أكثر شيوعاً من المسايرة؛ لأنّ التوازن في نظره هو السلوك الناتج عن النظام سواء كان دولياً أم إقليمياً[3].

وبحسب هذا فالواقعيون الجدد (البنيويون) وفي مقدمتهم (كينيث والتز) يشيرون، بشكل صريح وضمني، إلى أن التوازن هو السلوك الطاغي في السياسة الدولية وأن المسايرة مع قوة تعديلية صاعدة هو أمر نادرً حدوثه، فأن الوضع الراهن هو الوضع المريح ـ بحسب رأيهم ـ لمعظم الدول.

(1) المصدر السابق، ص 221. يُنظر أيضا: هانز مورجنثار، السياسة بين الأمم (الصراع من اجل السلطان والسلام)، الجزء الأول، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 71.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In, International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer, 1994), p. 80.

(3) Kenneth Waltz, Op. cit., p.126.

التوازن والمسايرة في نظرية توازن التهديد.

في محاولة لتقديم تفسير علمي واقعي عن تشكيل التحالفات قدّم (ستيفن والت) Stephen M. Walt[1] إعادة صوغ لنموذج توازن القوى أسماه نظرية توازن التهديد، Balance of the threat إذ يذهب والت بعيداً عن نماذج توازن القوى الأساس في تفسيرها لتشكيل التحالفات وهي توزيع القدرات، ويجادل والت بأن الدول عند تشكيلها للتحالفات تكون مدفوعة ليس فقط بتوزيع القدرات كما تجادل نظرية توازن القوى وإنما تتحرك بدافع توازن التهديدات[2]. وتحاول نظرية توازن التهديد تجنب المآخذ التي سبق توجيهها لنظرية توازن القوى التي تفترض أن سوء توزيع القدرات يشكل اختلالاً في توازن القوى، وتجادل بأن تشكيل التحالفات ودخول الحرب أو التأهب لها يأتي استجابة للتهديدات وأن توزيع القدرات مهم وقد يكون عاملا من عوامل التهديد لكنه ليس الوحيد الذي يفعل ذلك؛لأنّ هنالك ـ على وفق رأيه ـ عوامل أخرى تكون معيارا للتهديد[3].

لهذا يطرح والت بأن الدول عندما تواجه تهديداً خارجياً يهدد سلامة أراضيها واستقلالها يمكن لها أمّا أن توازِن (التحالف مع القوى الأخرى ضد مصدر التهديد) أو تتبع سلوك المسايرة (التحالف مع مصدر التهديد)، ليحدد والت اختيار الدول لسلوك التوازن أو المسايرة باختيارها للتحالف إمّا ضد مصدر التهديد الرئيس (التوازن) أو مع مصدر التهديد الرئيس (المسايرة)[4].

(1) ستيفن والت هو أستاذ العلاقات الدولية في كرسي (روبرت ورينيه بيلفر) للشؤون الدولية في جامعة هارفارد. ينصب جل اهتمامه على مجال نظرية العلاقات الدولية، وهو معروفٌ بطروحاته في هذا المجال والتي أبرزها نظريته (توازن التهديد) Balance the threat، التي طرحها في كتابه المعروف (أصول التحالفات) The Origins of Alliances، فضلاً على كتابه الذي صدر مؤخراً (عام 2018) بعنوان (جحيم النوايا الحسنة: النخبة في السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع سيادة الولايات المتحدة)The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy، وله العديد من المقالات والأبحاث في مجال السياسة الدولية. يُنظر:

Stephen M. Walt, Robert and Renee Belfer Professor of International Affairs (Harvard Kennedy School), at: https://www.hks.harvard.edu/faculty/stephen - walt

(2) Randall L. Schwellel، Bandwagoning for Profit، Op. cit.، p 75.

(3) نادية محمود مصطفى (محررا)، العلاقات الدولية في عالم متغير (منظورات ومداخل مقارنة)، الجزء الثالث، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2016، ص 1901.

(4) Stephen M. Walt, The Origins of alliances, (Ithaca, New York, Cornell University Press, 1990), P 17

وفكرته هذه تنطلق من فرضية مؤداها: في السياسة الدولية، إذا كان التوازن أكثر شيوعا من المسايرة فأن الدول تكون أكثر أمنا؛ لأنّ المعتدي سيواجه معارضة مشتركة، لكن إذا كانت المسايرة هي الاتجاه السائد في السياسة الدولية فالأمن سيكون نادرا؛ لأنّ نجاح المعتدين سوف يجذب حلفاء إضافيين مما يعزز قوتهم ويقلص في الوقت نفسه من قوة خصمهم[1].

يبحث والت في سلوك التوازن وسلوك المسايرة ويتطرق إلى الاختلافات بين هذين السلوكين وإلى دوافعهما والظروف التي تؤدي بالدول إلى اتباع هذا السلوك أو ذاك، وفي تفسيره لسلوك التوازن، يجادل والت بأن الاعتقاد الذي مفاده أن الدول تشكل التحالفات من اجل منع الدول الأقوى من الهيمنة عليها هو اعتقاد يقع في قلب نظرية توازن القوى، ووفاقا لهذه النظرية تنضم الدول إلى التحالفات لحماية نفسها من الدول التي يمكن أن تشكل مواردها المتفوقة تهديداً[2]. يقول والت بأن الدول تختار سلوك التوازن لسببين، الأول: أن الدول تخاطر في بقائها إذا فشلت في التوازن ضد المهيمن المحتمل قبل أن يصبح مهيمناً فعلاً، وأن التحالف مع قوة مهيمنة واتباعها يعني وضع ثقتها تحت رحمة المتبوع، ليعدُّ سلوك التوازن الاستراتيجية الأكثر أمانا؛ لأنّها تؤدي إلى الانضمام إلى الأطراف الذين لا يهيمنون على حلفائهم بل يوازنون ضد من يريد ذلك، ويستشهد والت بكلام «ونستون تشرشل» رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق، إذ وصف الأخير السياسة الخارجية لبلاده بأنها امتازت باتباع سلوك التوازن لأربعمائة عام، وقامت بموازنة من يريد أن يهيمن على قارة أوروبا، على الرغم من سهولة وإغراء اللحاق بالأقوى والمشاركة في ثمرات الغزو، ليكون سلوك التوازن هو الخيار الأصعب، لكنه في الوقت نفسه منع القوى التي تريد الهيمنة على أوروبا[3]. السبب الثاني: أن التحالف مع الطرف الأضعف يؤدي إلى زيادة تأثير العضو الجديد في التحالف؛لأنّ الجانب الأضعف لديه حاجة اكبر لطلب المساعدة للموازنة ضد المهيمن المحتمل، وعلى العكس من ذلك، فاللحاق بالجانب الأقوى يضعف من نفوذ العضو الجديد؛ لأنّ دخوله لا يضيف الشيء الكثير إلى التحالف ويكون عرضة لنزوات شركائه الجدد، وبذلك فأن التحالف مع الجانب الأضعف ـ بحسب ما يجادل به والت ـ هو الخيار الذي يتم تفضيله على بقية الخيارات، ويقول

(1) I bid, p 17.

(2) Stephen M. Walt, The Origins of alliance,Op. cit., p 18.

(3) Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, International Security, Vol. 9, No. 4 (spring, 1985), pp 5 - 6

والت بأن وزير الخارجية الأميركي الأسبق (هنري كيسنجر) فضل خيار التوازن عندما رجّح خيار التقارب مع الصين على خيار التقارب مع الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة لأنّه كان يعتقد أن في علاقة ثلاثية يجب التقارب مع الجانب الأضعف(1).

وفي ضوء ذلك يطرح والت سؤالا: ما المغزى من المسايرة أو الدوافع التي تدفع الدول إلى سلوك المسايرة؟ للإجابة على ذلك يطرح والت دافعين يكمن وراءهما سلوك المسايرة، الأول: أن المسايرة يمكن أن تكون شكلا من أشكال الاسترضاء، ويتمثل ذلك الاسترضاء بقيام دولة ما بالتحالف مع دولة صاعدة، وتأمل الدولة من خلال ذلك تجنب الهجوم عليها وتحويله إلى مكان آخر، يتجلى ذلك في قيام دولة ما باسترضاء دولة صاعدة ذات نوايا عدوانية باستجلاب المكاسب، وخير مثال على ذلك سياسة (تشامبرلين) لاسترضاء هتلر(2). أمّا الدافع الثاني، فهو دافع هجومي، بحسب وصف والت، فقد تتحالف دولة مع الجانب المهيمن في الحرب أو الذي تعتقد به الجانب الأوفر حظا في النصر من اجل المشاركة في غنائم النصر، ويذكر والت إعلان (موسوليني) الحرب على فرنسا ودخول روسيا الحرب ضد اليابان في عام 1945 كأمثله بارزة على هذا الدافع، فالدول بالانضمام مع ما يعتقدون به أنه الأقوى كل واحد منهم يأمل بتحقيق مكاسب على الأرض، ويجادل والت بأن هذين الدافعين مختلفان تماما وإلى حد بعيد، ففي الدافع الأول تم اختيار سلوك المسايرة لأسباب دفاعية ووسيلة للمحافظة على استقلال الدولة وسلامة أراضيها في مواجهة الخطر المحتمل للدولة الصاعدة، أمّا في الدافع الثاني فقد تم اختيار سلوك المسايرة لأسباب هجومية من أجل كسب غنائم النصر والأرباح ولهذا الدافع اختارت الدولة المسايرة الجانب الأقوى(3). وهنالك مثال يذكره والت ويعدّه يمثل كلا الدافعين للمسايرة بشكل أوضح وهو قرار (جوزيف ستالين) في التحالف مع (هتلر) في عام 1939، فالتحالف السوفيتي النازي قاد إلى تمزيق بولندا وغيّر من مسار طموحات هتلر نحو الغرب، وبذا فـ (ستالين) بهذا القرار قد كسب الوقت والأرض بمسايرة قوة ألمانيا(4).

(1) Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, Op. cit., p. 6

(2) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 21. See also: Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit.., op. cit. , p 81.

(3) Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, Op. cit. , p 8.

(4) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 21

في نظرية توازن القوى، تم تأطير سلوكي التوازن والمسايرة فقط بتوزيع القدرات: التوازن هو التحالف مع الجانب الأضعف، المسايرة هو التحالف مع الجانب الأقوى[1]. يدعي والت أن نظريته توازن التهديد تتفوق على نظرية توازن القوى، وحجته في ذلك أنها تقدم قوة تفسيرية أقوى لتشكيل التحالفات واختيار الحلفاء، إذ لا يسلّم والت بالاختلال في توزيع القدرات كسبب وحيد لجعل الدول تركن إلى تشكيل التحالفات من اجل إعادة التوازن[2]. ويضيف والت بأن الدول توازن ضد التهديد وليس ضد القوة (توزيع القدرات)، فقد تملك بعض الوحدات الدولية القدرات لكنها لا تكون مهددة للآخرين، أو غير عدوانية، أو لا تملك أي نوايا لإيذاء جيرانها[3]، ليقدم والت أربعة مصادر يعدُّها عوامل أو معايير مختلفة للتهديد، وهي:

أولا: القوة [القدرات] الإجمالية Aggregate Power: يذكر والت انه في نظرية توازن القوى ذات المنحى البنيوي الصارم، تم تناول سلوكي التوازن والمسايرة بتوزيع القدرات فقط (التوازن هو التحالف مع الجانب الأضعف، المسايرة هو التحالف مع الجانب الأقوى)، وعلى الرغم من أن هذا التفسير للسلوكين قد يكون مثيراً للإعجاب، إلا انه في نظره يعدُّ تفسيراً ضعيفاً لا يصمد كثيرا أمام النقاش الدائر حول أدبيات التحالفات؛ لأنّ الدول بحسب ما يقول والت، قد توازن بتحالفها مع الطرف الأقوى إذا كان الطرف الأضعف أكثر خطورة لأسباب منها النوايا العدوانية والخبيثة بشكل خاص[4]. في إطار هذا العامل، فأنه كلما ازدادت القدرات الإجمالية لدولة ما (حجم السكان، والقدرات الصناعية والعسكرية، والبراعة التكنولوجية... الخ) كان هنالك تهديد محتمل قد تشكله هذه الدولة، يصدق ذلك، بحسب ما يقول والت، على الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميركية، التي اقتضت منع أي دولة من السيطرة على المزيد من الموارد الصناعية للوصول إلى مستوى القوة الأميركية، وذلك عندما سعت إلى التحالف ضد أي دولة تحاول السيطرة على منطقة (اوراسيا) الغنية بالثروات[5].

(1) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Op. cit ,(chapter 6) pp 102 - 128.

(2) Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit.., op. cit. , p 76.

(3) أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد ـ كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد 44،)، ص 46.

(4) Stephen M. Walt, Testing theories of alliance formation: the case of Southwest Asia, International Organization, Vol 42, Issue 2, (March 1988), p 279.

(5) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 22.

فالقدرات الإجمالية التي يمكن لدولة ما أن تمتلكها، يمكن أن تعد عنصرا أو عاملا هاما من عوامل التهديد، فضلا على كونها عاملا من عوامل التهديد، إلا أنه يوظف في جوانب أخرى، فالدول ذات القدرات الإجمالية الكبيرة لديها القدرة على معاقبة الأعداء أو مكافأة الأصدقاء أو الحلفاء، لتوفر القدرات الإجمالية دافعاً للتوازن ضدها أو المسايرة معها[1].

ثانيا: القرب الجغرافي Geographic Proximity: يطرح والت فكرة أن التهديد الذي تشكله دوله ما على دولة أو دول أخرى يتناقص مع بعد المسافة، وبذا فأن الدول التي تكون قريبة جغرافياً (الدول المجاورة) تشكل تهديداً اكبر من تلك التهديدات التي تشكلها قوى بعيدة جغرافياً[2]، فالدول تنضم أو تشكل التحالفات استجابة للتهديدات التي تشكلها الدول القريبة جغرافيا منها أكثر من تلك التهديدات التي تشكلها الدول البعيدة نسبياً[3]، نحوُ عامل (القدرات الإجمالية) فالتهديدات القريبة جغرافيا يمكن أن تؤدي الاستجابة لها إمّا إلى التوازن ضدها أو المسايرة معها. فعندما تأخذ الاستجابة للتهديدات القريبة جغرافيا سلوك التوازن، فأن شبكة التحالفات التي تأخذ شكل لوحة الشطرنج تكون هي النتيجة المرجحة، ومن الأمثلة على ذلك فرنسا وروسيا ضد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، والاتحاد السوفيتي وفيتنام ضد الصين وكمبوديا، والمحالفة الضمنية بين إيران وسوريا ضد العراق وبعض جيرانه العرب في نهاية الثمانينات[4]. أمّا إذا أخذت الاستجابة للتهديد القريب جغرافيا سلوك المسايرة فأن دائرة نفوذ الدولة التي تسايرها جيرانها ستزداد، فالدول الصغيرة المتاخمة للقوى العظمى ضعيفة بحيث تختار المسايرة بدلا من التوازن ولاسيما إذا ظهر لها جار قوي قادر على إجبارها على سلوك المسايرة على سبيل المثال لا الحصر، فنلندا التي اختارت سلوك المسايرة مع الاتحاد السوفيتي بعد هزيمتها مرتين من قبله[5].

ثالثا: القوة الهجومية Offensive Power: يعرض والت أهمية القوة الهجومية بوصفها مصدرا أو عاملا من عوامل التهديد، فالدول التي يكون لديها قوات أو قدرات عسكرية هجومية كبيرة من المرجح أن تشكل تهديدا للآخرين وتستفز الجانب المقابل أكثر من

(1) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit., p 23.

(2) Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, Op. cit. , p 10.

(3) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 23.

(4) Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, Op. cit. , pp 10 - 11

(5) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 24.

تلك التي تكون ضعيفة عسكريا أو التي تكون قادرة على الدفاع فقط، أو لأسباب أخرى مثل البعد الجغرافي الذي يقوض من قوة التهديد؛ وعامل (القوة الهجومية) عندما يتحد مع عامل القرب الجغرافي يكون التهديد لا مفر منه للدول الأخرى، على العكس من توزيع القدرات وحدها، وتجادل نظرية توازن القوى، التي تعدُّ الاختلال في توزيعها يشكل اختلالا في التوازن، ويرتبط عامل القوة الهجومية بالعامل الأول (القدرات الإجمالية) ارتباطاً وثيقاً لكنهما غير متطابقين بالضرورة، وبوصف أدق، أن القوة الهجومية هي القدرة على تهديد سيادة دولة أخرى وسلامتها الإقليمية بتكلفة مقبولة للمهدِد، وأن التحول من القدرات الإجمالية إلى القوة الهجومية ـ أي بتكديس قدرات عسكرية كبيرة وقدرة على الحركة ـ يتأثر بالعوامل المختلفة التي تحدد الفائدة النسبية للهجوم أو الدفاع في مدة معينة[1]. وقد تختلف تأثيرات القوة الهجومية؛ لأن الخطر المباشر الذي تشكله القدرة الهجومية قد يخلق حافزاً قويا للآخرين على تشكيل تحالف للتوازن ضده ثم يأتي بنتائج عكسية على صاحب التهديد، كما حدث مع «استراتيجية الخطر» risk strategy لصاحبها الأدميرال الألماني (تريبتز) Tirpitz، إذ نظرت المملكة المتحدة إلى الأسطول البحري الألماني بوصفه تهديدا هجوميا قويا، فأدى بها ـ المملكة المتحدة ـ إلى مضاعفة جهودها البحرية في الوقت الذي عززت فيه علاقاتها مع فرنسا وروسيا، ومن جانب آخر عندما يترتب على القوة الهجوية غزو سريع قد ترى الدول الضعيفة أملاً ضئيلا في مقاومته، وقد يبدو قرار التوازن لهذا النوع من الدول قرارا غير حصيف؛ لأنّ الحلفاء لا يتمكنون من تقديم المساعدة بالسرعة الكافية لدرء مخاطر هذا التهديد، وهذا من الأسباب التي تظهر وترسخ مجالات النفوذ والتأثير، لأن الدول القريبة من دولة ذات قدرات هجومية كبيرة وفي الوقت نفسه تكون بعيدة جغرافيا عن حلفائها المحتملين قد تضطر للمسايرة؛ لأنّ تحالفات التوازن في هذه الحال غير قابلة للتشكُّل[2].

رابعا: النوايا العدوانية: بحسب ما يراه والت، أنّ الدول التي ينظر إليها أنها دول ذات نوايا عدوانية من المرجح أن تثير الآخرين للتوازن ضدها[3]. ويشير والت إلى ألمانيا النازية بوصفها دولة عدوانية قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها، التي أدت إلى إثارة تحالف مضادا وقويا (دول الحلفاء)؛ لأنّ ألمانيا النازية جمعت بين قوة كبيرة وهجومية وطموحات عدوانية

(1) Stephen M. Walt, Alliance formation and the balance of world power, Op. cit. p, 11.

(2) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 24 - 25.

(3) أحمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص 46.

خطيرة إلى حد كبير، حتى الدول ذات القدرات المتواضعة قد تدفع الآخرين إلى التوازن ضدها واحتواءها إذا عُدَّت دولا عدوانية بشكل خاص، ومن الأمثلة التي يطرحها والت لإسناد طرح هذا العامل من عوامل التهديد هو السلوك الليبي بقيادة العقيد (معمر القذافي)، الذي انطوى على نوايا خطيرة بحيث أنه دفع دولا منها فرنسا، والولايات المتحدة إلى تنسيق الجهود السياسية والعسكرية مع بعض الدول المجاورة لليبيا ـ ولاسيما العربية منها ـ ضد أنشطة القذافي[1].

وبحسب هذا فإدراك النوايا من الممكن أن يؤدي دورا حاسما بشكل خاص في اختيارات الحلف، فعلى سبيل المثال ساعدت المدارك المتحولة لألمانيا بإنشاء اتفاق دولي ضدها، وعلى الرغم من أن (بسمارك) دافع عن الوضع الراهن بعد عام 1870 إلا أن الطموحات التوسعية لمن خلفه من قادة ألمانيا أثارت قلق القوى الأوربية الأخرى، وعلى الرغم من نمو القدرات الألمانية آنذاك إلا أن نوايا الأخيرة عندما أصبحت عدوانية أثارت حافز الدول الأخرى في النظام الأوربي لتشكيل تحالف والتوازن ضد التهديد الآتي منها، وبقصار الجمل فالدول الأوربية ولاسيما المملكة المتحدة لم تعارض ألمانيا وتتوازن ضدها إلا عندما كان للأخيرة نوايا عدوانية وتوسعية، فالنية العدوانية، بحسب ما يقول والت، وليس القدرات وحدها الأمر الحاسم في تشكل التهديد[2]. والدولة عندما تكون ذات نوايا عدوانية وفي الوقت نفسه مصرة على ذلك فمن غير المرجح أن تكون هنالك دول أخرى ترغب بمسايرتها، وإذا كان من غير الممكن تغيير نوايا المعتدي بالتحالف معه (سلوك المسايرة)، فمن المحتمل أن تصبح الدول الضعيفة وإنْ كانت متحالفة مع القوة ذات النوايا العدوانية ضحية لتلك القوة والتوازن، وفي هذه الحالة تعد الطريقة المثلى لتجنب هذا المصير، والمثال على ذلك بحسب ما يذكره والت، رفض رئيس الوزراء البلجيكي (دي روكفيل) إنذارا نهائيا من ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى واصفا رفضه بقوله: «إذا كان يجب علينا ان نموت، فلنمت بشرف. ليس لدينا خيار آخر...»، وبذا كلما كانت الدولة أكثر عدوانية وتوسعية زاد من احتمال تشكيل تحالف للتوازن ضدها[3].

(1) Stephen M. Walt, Alliance formation and the balance of world power, Op. cit. p,12

(2) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 25 - 26.

(3) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit., p 26.

التوازن والمسايرة في نظرية توازن المصالح.

تأتي طروحات (راندل شويللر Randall L. Schweller[1]) ضمن التحول المعرفي في النموذج الواقعي: الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)، فهو يختلف في طرحه وفي تناوله لسلوكي التوازن والمسايرة مع ما جاء به الواقعيون الجدد أمثال (كينيث والتز)، و(ستيفن والت)، إذ يعتمد شويللر شأنه في ذلك شأن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد على مستويين من التحليل هما مستوى الدولة ومستوى النظام يُضاف لهما مستوى وسيط هو مستوى الفرد (صانع القرار)، ويأتي طرحه لنظرية توازن المصالح في هذا السياق؛ فنظريته لتوازن المصالح بوصفها نظرية تتناول سلوكيات التحالفات التي تتشكّل ليس فقط بدافع الأمن، بحسب ما ذهب إلى ذلك والت، بل أيضاً ناقش وركّز على تلك التحالفات التي تتشكل بدافع الربح والمكاسب، لذا فهو ركز على سلوك المسايرة بجانبها الطوعي، التي سلكتها الدول من أجل الحصول على الربح والمكاسب، وهذا ما جعل شويللر يذهب إلى أن هذا السلوك ـ المسايرة ـ هو السلوك الشائع في السياسة الدولية، فنظرية توازن المصالح هي نظرية تركّز على الأهداف السياسية للدول وليس فقط على الأهداف الأمنية، ويستعرض بهذه النظرية كيفية استجابة الدول للتهديدات والفرص بتحديد خياراتها على وفق متغيراتها وتفاعلها في الوقت نفسه مع الضغوط والمتغيرات النظامية[2]. وهذا قاد (شويلر) إلى إعادة النظر في مصطلح المسايرة الذي وظفه والتز، ووالت لخدمة طروحاتهما، وبحث أي السلوكين هو الشائع في السياسة الدولية التوازن أو المسايرة؟

(1) راندل شويللر Randall L. Schweller: هو بروفيسور ومنظر أميركي، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة أوهايو الأميركية، تنصب جل طروحاته في مجال نظرية العلاقات الدولية، ويعدّ أحد رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) وهي تحول معرفي ضمن النموذج الواقعي في العلاقات الدولية. لديه العديد من المؤلفات (كتب وأبحاث) في هذا المجال أبرزها كتاب (الاختلالات المميتة: الثلاثية القطبية واستراتيجية هتلر لغزو العالم Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest صادر عام 1998) والذي طرح فيه نظريته "توازن المصالح" التي يعيد فيها الاهتمام للدولة كمستوى مهم من مستويات التحليل، الى جانب مستوى النظام، والمستوى الوسيط: مستوى الفرد. وهي نظرية جاءت كثمرة للنقد الذي قدمه شويللر لطروحات الواقعيين الجدد أمثال كينيث والتز وستيفن والت. للمزيد من المعلومات حول شويللر، يُنظر:

The Mershon Center for International Security Studies, The Ohio State University, at:https://mershoncenter.osu.edu/people/schweller.2 (accessed: 29 June, 2020).

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, pp.72 - 107. and: Randall L. Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest, (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 59 - 91.

أولاً: إشكالية التفسير لمصطلح المسايرة.

يجادل (شوييلر) بأن والتز، ووالت قد استخدما مفهوم المسايرة وفسّراه بمعناه الضيق، إذ عرضا المسايرة ـ بوصفه سلوكا لتشكيل التحالفات ـ على حد أنها سلوك معاكس للتوازن، أي بمعنى أن والتز، ووالت افترضا بشكل خاطئ بأن التوازن والمسايرة سلوكان متعاكسان من اجل هدف واحد: هو تحقيق اكبر قدر من الأمن، ولذلك تم تعريف المسايرة على نحو ضيق للغاية بأنها استسلام للتهديدات، بعكس التوازن الذي يعدُّ الوقوف بوجه الأقوى (نظرية توازن القوى)، أو الوقوف بوجه مصدر التهديد (نظرية توازن التهديد)، لكن شويللر يؤكد بأن الدول لديها أسباب مختلفة جدا لاختيار التوازن أو المسايرة؛ فالهدف من التوازن، بحسب ما يقول شويللر، هو الحفاظ على الذات وحماية المصالح والقدرات الموجودة بالفعل، على حين يكون الهدف من المسايرة عادةً الامتداد والتوسع للحصول على المصالح المنشودة، أي بمعنى أن التوازن يكون مدفوعا برغبة تجنب الخسائر، أمّا المسايرة فتكون مدفوعة برغبة فرص الربح والمكاسب، إذ يقول شويللر أن حضور تهديد على درجة من الأهمية يتطلب التوازن، على حين يكون ذلك غير ضروري للدول التي تساير ـ تتبع سلوك المسايرة[1].

يصف (كينث والتز) في نموذجه البنيوي لتوازن القوى المسايرة، بأنها سلوك للتحالفات، بعكس سلوك التوازن، إذ يقدم المسايرة بوصفها الالتحاق بالطرف الأقوى، والتوازن يعني الالتحاق بالطرف الأضعف[2]. أمّا (ستيفن والت) فيعيد تعريف المصطلح ليتناسب مع نظريته توازن التهديد، إذ يؤكد بأن الدول عند مواجهة تهديد خارجي يمكن لها أن توازن أو تساير، والموازنة عنده هي التحالف مع الآخرين ضد التهديد الذي يهدد سيادة الدولة واستقلالها، أمّا المسايرة فتشير ـ في رأي والت ـ إلى المحالفة أو الانحياز مع مصدر التهديد أو الخطر[3]. فضلا على ذلك، كتب (ستيفن والت) واصفا المسايرة بأنها «المقايضة غير المتكافئة» بطرحه فكرة أن: «المسايرة تتضمن المقايضة غير المتكافئة: فالدول الهشة تقدم تنازلات غير متماثلة للقوى المهيمنة وتقبل لعب دور التابع.... المسايرة معدة للضغط (سواء كانت بشكل صريح

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit,, p 74.

(2) Ibid, p 80. See also: Kenneth Waltz, Op. cit, p 126.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 80. See also: Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit , p 17.

أم ضمني)... والاهم من ذلك كله، تقترح المسايرة استعداداً لدعم أو تحمل تصرفات غير شرعية من قبل الحليف المسيطر»[1].

وفي نظريته توازن المصالح، يتبنى شويللر تعريفا مغايرا للمسايرة ويزعم أنه يتوافق مع التفسير الصحيح للمصطلح، ولتوضيح ذلك، يركز شويللر على جوانب مهمة في سلوك المسايرة قد تم التغاضي عنها من لدن المنظرين الواقعيين ولاسيما (ستيفن والت)، ومن هذه الجوانب هو الجانب الانتهازي للمسايرة وخيارات التحالف التي تشكل التهديد، فضلا على تلك الدول التي تستجيب للتهديدات، بمعنى آخر، يطالب شويللر بضرورة إعادة الدول التعديلية إلى الأدبيات النظرية الخاصة بدراسة للتحالفات[2]. إذ يؤكد بأن أحد المعايير الصحيحة لاختيار مصطلح ما هو عدم الخروج على التفسير الحقيقي لذلك المصطلح، فـ والت ـ بحسب ما يدعي شويللر ـ انتهك المعيار الصحيح لتفسير مصطلح المسايرة، إذ استعار مصطلحي التوازن والمسايرة من نظرية توازن القوى وأراد أن يجعلهما سلوكين متعاكسين، أي يريد أن يجعل سلوك المسايرة معاكسا تماما لسلوك التوازن، وبذا فأن والت ـ وفاقاً لرأي شويللر ـ قد انتهك قاعدة الاستخدام الشائع لمصطلح المسايرة، فالاستخدام الشائع ـ بحسب ما يقول شويللر ـ يعرفها بأنها حركة تجذب المؤيدين أو تحشد القوة بالزخم السياسي، إذ تشير عبارة «الصعود على متن العربة» إلى اتباع تيار أو اتجاه صاعد، أو الالتحاق بالجانب الذي من المُرجّح فوزه. وأن المسايرة قد يتم اختيارها بحرية، ويمكن أن تكون نتيجة للاستسلام لقوة قاهرة، وفي الجانب الثاني للمسايرة (الاستسلام لقوة قاهرة) تعرف نظرية توازن القوى المسايرة بأنها الانضمام إلى التحالف الأقوى وتعدُه تفسيرا دقيقا للمسايرة. وهذه التفسيرات لمصطلح المسايرة ـ بحسب ما يجادل به شويللر ـ لا تتطرق إلا إلى الجانب الإجباري أو القهري من مفهوم المسايرة، الذي يمكن أن يُختصر بعبارة «إن لم تستطع التغلب عليه، التحق معه»[3].

فالتفسير الحقيقي للمصطلح، بحسب ما يشير شويللر، يجب ألا يفترض بأن المسايرة تنطوي على الدعم غير الإرادي للقوة المهيمنة أو الصاعدة، الذي يأتي بالإكراه، ويجادل بأن

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit., p 68. See also: Stephen M. Walt,Alliance Formation in Southwest Asia: Balancing and Bandwagoning in Cold War Competition, in; Robert Jervis and Jack Snyder (ed), Dominoes and Bandwagons, (New York; Oxford University Press, 1991), p 55.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 75.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit,, p 81.

دوافع والت التي يقدمها للمسايرة قد تكون صحيحة إلا أنها قد توجد حتى عندما لا يكون هنالك اختلال في توازن التهديد، أي عندما تساير دولة ما الجانب الأقل خطورة وتهديدا [1]. ويقدم شويللر نقداً مهماً لدوافع المسايرة التي أتى بها (ستيفن والت)، إذ كتب شويللر: «مع الأخذ بالاعتبار أن الدافع الأول للمسايرة عند والت هو:تجنب الهجوم. بالنسبة له هذا يعني استرضاء الجانب الأكثر خطورة... لنفترض ان الحرب آتية، وان الدولة التي تقع في مرمى النيران يجب عليها اختيار جانب معين، لكن لا يوجد هنالك اختلالا في التهديد. ولإيجاد مأوى من العاصفة، الدولة قد تتحالف مع التحالف الأقوى لأنّ هناك أماناً من حيث المبدأ وان بقاؤها يعتمد على كونها مع الجانب الفائز. هنا، مصدر الخطر الأكبر على الدولة لا يأتي من جانب او آخر وإنما يأتي من العواقب التي سيتحملها الطرف الخاسر»[2]. وهكذا فأن»القوة، وليس التهديد، هو الذي يقود خيار الدولة»[3]. أمّا الدافع الثاني للمسايرة عند والت، والمتمثل بالمشاركة في غنائم النصر، أو الرغبة في سلب الآخرين، فأن شويللر يجادل بأن ذلك أمر صحيح ومؤكد، لكنه لا يتسق مع ادعاءات والت بأن «التوازن والمسايرة ينظر لهما على أنهما استجابة للتهديدات» بدلا من الاختلال التوازن، فالأمن من ألمانيا لم يكن الدافع الرئيس لإعلان ايطاليا الحرب ضد فرنسا عام 1940، وكذلك قرار اليابان بمسايرة دول المحور في العام نفسه، فضلا على ذلك فحماس (جوزيف ستالين) لمحاربة اليابان عام 1945 كان مدفوعاً برغبة كسب الغنائم التي يريد أن يحصل عليها أكثر من دافعه بتوفير الأمن من الخطر الياباني أو الأميركي، وبذا فأن شويللر يجادل بقوة أن الجانب النفعي للمسايرة مهم بشكل خاص لتقييم خيارات التحالف للدول التعديلية، ويجادل بأن والت يعرف ذلك جيداً لكنه يتجاهله بعد ذلك؛ لأنّ منطق نظريته (توازن التهديد) يجبره على الخلط بين الجوانب المختلفة للمسايرة ويدمجها في جانب واحد هو: الاستسلام للتهديدات[4].

ثانياً: المسايرة أكثر شيوعاً من التوازن.

يجادل شويللر بأن نظرية توازن التهديد تعاني من مشكلة رئيسة موجودة أصلاً في الواقعية الجديدة (البنيوية)، فهي تنظر إلى العالم بعدسة قوى الوضع الراهن القانعة،

(1) Ibid, p 82.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 70.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 82.

(4) Ibid, p 83.

فعلى العكس من الواقعيين الكلاسيكيين أمثال (إدوارد كار)، و (هانز مورجنثاو)، يفترض الواقعيون الجدد بأن الدول مستعدة لدفع تكاليف عالية وتحمل مخاطر جسيمة من اجل الحفاظ على موقعها في النظام (الحفاظ على الوضع الراهن)، لكنهم لن يدفعوا إلا ثمناً قليلا لتحسين وضعهم في النظام (تعديل النظام)[1]. وفي هذا الصدد كتب والتز: «في الفوضى، الأمن هو الغاية الأسمى. فقط إذا تم ضمان البقاء يمكن للدول أن تسعى بأمان إلى أهداف أخرى كالطمأنينة، والربح، والقوة. ولأنّ القوة هي وسيلة وليست غاية، فأن الدول تفضل اللحاق بأضعف التحالفين... الدول إذا رغبت في تعظيم القوة ستلتحق بالجانب الأقوى... هذا لن يحدث لأنّ الموازنة، وليس المسايرة، هي السلوك الذي يقتضيه النظام. إن الشغل الشاغل للدول ليس تعظيم القوة وإنما الحفاظ على وضعها في النظام»[2].

وهذا الطرح يوضح بشكل جلي لا يقبل الشك أن والتز يأخذ بمنظور الوضع الراهن، إذ يقول شويللر أن والتز محق بافتراضه أن الدول التي تهدف إلى تعظيم قوتها في النظام سوف تساير ولا تميل إلى التوازن، لكن من غير الصحيح ـ بحسب ما يجادل به شويللر ـ أن الشغل الشاغل للدول هو الأمن، وطرح والتز يصدق فقط على الدول القانعة (دول الوضع الراهن) بقوله إن الهدف الأساس للدول هو الحفاظ على وضعها في النظام، فيتناقض هذا الطرح ـ بحسب ما يقول شويللر ـ مع طرح الواقعيين الكلاسيكيين الذين وصفوا المصالح الحقيقية للدول وغاياتها الأسمى بأنها «كفاح مستمر من اجل القوة الأعظم والتوسع»، إذ بالنسبة لهم ـ اي الواقعيين الكلاسيكيين ـ ان الهدف من الدبلوماسية هو تقويم صحيح للقوى المتعارضة والمصالح وخلق أوضاع مواتية للغزو والتوسع[3]. اذ يقول (مورجنثاو) ليست السياسة الدولية إلا صراعا من اجل القوة والسلطان. فتبحث الدول دائما عن الاحتفاظ بالقوة والسلطان ومضاعفتها واستعراضها[4].

يقول شويللر إن منع الخسائر في القوة والمكانة هي نصيحة جيدة وحصيفة لدول الوضع

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit,, p 85.

(2) Copied from: Ibid, pp 85 - 86. See also: Kenneth Waltz, , Op. cit, p 126.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 21.

(4) هانز مورجنثار، السياسة بين الامم (الصراع من اجل السلطان والسلام)، مصدر سبق ذكره، ص ص 67 ـ 68.

الراهن القانعة، التي تسعى قبل كل شيء للحفاظ على ما لديها والبقاء على الوضع الراهن ليس الهدف الأساس للدول التعديلية، فالأخيرة غير قانعة وتريد التعديل على النظام القائم فالهدف الأسمى لها هو تحسين وضعها في النظام (تعديل النظام)، فالدعوة إلى نظام جديد يجعل الدول غير القانعة تنجذب إلى مرامي الدول التعديلية وتسايرها، لكن شويللر يرى أن الواقعيين البنيويين يتجاهلون ذلك، ويتجلى ذلك في قول (كينيث والتز): «الدول الثانوية، إذا كانت حرة في الاختيار، تسير مع الجانب الأضعف؛ لأنّ الجانب الأقوى يهددها. مع الجانب الأضعف تكون أكثر أمانا ومحل تقدير»[1].

ويصف شويللر استغرابه من ادعاء والتز بأن الدول مع الجانب الأضعف تكون أكثر أمانا ومحل تقدير، إذ يتساءل هل أن الدول تصبح أكثر أمانا وتقديرا مع الجانب الأضعف؟! ويقدم تحالف ايطاليا مع ألمانيا مثالا لدحض ادعاء والتز، إذ يقول إن (موسوليني) كان يعتقد بأنه سيكون أكثر تقديرا وأكثر استقلالية من الناحية السياسية عندما ساير ركب(هتلر) من كونه عضواً في التحالف الأنّجلو ـ فرنسي الأضعف في بداية الحرب العالمية الثانية، وعلى العكس من المملكة المتحدة، وفرنسا، دعمت ألمانيا النازية هدف (موسوليني) بتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى «بحيرة ايطالية». لكن خسارة ايطاليا الحرب فيما بعد ودفعها ثمن تحالفها مع ألمانيا النازية، لم يكن بسبب مسايرتها ركب ألمانيا الأقوى في بادئ الأمر فيصدق منطق والتز، بل ـ بحسب ما يقول شويللر ـ عند دخول الولايات المتحدة الحرب كانت ايطاليا مع الجانب الأضعف وليس الأقوى[2].

والنقطة الأساس التي يشير إليها شويللر هي أن معظم الدول، حتى تلك التي تعدُّ من مصاف الدول العظمى، يجب أن تخدم بالنهاية شخصا ما، اذ يؤكد شويللر أن معظم التحالفات تضحّي دائما بشيء من استقلالية السياسة الخارجية، ومن ثم فأن أهم العوامل المحددة لقرارات المُحالفة هي الأهداف السياسية، وليس الاختلال في توازن التهديد بحسب زعم (ستيفن والت)، أو الاختلال في توزيع القدرات بحسب ما يذهب (كينيث والتز)، فكلا النوعين من الدول (دول الوضع الراهن والدول التعديلية) يكون المحدد الأول والاهم لهما ـ بحسب ما يجادل به شويللر ـ لتشكيل تحالفاتها هو الأهداف السياسية التي تتمثل اغلبها

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 87. See also: Kenneth Waltz, Op. cit, p 127.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, pp 87, 88.

بالربح والمكاسب، فدول الوضع الراهن، التي يقول والتز إنها سوف تلتحق بالتحالف الأضعف، ستنضم إلى تحالف الوضع الراهن حتى لو كان هو التحالف الأقوى، وفي مقابل ذلك فأن غير القانعة، التي تكون مدفوعة غالبا بدافع تحسين قدراتها ومصالحها سوف تساير ركب القوى التعديلية الصاعدة[1].

يركز شويللر على الجانب الطوعي ـ الايجابي من المسايرة ويعتقد تم إهماله من لدن المنظرين في أدبيات التحالفات ولاسيما الواقعيين الجدد، إذ يجادل شويللر بأن ربط والت المسايرة بالاستسلام للتهديدات ووصفها بأنها مقايضة غير شرعية مع الطرف الأقوى وقبول إملاءات الأخير غير الشرعية والامتثال غير الطوعي له يفسر ميل المنظرين إلى تجاهل دور الحوافز والإغراءات الايجابية في ممارسة القوة، و« الجزاءات الايجابية» هي الوسائل الأكثر تأثيرا للإقناع بسلوك المسايرة، فالدول ـ بحسب وصف شويللر ـ مثل المفوضين في اتفاقيات الأحزاب يتم جذبهم إلى الجانب المفترض فوزه بوعدهم بالعوائد المستقبلية[2]. وعلى العكس من ذلك، يجادل شويللر بأن الاعتماد على القوة القهرية لإجبار الدول على المسايرة وإكراهها على ذلك غالبا ما يأتي بنتائج عكسية للشريك المهيمن، فالمساير كرهاً يصبح حليفا غادرا وسيسعى إلى الانتقام، فضلا على انه سيخرج من التحالف في أول فرصة تتاح له لفعل ذلك[3].

والأمثلة التي يطرحها شويللر تؤكد شيوع المسايرة ولاسيما في الجانب الطوعي منها، وهي متعددة، ففرنسا لويس الرابع عشر حققت حالة من هيمنة خلال المدة من 1667 ـ 1669 على أوروبا إلى حد كبير بجذب المسايرين وتعظيم قوتها بالوعد بالمكافآت، وأبرز المسايرين لفرنسا في ذلك الوقت الإمبراطورية النمساوية بقيادة الإمبراطور (ليوبولد الاول) من أسرة الهابسبورك، إذ سايرت الأخيرة فرنسا من اجل تقسيم اسبانيا، وفي المدة من 1672ـ 1679 وفي خضم الاستعداد للحرب ضد الأراضي المنخفضة (هولندا حالياً) عرض (لويس الرابع عشر) مكافآت (عوائد)؛ للحصول على دعم جميع القوى التي عارضته في السابق، فوقع (تشارلز الثاني) ملك انجلترا في تلك المدة معاهدة (دوفر) في عام 1670 مع خطط لشن هجوم انجلوا ـ فرنسي ضد الأراضي المنخفضة عام 1672 مقابل

(1) Ibid, p 88.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 76.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 89.

موافقة (لويس الرابع عشر) على تقديم إعانات إلى انجلترا ومكاسب إقليمية تتعلق بمصب نهر (شيلدت)[1].

ومثل سلفه قام (نابليون بونابرت) باستخدام المكافآت الإقليمية والانتصارات العسكرية لجذب المسايرين، فعلى سبيل المثال قام (نابليون) بإنشاء (اتحاد الراين) عام 1806 بوصفه ثقلا موازنا لبروسيا والنمسا، فقام بتقوية (بافاريا)، و (بادن)، و(وتنبرغ)، وولايات ألمانية أخرى على حساب الولايات الألمانية الصغيرة، بإغرائها بوعود العظمة فقامت تلك الولايات بمسايرة ركب (نابليون) بشكل طوعي. وفي مثال آخر، ساير (القيصر الكسندر الأول) ركب الإمبراطورية الفرنسية عام 1807، وهذه المسايرة لم تكن فقط لأنّ (نابليون) استخدم انتصاراته العسكرية على جيش القيصر في (فريندلأنّد)لإجباره على التحالف معه، بل اقترن ذلك بمكافآت لـ (فيستولا) بوصفها الحدود الممتدة والمتاحة لروسيا، وعرض (نابليون) أيضا على روسيا السيطرة على الدولة العثمانية في قسمها الأوربي، وفنلندا، وشجع المزيد من الغزوات الروسية في آسيا، وبمقابل ذلك طلب نابليون من (القيصر) الانضمام إلى التحالف المشكل ضد انجلترا، واستخدم نفوذه لإجبار الدنمارك، والسويد بأن يحذوا حذوهم، وقام بإرسال الأسطول الروسي لمساعدة فرنسا في الاستيلاء على جبل طارق[2].

والمسايرة بحسب رأي شويللر تحرك النظام نحو التغيير، ويصفها بأنها «مثل كرة تتدحرج على منحدر»، لأن النجاح يؤدي إلى نجاح اكبر وليس إلى مقاومة أو معارضة. يقول شويللر أن في لغة نظرية النظم يُعدّ سلوك المسايرة شكلا من أشكال التغذية الايجابية، أمّا السلوك التوازني فالغرض منه منع الاختلال في التوازن، أو عندما يفشل الردع يعاد التوازن، فالتوازن شكل من أشكال التغذية السلبية[3]. وفي مقابل ذلك، يجادل شويللر، بأن سلوك المسايرة ليست بالضرورة سلوكا مرغوبا به دائماً، ولكن في الوقت نفسه ليست سلوكا منبوذاً، إن ذلك متوقف على طبيعة النظام القائم: فإذا اتسم النظام بالنزاع فأن سلوك المسايرة قد يعزز

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit,, pp 89 - 90.

(2) Ibid, pp 90 - 91.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 77. See also: Robert Jervis, Domino Beliefs and Strategic Behavior, in; Robert Jervis and Jack Snyder (ed), Dominoes and Bandwagons, Op. cit, pp 22 - 23.

احتمالات سلام أكثر ديمومة، أمّا إذا كان النظام مستقراً نسبياً فأن المسايرة تقوض أو تقلل من استقرار النظام، فعلى سبيل المثال، أن «مسايرة ابن آوى»[1] مع دولة صاعدة وتوسعية أو تحالف يسعى إلى قلب الوضع الراهن يقوض استقرار النظام. أمّا «مسايرة الاصطفاف» مع تحالف الوضع الراهن الأقوى فأنه يعزز من استقرار النظام[2].

والاشكال الأخرى للمسايرة ـ بحسب ما يقول شويللر ـ قد تتفاوت تأثيراتها في استقرار النظام، بيد أن ما تشترك فيه كل أشكال المسايرة أنها تكون مدفوعة بإمكانية الربح والمكاسب، هنا، بحسب ما يقول شويللر، يكمن الاختلاف الأساس والجوهري بين سلوك المسايرة وسلوك التوازن، فالتوازن نشاط مكلف للغاية لا تفضل معظم الدول المشاركة فيه، لكن في بعض الأحيان يتوجب عليها أن تحافظ على بقائها وحماية مصالحها، أمّا سلوك المسايرة فهو لا ينطوي على تكاليف وعادةً ما يتم توقع المكاسب منه، وهذا ما يجعل المسايرة أكثر شيوعاً من التوازن، بعكس مما يفترضه (كينيث والتز)، و(ستيفن والت)[3].

ثالثاً: سلوكيات أخرى في استجابة القوى القائمة للقوى الصاعدة.

يكتبُ شويللر: أنّ صعود قوة جديدة بواسطة التغيير الذي يطرأ على القوة النسبية في النظام، يقدم حتماً فرصا وتهديدات للقوى القائمة، فبعضها يستفيد من ظهورها، ويخشى بعضها الآخر من أنها ستكون في وضعٍ غير مؤاتٍ»، وتختلف كيفية تأثر الدول القائمة بالقوة الصاعدة عند شويللر واستجابتها من حيث الدرجة والنوع؛ فالدول المجاورة في منطقة القوى الصاعدة، تزاد عليها القوة الدولية ذات المصالح الجوهرية والمسيطرة على هذه المنطقة ـ التي تكون عادةً قوة الوضع الراهن الأقوى ـ ستتأثر وتستجيب بشكل أقوى من تلك الدول البعيدة، التي لديها مصالح ثانوية في هذه المنطقة، وهذا يفسر إلى حد كبير تنوع استجابات الدول للقوة الصاعدة، مما يجعلها تتبع سلوكيات مختلفة مثل: التوازن ضدها أو مسايرة ركبها، أو باتباع سلوكيات وستراتيجيات أخرى بحسب نظرة الدول القائمة (دول المنطقة الإقليمية،

(1) مسايرة ابن اوى هي احد اشكال المسايرة التي يطرحها (راندل شويلر) سنتناول اشكال المسايرة في المطلب الاول من المبحث الثاني.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 93.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 77. See also: Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 93.

والقوة الدولية المسيطرة) وتوجهاتها بإزاء القوة الصاعدة في ظل التهديدات والفرص التي يفرضها هذا الصعود[1].

والدول قد ينتابها في خضم تشكيل التحالفات، مخاوف بشأن خياراتها، سواء بإزاء القوة الصاعدة أو القوة القائمة، وأبرز ما تخاف منه ـ بحسب ما يراه شويللر ـ هو «الوقوع في الفخ» **Entrapment** (أي الانجرار الى صراع حول مصالح حليف لا يعود عليها منه بشيء من المكاسب)، أو «التخلي عنها» **Abandonment** (قد يعيد الحليف تنظيمه أو يعيد حساباته فيما يتعلق بالتحالف، أو يفشل في الوفاء بالتزاماته عندما يُطلب من القيام بها)[2]، أن هذا التخوف يجعل من الدول تسلك سلوكيات أو ستراتيجيات أخرى غير السلوكيات المباشرة مثل «التوازن» و«المسايرة» للاستجابة للتهديدات والفرص التي يأتي من القوة الصاعدة، ويستعرض شويللر سلوكيات أو ستراتيجيات مثل «النأي بالنفس» **Distancing**، و«تمرير المسؤولية للآخرين»**Buckpassing**، والانخراط **Engagement**[3]، أو بالخلط بين هذه الاستراتيجيات، ولكن أبرز السلوكيات أو الاستراتيجيات التي تتبعها الدول ـ غير سلوكي التوازن والمسايرة ـ في عصرنا الحالي، التي يطرحها، شويللر في استجابتها للقوة الصاعدة سلوك «الإلـزام» **Binding**. أو استراتيجيته.

والإلزام سلوك أو استراتيجية تتبعها الدول القائمة لـترويض القوة الصاعدة والسيطرة على تصرفاتها، وتفضل هذه الدول عدم الدخول بسرعة في تحالف صلب ضد القوة الصاعدة خشية أن يؤدي ذلك إلى الحرب المباشرة، لذا تسعى هذه الدول إلى ترويض القوة الصاعدة بإدارة تهديدها بميثاق يترجم إلى مؤسسة متعددة الأطراف (وأحيانا ثنائية) تضم القوة الصاعدة ذات النوايا التعديلية، والغاية من هذا النوع من الاستجابة هو تحييد نوايا القوة الصاعدة والحد من خطورتها وممارسة قدر من السيطرة على سياساتها، وفي مقابل ذلك، يساعد الدول المهدَدَة على الإفصاح عن مخاوفها حول ذلك[4]، وبشكل عام، اتباع الدول لهذه

(1) Randall L.Schweller, Managing the rise of great powers: history and theory, in: Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross (eds), Engaging China: the management of an emerging power, (New York; Routledge, 1999), p. 7

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, pp 64 - 65.

(3) Ibid, pp. 70 - 75.

(4) Randall L.Schweller, Managing the rise of great powers: history and theory, Op. cit, p. 13.

الاستراتيجية أو السلوك له أهداف، **أولاً**: دمج القوة الصاعدة أو «منحها مكاناً على الطاولة» **place at the table** في المؤسسات المتعددة الأطراف الإقليمية والدولية وتلبية متطلبات هيبتها، **ثانياً**: بعضويتها في المؤسسات تُمنح الدولة الصاعدة فرصة أكبر للحديث عن مخاوفها من نظام الوضع الراهن وإقناعها بشرعية هذا النظام وتحقيق مصالحها به، **ثالثاً**: محاولة «تشبيك» **entangling** القوة الصاعدة في شبكة من السياسات تجعل من ممارسات القوة الصاعدة ذات النوايا التعديلية والعدوانية مكلفة للغاية، وهذا السلوك يفترض أن المكاسب التي تحققها القوة الصاعدة، من الانتماء للمؤسسة كبيرة للحد الذي يجعلها تتحول إلى قوة قانعة بالوضع الراهن[1].

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p. 71.

الفصل الثاني

أشكال المسايرة ومستويات التحليل في نظرية توازن المصالح

أشكال المسايرة.

بعد تناوله مفهوم المسايرة، وافتراضه بأنها الأكثر شيوعا من التوازن، يتوسع شويللر في هذا الطرح ليقدم أشكالا مختلفة للمسايرة ويزعم أنها استجابات للفرص الدولية المتاحة، إذ يحاول شويللر ـ بعرضه لأشكال المسايرة ـ إثبات الجانب الانتهازي منها ومحاولة كسب الربح من لدن الدول التي تتبع سلوك المسايرة، لهذا فأن المسايرة تتخذ أشكالا أبرزها:

أولا: مسايرة ابن آوى Jackal Bandwagoning: يقول شويللرمثلما تجذب الأسود «بنات آوى»، فالدولة التعديلية القوية أو التحالف يجذب الدول التعديلية الانتهازية[1]. والهدف الأساس من «مسايرة ابن آوى» هو الربح، فالدول التعديلية الثانوية تساير من اجل المشاركة في غنائم النصر، والقوى التعديلية الصاعدة القوية، التي يسميها شويللر غير محدودة الأهداف، لا تساير وإنما تتم مسايرتهم، والمسايرة تكون من لدن قوى تعديلية يسميها شويللر قوى محدودة الأهداف، وفي العادةً الدول التعديلية محدودة الأهداف تصل إلى اتفاق مع قائد الدولة التعديلية الأقوى (غير محدودة الأهداف) على تقسيم مناطق النفوذ، وفي مقابل ذلك، يدعم الشريك التعديلي (محدود الأهداف) الأهداف التعديلية للدولة غير محدودة الأهداف[2].إلى جانب الدافع بالحصول على المكاسب (قد تكون أراض إضافية)، فهنالك دافع آخر قد يدفع لاتباع هذا النوع من المسايرة، وهو الأمن

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 93.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 78.

من الأسد نفسه، لكن تغذية الشريك الأقل قوة للشريك الأقوى قد يحول أنظاره إليه فيما بعد[1].

يقول شويللر إنّ في بعض الأحيان تكون القوى التعديلية غير محدودة الأهداف (القطب الصاعد) أقوى من تحالف الوضع الراهن، وفي مثل هذه الحال، لا تحتاج القوى التعديلية الأقوى إلى مساعدة الشريك الأقل قوة أو الأصغر (الدولة محدودة الأهداف)، لكنها في الوقت نفسه تحاول أن تمنع تشكيل تحالف وضع راهن قوي، وعندما يكون منع تشكيل تحالف مضاد هو الهدف فأن الدول التعديلية غير محدودة الأهداف غالبا ما تمنح حليفها الأقل قوة كسب غنائم من غير جهد في مقابل الحصول منه على وعد بعدم الانضمام إلى التحالف المضاد (تحالف الوضع الراهن)، وهذا النوع من المسايرة، بحسب ما يقول شويللر، هو شكل من أشكال تمرير المسؤولية للآخرين. ولأنّ «ابن آوى» يعيش على انتصارات غيره وليس مفترسا حقيقيا، فالدولة التي تتبع هذا النوع من المسايرة، تسعى إلى الركوب المجاني على الجهود الهجومية للآخرين. والمثال على ذلك، هو نجاح (هتلر)، و(موسوليني) معاً في اللعب على طموحات المجر، وبلغاريا التعديلية لإغراء هذه الدول في الانضمام إلى معسكر المحور، ولكسبها جزءا من (اتفاقية ميونخ) عام 1938 قامت ألمانيا، وايطاليا بالضغط على الحكومة التشيكية لمنح جزء من جنوب سلوفاكيا، وروتينيا إلى المجر، وفي محاولة متعمدة لكسب ود الحكومة المجرية قام (هتلر) بالتنازل عن أراض في أوروبا إلى المجر في مقابل الحصول على دعم الأخيرة القوي لأهداف (هتلر) التوسعية، وفعلا قامت المجر باتباع سياسة خارجية موالية للرايخ الثالث[2]. ومثال آخر على هذا النوع من المسايرة، قام (هتلر) بتشجيع إيطاليا، والاتحاد السوفيتي، واليابان فضلا على بلغاريا، والمجر على التغذي على فرائس الأسد النازي للحيلولة من دون تشكيل تحالف قوي ضده، وبهذه الطريقة أصبح الرايخ الثالث سيداً لأوروبا في عام 1941 [3].

ثانياً: الاصطفاف Piling On: يحدث هذا النوع من المسايرة عندما يتم تحديد نتيجة

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 94.

للمزيد حول مناقشة (ستيفن والت) لهذه الفكرة، يٌنظر:

Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, Op. cit. , p 8.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 78.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 94.

الحرب مسبقاً، فالدول ـ بحسب ما يقول شويللر ـ تساير عادةً المنتصر للمشاركة في غنائم النصر، وعندما يكون الدافع هو الربح، فأن هذا النوع من المسايرة «الاصطفاف» هي مسايرة «ابن آوى» التي تحدث في نهاية الحرب، أمّا عندما يكون الدافع هو الخوف من المنتصر، فأن الدول تصطف مع الجانب الأقوى خشية منه أن يعاقبها إذا لم تتحالف معه، وسواء كان الدافع هو الربح أم الخوف فمسايرة «الاصطفاف» شكل من أشكال تمرير المسؤولية للأقوى أو التحالف الفائز(1).

يقول شويللر إن معظم الحروب في التاريخ تنتهي باتباع هذا النوع من المسايرة، ففي الحروب الاسبانية المتعاقبة شاهد (لويس الرابع عشر) تضاؤل الآمال في الانتصارات، حدث ذلك عندما قام اثنان من أقوى حلفائه وهما البرتغال و(دوق سافوي) يغادرون التحالف الفرنسي الاسباني والاصطفاف مع التحالف الكبير الذي هزم اسبانيا. وكذلك حال (نابليون) إذ انتهت انتصاراته عندما اصطف السويد، والنمسا، واسبانيا، وألمانيا، وايطاليا إلى جانب روسيا، وبريطانيا، وبروسيا في الوقت الذي بدت فيه هزيمته مؤكدة(2).وفي الحرب العالمية الأولى، سايرت اليابان ركب قوى الحلفاء؛ لأنّها كانت طامعة بمستعمرات ألمانيا في آسيا، أمّا الصين فقد سايرت ركب التحالف الأنّجلو ـ فرنسي؛للحصول على حمايتهم من الخطر الياباني، والروسي، وكانت ايطاليا تهدف إلى الحصول على المكاسب على حساب النمسا فقامت بإعلأن الحرب ضد أصدقائها في شهر مايو 1915، وفي عام 1916، وأقنع النصر الروسي الحاسم على النمسا رومانيا بالدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء(3).وفي الحرب العالمية الثانية أراد الاتحاد السوفيتي القتال حتى النهاية ضد اليابان من اجل الحصول على المكاسب ثم المشاركة في احتلال اليابان(4). ويعد اصطفاف الدول مع الولايات المتحدة وتشكيلها لتحالف متفوق وساحق ضد العراق في حرب الخليج الثانية مثالا على هذا النوع من المسايرة(5).

ثالثاً: موجة المستقبلWave of the Future: يقول شويللر إن الدول قد تساير مع الجانب الأقوى؛ لأنّها تعتقد بأنه «موجة المستقبل»، فعلى سبيل المثال، خلال حقبة الحرب

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 78.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 95.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 79.

(4) Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , p 21.

(5) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 96.

الباردة نظرت العديد من البلدان الأقل نمواً إلى الشيوعية بهذه النظرة، فهذه البلدان لم يتم إكراهها أو رشوتها لتنضم إلى المعسكر الشيوعي، لقد فعلت ذلك طوعاً، ويقول (شويللر) إن بعض نخب العالم الثالث فضلاً على جماهيرهم انجذبوا للشيوعية لأسباب عقلأنّية، إذ اعتقدوا أنهم سيربحون الجانب الشيوعي كما كان الصينيون والسوفيت يفعلون ذلك في بداية الحرب الباردة. وهذا النوع من المسايرة سبب قلقا لـ(جورج كينان)[1] عام 1947 إذ أدرك «أن نسبة من أنصار الحركة الشيوعية منجذبون إليها ليس من خلال الحماسة الايديولوجية... وإنما منجذبون في المقام الأول من خلال اعتقادهم بأن هذا هو الشيء القادم، موجة المستقبل... وأن أولئك الذين يأملون بالبقاء ـ ناهيك عن الازدهار ـ في الأيام القادمة سيكونون أولئك الذين يكون لديهم البصيرة لركوب الموجة عندما كانت لا تزال حركة المستقبل»[2].

وبالفعل، فإن نجاح الاتحاد السوفيتي بإطلاق القمر الصناعي إلى الفضاء (سيبوتينك) قد تسبب في سقوط الدومينو أكثر من الضغط العسكري في أي وقت مضى[3]. وعلى نحو مماثل تخلت معظم بلدان العالم إبان انتهاء الحرب الباردة عن الشيوعية لصالح «موجة المستقبل» الأحدث: الديمقراطية الليبرالية. وفي هذا الصدد يشير (ستيفن فان ايفيرا) إلى «أن سلسلة الثورات المعادية للشيوعية خلال العام 1989» هو «تأثير الدومينو الواسع النطاق في التاريخ»[4]. ويمكن قول الشيء نفسه للإنهاء الشامل للاستعمار الذي حدث في الخمسينات والستينات، الذي يوضح أكثر سقوط الدومينو، وهذه الأمثلة التي يذكرها شويللر يقول عنها إنها تمثل نماذج جيدة لرد الفعل الايجابي؛ لأن ردود الفعل هذه (أو الاستجابات) غيرت مسار السياسة الدولية إلى اتجاه أكثر استقراراً[5].

(1) جورج كينان دبلوماسي، وكاتب اميركي ورئيس هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في اواخر اربعينيات القرن المنصرم، ولاحقاً سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي، وكان أحد مهندسي سياسة الاحتواء إبان الحرب الباردة.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 79. See also: Robert Jervis, Domino Beliefs and Strategic Behavior, in; Robert Jervis and Jack Snyder (ed), Dominoes and Bandwagons, Op. cit, p 33.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 96.

(4) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 80.
See also: Stephen Van Evera, Why Europe matters, why the third world doesn't: American grand strategy after the cold war, Journal of Strategic Studies, Vol 13, Issue 2 (1990), p 23.

(5) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 80.

ويجادل شويللر في أن مسايرة «موجة المستقبل» عادةً ما تستحث القادة (الكاريزميين) والديناميكيات الإيديولوجية ولاسيما عندما تكون مدعومة بدعايات إعلامية ضخمة تفوق في فاعليتها ساحة المعركة، فعلى سبيل المثال أقنعت الانتصارات العسكرية الكبيرة لألمانيا النازية اليابان بالعدول عن سياسة الحياد ومسايرة ركب دول المحور في الحرب العالمية الثانية، لأن ارتفاع مكانة ألمانيا في نظر اليابانيين أدى إلى ظهور مناصرة وتأييد من قبل اليابان لألمانيا النازية، وهذا التغيير على مستوى الرأي العام الياباني ـ بحسب ما يقول شويللر ـ اثر في توازن القوى بين الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى، فضلا على وجود بعض مستعمرات دول الحلفاء مثل فرنسا، وهولندا في الهند الصينية وغيرها، التي سيطرت فكرة الظفر بها على عقل اليابانيون، فضلا على رغبة اليابان بالتمدد إلى جنوب شرق آسيا، وفي هذه الحال يطلق شويللر على رغبة اليابان بدعم المنتصر ومصلحتهم العقلانية بالكسب بـ «انتهازية ابن آوى»، الذي نبعت من المقولة الدارجة عندهم في ذلك الوقت: «لا تفوّت الحافلة»[1].

وفي أندر صورة لها، قد تكون مسايرة «موجة المستقبل» نتيجة القادة والجماهير الذين يمتازون برغبة الذهاب مع المنتصر، حتى ذلك المنتصر الذين لا يملكون أي تصور عن صفاته الجوهرية[2]، ومن الأمثلة على هذا السلوك الذي يتمثل في دعم المنتصر والاندفاع نحوه هو المسايرة التي أبدتها الولايات الألمانية الجنوبية مع بروسيا بعد هزيمة الأخيرة لفرنسا عام 1871. والمثال الآخر هو ترحيب النمساويين بعملية (آنشلوس)[3].

رابعاً: العدوى او تأثير الدومينوThe Contagion or Domino Effect: إبان الحرب الباردة، تم استخدام مصطلحات مثل «تفشي الأمراض» و«سقوط الدومينو» بشكل مترادف من لدن المسؤولين الأميركيين لدعم سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة للحيلولة من دون توسع المد الشيوعي، إذ وظفت إدارة (هاري ترومان) رئيس الولايات المتحدة الأسبق، مصطلح العدوى لتسويغ التدخل الأميركي في اليونان عام 1947، إذ كان من المعتقد أن دخول اليونان في فلك المد الشيوعي سوف يؤدي إلى عدوى ستصيب كل دول الشرق

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 96 - 97.

(2) Ibid, p 97.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 81.

ومن ثم ستنتقل إلى إفريقيا من آسيا الصغرى ومصر ومنه إلى فرنسا، وأوروبا الغربية[1]. وهذا التخوف الأميركي لن يأتي من فراغ، لأن انتشار الشيوعية عادةً ما ينطوي على القرب، ومعظم الدول التي كانت شيوعية هي قريبة من الاتحاد السوفيتي باستثناء (كوبا) التي كانت بعيدة جغرافياً عنه، فإبان الحرب الباردة كان يعتقد بأنه إذا أصبحت فيتنام شيوعية بالكامل فأن العدوى ستطال البلدان المجاورة لها، هذه الفكرة أصبحت معروفة فيما بعد ب-»نظرية الدومينو»، التي استخدمها الرئيس الأميركي الأسبق (ايزنهاور) في تصريح له في مؤتمر صحفي يتعلق بمنطقة **جنوب شرق آسيا** عام 1957 بقوله: «..لديك اعتبارات أشمل والتي قد تتبع ما يمكن تسميته بمبدأ «سقوط الدومينو». لديك مجموعة من أحجار الدومينو المعدّة كطابور أنقر على اول واحدة منها، والذي سوف يحدث هو تداعيها كلها بسرعة كبيرة... عندما نأتي إلى التسلسل المحتمل للأحداث، سنجد فقدان الهند الصينية، وبورما [ميانمار]، وتايلند، ... وإندونيسيا..»[2]. يقول شويللر سواء كان المصطلح المستخدم «العدوى» أم تأثير الدومينو» فأن الديناميكيات التي تترتب عل كل منهما نفسها، وفي كلتا الحالتين تتعيين المسايرة من لدن قوة خارجية (إجبار خارجي) الذي يطلق سلسلة من ردّات الفعل تزيد زخم المسايرة بشكل أكبر[3].

وبحسب هذا، فأن «نظرية الدومينو» تفترض أن الثورات «أحداث خارجية بالأساس» تنتشر بسرعة لأنّ البلدان في إقليمٍ ما تكون مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا؛ « لأنّ الثورات تسعى بنشاط لتصدير نفسها». وتأثير «العدوى» يفترض أن الروابط الإقليمية الضيقة والتحالفات المتعاقبة تفسير لانتشار الحروب[4].

مستويات التحليل في نظرية توازن المصالح.

هنالك أسباب مهمة للاهتمام بمستويات التحليل للنظرية بشكل عام، إذ تساعد هذه المستويات على البحث عن الدليل المناسب لتفسير الأحداث والتوصل إلى استنتاجات

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 98.

(2) Edin E. Moise, The Domino Theory, in; Alexander DeConde (ed), Encyclopedia of American Foreign Policy, Vol 1, (New York; Charles Scribner's Sons, 2002), p 551.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 98 - 99.

(4) نقلًا عن: I bid, p 99.

منطقية بعد الوقوف على تفسير اقرب للواقع، وتم استخدام مستويات التحليل الثلاثة لأول مرة من لدن (كينيث والتز)، وهي: التحليل على مستوى الفرد، وعلى مستوى الدولة (الوحدة)، وعلى مستوى النظام (النظام الدولي)، ودعمه فيما بعد (ديفيد سنجر)، فالتحليل على مستوى الفرد يركز على شخصية صناع القرار وإدراكهم وخياراتهم وفعالياتهم، والعوامل المؤثرة في سلوكياتهم، فضلاً على الإيديولوجيات التي يعتنقونها، أمّا التحليل على مستوى الدولة (الوحدة) فالتركيز فيه يكون على العوامل المحلية وخصائص الدولة: نموذج النظام السياسي والاقتصادي، ووضع مجموعات المصالح في داخل البلد، والعلاقة بين الدولة والمجتمع وصياغة المصلحة الوطنية، والتركة التاريخية، وتأثير القومية..الخ، أمّا التحليل على مستوى النظام فيركز على الخصائص الفوضوية التي يمتاز بها النظام الدولي، وتوزيع القدرات في ذلك النظام، ومكانة الدولة النسبية في داخله، وعلى الرغم من أن الباحثين والمنظرين يسلمون بفائدة مستويات التحليل للنظرية في العلاقات الدولية، بيد أنهم يختلفون حول عدد المستويات التي يمكن استخدامها لتفسير الأحداث الدولية، لكن معظم الباحثين يفضل استخدام المستويات الثلاثة في أعلاه، وأن استخدام التحليل الأهم هو الذي يجمع بين مستوى الدولة (الوحدة) ومستوى النظام الدولي[1].

يُعدُّ (راندل شويللر) أحد رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) في النظرية الواقعية، إذ يعتمد هذا المنظور أو الاتجاه الناشئ ضمن النظرية الواقعية على اثنين من مستويات التحليل الرئيسة هما مستوى الوحدة (الدولة) At the Unit Level، ومستوى النظام (النظام الدولي) At the Systemic Level، ويُزاد عليهما مستوى الفرد بوصفه مستوى وسيطا، ويستند رواد هذا المدرسة إلى هذه المستويات من التحليل لتفسير الأحداث الدولية، والتنبؤ بواقعها المستقبلي، وتتناول الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) العلاقات المعقدة بين المتغيرات على مستوى الدولة (وتأثير صانع القرار ضمن مستوى الدولة) وعلى مستوى النظام وتأثير ذلك في السياسة الخارجية للدول في استجابتها للضرورات النظامية، سواء كانت دولا عظمى أم اقل مرتبة من ذلك، وتضع (الفرد) «حلقة وصل» بين المحددات النظامية مثل القيود والفرص من جهة، والسياسات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الخارجية التي تختارها الدولة من جهة أخرى، بمعنى آخر، تركز الواقعية (النيوكلاسيكية) على

(1) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مصدر سبق ذكره، ص ص 107 ـ 108.

العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع التي تتناولها الواقعية الكلاسيكية من جهة، لكن من دون التضحية بالرؤى المركزية حول القيود والفرص النظامية التي توجد في أثناء الواقعية الجديدة (البنيوية) من جهة أخرى[1].

ولأن (راندل شويللر) جزء من هذا الاتجاه الواقعي فأنه يعتقد ويؤمن بنجاعة هذه المستويات من التحليل، فيضع نظريته (توازن الصالح)، وهي محور بحثنا، لترتكز على هذه المستويات، إذ يجادل بأن أهداف الدولة، سواء كانت دولة تعديلية ام دولة وضع راهن، تؤثر في خيار سياساتها الخارجية، ويسلّم بضرورة إرجاع قدرات الدول وكذلك مصالحها وربط هذين العنصرين (القدرات والمصالح) بقرارات السياسة، أي التركيز على التأثير المتبادل بين الدولة (صناع قرار ومجتمع ومتغيرات أخرى) ومصالحها وقدراتها في النظام الدولي، ويزعم شويللر أن نظريته توازن المصالح تأخذ على عاتقها القيام بذلك، وبحسب هذا فنظرية توازن المصالح ـ بحسب ما يقدمها شويللر ـ تحتوي على «معنيين» أو مستويين: مستوى الوحدة (الدولة)، ومستوى النظام، ومستوى الفرد بوصفه مستوى وسيطا، إذ يشير مستوى الدولة إلى التكاليف التي ترغب الدول بدفعها للدفاع عن الوضع الراهن، في ما يخص التكاليف التي ترغب الدولة بدفعها لتعديله، أمّا مستوى النظام فيشير إلى نقاط القوى النسبية لدول الوضع الراهن والدول التعديلية[2].

أولا: التحليل على مستوى الوحدة (الدولة). (Balance of Interests at the Unit Level)

يجادل شويللر في أن السياسة الدولية، بالنسبة للعديد من المراقبين على مر التاريخ، تشبه الغابة، إذ تعيش الوحوش (الحيوانات القوية) مع الحيوانات الضعيفة والمذعورة، ويستخدم شويللر وصف (وليم شكسبير) لوصف هذا العالم (عالم السياسة الدولية): «إذا كنت أسداً فسيخدعك الثعلب، وإذا كنت حملاً فسيأكلك الثعلب، أمّا إذا كنت ثعلباً فسيرتاب

(1) Jeffrey w. Taliaferro, Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy, in: Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey w. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, (New York: Cambridge University Press, 2009), p 4, 23.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 83 - 84.

الأسد بشأنك...، وإذا كنت ذئباً فسيدفعك طمعك إلى المخاطرة بحياتك من أجل الحصول على عشاءك»، والتصنيف الآتي للدول (دول الوضع الراهن والدول التعديلية)، الذي يصنفه شويللر، ويزعم أنه قائم على قدرات ومصالح الدول مستوحى من وصف (شكسبير) لعالم السياسة الدولية[1].

1 ـ دول الوضع الراهن (status-quo states).

يُعرّف (راندل شويللر) قوى الوضع الراهن بأنها القوى او الدول التي تسعى للحفاظ على موقعها في النظام، وبالنسبة لهم فأن تكاليف الحرب تفوق المكاسب التي تأتي من «التوسع غير الأمن»[2]. ويصنفها كالآتي:

أ ـ الأسود (Lions): هي الدول التي تدفع تكاليف عالية لحماية ما تملكه والحفاظ على وضعها في النظام، لكنها ستدفع ثمناً قليلاً لزيادة قدراتها وتحسين موقعها في النظام الدولي. والهدف الأساس لهذه الدول ـ بحسب قول شويللر ـ يتوافق مع افتراض الواقعيين الجدد بوصفهم «معظمين للأمن»، وهذا النوع من الدول «الأسود» يسعى إلى أكثر من الحفاظ على الذات، فهو على استعداد لدفع تكاليف باهظة لحماية النظام الدولي من التغيير والحفاظ على وضعه الراهن والدفاع عنه[3]. ولأن هذا الصنف من الدول «الأسود» قوى قانعة ومدافعة عن الوضع الراهن فلا شك من أنها ستكون في المرتبة الأولى في النظام، فهي تدافع عن البقاء في هذه المرتبة المتقدمة والمريحة لها[4].

و سبب اختيار شويللر وصف «الأسود» لتمثيل قوى الوضع الراهن العظمى يعود في جزء منه إلى نقاش (ميكافيللي) الشهير حول (الأسد والثعلب) وما ينبغي أن يفعله الأمير للحفاظ على مركزه[5]. إذ كتب (ميكافيللي): «إن الأمير ملزم باستعمال أسلوب الحيوان، فعليه أن يقلد الثعلب والأسد معاً، لأنّ الأسد لا يحمي نفسه من الشرك والثعلب لا يقوى على التصدي للذئاب، لذا ينبغي على المرء أن يكون ثعلبا للتعرف على مكامن الشراك وأسداً لإرهاب

(1) Ibid, p 84.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 46,

(3) Ibid, p 84.

(4) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 101.

(5) Ibid, p 101.

الذئاب»[1]. يجادل شويللر بأن الأسود ملوك الغابة وقوى الوضع الراهن الأقوى، وهي مثلها، تحكم وتدير النظام الدولي أو الإقليمي، والدول التي تجد ملاذها في بقاء الوضع الراهن عادةً هي التي قامت بإنشاء النظام القائم، وتأسيسا على ذلك يكون هذا الصنف أكثر أصناف الدول لديهم مصلحة في الحفاظ على هذا النظام، ويقول شويللر، مثلما تردع الأسود الذئاب يجب على دول الوضع الراهن العظمى (الأقطاب) أن تردع القوى التعديلية الصاعدة من العدوان، وعندما تفشل في ردعها يتوجب عليها القيام بعبء مواجهتها من اجل إجبارها على التراجع عن تعديل النظام القائم، وهذا العمل الشاق الذي يقوم به صنف «الأسود» ليس الهدف منه الربح أو المكاسب أو لأسباب إيثارية، إنما الهدف الأساس منه هو الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن لهم استمرار موقعهم في النظام[2].

وتوفير الدفاع المشترك قد يكون عملا غير مرغوب به لكن أحدا ما يجب أن يقوم بذلك، وقوى الوضع الراهن العظمى، بوصفها قوى من المرتبة الأولى، يمكنها فعل ذلك، أو بحسب ما يشير (ولتر ليبمان) Walter Lippmann: «فقط القوى العظمى يمكنها مقاومة قوى عظمى»، إذا كانت الدول العظمى تعتقد بأن الدول الأخرى الأقل سيقومون بمقاومة القوى التعديلية فأنهم مخطئين، وفي الحقيقة هنالك نوع من الدول يحاول تمرير المسؤولية للآخرين Buckpassing[3] [4].

ب ـ الصقور (Hawks): تعدُّ الدول من صنف «الصقور» دول وضع راهن، إذ يقول شويللر إن هذه الدول دول متوسطة أو «قوى عظمى أقل» تدعم الوضع الراهن على الرغم من عدم امتلاكها قوة عسكرية قائمة بذاتها لتدافع وتردع القوى التعديلية القوية أو التحالف، لأن تصوراتهم أسباب الصراعات تتناسق مع نظرة «نموذج الردع»، لأن في إدراكهم أن المنافس هو معتد حقيقي ولا يمكن استرضاءه، بل يجب احتواؤه أو إجباره بالقوة على التراجع. يقول

(1) نيكولو ماكيافيللي، الأمير، ترجمة: عبد القادر الجموسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 118.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p84 - 85.

(3) يشير مصطلح «تمرير المسؤولية للآخرين» Buckpassing الى محاولة دولة ما مهدَدَة من قبل دولة تعديلية قوية الى تحويل جهود موازنتها الى دولة أخرى؛ أي محاولة الدولة المهدَدَة تمرير مسؤولية موازنة قوة تعديلية الى دولة أخرى وعادة ما تكون دولة وضع راهن قوية. يُنظر:

Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 73.

(4) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 101.

شويللر إن الدول من صنف «الصقور» تمتاز بأنه عندما يتخيلون تهديداً فسلوكهم الداعم للوضع الراهن قد يثير نزاعاً غير ضروري مع دول الوضع الراهن المركزية، التي تسعى إلى مطالبات شرعية ومحدودة. ومع وجود دول من صنف «الأسود» فأن صنف «الصقور» يعمل داعما لها وموازنا للتحالف أو الدول التعديلية ولاسيما إذا امتلك القوة الكافية لذلك، وفي غياب صنف «الأسود»، فأن هذه الدول قد تبقى قادرة على احتواء قوة تعديلية اقل من قوتها أو الصمود بوجهها، أي عندما تكون القوة التعديلية ليست قطباً دولياً، وهذا الصنف عندما يستشعر خطراً حقيقيا من نوايا الخصم وأهدافه بعيدة المدى فمن غير المحتمل أن يذهب إلى تمرير المسؤولية للآخرين، حتى في حال عدم وجود «الأسود» فأن هذا الصنف يتوقع منه أن يشكل تحالفاً ويذهب إلى الموازنة بصرف النظر عن النتائج التي تترتب على ذلك[1].

ج ـ النعام (Ostriches): يقول شويللر إن هذا الصنف من الدول هو قوى عظمى (أو مرشحة لذلك)، أو قوى عظمى محتملة، لكنها تتصرف وكأنها دولة ضعيفة، وهذا النوع من الدول لديها القدرة (الكامنة) لفرض إرادتها على الآخرين وأخذ زمام المبادرة بل وقيادة التحالف، لكنها تفضل عدم الانخراط في ذلك؛ لأنّها تفضل إنفاق التكاليف فقط لضمان عدم قدرة الآخرين على فرض الإرادة عليها للحفاظ على بقائهم واستقلالهم، والمثال على ذلك الولايات المتحدة الأميركية في ثلاثينات القرن المنصرم، إذ استخدمت هذه الدولة قوتها الدفاعية فقط وأخذت موقفاً أقرب للانعزال ورفضت الدخول في المنافسة وأرادت أن تترك لتعيش بسلام[2].

د ـ الحمائم (Doves): هذا الصنف من الدول - بحسب قول شويللر - هي بالأساس دول وضع راهن تأخذ «النموذج اللوبي» [3] أو الحلزوني لأسباب الحروب والنزاعات، ولاعتقاد هذا الصنف أن نوايا الخصم دفاعية بطبيعتها فيكون على استعداد لتقبل بعض التعديل السلمي

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p86.

للمزيد عن معتقدات الدول حول نموذج يُنظر:

Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, (New Jersey; Princeton University Press, 1967), chapter 3.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p87.

(3) يقدم المؤيدون لهذا النموذج (النموذج اللولبي) نقداً لنظرية الردع ويصفونها بأنها نظرية عامة ومتناقضة للتأثير الدولي، وتمتد جذور النموذج اللوبي إلى الوضع الفوضوي للعلاقات الدولية. للمزيد يُنظر:

Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Op. cit, chapter 3.

على الوضع الراهن لاسترضاء شرعية «مظالم القوى غير القانعة؛ وهذا الصنف من الدول يفضّل الحفاظ على السلام من دون التضحية بالسمات الأساس للوضع الراهن، لذا تجد هذا النوع يتبع سياسات مثل الاسترضاء، والتسوية، والالتزام الثنائي، أو المتعدد الأطراف بعكس صنف «الصقور»، الذي يفضل ستراتيجيات الردع والاحتواء في مواجهة الدول غير القانعة (التعديلية)، فضلا على ذلك، فهذا الصنف «الحمائم» يتجنب التحالفات الضيقة والمتشددة التي توجه للدول التعديلية، ويعدها سببا في نزاع غير ضروري، وهو يتطور فيما بعد ليصبح حرباً، و«الحمائم» تفضل أن تنأى بنفسها عن الحلفاء المتاحين ولاسيما إذا كان تحالف الوضع الراهن ضعيفاً للحد الذي يكون فيه غير قادر على توفير مستلزمات الدفاع أو الردع الكافيين[1].

هـ ـ الحملان (Lambs): هذا الصنف من الدول لا يدفع تكاليف باهظة ليدافع عن توسيع مصالحه وقدراته في النظام، فبحسب قول شويللر إن في عالم السياسة الدولية الذي يحتوي على المفترسين والفرائس، يعد هذا الصنف من الدول من الفرائس. وهذا الصنف من الدول يمتاز بضعفه، إذ يملك قدرات قليلة نسبياً، أو يكون ضعيفا داخلياً من حيث ضعف العلاقة بين المجتمع والدولة لأسباب مختلفة منها: افتقار النخب والمؤسسات للشرعية عند الجماهير، أو قد تكون الجماهير نفسها منقسمة على أسس عرقية أو قبلية أو دينية أو طائفية أو سياسية، أو أن إيديولوجية الدولة تتعارض مع الثقافة الشعبية وتكون مفروضة عليها، أو أن تكون من النوع الذي يسميه (صمويل هنتنجتون) بـ«البلدان الممزقة»[2]، وهي البلدان التي «تمتلك درجة معقولة من التجانس الثقافي لكنها منقسمة حول ما إذا كانت مجتمعها ينتمي إلى ثقافة معينة أو أخرى»[3].

ويمتاز هذا الصنف «الحملان» بعدم الرغبة [القدرة] على توسيع مصالحه وقدراته، وبحسب هذا تكون سياسته غير مدفوعة بدوافع تعديلية، بعكس صنف «ابن آوى»، الذي هو أيضا دولة ضعيفة لكن بأهداف تعديلية، وهذا النوع من البلدان بحسب ما يفترضه (ستيفن والت) عادةً ما تساير من اجل تجنب التهديدات أو استرضائها، لكن شويللر يقول إن بعض

---

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p87.

(2) للمزيد حول مفهوم هنتجنتون لـ «البلدان الممزقة» ينظر:

SamuelP. Huntington,TheClashofCivilizations?, ForeignAffairs, Vol 71, No 3(Summer 1993), p 42.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 101 - 102.

هذا الصنف، ولاسيما «البلدان الممزقة» تنخرط في نوعين من أشكال المسايرة هما: «موجة المستقبل» و«تأثير الدومينو»، لكن بعضها الآخر يلتحق بالجانب الأقوى لحماية نفسه من الأخطار التي تحيق به، ونتيجة خوفه من أن يتم الاستيلاء عليه إذا التحق بالجانب الخاسر[1].

لكن شويللر يجادل بأن تحالف هذا الصنف «الحملان» مع القوة الأقوى كاستراتيجية للأمن بعيدة المدى ستفشل فشلاً ذريعاً، ولاسيما عندما تكون الدول القوية «مفترساً لا يشبع»، وبذا يكون تحالف «الحملان» مع جانب أقوى هو كالتحالف بين «الذئب والحمل» ومن المحتم أن تنتهي هذه العلاقة بالتهام الأخير، وعندما يكون ذلك ممكناً فأن «الحملان» تختار ألا تتحالف مع أي من الأطراف، وتركن إلى اتباع سياسة «النأي بالنفس» عن الدول التي تشكل تهديداً مباشراً عليها، إذ يقول شويللر إن هنالك أسبابا جيدة تدفع الدول من صنف «الحملان» لاتباع هذه السياسة، فالدول التي تنأى بنفسها تأمل أن يستنفذ المعتدي كل طاقاته أو «يشبع شهيته» قبل أن يأتي دورها، وفي هذا الصدد وصف (ونستون تشرشل) سلوك الدول الأوربية الصغيرة بقوله: «كلهم يأملون ان تمر العاصفة قبل أن يأتي دورهم ويتم التهامهم». فضلاً على أن هذا الصنف من دول الوضع الراهن يأمل أن يسقط التحالف «التعديلي» مع مرور الوقت بسبب الخلافات التي تحدث عادةً حول توزيع الأعباء العسكرية أو اقتسام مناطق النفوذ، وتأمل أيضا أن تكون السياسات الخارجية للدول التعديلية القوية والمكلفة ان تثير غضب الجمهور المحلي لها ومن ثم يتم تبديلها بحكومات أكثر ودية من التي كانت قبلها[2]. من ابرز الامثلة على هذا النوع من الدول هي: تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، والنمسا، ويوغسلافيا، في ثلاثينيات القرن المنصرم[3].

2 ـ الدول (القوى) التعديلية (revisionist states).

يُعرّف (راندل شويللر) القوى التعديلية بأنها الدول التي تسعى إلى تحسين موقعها في النظام (تعديل النظام)، ومكاسبها من «التوسع غير الأمن» تفوق تكاليف الإبقاء على الوضع الراهن[4]. ويصنفها على النحو الآتي:

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 102.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit,, p 103.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p

(4) Ibid, p

أ ـ الذئاب (Wolves): يجادل شويللر بأن هذا الصنف من الدول (القوى) هو الدولة التعديلية الأقوى والتي تكون «مفترسة» ويصفها بأنها (دول غير محدودة الاهداف)، وانها قوى «جائعة جداً» و«ثورية» وتعِدُّ النظام الدولي أو الاقليمي نظاما غير عادل ولا يطاق، هذا الصنف من الدول يكون على استعداد للدخول في مخاطر كبيرة لتحسين وضعهم في النظام (تعديل النظام)[1]. هذا الصنف يضع نصب اعينه ما يطمح اليه أكثر مما يملكه، وتملكهم رغبة عارمة للصعود، إذ يكونوا غير آبهين بالخسائر او الخوف، وبعض منها ليس لديه شيء ليخسره، وبذا تكون حرة وليس لديها محددات ذاتية للحد من صعودها وتوسعها، والمثال التاريخي الابرز ـ بحسب قول شويللر ـ على هذا النوع من الدول هو: المانيا النازية. إذ أخبر (هتلر) قادة جيوشه عشية الحرب العالمية الثانية قائلاً: «من السهل علينا اتخاذ القرارات. ليس لدينا شيء لنخسره، لدينا كل شيء للربح... ليس لدينا خيار آخر، يجب علينا التحرك، سيخاطر خصومنا بالكثير ويمكنهم الحصول على القليل»[2].

يجادل شويللر في ذلك على الرغم من ان دافع صنف «الذئاب» عادةً ما يكون هجومياً، إلا أنه قد يكون دفاعياً أيضاً، أي قد يكون صادقاً بادعائه بأنه مهدَدَ، لكن الذي يميزه عن غيره من الاصناف التي تشعر بالتهديد هو الأمن المطلق (الهيمنة على الجميع)، فهو فقط من يشعرها بالأمان والاطمئنان وعدم التهديد[3]. أشار (هنري كيسنجر) إلى ذلك عندما كتب: «.. يكون حافز الدولة التعديلية، دفاعياَ وإن تكون مخلصة [صادقة في ادعائها] عندما تعرب عن خوفها من الاعتداء عليها. وعلى كلٍ تتميز الدولة الثورية لا بخوفها هذا الذي هو من صميم نظام العلاقات الدولية، القائم على سيادة الدول، بل الخوف المطلق الذي يعتري قادتها وعندها يصبح الأمن المطلق في نظرها، قيمة الضمان الكافي وهذا الأمن المطلق لا يقوم إلا على شل الخصم. وعلى هذا فالأمن المطلق الذي تتوق إليه الدولة الثورية يترجم بعدم الأمن المطلق في نظر بقية الدول الأخرى»[4].

ينطوي السجل التاريخي ـ بحسب قول شويللر ـ على العديد من الأمثلة على هذا الصنف

(1) Ibid, p 89.

(2) Copied from: Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit.., Op. cit, p 103 - 104.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 89.

(4) هنري كيسنجر، دروب السلام الصعبة، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 20.

من الدول التي سعت إلى تعظيم قوتها وزيادتها بشكل كبير، ووضعت بقاءها على المحك للتحسين، وليس الحفاظ، على وضعها في النظام الدولي: الكسندر الأكبر، وروما، والعرب في القرن السابع والثامن، وتشارلز الخامس، وفيليب الثاني، وفريدريك الكبير، ولويس الرابع عشر، ونابليون بونابرت، وهتلر، جميعاً رغبوا بإقامة امبراطوريات عالمية وشنوا حروباً مروعة لتحقيق هذا الهدف؛ ساعية للقوة والنفوذ في العالم أو في جزء منه (منطقة إقليمية) فـ «الذئاب» لا توازن او تساير، بل هم الذين تتم مسايرتهم[1].

ب ـ الثعالب (Foxes): يجادل شويللر بأن صنف «الثعالب» هم دول تعديلية محدودة الاهداف من الدرجة الاولى، وتستخدم مكرها لتحقيق المكاسب بسهولة على حساب منافسيها وخصومها، يتظاهر هذا النوع من الدول بعدم اكتراثه لنظام الوضع الراهن، والسبب في ذلك هو محاولة ابقاء توازن بين قوى الوضع الراهن والقوى التعديلية الصاعدة وغير القانعة. يتمتع هذا الصنف من الدول من المناورة ببراعة بتموقعها في موقع القوة الحاسمة، إذ يمكّنها بأداء دور «الموازن» او حامل الميزان بتقسيم الآخرين وإخضاعهم بطريقة غير مباشرة لتحقيق رغباته، او أداء دور «صانع الملوك» بجلب المكاسب من مقدمي العروض الذين يبحثون عن حلفاء من كلا الجانبين. إلا ان هذا الصنف «الثعالب» ـ بحسب قول شويللر ـ لا ينجح مكره دائماً، إذ ان مكر هذا الصنف من الدول لا يأتي أكله في الحالات كلها، ويستدل شويللر بالاتحاد السوفيتي مثالا: فالاتحاد السوفيتي عام 1939 أدى دور «الثعلب» إذ عمد (جوزيف ستالين) إلى مسك التوازن طول تلك المدة، لكن (ستالين) أخطأ في ادراكه لتوزيع القدرات في النظام في ذلك الوقت، إذ يكمن خطأ (ستالين) في مبالغته في تضخيم قوة كل من بريطانيا وفرنسا ومقارنتها بقوة المانيا النازية في ذلك الوقت. ومن خلال قيام (ستالين) بتوجيه التهديد النازي نحو الغرب فظن انه يؤدي دور «الموازن» او حامل الميزان لكنه في الحقيقة ـ بحسب قول شويللر ـ كان يقوم بدور «صانع الملوك»، وهذه الاستراتيجية أتت بنتائج عكسية، عندما هزمت المانيا فرنسا، أحد الحُلفاء المحتملين للاتحاد السوفيتي في القارة الاوربية[2].

ج ـ ابن آوى (Jackals): هذا الصنف ـ بحسب قول شويللر ـ مستعد لدفع تكاليف عالية

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit.., Op. cit, p 104.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 88.

للحفاظ على وضعه في نظام الوضع الراهن، لكنه أيضاً على استعداد لدفع تكاليف أكبر لتوسيع مصالحه والحفاظ عليها سواء كانت خارجية أم داخلية، ويمكن أن يكون هذا الصنف مثل صنف «الذئاب» قوة تعديلية غير قانعة[1]. لكنه في الوقت نفسه يختلف عن صنف «الذئاب» من حيث أنه ذو أهداف تعديلية محدودة (يسميها شويللر قوى محدودة الاهداف) او/ وليسوا مستائين بشكل كامل من نظام الوضع الراهن، لذا فهم ـ اي صنف «ابن آوى» ـ يميلون إلى تجنب خوض المخاطرة في أخذ زمام المبادرة بأنفسهم، إذ يميلون إلى تحقيق مصالحهم بشكل انتهازي. وصنف « ابن آوى» غالباً ما يجد ضالته باتباع صنف «الذئاب» (القادة التعديليين) «مسايرة ابن آوى»، لكنهم في الوقت نفسه يتبعون صنف «الأسود» (دول او قادة الوضع الراهن) عندما تكون الأخيرة المرشح الاوفر حظا في النصر، وهو ما يسميه شويللر بمسايرة «الاصطفاف». وهذان الشكلان من المسايرة هما أمثلة على تمرير المسؤولية للآخرين، او الركوب المجاني بجهود الموازنة التي تتبعها الدول الأقوى[2].

ثانياً: التحليل على مستوى النظام. (Balance of Interests at the Systemic Level).

على مستوى النظام، يجادل (راندل شويللر) بأن نظريته (توازن المصالح) تفترض بـ«ان توزيع القدرات، بحد ذاته، لا يحدد استقرار النظام»[3]. وبهذا الافترض يذهب بعيداً عن طرح (كينيث والتز) الذي يعدُّ توزيع القدرات هو المحدد الاساس في استقرار النظام[4]. إذ يؤكد بأن الأكثر اهمية من توزيع القدرات هي الوسائل والأهداف التي وضعت لاستخدام هذه القدرات او التأثير، وسواء كانت القوة او النفوذ مستخدمة في إدارة النظام او ـتدميره، أم كانت الوسائل المستخدمة لتعزيز هذه الاهداف (إدارة النظام او تدمير النظام) مهدِدِة للدول الاخرى او تجعلهم يشعرون بمزيد من الأمن؛ وبعبارة أخرى، يقول شويللر: « ان استقرار النظام هو دالة توازن القوى التعديلية والمحافِظة [قوى الوضع الراهن]». فإذا كانت دول الوضع الراهن اقوى إلى حد بعيد من الدول التعديلية فأن النظام سيكون مستقراً، وفي مقابل ذلك، عندما تكون الدول التعديلية او التحالف أكثر قوة من المدافعين عن الوضع الراهن

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 103.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 88.

(3) Ibid, p 89.

(4) Kenneth Waltz, Theory Of International Politics, , chapter 5.

فأن النظام سيخضع في النهاية إلى التغيير، تبقى اسئلة مثل: متى سيكون ذلك؟، وكيف؟، ولمصلحة من؟ فإنه يُقرر فيما بعد[1].

ويطرح شويللر كيف ادى تفوق القوى التعديلية على القوى الداعمة للنظام القائم (دول الوضع الراهن) في بواكير الحرب العالمية الثانية إلى تغير النظام الدولي برمته، ومن ثم حدث ما يسميه شويللر بـ«الاختلال المميت» **deadly imbalance** في التوازن بين القوى التعديلية وقوى الوضع الراهن الذي أدى الى هذه النتيجة[2].

يجادل شويللر في ان السجل التاريخي يخبرنا بأن القوى التعديلية هي المحرك الاساس لسلوك التحالف[3]، وهي عوامل التغيير في السياسة الدولية. أمّا دول الوضع الراهن فهم «ردود الفعل»(**reactors**)، وفي هذا الصدد كتب (ارنولد ولفورز): «ولأنّ التوسع الذي يتطلب دائماً قوة إضافية، فأن الدول التي تسعى إلى التمدد الذاتي تميل إلى ان تكون هي المبادرة في منافسة القوة واللجوء إلى العنف، وهنا تكمن نواة الحقيقة الجوهرية في المنظور المثالي للعدوان»[4].

ويناقش شويللر بأن الدول المعتدية يجب عليها ممارسة ضغطَ أوليً (اي ان تشكل تهديداً خارجياً على درجة من الاهمية) قبل ان تستجيب الدول القانعة، والأخيرة قد تكون استجابتها بطيئة وعلى مضض، والنظرية الواقعية الجديدة (البنيوية) تسمي رد الفعل هذا ب- «سلوك التوازن»، الذي يتم إعمامه من لدنها على جميع الدول، لكن شويللر يطرح سؤلاً مفاده: ما الضغط الاولي الذي تمارسه القوى التعديلية؟ ان شويللر يجادل بأنه في ضوء ذلك يمكن ملاحظة ان السلوك المعاكس للموازنة Balancing ليس المسايرة bandwagoning، بحسب ما يجادل به الواقعيون الجدد، بل هو العدوان، إذ ان في غياب تهديد خارجي منطقي فأن الدول لا تحتاج عادةً إلى الانخراط في سلوك الموازنة[5]. ويقول شويللر ليس من الغرابة ان نرى بأن الوفاق الاوربي عام 1815 حل محل نظام توازن القوى عندما قبلت القوى العظمى

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, pp 89 - 90.

(2) Ibid, p 90.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 105.

(4) Copied from: Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 91.
See also:Arnold Wolfers، Discord and Collaboration، (Baltimore; The Johns Hopkins Press، 1962)، p. 96.

(5) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 105.

التي ارهقتها الحرب ورحبت بنظام الوضع الراهن الجديد آنذاك[1]. فتمت استعادة نظام توازن القوى مع اندلاع حرب القرم، عندما لم تعد فرنسا التي بعثت من جديد قانعة بالوضع الراهن حيث سعت إلى اعادة تأسيس هيمنتها القارية بحسب ما كانت عليه قبل مؤتمر فيننا[2].

هذا يعني ـ بحسب ما يجادل به شويللر ـ ان وجود قوى عظمى معروفة بقبولهم بالوضع الراهن من غير المرجح ان تكون ساعية إلى تحقيق أهداف توسعية أحادية الجانب هو تفسير ضروري وفعال لنظام الوفاق الاوربي، لكن في مقابل ذلك لا يمكن لنظام توازن القوى ببساطة ان يبقى قائماً تحت شروط الوفاق نفسها، ولهذا فنظرية توازن المصالح بتركيزها على اختلاف تفضيلات اللاعبين (الفاعلين) يمكن ان تحسب وتتنبأ لـ هكذا تغيير، في مقابل ذلك فأن نظريتي توازن القوى وتوازن التهديد لا تستطيعان ذلك، بحسب ما يذهب إليه شويللر[3].

ثالثا: التحليل على مستوى الفرد (صانع القرار).

يمكن ان نضيف مستوى مهما من مستويات التحليل في النظرية، وهو مستوى الفرد (إدراك وعقلانية صانع القرار)، فهذا المستوى من التحليل أثر ويؤثر في مسارات الاحداث الدولية، وسنحاول ان نركز على تناول شويللر لدور شخصية وأدراك صانع القرار بإدراكه للمصالح والقدرات وكيفية التعامل معها.

ويذهب شويللر بأنه يمكن للقادة السياسيين الذين يسيطرون على الموارد المادية والبشرية ان يشكلوا الاحداث ويغيروا مسار التاريخ، وإن كان ذلك في كثير من الاحيان في اتجاهات غير متوقعة وغير مقصودة، ففي بعض الاحيان كانت افعالهم قد عجلت بالحرب او جعلتها أكثر احتمالاً وفي أوقات أخرى منعوا الحرب في ظل ظروف مواتية لتفشيها او اندلاعها[4]. وشويللر يسلّم بوجوب أخذ مستوى الفرد (صانع القرار) بالحسبان عند تحليل الأحداث الدولية المهمة، إذ يزعم بأن القرارات السياسية التي يتخذها رجال الدولة (حتى تلك التي تكون بشكل استثنائي وغير ملحوظ أحياناً) يمكن ان تمارس تأثيراً في مجريات الاحداث، وضرورة وضع إطار نظري يعترف بضرورة وجود ظروف معينة مهيأة وأفعال وأفراد معينين، بمعنى الأخذ بالحسبان الترابط المعقد بين بنية النظام والدولة متمثلة بالمؤسسة (صناعة القرار)[5].

---

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 91.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 106.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 91.

(4) Ibid, p 3.

(5) Ibid, p 7.

ويزعم شويللر انه في ما يسميه بـ «عصر السياسة الجماهيرية» age of mass politics تقوم الايديولوجية بدور أساس وضروي في مساعدة القادة على استخراج المصادر اللازمة وتعبئة الدعم المحلي للاستراتيجيات الجديدة والمكلفة، إذ أثبتت ايديولوجية صانع القرار اهميتها في التعبئة المحلية ثم التأثير في النطاق الخارجي الدولي بنوع السياسة الخارجية، يصدق ذلك بشكل خاص على قادة الدول التعديلية، فالايديولوجية الفاشية التي تمجد النزعة العنصرية (الداروينية الاجتماعي) والنزعة العسكرية والقوة برهنت انها الايديولوجية المثالية للقادة من اجل تحشيد وتعبئة الدعم المحلي المستمر للسياسات الخارجية التوسعية[1]. وادراك القادة التعديليين للوضع الراهن وعدّه لا يخدم مصالحهم ولا يعكس سلطتهم التي يعتقدون انها يجب ان تكون مطلقة هو الذي تسبب بقلب الوضع الراهن في الحرب العالمية الثانية، إذ ان الايديولوجية الفاشية عند النازيين كانت من الاسباب التي ادت إلى التطورات التي حدثت بين الحربين[2]. ويجادل شويللر بأنه لا يمكن عدّ الحرب العالمية الثانية نتيجة «الواقع الجيوسياسي» فقط والقوانين الموضوعية، فذلك غير منطقي ما لم نأخذ أيضا بالحسبان السياسات والقرارات للأجندة البشرية (صناع القرار)[3].

وفي إطار أهمية العوامل المحلية في استعراض القوى في المجال الدولي يناقش شويللر ادعاء (جون ميرشايمر) رائد الواقعية الهجومية بأن الدول تسعى إلى الهيمنة الاقليمية كلما أتيحت لها الفرصة لذلك، لهذا يقول بأنه إذا كان ادعاء واقعية (جون ميرشايمر) صحيحا، فلماذا لا نرى العديد من حالات التوسع في العصر الحديث، وان هنالك عروضا قليلة نسبياً للهيمنة في التاريخ الحديث، إلا أن شويللر يسلم بتطبيق فكرة (ميرشايمر) على مناطق العالم النامي فقط، التي يكون فيها توزيع القوة غير متساوٍ، وهو يؤدي ـ على وفق واقعية ميرشايمر ـ إلى التوسع الانتهازي[4]. ويطرح شويللر سؤالًا مفاده لماذا لم نشهد سوى القليل من حروب العدوان في العصر الحديث؟ ولماذا القليل من المناطق مُهيمَن عليها إقليمياً؟ وما الذي يفسر هذا التردد في تعظيم القوة؟ يجيب شويللر بأن ندرة الغزوات لها علاقة بطبيعة

(1) Randall L. Schwellel, Neoclassical realism and state mobilization:expansionist ideology in the age of mass politics, in: Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey w. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, Op. cit. , pp 231 - 234.

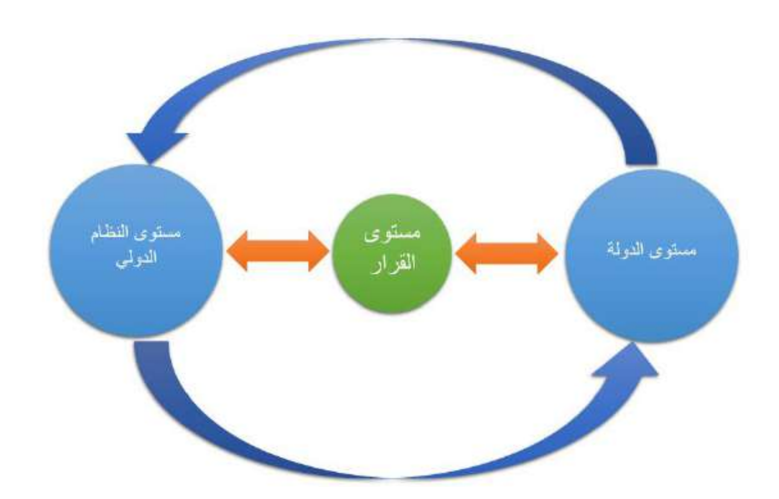
(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 5.

(3) Ibid, p 6.

(4) Randall L. Schwellel, Neoclassical realism and state mobilization.., Op. cit, p 231.

الدولة بصورة أكبر من كفاءة الغزو، لأن التوسع الاقليمي يتقدم عادةً بإرادة متعمدة وجماعية إلى القوة الامبريالية، ويتم ذلك بنجاح القادة وصناع القرار بتعبئة الجماهير، أي اتفاق عقلية الحاكم والمحكوم على السياسة التوسعية.. فضلاً على ذلك، ان التاريخ يخبرنا بأن هؤلاء القادة المندفعين الذين لم يستسلموا فقط للإغراءات الامبريالية بل سعوا بحماس ونضال إلى تحقيق اهدافهم التوسعية وقاموا بشكل عام بتشكيل حكومات قوية وموحدة وليست ضعيفة ومجزأة لم يكن ما قاموا به بالضرورة السبب الوحيد للشروع بالتوسع وحروب العدوان إلا انه يُعدُّ سببا يجيز لمثل هذا السلوك وشرطا أساسا لتغذية جهود الدولة ما ان يقم قادتها بالشروع بعمل هجومي[1].

وتأسيسا على هذا؛ يؤدي الفرد (صانع القرار) دوراً مهماً بوصفه مستوى أو متغيرا وسيطا بين الدولة والنظام عند شويللر في نظريته توازن المصالح، لذا فسبر غور صانع القرار يمكن أن يساعد في تفسير الكثير من الاحداث التي صنعتها خيارات الدول تأثيراً وتأثراً بالنظام والتنبؤ بالقادم منها. يُنظر شكل رقم (1 ـ 1).



شكل رقم (1 ـ 1) مستويات التحليل في نظرية توازن المصالح (الدولة ـ النظام ـ الفرد)
الشكل من عمل الباحث

(1) Ibid, p 233

للمزيد حول نقاش (جون مير شايمر) للهيمنة الاقليمية انظر: جون مير شايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، ص ص 51 ـ 53.

الفصل الثالث

النظام الإقليمي والتحالفات الإقليمية

النظام الإقليمي.

يتناول هذا المطلب مفهوم النظام بشكل عام ومن ثم مفهوم النظام الإقليمي والاتجاهات التي قامت بتشخيص جوانب هذا النظام التي تناولها الكتاب والمفكرون، ويتناول أيضا أهمية هذا النوع من النظام في دراسة العلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم النظام والنظام الإقليمي.

1 ـ في معنى النظام: النظام System هو «إطار للقواعد والتوقعات والقواعد بين الفاعلين Actors في العلاقات الدولية»، وتحليل الأنظمة يكون قائماً بشكل أساس على الترابط، لأن الفاعلين او الوحدات في هذا النظام تحتاج إلى درجة من التعاون والتنسيق بين السياسات من أجل إنتاج مخرجات إيجابية[1]. ويقول (راندل شويللر) ان النظام يشير إلى مجموعة من العناصر تتفاعل لتشكل كلا متكاملا او (مجموعة)[2]. ويصف (ديفيد سنجر) David Singer هذه المجموعة بـ Systemness، « بأنها إلى حد كبير في عين الناظر: ويمكن للمرء ان ينظر او يتخيل مجموعة استثنائية متنوعة من الكيانات الاجتماعية والبيولوجية او المادية تستند إلى النظام»[3]. أمّا (مورتون كابلان) Morton Kaplan فيقول: «نستطيع، تقنياً، أن نعدُّ كل سلسلة من المتغيرات Variables نظاماً»[4].

(1) غراهام ايفاتز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص644.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 7.

(3) Copied from: Ibid, p 7.

(4) نقلا عن: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية (دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 16.

ويزعم شويللر أن كل ما هو مطلوب من النظام ان تكون الاجزاء المكونة له مترابطة إلى حد كبير لكي يكون التأثير المتبادل ذا جدوى، إذ يقول ان القول على شيء ما نظاما، يعني ان الكل يختلف عن مجموع الاجزاء، أي ان الأنّظمة المعقدة ـ بحسب ما يجادل فيه ـ مثل النظام الدولي International System، الذي يتكون من أجزاء كثيرة (الوحدات) تتفاعل بطريقة غير سهلة، وهنالك أربع ملحوظات ينوه اليها شويللرهي: **اولاً**، ان السلوك والمحددات لمثل هذه الأنّظمة محددة بالتفاعل بين الوحدات المكونة للنظام وبنيته التي يترسخ تفاعل الوحدات في داخلها، أي أن ديناميكيات هذه الأنّظمة المعقدة مثل النظام الدولي لا يمكن الاستدلال عليها بدراسة خصائص ومميزات الوحدات فقط، او دراسة خصائص بنية النظام لوحدها، بل يجب ان يُدرس التفاعل بينهما: **ثانياً**، ان الفعل الصريح والواضح في داخل نظامٍ ما غالباً ما يكون معقداً وتنتج عنه عواقب غير مقصودة، بصرف النظر عما إذا كانت النية المبدئية وراء الفعل التي تم إنجازها او احباطها من لدن بنية النظام، ثالثاً، ما يترتب على التحولات في داخل ديناميكيات النظام لا يحدث بطريقة خطية، اي ان تأثير المتغير (أ) في المتغير (ب) لا يتناسب بشكل مباشر مع قدر (أ). والمثال على ذلك هو أن العلاقة السببية غير الخطية، التي تؤثر فيها الزيادة الاولية في المتغير (أ) إلى زيادة قيمة المتغير (ب)، لكن الزيادة الإضافية على قيمة المتغير (أ) تنتج إمّا نقصاً في ذلك او لا تغير من قيمة المتغير (ب)، رابعاً، العلاقات في داخل النظام غير تراكمية وغير تبادلية، اي ان التأثير المركب لمتغيرات النظام لا يمكن معرفته بجمع التأثير المنفرد لكل متغير على حدة[1].

2 ـ **النظام الاقليميsystemRegion**: الإقليم Region هو «مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي» وهو يعدّ «كياناً ديناميكياً متحركاً»، فهو ليس بذاك المكان ذي المساحة الجامدة التي تقاس بنظام ثقافي واقتصادي وسياسي يستمر إلى ما لا نهاية[2]. أمّا النظام الإقليمي فهو «نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية داخل إقليم معين»، ويُعدّ النظام الاقليمي وحدة للتحليل تتوسط بين الدولة القومية وما يسمى بـ«النظام الدولي»، فالنظام الإقليمي مجموعة من الدول تتفاعل في إطار منطقة إقليمية يميزها عن غيرها من المناطق الإقليمية الأخرى، ويفترض لهذا الإطار الذي تتفاعل ضمنه الدول ان يتسم بكثافة ونمطية

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, pp 7 - 8.

(2) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي 2002، ص 67.

هذه التفاعلات بالشكل الذي يجعل التغيير الذي يطرأ على جزء منه يؤثر بالضرورة في بقية الاجزاء، وهذا يفضي إلى الاعتراف ضمناً في داخل النظام الاقليمي وخارجه بأنه نمط مميز(1).

وهنالك امتياز بين ثلاثة اتجاهات كل واحد منها يعطي معياراً مختلفاً عن الآخر في تعريف النظام الإقليمي(2):

الاتجاه الأول، وهو ما يسمى بـ(المقاربة الجغرافية): يركز هذا الاتجاه على الاعتبارات التي يفرضها القرب الجغرافي (Geographic Proximity) ويتخذ منها أساساً للتمييز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني، ما يسمى بـ(تماثلية/تجانسية): يركز على عنصر او عناصر التماثل او التجانس بين الدول ضمن الإقليم الواحد على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي.

الاتجاه الثالث، ويسمى بـ(مقاربة تفاعلية): ينقض هذا الاتجاه الاتجاهين في أعلاه، وحجته في ذلك ان تجاور الدول او تماثلها (تجانسها) لا يشترط بالضرورة ان تكون لديها علاقات وثيقة فيما بينها وأن العمل الحيوي لأي نظام إقليمي هو مدى التفاعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين دول الاقليم بعضها مع بعض.

وعلى الرغم من ذلك، فالروابط الإقليمية تصف الترابط الوثيق بين مجموعة من الدول في داخل منطقة إقليمية معينة، فالدول الواقعة في المنطقة الإقليمية لها اهتمامات ومشاكل على درجة من التشابه وتكون مرشحة لتكون أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذه المشاكل ولاسيما في إطار الدفاع عن مصالحها وأمنها(3). لذلك فوجود هوية إقليمية هو أحد العناصر المهمة في أي نظام إقليمي وكذلك التقارب بين اعضاء النظام الإقليمي الواحد والتعامل مع العالم الخارجي على حد أنه إقليمٌ متكامل، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للأمن والدفاع المشترك، لكن بشكل عام اي نظام إقليمي يمكن تناوله من جوانب(4):

أ ـ **الخصائص البنيوية:** تشمل الخصائص التي تمتاز بها النظم السياسية والاقتصادية

(1) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 19

(2) علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 16.

(3) بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 35.

(4) علي الدين هلال وجميل مطر، مصدر سبق ذكره، ص ص 18 ـ 19.

والاجتماعية للدول في منطقة إقليمية معينة، ومدى التماثل او التقارب بينهم، ومدى درجة التمسك في داخل كل نظام من هذه الأنّظمة.

ب ـ **نمط القوة والإمكانات:** اي مستويات القوة التي تملكها الوحدات المكونة للنظام الإقليمي، ومدى التوازن في القوى بين هذه الوحدات، وهل يوجد توازن فعلاً او هنالك تراتبية (هيراركية) في توزيع القوة، أو يوجد نوع من انواع الاستقطاب بين دولتين أو أكثر، أو تنافس على ريادة المنطقة الإقليمية؟

ج ـ **نمط السياسات والتحالفات:** اي طبيعة العلاقة السياسية والأمنية بين دول النظام الاقليمي والسياسة التي تنتهجها كل دولة بإزاء الدولة او الدول الاخرى، وطبيعة التحالفات القائمة في المنطقة، وكيف تؤثر طبيعة هذه التحالفات في الاستقرار في المنطقة، وهل تتسم التحالفات بالمرونة او بالاستقطاب الشديد؟.

د ـ **بيئة النظام:** ان اي نظام إقليمي له إطار سياسي دولي تكون فيه محددات وقيود تفرضها بيئة هذا النظام، وفي هذا الصدد يجب التمييز بين قلب النظام الإقليمي اي مركزه ويُقصد بالمركز الدول التي تعدُّ محور التفاعلات في النظام الإقليمي، والأطراف، ويقصد بها الدول ضمن النظام لكنها تكون متفاعلة بدرجة أقل من دول القلب او المركز، والدول الهامشية التي تكون قريبة جغرافياً من النظام لكنها ليست منه لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثانياً: أهمية دراسة النظام الإقليمي في العلاقات الدولية.

أخذت دراسة النظام الإقليمي ضمن حقل العلاقات الدولية تكتسب أهمية غير قليلة نتيجة العديد من التطورات السياسية والدولية، فضلاً على التطورات التي حدثت على المستوى النظري للعلاقات الدولية، إذ ظهرت العديد من الاتجاهات الفكرية ونادت بضرورة الالتفات للنظام الاقليمي بوصفها فاعلا Actor ضمن ما يعرف بـ «النظام الدولي»[1]. واوضح هذه التطورات بروز المدرسة «الاقليمية»، التي افضى بروزها إلى ظهور النظام الاقليمي بوصفه مستوى تحليليا يتوسط مستوى النظام ومستوى الدولة القومية، ويركز هذا المستوى المتوسط على التفاعلات الدولية في منطقة إقليمية معينة[2]. بعد ذلك ازداد الاهتمام بدراسة

(1) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) المصدر نفسه، ص 19.

النظام الإقليمي وحدث ما يسمى بـ «الانبعاث الجديد» (الانبعاث الاول كان عام 1960)، وكان نتيجة عوامل قد تكون غير متسقة، مثل: نهاية الحرب الباردة و(تراجع) دور الولايات المتحدة، ونهوض منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ على الساحة الدولية، والتكامل الذي شهده الاتحاد الاوربي، والاقتصاد المتنامي المستقل لمنطقة جنوب شرق آسيا[1].

يقول شويللر مبيناً أهمية وجود نظام إقليمي في منطقة معينة: «إن الموقع الجغرافي للدول يلعب دوراً هأمّا في طبيعة ومدى تفاعلاتها مع بعضها البعض»، ويؤكد بأن نظرية توازن المصالح تأخذ بالحسبان التأثير المتبادل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، ومن المهم ألا يكون هو التحليل على مستوى النظام الدولي International System فحسب، لأن النظام الإقليميRegional System له أهمية أيضا ويجب التطرق اليها[2]. ويضيف شويللر ان عدم الاعتماد على النظام الدولي فقط هي ممارسة سليمة من الناحية النظرية؛ لأن الحروب العالمية وخيارات التحالف للقوى العظمى والقوى الاقل مرتبة منها عادةً ما تكون مزيجاً من الدوافع والظروف الدولية والاقليمية، فالعالم لم ينتقل بهذه البساطة من السلام إلى الحرب على نطاق عالمي، فالانتقال إلى الحرب يبدأ بمراحل حتى يصل إلى ذلك النطاق بأكمله، فتحديد أسباب الحرب وخيارات التحالفات لها أهميتها ليس فقط على مستوى النظام الدولي وإنما على مستوى النظام الاقليمي ايضاً[3].

وطرح (باري بوزان) Parry Buzan، و(اول ويفر) Ole Waeverمقاربة على المستوى الإقليمي في تحليل البعد الأمني في العلاقات الدولية أسموها «نظرية الأمن الإقليمي المركب» (Regional Security Complex Theory)، وأحد أبرز الاغراض من هذا الطرح هو الدعوة إلى المستوى الإقليمي في التحليل، الذي يعدّانه المستوى المناسب، الذي يتيح مساحة كبيرة للتحليل الأمني على المستوى الإقليمي، فهو بوصفه ديناميكيات الأمن «علائقية» ترابطية بطبيعتها فأمن اي دولة لا يمكن ان يتحقق بالاكتفاء الذاتي، لأن الأمن العالمي بالمعنى الشمولي ـ بحسب ما يزعمان ـ يشير في أفضل الاحوال إلى طموح وليس حقيقة، فالعالم لا يندمج ويؤمّن بشكل افضل بالاعتماد على المقاربات العالمية للأمن، وفي مقابل ذلك، ان الإقليم يشير إلى المستوى الذي ترتبط فيه الوحدات الاخرى بعضها ببعض بشكل وثيق

(1) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 10.

(3) I bid, p 11.

بحيث لا يمكن عدّ أمنها منفصلاً بعضه عن بعض، فالتصور عن الأمن الإقليمي يتعلق بترابط مستويين الاول هو تفاعل القوى على مستوى النظام الدولي، والثاني هو مجموعة الترابط الأمني الوثيق على المستوى الإقليمي، فالأمن العالمي لا يمكن فهمه إلا بفهم ديناميكيات الأمن الاقليمي[1]. وتجدر الاشارة إلى ان (باري بوزان) هَدَفَ إلى تطوير مفهوم لـ«قطبية المركبة»، الذي من شأنه ان يقرّب فهم العالم المعاصر، إذ فرق بين القوى الاوربية الكبرى التي كانت ذات مصالح إقليمية فقط، وتلك التي كان لها مصالح في خارج نطاق إقليمها مما أفضى إلى تصنيف بعض الدول قوى إقليمية لا قوى كبرى، وبقصار الجُمل، ان التفرقة بين القوى العظمى والقوى الكبرى والقوى الإقليمية يُعدّ الاساس البنيوي (الهيكلي) لطرح (بوزان) لـ «القطبية المركبّة»[2].

وينتقد (بوزان) و(ويفر) الواقعية الجديدة؛ لأنّ منظريها يركزون على مفهوم «البنية الدولية»، فالواقعية الجديدة بَنَت طروحاتها حول مستويين هما مستوى النظام والوحدة مع الاهتمام بشكل اساس بتفعيل مستوى النظام في التحليل؛ ليقللوا من اهمية بقية المستويات باستثناء مستوى النظام الدولي، او قد يناقشون القضايا الاقليمية من الناحية التجريبية (الإمبريقية) فقط، كما فعل (ستيفن والت)، الذي طبق نظريته (توازن التهديد) النظامية على منطقة جنوب غرب آسيا، وفي مقابل ذلك تُعدّ الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)، بحسب رأي (باري بوزان) و(أولي ويفر)، المنظور او الاتجاه الذي يُعدُّ أكثر ترجيحاً او الذي يشكل نقطة تلاق بين الإقليمية والواقعية الجديدة[3].

إنّ الجهود النظرية، فضلاً على الدراسات التطبيقية، سعت بشكل حثيث لإبراز أهمية دراسة النظام الإقليمي بوصفه منهجية للتحليل في العلاقات الدولية[4]. وسوف نتطرق هنا إلى تلخيص (كانتوري)، و(شبيجل) لأهمية دراسة النظام الاقليمي لتحليل العلاقات الدولية[5]:

1 ـ يُعدُّ النظام الاقليمي ذا أهمية غير قليلة في تعميق التحليل في العلاقات الدولية

(1) Parry Buzan and Ole Waever, Regions and Power: The Structure of International Security, (New York; Cambridge University Press, 2003), p 43.

(2) ريشارد ليتل، مصدر سبق ذكره، ص ص 218 ـ 219.

(3) Parry Buzan and Ole Waever, Op. cit, p 28.

(4) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(5) المصدر نفسه، ص ص 20 ـ 21.

بتقديمه بوصفه مرحلة متوسطة بين الدولة والنظام الدولي، مما يساعد على التركيز على عدد محدد من الدول في منطقة إقليمية معينة، التي تعدُّ وحدة تحليل إقليمية.

2 ـ تساعد دراسة النظام الإقليمي الباحثين ورجال الدولة الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث والتطورات الدولية من منظور النظام الدولي، على التعامل بخصوصية مع الأحداث والتطورات التي تحدث في منطقة إقليمية معينة.

3 ـ تساعد دراسة النظام الإقليمي الباحثين والمختصين في دراسة مناطق معينة من العالم، الذين يقيدون أنفسهم في دراسة الدول كلٌ على حِدة على توسيع هامش دراساتهم لتشمل مشتركات المنطقة الإقليمية وسماتها، فضلاً على ان دراسة النظام الإقليمي تساعد المهتمين بالشؤون الدولية على الخصائص التي تميز نظما إقليمية معينة من غيرها.

4 ـ تساعد دراسة النظام الإقليمي على فهم سلوك الدول في سياق كل منطقة من مناطق العالم الإقليمية كون هذه المناطق هي جزء من النظام الدولي.

5 ـ تساعد الدراسة المقارنة للنظم الإقليمية على فهم الخصائص والتفاعلات لكل النظم الإقليمية في النظام الرئيس (النظام الدولي) بالتحليلين الافقي والعمودي.

6 ـ تساعد دراسة النظام الإقليمي على فهم العلاقة بين النظام الاقليمي والنظام الدولي من أجل فهم مدى حدود الاختراق الدولي للإقليمي وتبعية الإقليمي للدولي.

التحالفات الإقليمية وأهميتها في العلاقات الدولية.

يتناول هذا المطلب مفهوم التحالف مقدمة للدخول إلى مفهوم التحالفات الإقليمية وأهمية الأخيرة في العلاقات الدولية، ويتطرق إلى التفسير الواقعي لمعالجة موضوع التحالفات بوصفه التفسير الأبرز، وسيتم التركيز على تفسير نظرية توازن المصالح لهذا الموضوع.

أولاً: التحالف والتحالفات الإقليمية.

1 ـ التحالف: يُعرف التحالف Alliance بأنه «عبارة عن اتفاق يقوم بين دولتين او أكثر من أجل العمل معاً حول مسائل أمنية مشتركة». وهدف الدول من هذا الترتيب الأمني هو لحماية نفسها من اخطار مشتركة او تهديدات يمكن ان تنال من مصالحها او تشكل تهديداً محتملاً عليها، وبذا تعتقد الدول بقدراتها بتعبئة الموارد وتوحيد جهودها في التأثير

في محيطها الإقليمي او الدولي[1]. أمّا (قاموس بنغوين للعلاقات الدولية) فيعرف التحالف بأنه:اتفاق رسمي بين فاعلين اثنين او أكثر ـ عادة يكون بين دول للتعاون بعضهم مع بعض بشأن قضايا أمنية مشتركة مدركة. إذ يُتوقع من هذا الاتفاق تعظيم الأمن بأبعاد ابرزها ترسيخ نظام الردع، والدفاع في حالة الحرب، والحيلولة من دون انضمام الفاعلين إلى تحالفات اخرى، وقد يتعدى ذلك الاتفاق الرسمي إلى ما هو ابعد من المسائل الأمنية والعسكرية، إذ يحتاج الحلفاء بعضهم إلى بعض في الدعم الدبلوماسي على مستوى السياسية الخارجية[2].

ويُعرّف (ستيفن والت) «التحالف او (المحالفة) هو التزام رسمي (او غير رسمي) للتعاون الأمني بين دولتين او أكثر، تهدف إلى تعزيز قوة، وأمن، و/او تأثير كل عضو». ويجادل والت بأنه على الرغم من ان الترتيبات الدقيقة التي تنص عليها التحالفات تختلف إلى حد كبير من تحالف إلى آخر، بيد ان العنصر الاساس في التحالفات هو التزام اعضائها بالدعم المتبادل ضد الفاعل او الفواعل الخارجيين الذين يشكلون التهديد. ويجادل والت في ان التحالفات مهمة في المشهد الدولي فترتيباتها تؤثر في القدرات التي يجب على القادة وصناع القرار ان يحافظوا عليها، وكذلك المعارضة التي يجب ان يوجهوها، وبذا فأن التحالفات يجب ان تؤدي دوراً مهماً في حسابات صانع القرار في ما يتعلق بالسياسة الخارجية[3]. أمّا (جون ميرشايمر) فعلى الرغم من تأكيده ان الدول يجب ان تساعد نفسها وتعتمد على ذاتها، بيد انه لا ينفي حاجة الدول إلى التحالفات التي يعدّها مؤقتة إذ كتب: «وهذا التأكيد على الاعتماد على الذات لا يمنع الدول من تكوين تحالفات. لكن التحالفات عبارة عن زيجات مؤقتة [زواج مصلحة]، فقد يتحول حليف اليوم إلى عدو الغد وعدو اليوم إلى حليف الغد»[4].

أمّا (راندل شويللر) فيجادل بأن التحالف هو سلوك الدول في استجابتها للتهديدات والفرص المتاحة، إذ تستخدم التحالفات لغرض تجميع القدرات او للإدارة السلمية لتغيير النظام، إذ تسعى بعض الدول للأمن من القوى الصاعدة وبعضها الآخر تهدف للربح، ويجادل شويللر في ان التحالفات الذي تشكلها الدول غير القانعة (التعديلية) يختلف في غرضه عن

(1) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مصدر سبق ذكره، ص 194.

(2) غراهام ايفاتز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 21 ـ 22.

(3) Stephen M. Walt, Alliances in Unipolar World, World Politics, Vol 61, Issue1, (January 2009), p86.

(4) جون مير شايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، 42.

تلك التحالفات التي تشكلها القوى القانعة (قوى الوضع الراهن)، إذ ان الاولى تتحالف لأغراض ربحية، أمّا الثانية فتتحالف لاستجابة أمنية او للتقليل من الخسائر، بعبارة اخرى، الاولى تتحالف استجابة للفرص والثانية استجابة للتهديدات[1]. وتوفر التحالفات لجميع الاعضاء، سواء أكانت دولاً تعديلية أم دول وضع راهن، صوت السياسة الداخلية للتحالف، ثم فرصة اكبر لتغيير طبيعة سلوك شركائهم، ويمكن استخدام التحالفات أدوات لإدارة الخصومات ومعالجة وضع القوى الصاعدة غير القانعة ولتعزيز المواقف في أثناء المساومات ولاسيما للدول الأضعف في مقابل جيرانها الأقوياء في محيطها الإقليمي[2].

والتحالفات بشكل عام ترتيبات رسمية وغير رسمية، فيجري الاعتراف بالحلف علناً عن طريق توقيع معاهدة ينص مضمونها على ان اي اعتداء على اي عضو في التحالف يُعدّ اعتداء على بقية الاعضاء، والمثال الأوضح على الحلف الأمني الرسمي هو حلف شمال الاطلسي (الناتو). أمّا الحلف غير الرسمي فيُتوقع من فرص نجاحه ان تكون ضئيلة نسبياً، إذ يكون قائماً على الوعود التي تقطعها الاطراف بعضها لبعض للتعاون فيما بينها والاستمرار في ذلك التعاون. ويمكن ان تأخذ الاحلاف غير الرسمية طابع الاتفاق السري بين قادة الدول المنضوية في هذا النوع من الاحلاف[3]. وبشكل عام ان الفرق الاساس الذي يمكن ان نميز به التحالف Alliance عن الائتلاف Coalition هو «ان التحالف يُبنى على وثيقة رسمية. أمّا الائتلاف فهو علاقة غير رسمية »، والمثال على الائتلاف بوصفه علاقة غير رسمية هو ائتلاف مجموعة من الدول على رأي معين بإزاء قضية معينة، مثل اتفاق الدول الافريقية على التصويت على قضية معينة في منظمة الامم المتحدة، وبشكل عام ان التحالف Alliance تكون فيه مجالات التعاون اوسع بين الاطراف المنضوية فيه، أمّا التعاون في إطار الائتلاف (Coalition) فيقتصر على عدد محدود من القضايا ذات المدى المتوسط[4].

2 ـ **التحالفات الإقليمية:** عندما نتحدث عن التحالفات فإننا نتحدث عن اسلوب اساس وجوهري من اساليب توازن القوى، وهو محاولة للتوازن بين قدرات ومصالح الدول التي

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 60.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 61.

(3) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مصدر سبق ذكره، ص 194.

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، ط 2، القاهرة، 1998، ص ص 279ـ 280.

تشكل التحالفات للحافظ عليها، وفي هذا الصدد تُعدّ التحالفات الإقليمية مهمة في إرساء التوازن بين وحدات النظام الإقليمي فضلاً على ان توازن القوى الإقليمي يُعدّ سابقاً على ظهور توازن القوى العالمي، فالعلاقات الدولية في بداية تاريخها كانت أقل شمولاً من وقتنا الحاضر وبذا فأن التحالفات التي حاولت ان توازن بين قوى الدول المختلفة وقدراتها كانت في مناطق إقليمية كل واحدة منها مستقلة بذاتها قبل أن يؤثر في ما بعد التوازن العالمي[1]. وفي نطاق المنطقة الإقليمية تتشكل التحالفات فتدعم امكانيات اعضائها وتركيزها على ترسيخ محور جماعي من شأنه ان يوازن الضغوط التي يفرضها التحالف المضاد، ثم الحفاظ على الاستقرار[2]. واستقرار المنطقة الإقليمية يكون قائماً ـ بحسب قول شويللر ـ على توازن قوى الوضع الراهن والقوى التعديلية، فإذا كان تحالف قوى الوضع الراهن اقوى من تحالف القوى التعديلية فالنظام سيكون مستقراً ولن يخضع للتغيير، أمّا إذا كان تحالف القوى التعديلية اقوى من تحالف قوى الوضع الراهن فأن النظام سوف يخضع للتغيير في نهاية المطاف، فالاستقرار يعتمد على التوازن في المصالح والقدرات بين القوى التعديلية وقوى الوضع الراهن[3].

وشهدت القارة الاوربية في تاريخها توازنات عُدّت إقليمية، مثال ذلك عندما كان التوازن على المستوى الاوربي توازنا عالميا (بين فرنسا والنمسا في القرن السادس عشر)، كانت الولايات الايطالية في تحالفاتها فيما بينها تمثل التوازن الاقليمي، وكذلك الحال في القرون التي تلت القرن السادس عشر، وفي دول ومناطق مختلفة تتجلى أهمية التحالفات الإقليمية ايضاً، فعندما كانت تحالفات دول البلقان في القرن التاسع عشر هي التوازن الإقليمي (الفرعي)، الذي أثر بشكل غير قليل على التوازن الذي كانت تشكله (روسيا، وتركيا، وبروسيا)، فأصبح الصراع في البلقان هو المحرك لتحالفات تلك الدول. وفي عالمنا المعاصر هنالك تحالفات بين الدول في مناطق إقليمية مختلفة مثل الشرق الاوسط، واميركا الجنوبية، وامريكا الوسطى، والبلقان، وآسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا..الخ[4].

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 256.

(2) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية وااستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2005، ص 232.

(3) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 104.

(4) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص ص 256 ـ 257.

ثانياً: أهمية التحالفات في العلاقات الدولية.

تنبع أهمية التحالفات من قيامها بالدور الاساس والاكبر في الابقاء على توازن القوى ضمن النظام الدولي والإقليمي، إذ ان من مظاهر هذه الاهمية التي تتمتع بها التحالفات للدول **أنها** تجعل الأخيرة تحت مواقف وضرورات تحتم عليها الدخول في التحالفات او الدعوة إلى تشكيلها بحسب ما يجادل فيه (مورجنثار)، فالدول تقارن بين التكاليف التي ستدفعها في الدخول في تحالفات والمخاطر التي ستجابهها فيما لو امتنعت عن ذلك[1]. فخلال القرن التاسع عشر، برزت أهمية التحالفات أسلوبا أساسا في التوازن، فالدول الاوربية المستقلة، التي كانت قواها متكافئة نسبياً خشيت ان تنهض دولة معينة وتكون فيما بعد هي المسيطرة والمتحكمة في الدول الاخرى وهكذا قامت هذه الدول بتشكيل التحالفات للحيلولة من دون نشوب نزاع محتمل بين القوى الاوربية، وبذا كانت التحالفات هي من أرسى التوازن النسبي بين القوى الاوربية، فوجود تحالفات متكافئة نسبيا يجبر المعتدي المحتمل على التفكير ملياً قبل بدء الحرب، كما في التحالف الذي تشكل عن طريق معاهدة بعد (مؤتمر فيينا)[2].

وتُعد روسيا، والمملكة المتحدة ابرز الدول التي مارست أدواراً مهمة مختلفة في بناء التحالفات والحفاظ على توازن القوى، فالمملكة المتحدة عرف عنها بامتيازها بأداء دور «الموازن» The balancer وذلك بالاصطفاف مع اي طرف تراه بدأ يضعف من اجل الحفاظ على توازن نسبي بين الاحلاف لتسمى حامل الميزان، مثال ذلك تدخلت للدفاع عن اليونانيين في نضالهم للاستقلال من الاتراك في اواخر القرن التاسع عشر، وكذلك تدخلها باسم البلجيكيين خلال حربهم ضد هولندا عام 1830، ودفاعها عن الدولة العثمانية في حرب القرم عام 1845 مما افضى إلى وقوفها ضد روسيا دفاعاً عن الدولة العثمانية، أمّا روسيا فامتازت بأنها «باني أحلاف» إذ بنت (الحلف المقدس) عام 1815، الذي ابقى (روسيا، وبروسيا، والنمسا) متحدة ضد فرنسا، وهذه المرونة في تشكيل التحالفات والانتقال بينها له تأثير مهم في الحفاظ على استقرار نسبي للتوازن، إلا ان هذه المرونة في التحالفات ضعُفت في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إذ ظهرت إلى سطح العلاقات الدولية الاوربية المعسكرات

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الأصول والنظريات)، ص4، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، ص 271.

(2) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مصدر سبق ذكره، ص 58.

المتصلبة مثل المعسكر الذي جمع (المانيا، وايطاليا، والنمسا ـ والمجر)، والحلف الثنائي بين (روسيا، وفرنسا) وتراجعت المملكة المتحدة عن أداء دور «الموازن» أو حامل الميزان[1].

ثالثاً: التفسيرات الواقعية للتحالفات: نظرية توازن المصالح.

تُعد الواقعية هي النظرية الابرز والمسيطرة في تفسير ديناميكيات التحالفات في العلاقات الدولية وتأثير هذه الديناميكيات في الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، فالواقعية، في افتراضاتها الاساس، التي تَعدُ النظام الدولي نظاما فوضوياً (لا توجد سلطة عليا) وان الدول يجب ان تعتمد على نفسها في تحقيق مصالحها وأمنها وأن العالم قائم على المصالح الذاتية وليس (الاخلاق والمثاليات)، التي تعطي تفسيرات مغايرة عن التفسيرات التي تعطيها النظريات الاخرى مثل (الليبرالية) التي تفترض ان تشكيل التحالفات هو تحقيق للمصلحة الجماعية وتفضيل المصالح المشتركة على المصالح الضيقة او الخاص[2].

سنناقش تفسيرات النظرية موضوع بحثنا (نظرية توازن المصالح) لتشكيل التحالفات لـ (راندل شويللر) بوصفها ردا على التفسيرات الواقعية الجديدة التي أتى بها (كنيث والتز) في نموذجه البنيوي لتوازن القوى، و(ستيفن والت) في نظريته توازن التهديد. افترض والتز ان الغاية الاسمى في عالم السياسة الدولية هي الأمن وان الدول تسعى إلى البقاء، وإذا تحقق ذلك فيمكنها ان تبحث عن غايات اخرى كالربح وغيره، وبذا فأن التوازن هو السلوك الذي يفرضه النظام الدولي، فالدول ستتحالف مع الطرف الأضعف لتجنب الاختلال في توزيع القدرات، الذي يمكن ان يسبب عدم الاستقرار والحروب[3]. أمّا (ستيفن والت) فيقدم تفسيراً لتشكيل التحالفات مغايراً للذي أتى به والتز، إذ يعيد فيه النظر في نموذج والتز البنيوي لتوازن القوى، إذ يجادل والت بأن الدول في تشكيلها للتحالفات رد (استجابة) للتهديدات الخارجية وليس للاختلال في توزيع القدرات، وأن معايير هذه التهديدات هي: القرب الجغرافي، والقوة الهجومية، والنوايا العدوانية، والقدرات الاجمالية[4]. وبذلك يخلص والت بأن الدول عادةً ما

(1) المصدر نفسه، ص ص 58 ـ 60.

(2) تشارلز كيجلي وشانون بلأنّتون، السياسة العالمية (التوجهات والتحولات)، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017، ص ص 350 ـ 351.

(3) Kenneth Waltz, Theory Of International Politics, Op. cit. ,p 126.

(4) Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, Op. cit., pp 3 - 41. See slao: Stephen M. Walt, The origins of alliances, Op. cit. , pp 17 - 28.

توازن ضد التهديد (التحالف مع الطرف الأضعف)، ونادراً ما تساير (التحالف مع مصدر التهديد بحسب رأيه)[1].

ويجادل(راندل شويللر) في ان هنالك مشكلة تتمثل بأن الواقعيين الجدد مثل والتز، ووالت ينظرون إلى السياسية الدولية من منظور دول الوضع الراهن القانعة (التحيز للوضع الراهن)، ثم أنهم يعدّون التوازن أكثر شيوعاً من المسايرة[2]. بعبارة أخرى، يؤكد شويللر بأن التفسير الافضل الذي يجب ان تتبناه ادبيات التحالفات هو ضرورة أن يتضمّن إرجاع الدول التعديلية إلى هذه الادبيات[3].

ويضيف شويللر بألا يوجد هنالك شيء أقرب إلى نظرية عامة لتفسير سلوك التحالفات، لكن في الوقت نفسه، لا يوجد محال لعمل ذلك إلا القليل من الدراسات، والسبب يعود في ذلك ـ في رأيه ـ إلى مشكلتين اساسين: تتمثل الاولى في ان جميع الاعمال النظرية حول سلوك التحالفات تفترض ان الدول تشكل التحالفات أو تنضم اليها فقط لتحقيق اكبر قدر من الأمن، وهذا الافتراض فضلاً على انه غير منطقي تماما ـ بحسب رأي شويللر ـ فأنه يتكون على حساب تجاهل النصف الآخر من معادلة تشكيل التحالفات: وهو خيارات التحالف المدفوعة بدافع فرص الربح والمكاسب؛ اي التحالفات التي تتشكل على اساس الشهية [الرغبة] وليس الخوف، أمّا المشكلة الثانية فتتمثل في ان دراسات التحالفات نادراً ما تُدرك ان في ظل ظروف معينة مزايا الأمن الاضافي والربح يمكن ان تتحقق بعدم الدخول في تحالف، وعلى الرغم من ذلك فالشروط الاساس التي يتبناها اي تحالف هو الخطوة الأولى والأساس لفهم أكثر اكتمالا لتفسير تشكيل التحالفات، وكيفية اختيار الجانب الذي تتحالف معه، ويزعم شويللر ان الحل المبدئي لهاتين المشكلتين يتمثل بتفسير سلوك التحالف في سياق اوسع هو: كيفية استجابة الدول للفرص والتهديدات[4].

ينظّر شويللر إلى ان العامل المهم، الذي يتم التغاضي عنه هو ان الدول غير القانعة تشكل التحالفات لأسباب تختلف تماماً عن تلك الأسباب التي تدفع الدول القانعة على تشكيلها، فالاولى تسعى إلى تحقيق المكاسب على حين تسعى الثانية إلى تقليل الخسائر،

(1) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 75.

(2) Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit, Op. cit, pp 85 - 86.

(3) Ibid, p 75.

(4) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 59.

أمّا دول الوضع الراهن القانعة فتعد التحالفات استجابة للتهديدات، لذا فأنهم يتطلعون إلى تشكيلها على مضض ولكن يعدونها عبئا غير مرغوب به، أمّا الدول التعديلية غير القانعة فأن التحالفات في المقام الاول هي استجابة للفرص المُدركة للربح وتعظيم القوة والمكاسب، ثم تتوقع القوى التعديلية ان عوائد التحالف سوف تفوق تكاليفه إلى حد كبير، وليس العكس، فالحافز الذي يدفع الدول إلى التحالف هو الرغبة في الحصول على منفعة القوة والقوة العسكرية بهدف الحصول على فرصة للتعبير عن الغرض المنشود، وهو إحداث تغيير على مستوى النظام الدولي أو منع ذلك التغيير، وتعتمد طريقة استخدام هذه المزايا ـ بحسب رأي شويللر ـ على ما إذا كان الهدف النهائي للدول هو دعم الوضع الراهن او تعديليه[1].

والتحالفات ـ بحسب ما زعم شويللر ـ نادراً ما تكون خليطاً من الدول التعديلية ودول الوضع الراهن، فالدول التعديلية سوف تنضم إلى تحالف الوضع الراهن فقط إذا كان بقاؤها متوقفا على ذلك، وإلا فأن هذا النوع من الدول (التعديلية) سوف يسير باتجاه تحالف يشاطره اهدافه التعديلية في قلب الوضع الراهن ثم تحسين قوة موقعهم في النظام، ثم ستميل الدول التعديلية إلى الاندماج معاً في حدود معينة. كذلك الحال في دول الوضع الراهن إذ يقول شويللر ان دول الوضع الراهن لا «تحتضن» دولة تعديلية ضمن تحالفها بسهولة؛ لأنّ القيام بذلك سوف يشكل خطرا عليها يتمثل بقلب الوضع الراهن، فضلاً على ان دول الوضع الراهن توعد بمكافآت أقل من تلك التي تقدمها الدول التعديلية، فدول الوضع الراهن لا تستطيع مبدئياً، لأسباب سياسية محلية (على مستوى الوحدة)، ان تقدم حوافز إقليمية (مكاسب) لإبعاد الدول التعديلية عن التحالف التعديلي، ويصف شويللر هذا السلوك بأن (الدولة غير القانعة مع التحالف التعديلي والدول القانعة مع تحالف الوضع الراهن) في تشكيل التحالفات بـ «الطيور على أشكالها تقع» [2]Birds of a feather flock together.

وتأسيسا على هذا، تتكشّف لنا من الإطار النظري للدراسة أمور أبرزها الجدل النظري الدائر بين منظّريْن مهمّين مثل (كينيث والتز)، و(ستيفن والت) حول ديناميكيات التحالفات بتناولهما سلوكي التوازن والمسايرة، وتقديمهما لطروحات واستدلالا يحاولان به إثبات رأيهما؛ فـجادلا بأن التوازن هو السلوك الشائع والأمثل في السياسة الدولية، وإن اختلفا حول المعايير

(1) Ibid, p 60.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit.

التي تستدعي تحرك الدول نحو هذا سلوك، إلا أن صاحب النظرية موضوع البحث: نظرية توازن المصالح (راندل شويللر) أتى بطرح مختلف يأتي في سياق مدرسة تمثل تحولا معرفيا في النموذج الواقعي، وهي المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة، إذ قدم نقداً لما أتى به والتز، ووالت ثم جادل بأن سلوكي التوازن والمسايرة ليسا متعاكسين بالضرورة بل كل واحد منهما له أسبابه، فضلاً على عرضه سلوكيات أخرى، ثم وضع نظرية بديلة للتحالفات هي نظريته توازن المصالح، التي تقوم على مستويين رئيسين من التحليل (الدولة والنظام) مع مستوى وسيط هو مستوى الفرد (صانع القرار)، وبهذا الطرح سبر أغوار الدولة التي أهملها الواقعيون الجدد، وأعاد الدول التعديلية الى أدبيات التحالفات، وجادل بأن سلوك المسايرة هو السلوك الشائع في تاريخ العلاقات الدولية. وتكشف لنا أيضاً من هذا الإطار النظري للدراسة مفهوم التحالفات وأهمية التحالفات الاقليمية في العلاقات الدولية، فضلاً على أهمية التفسير الواقعي للتحالفات ولاسيما نظرية توازن المصالح.

الجزء الثاني

منطقة جنوب شرق آسيا

(الأهميّة ـ الإدراك ـ القضايا)

الفصل الرابع

الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة لجنوب شرق آسيا

الأهمية الجغرافية.

تتمتع منطقة جنوب شرق آسيا بأهمية جغرافية غير قليلة لوقوعها بين محيطين كبيرين، فضلاً على احتوائها على بحر مهم وستراتيجي هو بحر الصين الجنوبي، يُزاد على ذلك احتواؤها على مضائق وممرات بحرية على درجة كبيرة من الاهمية، مما يجعلها ذات أهمية على مختلف الصُعد، ومحط انظار الدول الكبرى ومحوراً لصراعات المصالح والقدرات لهذه القوى.

أولاً: الموقع الجغرافي وأهميته الجيوبولتيكية.

تعدُّ منطقة جنوب شرق آسيا ديناميكية ومهمة، ومترامية الأطراف، إذ تبلغ مساحتها ما يربو على 1.7 مليون كم2 [(1)]، ويعدُّ القرب الجغرافي هو المعيار الأساس لهذه المنطقة، فعلى الخريطة، تقع جنوب شرق آسيا في بقعة جغرافية يحدها من الشمال الصين، ومن الشرق المحيط الهادئ، ومن الجنوب الشرقي أستراليا، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الجنوب الغربي خليج البنغال، والهند (ينظر خريطة رقم 1)، وتشكل المياه ما يقرب من نصف مساحة المنطقة، ونتيجة تغلغله في الطبيعية الأرخبيلية للمنطقة تظهر لنا المضائق المهمة، التي أبرزها مضيق ملقا، ومضيق سنغافورة، ومضيق لومبوك، وسوندا وغيرها من المضائق التي تعد منافذ مهمة، فضلاً على احتوائها على البقعة المائية الأهم فيها: بحر الصين الجنوبي، وتشكل المياه في منطقة جنوب شرق آسيا الممر الذي يشكل الروابط

(1) David Shambaugh, U.S. - China Rivalry in Southeast Asia: Power Shift or Competitive Coexistence?, International Security, Vol. 42, No. 4 (Spring 2018), p. 89.

التجارية، والعسكرية البحرية، بين شمال شرق آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا[1].

وتعدّ هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، إذ يبلغ عدد سكان دولها مجتمعة ما يربو على 663 مليون نسمة، حيث تحتل إحدى دولها، وهي اندونيسيا، المركز الرابع عالمياً في عدد السكان، وتعدُّ أكبر دولة تحتوي على عدد مسلمين في العالم حيث يصل الى 205 مليون نسمة، ويتنبأ البنك الآسيوي لهذه المنطقة بأن يصل عدد سكانها الى 700 مليون نسمة في عام 2030[2].

ومن الناحية الجيوبولتيكية، تتمتع منطقة جنوب شرق آسيا بأهمية حيوية واستراتيجية، فهي تحتوي على بحر يعد الأهم في شرق آسيا بشكل عام، وجنوب شرقها بشكل خاص، وهو بحر الصين الجنوبي الذي يعدُّ محور الصراع بين القوة الصاعدة والمهينة في المنطقة (الصين، والولايات المتحدة)، فضلاً على احتوائها على مضائق مهمة تشكل مع بحر الصين الجنوبي شرايين تجارية واقتصادية تربط شرق آسيا (شمال شرقها وجنوبها) ببقية مناطق العالم مثل جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، يزاد على ذلك أنها تقع بين محيطين كبيرين هما الهادئ، والهندي تكون محور الاستراتيجيات التي تطلقها القوى العظمى ـ ولاسيما الولايات المتحدة الاميركية ـ بإزاء المناطق التي تتصل بهذين المحيطين[3]. ولهذه المنطقة أهميتها للقوى الكبرى المجاورة، إذ تقع هذه المنطقة بالقرب من دولة كبرى صاعدة هي الصين وتم عدها بشكل جلي ومنذ مدة ليست بالقليلة منطقة مهمة جدا للأمن القومي الصيني وعلاقاته الخارجية، ومجالاً حيوياً لهذه الدولة الصاعدة، وتجلت هذه الأهمية الجغرافية في قضايا، وهي تطوير ما يسمى بـ «الاقتصاد الأزرق» blue economy أو الاقتصاد البحري المستدام، الذي يزيد على 1.2 ترليون دولار أميركي، وأمن الطاقة، والتجارة العالمية[4]. وجاء تشكيل المفهوم الجيوبولتيكي لمنطقة جنوب شرق آسيا نتاجا للحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ (في حرب الحلفاء ضد اليابان الحليف الآسيوي

(1) Donald E.Weatherbee, International Relations in Southeast Asia: the Struggle for Autonomy, (Lanham; ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, INC, 2009), p. 9.

(2) David Shambaugh, U.S. - China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit., p. 89.

(3) Ibid, p. 90.

(4) Xue Gong, Op. cit., p. 32.

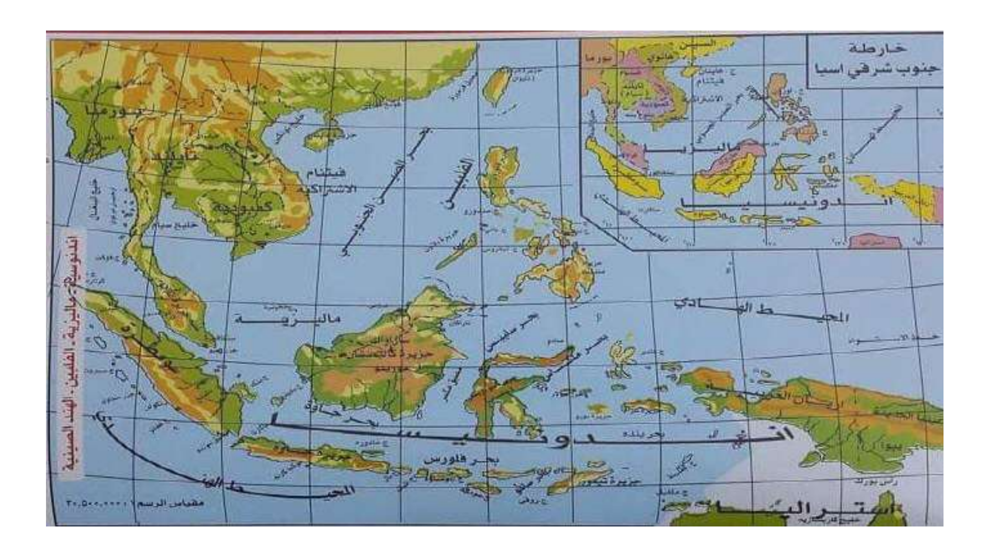
لألمانيا النازية إبان الحرب)، إذ تم إنشاء قيادة جنوب شرق آسيا إبان الحرب في كاندي (سريلانكا حالياً) وتحديداً عام 1943 [1].

وتحتوي هذه المنطقة على عشر دول (وتسمى الآسيان نسبة إلى المنظمة التي تشمل دول هذه المنطقة) وتكتسب أهميتها على الصعد الاخرى، بحسب ميزاتها الجغرافية من ثروات طبيعية وبشرية، وإطلالة على بحر ستراتيجي او على مضيق مهم وحيوي، أو غيرها من الميزات الجغرافية، وهذه الدول هي: اندونيسيا، وفيتنام، وكمبوديا، وميانمار (بورما سابقاً)، والفلبين، وسنغافورة، وماليزيا، وتايلند، ولاوس، وبروناي[2]، يزاد عليها تايوان. وبذلك تتكشف لنا أهمية الموقع الجغرافي لأحد أهم المناطق الإقليمية في العالم، التي تؤثر وتتأثر، انطلاقاً من هذا الموقع الحيوي، بستراتيجيات القوة الصاعدة والمهيمنة فيها، فضلاً على القوى الاخرى.

(1) Donald E.Weatherbee, Op. cit., p. 7.

(2) See: David Shambaugh, U.S. - China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit., pp. 89 - 92.

خريطة رقم (2 ـ 1) منطقة جنوب شرق آسيا



ثانياً: بحر الصين الجنوبي

يقع بحر الصين الجنوبي بين محيطين كبيرين هما: المحيط الهادئ والمحيط الهندي فيحده المحيط الهادئ من الشرق، والمحيط الهندي من الغرب، وتبلغ مساحته 447.3 مليون كم2 ويصل عمقه إلى 245.5 م، وتُحيط بهذا البحر الصين وكل دول جنوب شرق آسيا ما عدا لاوس، وبروناي، ويشكل الجزء الشمالي من هذا البحر 50 % من المساحة التي يشغلها بحر الصين الجنوبي[1]. ويُعد بحر الصين الجنوبي الرابط الجغرافي الحيوي بين منطقتين هما جنوب شرق آسيا، وشمال شرق آسيا ويشكل خط اتصال بحري ستراتيجي بين هاتين المنطقتين المهمتين، ويمتاز هذا البحر بالتنوع البايولوجي البحري وهذا ما أضفى عليه بعداً حيوياً وستراتيجياً فضلاً على أنه يُعدُّ مركزاً للثقل الاقتصادي في شرق آسيا بشكل عام، ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص[2]. يُنظر خريطة رقم **(2 ـ 2)**.

(1) دياري صالح محمد، بحر الصين الجنوبي (تحليل جيوبولتيكي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص ص 18 ـ 19 .

(2) Sam Bateman and Ralf Emmers, The South China Sea: Toward a Cooperative Management Regime, in: Sam Bateman and Ralf Emmers (eds),Security and International Politics in the SouthChina Sea: Toward a Cooperative Management Regime, (New York; Routledge, 2019), p. 2.

إن الموقع الجغرافي الممتاز لبحر الصين الجنوبي في منطقة جنوب شرق آسيا يجعل منه محل مطالبة من لدن اغلب دول المنطقة فضلاً على الصين، فدول جنوب شرق آسيا تتباين مطالبها ومواقفها تجاه هذا البحر وبعض هذه الدول دخل في نزاعات وتوترات مع واحدة من أهم الدول المجاورة للمنطقة: الصين[1]. فالصين ادركت اهمية هذا البحر وحيويته لها؛ لما يتمتع به من موقع جغرافي ممتاز وحساس ومهم، وانه يحتوي على موارد هيدروكاربونية (نفط وغاز) فضلاً على احتوائه على جُزر تعد مهمة وحيوية لصيد الاسماك، واقامة القواعد العسكرية، لذا فالصين تعد هذا البحر جزءاً أساسا من أمنها القومي إذ تعده بحراً واعداً لحل أزماتها الطاقوية ولاسيما انها تحولت من الاكتفاء الذاتي إلى مستورد للطاقة وبذا تعده جزءاً من «الارض المقدسة»، التي ينبغي الدفاع عنها[2]. ويحتوي بحر الصين الجنوبي على جُزر كبيرة لها اهمية غير قليلة وأغلبية هذه الجُزر توجد في القسم الشرقي والجنوبي من هذا البحر وتحديداً في اندونيسيا، فضلاً على احتوائه على مجموعة من الجُزر الصغيرة، والجُزر المرجانية، والشعاب المرجانية الغاطسة، ويحتوي على نطاق عميق من الهول والخنادق التي تمتاز بعمقها ناهيك عن القمم المغمورة بالمياه، وتمتاز المناطق الشمالية والغربية منه بأنها تعاني من مشكلات التلوث البيئي أكثر من قسميه الجنوبي والشرقي[3].

وتشكل الجُزر الموجودة في بحر الصين الجنوبي 30 % من الجُزر الموجودة **في بحر الصين الواسع**[4]، التي يبلغ عددها 5000، تمتد على مساحة 8000 كم2 وعلى الرغم من هذه النسبة القليلة (30 %) لجُزر بحر الصين الجنوبي من بحر الصين الواسع إلا أنها تتمتع بأهمية جغرافية واستراتيجية تُعد الاكبر من بين جُزر بحر الصين الواسع فهي ـ اي جُزر بحر الصين الجنوبي ـ مداخل جغرافية مهمة لبحر الصين الجنوبي فإذا ما هُدِدَت او تعرضت للحظر فالاثر السلبي الناتج عن ذلك سيطال أغلب الدول التي لديها مصالح تجارية واقتصادية في هذا البحر، وبصورة عامة توجد أربع مجموعات من الجُزر في بحر الصين الجنوبي تحمل أسماء المواقع الجغرافية التي توجد فها، وهي: الجُزر الشرقية وتسمى (دونغشا)، والجُزر

(1) دياري صالح محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 61 ـ 105.

(2) Bill Hayton, The South China Sea: The Struggle for Power in Asia, (New Haven; Yale University Press, 2014), P. 122.

(3) دياري صالح محمد، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(4) يشمل بحر الصين الواسع: بحر الصين الشرقي، وبحر بوهاي، والبحر الاصفر، فضلًا عن بحر الصين الجنوبي.

الغربية وتسمى (شيشا)، والجُزر الوسطى وتسمى (تشونغشا)، والجُزر الجنوبية وتسمى (نانشا)، وأغلبية هذه الجُزر تقع على الساحل الصيني[1]. وفيما يأتي شرح مقتضب لهذه المجموعات الجزرية:

1 ـ مجموعة الجُزر الشرقية (دونغشا): تقع هذه المجموعة من الجُزر في القسم الشمالي من بحر الصين الجنوبي، على بعد 430 كم عن تايوان، وتبلغ مساحتها حوالي 74.1 كم2 ولا يصل ارتفاع اعلى نقطة منها إلى 60 م عن مستوى سطح البحر، وتتضمن هذه المجموعة جزيرة (براتاس)، التي تُعد أكبر جزيرة في هذه المجموعة وهي تابعة إدارياً لمدينة (كاوشونغ) الصينية، وفيها وحدة عسكرية صينية وتشكل هذه المجموعة من الجُزر نقطة لتفتيش السفن العابرة من مضيق تايوان وهي تمتاز باحتوائها على المعادن والمياه العذبة فضلاً على أنها مرشحة لتكون مناطق ملائمة لصيد الاسماك[2]، وتعد جزيرة (براتاس)، التي تعد ضِمن هذه المجموعة أكبر جزيرة في بحر الصين الجنوبي، وتكون على شكل حدوة الحصان مفتحة من الجهة الغربية لها، وتبلغ مساحتها من شرقها إلى غربها 2800 متراً، ومن الشمال إلى الجنوب 860 متراً، أما مساحتها الكلية فتبلغ 1.74 كم2[3].

2 ـ مجموعة الجُزر الغربية (شيشا): تعرف هذه المجموعة أيضاً باسم (بحر فيتنام الشرقي)، وتتكون من 30 جزيرة فضلاً على الشواطئ الرملية والشُعب المرجانية وتبلغ مساحتها 15.000 كم2، وتمتاز بكونها تحتوي على بعض الاحتياطات من الموارد الهيدروكاربونية (النفط والغاز)، واحتوائها على تنوع حيواني ومصائد سمكية، والجدير بالذكر أن هذه المجموعة من الجُزر تعد مركز القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي[4].

3 ـ مجموعة الجُزر الوسطى (تشونغشا): تقع هذه المجموعة من الجُزر في وسط بحر الصين الجنوبي وتمتد قرابة 130 كم من الشمال الشرفي إلى الجنوبي الغربي ويصل أقصى عرض لها 70 كم، وتصل مساحتها إلى 5448 كم2، واهم الجُزر في هذه المجموعة هي جزيرة (مكلسفيلد)، التي تقع في شرق هذه المجموعة وتُعد موضع نزاع بين الصين، وتايوان،

(1) المصدر نفسه، ص ص 20 ـ 21.

(2) المصدر نفسه، ص ص 21 ـ 22.

(3) Shu - Ping Wu and Others, Land Molluscan Fauna of the Dongsha Island with Twenty New Recorded Species, Taiwania, Vol. 52, No. 2, (2007), p. 145.

(4) دياري صالح محمد، مصدر سبق ذكره، ص 22.

والفلبين وان اغلب السفن التي تمر في بحر الصين الجنوبي تمر بها، فهي تشكل نطاقاً جيداً لمرور السفن[1].

4 ـ **مجموعة الجُزر الجنوبية (نانشا):** وتسمى أيضاً (سبراتلي)، تتألف هذه المجموعة من 3000 جزيرة وتقع بين خمس دول هي: الصين (ومعها تايوان)، والفلبين، وماليزيا، وبروناي، وفيتنام، وتمتد على مساحة 400.000 كم2، وعلى الرغم من التعقيد الجغرافي لهذه المجموعة إلا أنها ذات أهمية غير قليلة فيما يتعلق بترسيم الحدود الدولية للدول المطلة عليها، وأنها تعد مصائد سمكية مهمة فضلاً على احتوائها على احتياطات هيدروكاربونية مهمة، وهناك ما يقرب من 45 جزيرة من هذه المجموعة تسيطر عليها القوات الصينية والتايوانية[2]. يُنظر خريطة رقم (3 ـ 2).

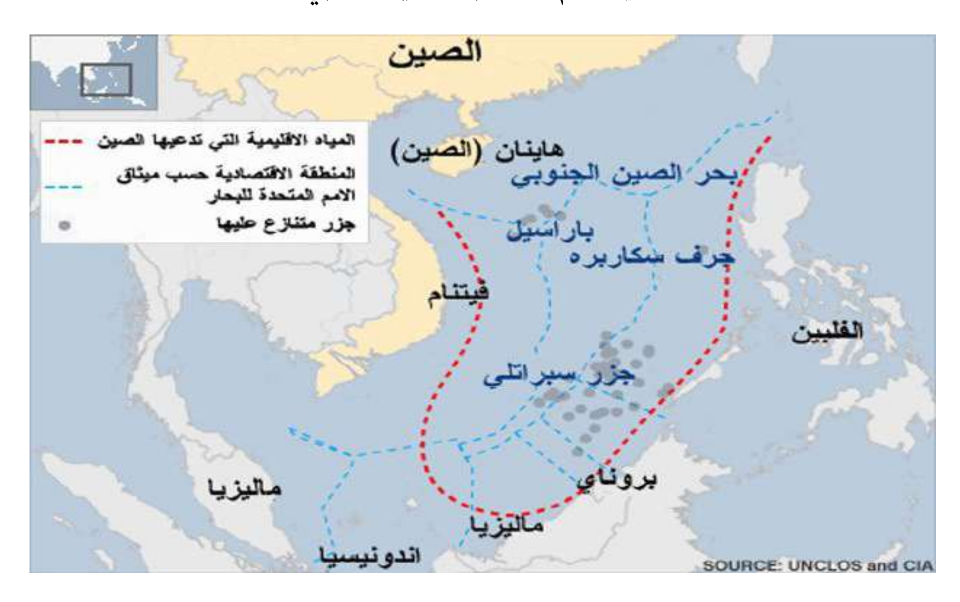
ويُنظر إلى جيولوجيا بحر الصين الجنوبي ولاسيما جُزر (سبراتلي) على أنها تحتوي على امكانيات كبيرة من الاحتياطات الهيدروكاربونية التي تُعد ذات اهمية اقتصادية وتجارية مهمة؛ إذ تشير دراسات أجريت إبان القرن الماضي إلى وجود امكانيات هيدروكاربونية هائلة، فضلاً على وجود رواسب معدنية أخرى مثل القصدير، والنحاس، والمنغنيز، وهنالك مصالح أخرى تتمثل في الوصول إلى مناطق صيد الاسماك التي يحتوي عليها بحر الصين الجنوبي إذ تُعد هذه الموارد عنصراً غذائياً مهمّاً وأساسا لسكان المنطقة[3].

(1) المصدر نفسه، ص ص 22 ـ 23.

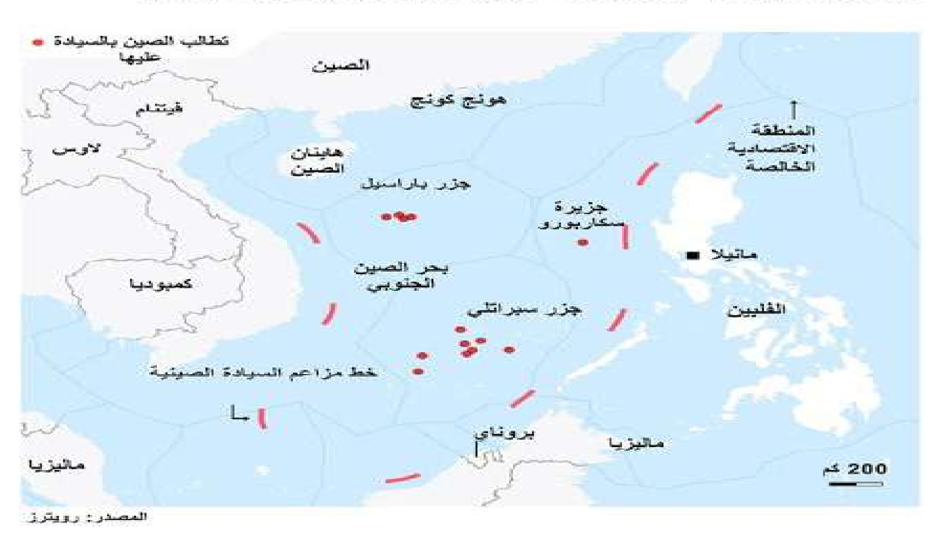
(2) المصدر نفسه، ص 23.

(3) Melissa A. Castun, Adrif in the South China Sea; International Dicpute Resolution and the Spratly Islands Conflict, Asia Pacific Law Review, Vol. 6, No. 1,(1998) P. 99.

خريطة رقم (2 ـ 2) بحر الصين الجنوبي



خريطة رقم (2 ـ 3) أهم الجزر في بحر الصين الجنوبي



ثالثاً: المضائق:

اهتمت أغلب الدول بالمضائق لما لها من دور حاسم في تسيير حركة التجارة الدولية عبر البحار والمحيطات؛ إذ تُعد المضائق اداة للتحكم الاقتصادي في مدد الحروب والنزاعات مُنذُ القدم وإلى اليوم، وبعض المضائق تملك بعداً جغرافياً مهماً تجعل السياسات الدولية تتحرك باتجاهها لضمان تدفق تجارتها الدولية واستقرار طرق المواصلات التي تعبر من خلالها لتبقي على الاستقرار الذي بدوره يحافظ على الاستقرار المالي والنقدي للأسواق الدولية، لذا فالدول تتبع من اجل ذلك الوسائل كلها عسكرية كانت أو دبلوماسية سواء للمحافظة على الوضع الراهن في المناطق التي توجد فيها هذه المضائق ام لتعديل الوضع نحو وضع أكثر استقرارا[1].

وتحتوي **منطقة جنوب شرق آسيا** على العديد من المضائق والممرات البحرية ذات الاهمية الجيوبولتيكية، ولكن هناك أربع مضائق تُعد الرئيسة فيها؛ لما تتمتع به من أهمية قصوى في منطقة شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص، وهي مضيق **(ملقا)**، ومضيق **(سنغافورة)**، ومضيق **(لومبوك)**، ومضيق **(سوندا)**[2]، وسنبين أهمية هذه المضائق تباعاً:

1 ـ **مضيق ملقا:** يُعد مضيق ملقا أهم الممرات البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا، فهو يربط بين المحيطين الهادي، والهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي[3]، يبلغ طول هذا المضيق 500 ميل، ويعد الممر الرئيس بين المحيط الهندي، وبحر الصين الجنوبي، يمتد بين ماليزيا، وجزيرة سومطرة الاندونيسية؛ ومياه هذا المضيق مشتركة بين ثلاث دول هي: ماليزيا، وسنغافورة، واندونيسيا، ويمتاز بأنه ضيق ومزدحم؛ إذ يبلغ في اوسع نقطة له 126 ميلاً بحرياً حول جزيرة (بيانغ)، على حين يصل في اضيق نقطة له إلى 9 أميال بحرية، وهذا المضيق كان له أثر كبير في تشكيل الانماط التاريخية المعاصرة للحياة وسبل العيش في منطقة جنوب

(1) سفيان بلمادي، جيوسياسية المضائق البحرية الاستراتيجية وأمن امدادات الطاقة (مضيق ملقا وأثره على أمن الطاقة الصيني أنموذجاً)، دراسة صادرة من كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015، ص 7.

(2) Toshua H. Ho, The Security of Sea Lanes in Southeast Asia, Asian Survey, Vol. 46, No. 4, (July/August, 2006), P. 559.

(3) سفيان بلمادي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

شرق آسيا؛ لطبيعته الجغرافية التي تمتاز بالضفاف الرملية المقسمة بجُزر كبيرة وصغيرة فضلاً على المناطق الساحلية ومصبات الانهار، والمستوطنات البشرية التي تتاخم معها[1]. ويعد مضيق ملقا ثاني أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد مضيق هرمز[2]. يُنظر خريطة رقم (2 ـ 4).



خريطة رقم (2 ـ 4) مضيق ملقا

source: https://www.aljazeera.net

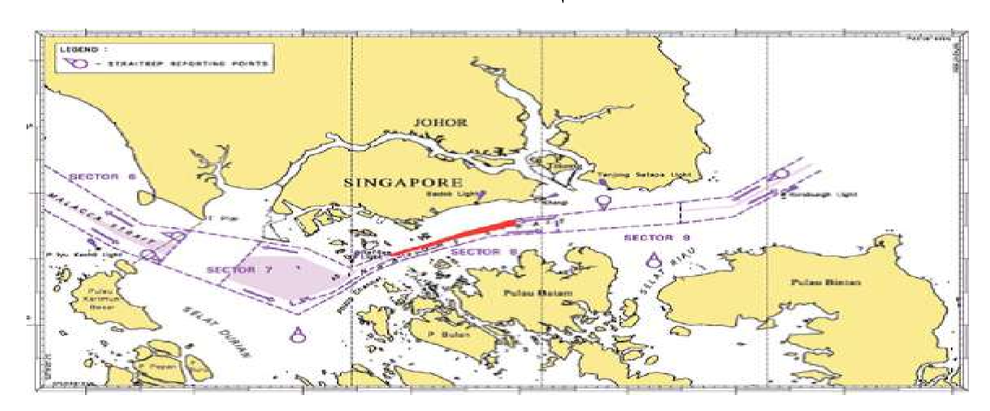
2 ـ مضيق سنغافورة: يُعد مضيق سنغافورة واحداً من أبرز المضائق في العالم بشكل عام ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص؛ وتأتي سبب كون هذا في جزء كبير منها بارتباط هذا المضيق المباشر بمضيق ملقا، إذ يعبر من هذا المضيق سنوياً ما يقرب من 100.000 سفينة تحمل 80% من النفط المنقول إلى منطقة شمال شرق آسيا فضلاً على البضائع التجارية العالمية بما في ذلك السلع الصينية، والاندونيسية وغيرها من المنتجات[3].يُنظر خريطة رقم (2 ـ 5).

(1) Mark Clearly and Goh Kim Chuan, Environment and Development in the Straits of Malacca, (London; Routledge, 2000), P. 1.

(2) Joshua P. Rowan, The U.S. - Japan Security Alliance, ASEAN, and the South China Sea Dispute, Asian Survey, Vol. 45, No. 3, (May/June, 2005), P. 415.

(3) Qiang Meng, Jinxian Weng, and Suyi Li, Analysis with Automatic Identification System Data of Vessel Traffic Characteristics in the Singapore Strait, Journal of the Transportation Research Board, No. 2426, (2014), P. 33.

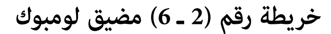
خريطة رقم (2 ـ 5) مضيق سنغافورة



source: Qiang Meng, Jinxian Weng, and Suyi Li, Analysis with Automatic Identification System Data of Vessel Traffic Characteristics in the Singapore Strait, Journal of the Transportation Research Board, No. 2426, (2014).

3 ـ مضيق لومبوك:يقع هذا المضيق بين جُزر (لومبوك)، و(بالي)، ويُعد أوسع من مضيق ملقا وأعمق منه وأن الحد الادنى لعرض هذا المضيق هو 11.5 ميل، وعمقه أكثر من 150 متر، لذا يعد مضيق (لومبوك) الممر الأكثر أماناً للناقلات العملاقة؛ أي ان اكبر السفن المتجه نحو شرق آسيا أحيانا تمر من خلاله، فعلى سبيل المثال يتعين على الناقلات العملاقة التي تتجاوز حمولتها 200.000 طن تحويل مسارها من مضيق ملقا والعبور عبر مضيق (لومبوك) بسبب قلة عمق مضيق ملقا، فتعبر مضيق (لومبوك) سنوياً 3900 سفينة، ويبلغ الحجم الاجمالي للحمولة التي تمر خلاله 140 مليون طنا، بقيمة 40 مليار دولار[1]. يُنظر خريطة رقم (2 ـ 6).

(1) Toshua H. Ho, Op. cit, P.P. 560 - 561.


خريطة رقم (2 ـ 6) مضيق لومبوك



Source: https://www.wikidata.org/wiki/Q745025#/media/File:Lombok_strait.png

4 ـ مضيق سوندا: من المضائق المهمة في منطقة جنوب شرق آسيا، يقع بين جزيرتي (جاوة)، و(سومطرة)، ويبلغ طوله 50 ميلا، ويُعد بديلاً آخر لمضيق ملقا، ويبلغ عرض المدخل الشمالي الشرقي لمضيق (سوندا) 15 ميلا، وبسبب تياراته القوية وعمقه المحدود نسبياً لا تعبره السفن التي تتطلب مياهاً أعمق تزيد على 100.000 طن، وبالمقارنة بينه وبين مضيق ملقا، ومضيق (ولومبوك)، يتضح انه لا يستخدم بكثرة، وسنوياً تمر ما يقرب من 3500 سفينة منه، وببلغ حجمها 15 مليون طن، بقيمة 5 مليارات دولار[1]. يُنظرخريطة رقم (2 ـ 7).

خريطة رقم (2 ـ 7) مضيق سوندا



source: https://www.straitstimes.com/asia/se ـ asia/indonesia ـ plans ـ traffic ـ system ـ for ـ busy ـ sunda ـ strait

(1) Ibid, P. 561.

الأهميّة الاقتصادية.

مُنذُ أكثر من ربع قرن من الزمان؛ حققت دول جنوب شرق آسيا طفرة نوعية تمثلت بقفزها من قائمة أفقر الدول في العالم إلى مصاف الدول الصناعية، فمُنذُ عقد السبعينيات من القرن الماضي جرت عمليات التحديث والنمو وكان لها الأثر في إحداث أسرع زيادة في دخل أكبر عدد من السكان في دول هذه المنطقة، وهذه التجربة التنموية الفريدة استحقت ان تكون محط أنظار العالم ليُشار لها بالبنان، ومحور اهتمام الاقتصاديين في العالم النامي والمتقدم على حد سواء واستحقت ايضا ان تنال بجدارة لقب «المُعجزة الآسيوية»[1]. فإبان عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ لفت أداء اقتصادي النظر من لدن معظم دول منطقة جنوب شرق آسيا، من معظم المؤسسين لرابطة **(الآسيان)**[2] ولم يتوقف هذا الأداء إلا عن طريق الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي اجتاحت دول منطقة جنوب شرق آسيا بين عامي (1997 ـ 1998)[3].

وبتتبُع المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة جنوب شرق آسيا يتأكد لنا حجم الانجازات الممتازة التي حققتها هذه الدول، فوفاقا لأسعار عام 1990 حققت دول (الآسيان) معدلاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما نسبته 7.5 % خلال الفترة (1980 ـ 1985) وهو معدل يفوق كل من (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) و(دول اميركا اللاتينية) إذ كانت نسبة معدل النمو السنوي للأخيرتين 2.4 % وهذا ادى إلى زيادة الوزن النسبي للناتج المحلي الاجمالي لدول منطقة جنوب شرق آسيا إلى نحو 2.2 % من اجمالي الناتج العالمي بعدما كان

(1) شذا جمال خطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا، سلسلة دراسات الستراتيجية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي، العدد 51، 2001)، ص 9.

(2) الآسيان: هي رابطة دول منطقة جنوب شرق آسيا تأسست في 8 آب عام 1967 ضمت في بداية نشوئها ماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، واندونيسيا، وانضمت بروناي عام 1984، وفيتنام عام 1995، ولاوس وميانمار عام 1997، وكمبوديا عام 1999. جاء نشوء الآسيان نتيجة مجموعة متغيرات إقليمية ودولية شهدتها منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من الهدف الاقتصادي الذي كان أساس تشكيل الرابطة الا انها أخذت طابعاً سياسيا وأمنياً فيما بعد. يُنظر:
خليل حسن، التنظيم الدولي، المجلد الثاني: المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 247.

(3) Jese L. Tongzon, The Economic of Southeast Asia; Before and After the Crisis, (Cheltenham; EDWARD ELGER, 2002), P. xi.

الوزن النسبي لدول المنطقة 1.6 % فقط من الناتج العالمي [1]، واستطاعت اقتصادات دول جنوب شرق آسيا وهي (ماليزيا، وتايلند، واندونيسيا، والفلبين) خلال الفترة (1965 ـ 1995) ان تحرز معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وإن كان متذبذباً من سنة لأخرى، وكان لمعدلات النمو هذه أثرها الجليّ في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفاقاً لسعر صرف عام 1995 إذ بلغ هذا المتوسط في ماليزيا، وتايلند، واندونيسيا 3890، 2740، 980 دولاراً اميركياً على التوالي، فضلاً على احتواء هذه الدول معدلات التضخم وحصرها في حدود مقبولة[2].

وعلى الرغم من ان العالم حبس انفاسه منتظراً الآثار الاقتصادية بعيدة المدى للأزمة الاقتصادية الآسيوية التي ستترتب على العديد من الاقتصادات الرئيسة التي اجتاحتها الأزمة في أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلا ان منطقة جنوب شرق آسيا بقيت تصنف على أنها من أنشط مناطق النظام الاقتصادي العالمي إن لم تكن أنشطها وأكثرها ديناميكية لعقود[3]، فعلى الرغم مما تسببت به الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1997 ـ 1998) من كبح للزخم الاقتصادي لدول المنطقة وانخفاض معدلات نموها بشكل كبير وتدهور مستويات المعيشة التي بدت واضحة على دول هذه المنطقة إلا أنها شهدت بين عامي (1999 ـ 2000) علامات انتعاش اقتصادي بشكل ملحوظ[4]. وللأداء الاقتصادي المتفرد الذي امتازت به دول شرق آسيا بشكل عام ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص خلال العقود الماضية فقد اصبحت هذه المنطقة رمزاً للتطور الاقتصادي بأبهى تجلياته، وهنالك من يعتقد ويعدُّ اقتصادات دول هذه المنطقة مثل اندونيسيا، وماليزيا، وتايلند، وسنغافورة (فضلاً على دول أخرى مثل الصين، وتايوان، وكوريا الجنوبية) تمثل أساس مصادر القوة المستقبلية لقارة آسيا، وهنالك من يعتقد أيضاً بأن على الدول الاوربية ان تُحاكي تجربة «النموذج الآسيوي» إذا ما ارادت ان تبقى مزدهرة لمئة عام قادمة[5].

---

(1) شذا [شذى] جمال خطيب، مصدر سبق ذكره، ص ص 9 ـ 10.

(2) المصدر نفسه، ص 12.

(3) أنوشيرافان إتشامي، مناطق القوة في آسيا؛ تقارب أم اختلاف، في: كيه أس. بلاكريشنان وآخرون، النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي، العدد 24، 1997)، ص 7.

(4) Jese L. Tongzon, Op. cit, P. xii.

(5) أنوشيرافان إتشامي، مصدر سبق ذكره، ص ص 7 ـ 8.

مع نهاية العام 2003 حلّت معظم دول جنوب شرق آسيا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية بوصفها محركاً للنمو العالمي بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي[1]، ولعل أبرز الأساسيات التي أفضت إلى بروز الديناميكية الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص هي المعدلات العالية للادخار، والحث على التعليم والادارة الجيدة للاقتصاد الكلي والقدرة على استيعاب التقنية، والانفتاح النسبي للأسواق المالية، فضلاً على التحديثات التي تم ادخالها على الانظمة المالية، وزيادة التجارة بين دول المنطقة، ناهيك عن الاستثمارات[2]، ومن مظاهر الاقتصادات الديناميكية لبعض دول المنطقة مثل (تايلند، وماليزيا، واندونيسيا) بزوغ الطبقات الوسطى وتجمعها في المناطق المدنية الرئيسة[3]، إذ تضاعفت ظاهرة نشوء هذه الطبقة مما جعل المنطقة امام ثورة استهلاكية تجلت بقوة في منطقة جنوب شرق آسيا مما افضى إلى تغيير ميزان استهلاك الطاقة في منطقة شرق آسيا بشكل عام[4].

وقد تختلف دول جنوب شرق آسيا من حيث المساحة الجغرافية، وعدد السكان، ومراحل التنمية، والناتج المحلي الاجمالي، والتحديات التي واجهتها وتواجهها؛ لكن ما تشترك به جميعاً هو امكانية النمو الاقتصادي الذي تتمتع به[5]، إذ حققت دول المنطقة معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حفزه التوسع السريع في الصادرات والاستثمارات الوطنية والاجنبية[6]، وتُعد مجموعة دول المنطقة متمثلة برابطة (الآسيان) من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم؛ إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي لهذه المجموعة ما يقرب من 5.7 % في المدة (2000 ـ 2014) ومن المتوقع ان تحافظ على هذا النمو في هذا العقد من القرن الواحد والعشرين، أما الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول مجتمعة فبلغ 2.47 ترليون دولار وهذا الرقم جعلها المنطقة

(1) روبرت مانينج، أسواق الطاقة الآسيوية: جغرافيا سياسية جديدة، في: مجموعة مؤلفين، أسواق الطاقة الآسيوية (الديناميات والاتجاهات)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الااستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص 40.

(2) المصدر نفسه، ص 42.

(3) المصدر نفسه، ص 47.

(4) المصدر نفسه، ص 48.

(5) ناصر التميمي، رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، سلسلة تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ابريل 2015)، ص 3.

(6) جوليس سيزار بارينياس، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور رابطة الآسيان، في: كيه أس. بلاكريشنان وآخرون، النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص 50 ـ 51.

السابعة عالمياً من حيث الناتج المحلي الاجمالي، وفي مجال المال والاعمال تعد المنطقة أكبر سوق لما يُسمّى بـ «الصكوك الاسلامية» او (السندات) إذ بلغت صادراتها من هذه السندات 7.4 % اي ما يقرب من 89 مليار دولار من اجمالي السندات في العالم عام 2013، وأن قائمة البورصات في المنطقة تضم أكثر من 6 % من الشركات المدرجة في العالم[1].

في العقد الثاني من هذا القرن؛ اصبحت دول منطقة جنوب شرق آسيا ديناميكية أكثر وفريدة من نوعها وذلك في ظل التباطؤ الذي حل بالاقتصاد العالمي فقد اترفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة دول المنطقة إلى 63 %، وأنها ـ اي المنطقة ـ اصبحت رابع اكبر متلقي للاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) بعد الولايات المتحدة الأميركية، وهونغ كونغ، والصين، وبلغ اجمالي التجارة في المنطقة 2.3 تليون دولار وهو ما يمثل 7.6 % من اجمالي التجارة العالمية، فضلاً على ذلك فقد نمى عدد سكان المنطقة ليصبح ثالث عدد سكان في العالم بعد الصين، والهند بمعدل نمو سنوي بلغ 11.1 مُنذُ العام 2007[2].

وتُعد مجموعة دول منطقة جنوب شرق آسيا منتجاً كبيراً للمواد الخام فالمنطقة تقوم بإنتاج 90 % من زيت النخيل في العالم، و70 % من المطاط الطبيعي، وربع الانتاج العالمي من الأرز، وأنها تنتج 6.4 % من الغاز الطبيعي في العالم، و7.4 من الفحم[3].

وبتتبع دول منطقة جنوب شرق آسيا كلُ على حِدة؛ نجد ان **اندونيسيا** تُعد من الدول المنتجة للنفط الخام، فقد بلغ احتياطي النفط المؤكد فيها ما يقرب من 5.167 مليار برميل، وفي عام 1995 بلغت قيمة الصادرات النفطية لها ما يقرب من 6.441 مليار دولار[4]، وحافظت على نمو قوي نسبياً في السنوات الأخيرة مع طلب محلي قوي، وبدءاً من العام 2015 تم تقديم سلسلة من حزم السياسة الاقتصادية تم تحديدها من لدن الحكومة الاندونيسية مما

(1) ناصر التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 3 ـ 4.

(2) Sugiarto Pramono, More Guns, Less Butter?: China - U.S. Arms Race Behind Southeast Asia's Economic Boom, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, (January2018), P. 144.

(3) ناصر التميمي، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(4) حيدر محمد حسن، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2010، ص 79.

انعكس على النظام الضريبي والوصول المالي بشكل ايجابي فحددت التغيرات التي تؤثر في التنظيم، والنظام الضريبي، وامكانية الحصول على القروض فضلاً على مجموعة من القضايا الاخرى، واظهرت اندونيسيا العديد من السياسات المقترحة التي تعود على الاقتصاد الاندونيسي بالفائدة وتعزز نموه، وهي تستهدف مجالات معينة مثل الاستثمار في السياحة، وتحسين الاتصال، وتطوير البنية التحتية، وتقليل الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية في استثمار الطاقة والحصول عليها، وبلغ الناتج المحلي لها 858.50 مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي 11.148.54 دولارا لعام 2015 [1].

أما **سنغافورة** فيُعد اقتصادها من بين أفضل عشرة اقتصادات في العالم إذ اعتمدت سنغافورة على ذاتها وعملت على بناء نفسها من دون الاستناد إلى موارد طبيعية كافية[2]، فالموقع الجغرافي الفريد لسنغافورة، الذي يشرف على (مضيق ملقا) جعلها أهم الموانئ التجارية فيها وهذا ما زاد في اهميتها الاقتصادية والتجارية[3]، ويُعد رأس المال البشري من العوامل التي ادت إلى التطور السريع والهائل والارتفاع في مستوى دخلها إذ حققت سنغافورة في السنين الستين الماضية وبدعم من مجتمعها المتعدد الاعراق نجاحاً بارزاً وكبيراً بالمقارنة مع بقية دول المنطقة على الرغم من أنها دولة صغيرة ومحدودة الموارد إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الستينيات من مستويات تماثل دولا مثل المكسيك، وجنوب افريقيا إلى مستوى بعض البلدان المتقدمة مثل المانيا، فبلغ الناتج المحلي الاجمالي لسنغافورة 292.73 مليار دولار، أما نصيب الفرد من هذا الناتج فبلغ 85.382.00 دولارا لعام 2015 [4].

وفيما يتعلّق **بـماليزيا**؛ فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط ظلّ معدل النمو الاقتصادي فيها ثابتاً نسبياً في السنوات الماضية فقد وصلت قيمة الصادرات الماليزية في عام 2014 إلى 234.1 مليار دولار، وبقي معدل البطالة ـ على الرغم من انخفاض اسعار النفط ـ منخفضاً عند 3.1 % إذ ركزت ميزانية 2016 على الشمولية ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان ميسور

(1) OECD (2017), Op. cit, P. 168.

(2) فينوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(3) حيدر محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص 82.

(4) OECD (2017), Op. cit, P. 211.

التكلفة والمساعدات الاخرى ولاسيما المساعدات المالية للمحتاجين[1]، واعتمدت ماليزيا على الاستثمارات الاجنبية للنهوض باقتصادها إذ شكلت نمواً بنسبة 53 % في الاستثمارات الاجنبية (بحسب ما ورد في تقرير الأونكتاد)، وهي اعلى نسبة زيادة في المنطقة، وان الاستثمارات الاجنبية فيها شكلت ما يقرب من 73 % من اجمالي الاستثمارات الوطنية[2]. وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لها 858.95 مليار دولار ونصيب الفرد الماليزي من هذا الناتج بلغ 62.211.19 دولارا لعام 2015 [3].

أمّا **الفلبين**؛ فامتازت بأنها مستهلك نامٍ للطاقة ولاسيما الطاقة الكهربائية وهذا ما جعلها منطقة ذات أهمية غير قليلة لأسواق الطاقة العالمية في هذا المجال وأنها تعد سوقاً كبيرة محتملة للشركات الاجنبية المختصة بالطاقة، واتبعت الفلبين سياسة اقتصادية تهتم بتحرير الاقتصاد وخصخصته وهي بذلك عملت على اعادة كاملة لهيكلة قطاع الطاقة من اجل اتاحة فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص وتشجيع الكفاءة الاقتصادية وأبرز تجليات ذلك هو قيامها بإصلاحات اقتصادية تمثلت بعضها بإعادة هيكلة صناعة الكهرباء[4]. ومعدل النمو الاقتصادي في الفلبين في السنوات الأخيرة قاد او اقترب من ان يصبح من بين أكبر خمسة اقتصادات في جنوب شرق آسيا وأدى الطلب المحلي القوي والدور المتزايد للاستثمار إلى نمو اقتصادي يعود سببه جزئياً إلى الايداعات والتمويل المالي، وبعد وصول (رودريغو دوترني) إلى رئاسة البلاد عام 2016 أعلن فريقه الانتقالي جدول أعمال اقتصادي هدف إلى تعزيز النمو الشامل والحفاظ على السياسة الاقتصادية التي تم اتباعها فضلاً على التزام حكومته بتطوير البنى التحتية للبلاد وتعزيز خلق فرص العمل وجذب الاستثمار الاجنبي لضمان استمرار نمو قوي، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لها 292.45 مليار دولار ونصيب الفرد منه 7282.27 دولارا لعام 2015 [5].

---

(1) Ibid, P. 176.

(2) فينوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(3) OECD (2017), Op. cit, P.176.

(4) جيمس دوريان، اتجاهات العرض والطلب المستقبلية في سوق الطاقة الآسيوية، في: مجموعة مؤلفين، أسواق الطاقة الآسيوية (الديناميات والاتجاهات)، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(5) OECD (2017), Op. cit, P.183.

وفيما يخص **تايلند؛** فهي من الدول ذات القاعدة الزراعية الكبيرة وتعد من الاقتصادات التي مرت بمرحلة التصنيع والعُمران المتسارع إذ تعد من المستهلكين للطاقة بشكل ملحوظ ولاسيما في المجالات غير التجارية وتقوم بتحديث قطاعها الزراعي وتحقق مستويات كبيرة في مجال التصنيع[1]، وفي العام 2015 اكتسب الاقتصاد التايلندي زخماً وتوسعت نسبة النمو فيه إلى 2.8% على الرغم من التباطؤ الذي أصاب الناتج المحلي الاجمالي في الربع الأخير من العام نفسه، وتشكل الآلات والمنتجات الكهربائية المكونات الرئيسة للصادرات والواردات التايلندية، وبلغ الناتج المحلي لها 395.29 مليار دولار، ونصيب الفرد منه هو 16130.09 دولارا لعام 2015 [2].

وتتطلع **فيتنام** إلى تسخير قوتها الاقتصادية لتؤدي دورا بارزاً في ما يعرف بـ«الثورة الصناعية الرابعة»، وهي موجة قادمة من التصنيع التكنلوجي المتقدم، وللقوة العاملة الوفيرة في التصنيع، وتكاليف الانتاج المنخفضة نسبياً تراهن فيتنام على ان العصر الصناعي الجديد سيعزز صناعة تكنلوجيا المعلومات المحلية لديها إلى جانب الصناعات التحويلية ذات الصلة، ومع الامكانات الهائلة المحتملة لقطاع تكنلوجيا المعلومات IT Sector فأنها لا تهدف فقط إلى ان تكون لاعباً رئيساً في سلسلة الامدادات العالمية وإنما أيضاً تهدف إلى ان تكون مركزاً إقليميا مهماً لشركات الإنترنت الناشئة، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لها 191.45 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد الفيتنامي منه 6030.60 دولارا لعام 2015 [3].

وتعد **بروناي** دولة غنية بالنفط والموارد الهيدروكاربونية (النفط والغاز) الموجودة في مياهها وأراضيها الإقليمية[4]، ووفاقاً لمعهد ستوكـهولهم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) عن البلدان المرتفعة الدخل ومتوسطته، عُدّت بروناي من البلدان المرتفعة الدخل أي ان نصيب الفرد من الناتج المحلي يصل إلى 10.726 دولارات في عام 2005 [5]، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لبروناي 12.93 مليار دولار ونصيب الفرد منه هو 79507.61دولارا عام 2015 [6].

(1) روبرت مانينج، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(2) OECD (2017), Op. cit, P.191.

(3) Ibid, P. 198.

(4) Peter Crouch, Op. cit, P. 2.

(5) نقلًا عن: فينوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(6) OECD (2017), Op. cit, P.204.

وأدى ارتفاع النفط والغاز إلى جانب النمو المعتدل في القطاع الخاص إلى انتعاش اقتصادي بلغت نسبته 2.0% عام 2010، ويمثل الانتاج الهيدروكاربوني لبروناي تقريبا نصف الناتج المحلي الاجمالي[1].

أما **كمبوديا** فأدى انتعاش صادرات السياحة والملابس، فضلاً على زيادة إنتاج الأرز، إلى انتعاش نسبته 6.3 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 [2]، وتمتاز معدلات النمو فيها بأنها من بين أعلى معدلات النمو الاقتصادي في «آسيا الناشئة» إذ أسهم الاستثمار والصادرات، ولاسيما في قطاع الملابس والاحذية والسياحة، إسهاما كبيرا في نمو كمبوديا الاقتصادي، وفي قطاع الزراعة؛ ولايزال الأخير يؤدي دوراً مهما في الاقتصاد الكمبودي ويتوقع لقطاع الخدمات الاستمرار في التوسع ومن المرجح ان تؤدي السياحة دورا اكبر في هذا الصدد، ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لكمبوديا لعام 2014: 17.79 مليار دولار ونصيب الفرد منه بلغ 3489.26 دولارا [3].

وتُعد **لاوس** من بين الاقتصادات الصغيرة في جنوب شرق آسيا، فقد شهدت نمواً اقتصاديا سريعا نسبياً يتراوح بين 7 ـ 8% سنوياً، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى وفرة الموارد الطبيعية فضلاً على الطاقة الكهرومائية التي تُعد من بين أكبر المسهمين في الاقتصادي اللاوي[4]. أما **ميانمار**؛ فقد شهدت في السنوات القليلة الماضية نمواً اقتصادياً وتنمية سريعة[5].

(1) Asian Development (Outlook 2011), (Philippines ; Asian Development Bank (ADB), 2011), P. 179.
(2) Ibid, P.181.
(3) OECD (2017), Op. cit, P.220.
(4) Ibid, P. 225.
(5) Ibid, P.235.

جدول رقم (2 ـ 1)

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP growth) لدول منطقة جنوب شرق آسيا في المدة (1990 ـ 2005) (بالنسبة المئوية)

السنة / الدولة	1990	1995	2000	2005
اندونيسيا	7.4	8.2	4.8	5.7
بروناي		0.4		
تايلند	10.0	8.7	4.6	4.2
سنغافورة			10.3	7.5
الفلبين	2.4	4.8	4.0	4.8
فيتنام	4.5	9.5	6.1	7.5
كمبوديا		7.6	5.4	13.2
لاوس	6.6	6.7	5.9	6.8
ماليزيا	9.8	10.1	8.3	5.3
ميانمار		7.7	13.6	13.6

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ Asian Development Bank, Asian development outlook 2002: Special Chapter Preferential Trade Agreements in Asia and the Pacific, (New York; Oxford University Press, 2002)

ـ Asian Development Bank, Asian development outlook 1992,(New York; Oxford University Press, 1992)

ـ Asian Development Bank, Asian development outlook 1997 and 1998, (New York; Oxford University Press, 1997)

ـ كتيب الإحصاءات العالمية للعام 2018، سلسلة كتب الإحصاءات العالمية الصادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2018) العدد (42).

جدول رقم (2 ـ 2)

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP growth) لدول منطقة جنوب شرق آسيا في المدة (2010 ـ 2018) (بالنسبة المئوية)

ت	السنة / الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	اندونيسيا	6.2	6.5	6.0	5.6	5.0	4.8	5.0	5.1	5.3
2	ماليزيا	7.2	5.1	5.6	4.7	6.0	5.0	4.2	5.9	5.3
3	الفلبين	7.6	3.7	6.8	7.2	6.1	5.9	6.9	6.7	6.7
4	تايلند	7.8	0.1	6.5	2.9	0.7	2.8	3.3	3.9	4.0
5	فيتنام	6.8	5.9	5.2	5.4	6.0	6.7	6.2	6.8	6.9
6	بروناي			2.6	3.2		0.6 ـ	ـ 2.5	1.3	1.5
7	سنغافورة	14.8	4.8	3.4	4.4	2.9	2.0	2.4	3.6	3.5
8	لاوس			7.9	7.7		7.4	7.0	6.9	6.8
9	كمبوديا			6.5	7.5		7.5	6.9	7.0	7.0
10	ميانمار			6.0	6.3		8.7	5.9	6.8	6.9

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ OECD(2017), Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2017: Addressing Energy Challenges, (Paris: OECD, 2017).

ـ OECD (2018), Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2018 ـ Update: Promoting Opportunities in E ـ commerce, (Paris: OECD, 2017).

ـ Asian Development Bank, Asian development outlook 2015: Financing Asia's future growth, (Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank, 2015).

ـ Asian Development Bank, Asian development outlook 2012: Confronting rising inequality in Asia, (Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank, 2012).

الفصل الخامس

الإدراك الاستراتيجي للقوى الإقليمية والدولية لمنطقة جنوب شرق آسيا

الإدراك الاستراتيجي للقوى الإقليمية.

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا مكانة مهمة جداً في الإدراك الاستراتيجي للقوى الإقليمية التي تحيط بها، فهي تشكل مجالاً حيوياً ومنطقة يمكن النفاذ منها الى العالم، وأنها تعدُّ مجالاً حيوياً للدولة تريد استعادة نفوذها وبسط سيطرتها وتوسعها في جوارها القريب، وأبرز هذه الدول هي:

أولاً: جمهورية الصين الشعبية.

تعدُّ منطقة جـنوب شرق آسيا المجال الحيوي التقليدي للصين بسبب ما يربط هذه المنطقة بالصين من روابط تاريخية وجغرافية وحضارية واقتصادية وتجارية، وتمثل من حيث الأهمية للصين ـ بحسب ما تمَّ وصفه ـ مثلما تمثله أميركا اللاتينية للولايات المتحدة، وآسيا الوسطى، والقوقاز لروسيا الاتحادية[1]. وتاريخ الصين امتاز بالعظمة الوطنية والمشاعر القومية الحادة المتغلغلة اجتماعياً، التي لم سبق لها مثيل من قبل؛ إذ عُدّت الزعامة الصينية على المناطق المجاورة في تلك العصور أمراً مفروغاً منه، فتسمية «المملكة الوسطى» أتت من فكرة مفادها أن الصين هي مركز الاشعاع الذي يصدر باتجاه الاطراف (المناطق المجاورة) وهذه الاشعاع يمثل نفوذها في تلك المناطق آنذاك[2]، وتشير الشواهد التاريخية إلى أن الصين في ظل توسعها كانت تفضل أن تعتمد على المناطق المجاورة بشكل أساس، وهذا

(1) عبد القادر دندن، الاساستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى ـ جنوب آسيا ـ شرق وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2013، ص 264.

(2) زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص ص 196 ـ 197.

ما ميّزها عن الدول الغربية في العصور الحديثة التي سعت إلى إقامة مستعمرات لها في كافة انحاء العالم[1]، فحتى عام 1840 كانت الامبراطورية الصينية تمتد على كامل جـنوب شرق آسيا، بما في ذلك الممرات البحرية المهمة مثل مضيق (ملقا)، فضلاً على تمدد نفوذها إلى مناطق أخرى قريبة منها مثل جنوب آسيا، وآسيا الوسطى حتى أتى الاستعمار الغربي (البريطاني ـ الفرنسي) وأزاح هذه الهيمنة، فضلاً على قوى أخرى أسهمت في ذلك مثل روسيا، واليابان، لذا فأحد الأهداف الرئيسة للصين هو استعادة هذا النفوذ على منطقة جنوب شرق آسيا[2].

وتأخذ منطقة جنـوب شرق آسيا حيزاً في إدراك صناع القرار الصينيين عند وضعهم لأي استراتيجية في أي مجال من مجالات المصالح الصينية إقليمية كانت أو دولية، ولاسيما فيما يتعلق بالقوى التي تحاول عرقلة الصعود الصيني واحتواءه عن طريق استخدام هذه المنطقة، وينبع الادراك الاستراتيجي الصيني لهذه المنطقة من عوامل أبرزها العامل الجيوبولتيكي؛ وفي هذا الصدد كتب (ميشيل يهودا Michael Yahuda): «على الرغم من أن لا يمكن اعتبار الصين بلد ضِمن منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أنها ليس خارجها تماماً. فمن حيث الجغرافيا الطبيعية تتشارك الصين الحدود مع كل من فيتنام، ولاوس، وبورما [ميانمار]. ومن خلال مطالبها في السيادة على مجاميع الجُزر في بحر الصين الجنوبي تتصل الصين بالبلدان البحرية لهذه المنطقة»[3]، إذ يمكن أن تُعدُّ هذه المنطقة حصنا منيعاً محتملًا يكون في مقدمة صين قوية ومهيمنة من أجل إحباط أي محاولة لاحتوائها من لدن تحالف تقوده الولايات المتحدة، والسيطرة على طرق المواصلات البحرية (نقاط الاختناق الرئيسة) التي تمتاز بها هذه المنطقة[4]، يُزاد على ذلك احتواء هذه المنطقة على «الحوض الثمين»، المتمثل ببحر الصين الجنوبي الذي تدعي الصين عائديته اليها ولما يحتويه من أهمية جيوبولتيكية وطاقية،

---

(1) جانغ يون لينغ، استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول الجوار الجغرافي وتبني انظمة جديدة، في جانغ يون لينغ (محرراً)، مصدر سبق ذكره، ص ص 276 ـ 278.

(2) زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(3) copied from: Frank Cibulk, In Search of the Relevant Past China and Southeast Asia Forty Years Ag, in: Alvin Cheng - Hin Lim and Frank Cibulka (eds), China and Southeast Asia in the Xi Jinping Era, (London; Lexington Books, 2019), p.7.

(4) عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي...، مصدر سبق ذكره، ص 264.

وتشكل قضية هذا البحر أهم القضايا التي تعمُّق الإدراك الاستراتيجي للصين بإزاء هذه المنطقة؛ فالصين تعدُّ هذا البحر انطلاقها من نظرتها للمكانة الإقليمية والعالمية، إرثا وطنيا مشروعا[1]، وتعدُّ امتلاك هذا البحر وضمّه جزءا من هدفها الاستراتيجي المتمثل بالسيطرة على «سلسلة الجُزر الأولى»، ثم طرد الوجود الأميركي المتواجد في هذه السلسلة وزيادة نفوذها الإقليمي[2].

والعامل الثاني هو العامل الجيو اقتصادي، الذي يتمثل بأن هذه المنطقة هي منفذ لواردات الطاقة الصينية التي تعدُّ عماد استمرار تنامي اقتصادها؛ فهذه المنطقة استراتيجية ومهمّة لأمن الطاقة الصيني حيث الطرق والممرات البحرية التي تعدُّ منفذاً لوارداتها من الطاقة القادمة من مناطق أخرى: الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية، فضلاً على أن هذه المنطقة، أي جـنوب شرق آسيا، تعدُّ مصدراً مهماً للطاقة النظيفة والبديلة بوصفها رابع أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي المسال[3].

وهنالك عامل ثالث يتعلق بكون هذه المنطقة تمثل عمقاً ستراتيجيا للصين ويمكن أن تُستخدم ضدها، وإن ترك هذه المنطقة للمنافسين يعد مجال نفوذ يمكن أن يقوض من طموحات الصين المتطلعة للمكانة الإقليمية والدولية، لذا عملت الصين للحيلولة من دون ذلك بالإقدام على خطوات منها؛ انضمامها للمؤسسات التي تقيمها دول المنطقة ومنها (منتدى آسيان الإقليمي ARF)، فالصين انضمت لهذا المنتدى لأمور، العمل على تشجيع دول المنطقة في مقاومة الرغبة الأميركية لترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، عن طريق شبكة التحالفات والترابطات الأميركية مع بعض دول المنطقة فضلاً على الدول المجاورة (مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، واستراليا)، وعدم استهداف الصين من خلالها، فضلاً على عدم ترك ساحة هذه المحافل لدول أخرى تعدُّ منافساً محتملاً مثل فيتنام[4].

(1) زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(2) المصدر نفسه، ص 195.

(3) عبد القادر دندن، الااستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي...، مصدر سبق ذكره، ص 264.

(4) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

أما العامل الرابع فيتعلق بالأقليات الصينية الموجودة بكثرة في هذه المنطقة، فهذه الاقليات من أكبر الاقليات الموجودة في منطقة جنـوب شرق آسيا، وترفض هذه الاقليات الانصهار في مجتمعات دول هذه المنطقة التي تعيش فيها، على الر غم من المدد الطويلة التي مرّت على بقاء هذه الاقليات في هذه الدول، وتسمى الاقليات الصينية بـ «الاقليات الصينية عبر البحار»[1]، وتريد الصين العمل على كبح التوجهات المناهضة لها في مجتمعات دول هذه المنطقة التي تحتوي على نسبة غير قليلة منها، فضلاً على رغبة الصين في اتباع هذه الدول سياسة من شأنها أن تزيد الانفتاح على الهجرة الصينية[2].

ثانياً: اليابان.

تعدُّ منطقة شرق آسيا منطقة ذات أهمية قصوى لمصالح اليابان الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث تمثل هذه المنطقة «مصلحة استراتيجية جوهرية» لها (اليابان)، ويعدُّ الشركاء الاقتصاديون الرئيسون دول جنوب شرق آسيا شركاء رئيسين في تعزيز نظام إقليمي مستقر ومزدهر وقائم على القواعد، وهو ما تريده قوة وضع راهن مثل اليابان، وأن ذلك يعدُّ الهدف الرئيس لسياسة اليابان الحرة والمفتوحة في المحيط الهادئ (FOIP)، لذلك، تعمل طوكيو على تكثيف المشاركة الاستراتيجية الذكية لجنوب شرق آسيا مع التخفيف من نفوذ الصين المتزايد في المنطقة، الذي يشكل صعودها تقويضاً لقوة اليابان في المنطقة ومصالحها، بالترويج لمبادرات الاتصال البديلة والمشاركة الأمنية الجديدة[3].

وترجع أهمية منطقة جنوب شرق آسيا في المدرك الاستراتيجي الياباني إلى الخمسينيات من القرن الماضي؛ إذ عدت الثانية من حيث الاهمية في السياسة الخارجية اليابانية بعد التحالف مع الولايات المتحدة، بل أن أهمية هذه المنطقة لليابان تعود إلى إبان الحرب العالمية الثانية، وكان التوجه الياباني نحو المنطقة محوراً رئيساً لرئيس الوزراء الياباني (نوبوسوكي كيشي Kishi)، الذي كان يرى أن هذا التوجه يتوافق مع «عقيدة يوشيدا»

(1) فايز صالح أبو جابر، مصدر سبق ذكره، 26.

(2) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 182

(3) Céline Pajon,

Yoshida Doctrine[(1)] [(2)]. وفي عام 1977 ظهر ما سُمي بـ«عقيدة فوكودا» Fukuda Doctrine، التي اطلقها رئيس الوزراء الياباني (فوكودا تاكيو Fukuda Takeo)، التي سعت إلى تأكيد علاقة اليابان بدول جنوب شرق آسيا وتم تقديم حزمة مساعدات قُدرت ب 1.5 مليار دولار، والتعهد بالابتعاد عن الولايات المتحدة، وتحسين العلاقات مع فيتنام بما يتوافق مع رغبات جيرانها من دول المنطقة[(3)]،

وفي مطلع هذا القرن، تفوقت الصين على اليابان في محاولة مد نفوذها إلى المنطقة، ولاسيما بعد تمكنها من الاعلان عن اتفاقية للتجارة الحرة (FTA) مع دول المنطقة في العام 2002، إلا أن اليابان عادت بعد ذلك إلى التنافس على هذه المنطقة مع الصين مستغلة بذلك بعض الثغرات التي خلفتها القيادة الصينية، مثل مبالغة القادة الصينيون في النقاشات الإقليمية الدائرة حول شكل قمة شرق آسيا (EAS)، إذ دفعت الصين، وبدعم من ماليزيا وإلى حدٍّ ما تايلند إلى اتباع نهج يقتصر على (ASEAN+3)، على حين عملت اليابان، وبدعم من سنغافورة، واندونيسيا، على جعل العضوية أكثر شمولاً، وحصلت على ما تريد بإضافة (أستراليا، ونيوزيلاندا، والهند)، والأهم هو تحول اليابان إلى استخدام نقاط قوتها في هذه المنطقة المتمثلة بـ (الدبلوماسية الثنائية الاقتصادية) المدعومة بالمساعدات، ففي عام 2005 أبرمت اليابان اتفاقيات تجارة حرة مع ماليزيا وقبلها مع سنغافورة عام 2002، وسعت إلى عقد مثلها مع الدول الاخرى في المنقطة مثل الفلبين، وتايلاند، واندونيسيا، فضلاً على تشجيع

(1) تعدُّ عقيدة يوشيدا هي العقيدة الرسمية للسياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وسميت بهذا الاسم نسبة الى رئيس الوزراء الياباني (شيجير يوشيدا) Shigeru Yoshida، التي عكست قراراته التي اتخذها في خمسينات القرن الماضي، أي بعد حصول اليابان على استقلالها، وتقوم على مبادئ شكلت فيما بعد إطار السياسة الخارجية اليابانية، أبرزها: تكليف الولايات المتحدة بمعظم أمن اليابان، وتقليل نفقات الدفاع اليابانية، وتخصيص مواردها للتنمية الاقتصادية في الوقت نفسه. يُنظر:

Ayako Kusunoki, Has Japan's Foreign Policy Gone Beyond the Yoshida Doctrine?, THE DIPLOMAT ,10 March 2020, at: https://thediplomat.com/202003//has - japans - foreign - policy - gone - beyond - the - yoshida - doctrine/ (accessed: 17 July 2020)

(2) Gilbert Rozman, Japan's Approach to Southeast Asia in the Context of Sino - Japanese Relations, The Asian Forum, (17, October 2014), at; http://www.theasanforum.org/japans - approach - to - southeast - asia - in - the - context - of - sino - japanese - relations/(accesses; 3. November. 2019).

(3) Michael Green, Japan in Asia, in: David Shambaugh and Michael Yahuda (eds), International Relations of Asia, (Lanham, Maryland; Rowman & Littlefield Publishers, 2008), p. 183.

الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في هذه البلدان (حظيت إندونيسيا باهتمام خاص في هذا المجال)، وأعلنت عن وضع صندوق جديد لمساعدة الدول الأقل نمواً مثل فيتنام، وكمبوديا، وميانمار[1].

وبعد تولي (شينزو آبي Shinzo Abe) رئاسة الوزراء الحالية، أصبحت النقاط الرئيسة ضِمن عقيدته التي تسمى «المسالمة الاستباقية» Proactive Pacifism، هي التعاون الثنائي مع الدول الأخرى غير الولايات المتحدة، ومن هذه الدول، دول جنوب شرق آسيا مثل (فيتنام، والفلبين، واندونيسيا)، وتعمل اليابان بحسب الوثائق الاستراتيجية الحديثة لها، (استراتيجية الأمن القومي NSS، وبرنامج الدفاع القومي NDP)، التي صدرت إبان حكومة (شينزو آبي)، على بناء القدرات لدول هذه المنطقة والعمل على تقديم المساعدة لها ولاسيما تلك الدول التي تتناغم في التوجهات وتتشارك القلق بإزاء صعود الصين الاقتصادي والعسكري وتنامي نفوذها على اكثر من صعيد، وتشارك اليابان في المحافل الدولية لهذه المنطقة بـ (منتدى آسيان الإقليمي ARF) وتعمل على توحيد الآراء نحو موقف موحد تجاه الصين، والمقابل هو مساعدة هذه الدول أمنيا واقتصاديا، وهذا التوجه الياباني نحو منطقـة جنوب شرق آسيا وامكانية التعاون معها دفع المحللين والمراقبين إلى اطلاق مصطلح «الاستدارة نحو الجنوب» Pivot South، وصفا لتوجه اليابان نحو جنوب شرق آسيا على غرار مصطلح الاستدارة الأميركية نحو آسيا Pivot to Asia [2].

واليابان تبحث عن آفاق جديدة من أجل تقوية دورها في شرق وجنوب شرق آسيا والعودة لأداء دور اقليمي ثم دولي مؤثر، ومنطقة جنوب شرق آسيا أحد تلك الآفاق لتحقيق هذا الهدف، والعمل على تقويض نفوذ القوى الاخرى مثل الصين التي من شأنها عرقلة تنامي دور اليابان الإقليمي في المنطقة[3]. وبصورة عامة يكمن الإدراك الاستراتيجي لليابان بإزاء هذه المنطقـة لكونها قريبة جغرافياً ويمكن أن تكون مجال نفوذ لها، وأن

(1) Evan S. Medeiros and Others, pacific Currents: The responses of U.S. Allies and Security Partners in East Asia to China's Rise, (California; RAND Corporation, 2008), p. 45.

(2) Alexandra Sakaki ,Japan's Security Policy: A Shift in Direction under Abe?, SWP Research Paper, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik) SWP(/ German Institute for International and Security Affair,), No. 2, (March 2015), p.p 7

(3) فينوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص 260.

هيمنة دولة منافسة على هذه المنطقة يمكن أن تشكل إجهاضاً لتطلعات اليابان نحو المكانة الإقليمية، والأهم من ذلك كله أن هذه المنطقة تحتوي على الممرات البحرية الحيوية التي تمر من خلالها احتياجات اليابان من الطاقة؛ إذ تعبر من خلالها ما نسبته 70 % من هذه الاحتياجات [(1)].

ثالثاً: الهنـد.

تمثل جنوب شرق آسيا منطقة مهمة جداً للهند وتحتل حيزاً في الإدراك الاستراتيجي لها، وللهند استراتيجية بإزاء هذه المنطقة، إذ تمتاز سياسة الهند بإزاء جيرانها الشرقيين بأن لها قدما في الماضي وواحدة في المستقبل» one foot in the past and one in the future، فالهند لا يعدُّ التعامل مع جنوب شرق آسيا شيئا جديداً أو مبتكراً أو تحولاً فارقاً في سياستها في العصر الحديث بل هو جزء من العلاقة التي تربط الهند بهذه المنطقة، التي تمتد الى أكثر من ألفي عام، يزاد على ذلك أن العلاقة بين الهند وشعوب جنوب شرق آسيا المتأثرة بالتقاليد الهندية ما هي إلا ثمرة لما زُرع منذ مدد طويلة[(2)].

وتتلخص عناصر الاستراتيجية الهندية في جنوب شرق آسيا في مجالات: «الاتصال، والتجارة، والطاقة، والمؤسسات الدبلوماسية، والتعاون الأمني، والمساعدة الإنسانية / الإغاثة في حالات الكوارث، وفي موازنة الصين»[(3)]، والجدير بالإشارة هنا أن أغلب عناصر الاستراتيجية الهندية في جنوب شرق آسيا تنسجم مع الأهداف الاستراتيجية الاميركية في المنطقة نفسها، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للهند، والولايات المتحدة في هذه المنطقة بـ أولاً، أن تمتاز المنطقة بنظام سياسي مستقر ويمكن التنبؤ به وملزَم بالقواعد يتم فيه تسوية النزاعات الدولية بالقنوات الدبلوماسية بدلاً من التهديد باستخدام القوة العسكرية. وثانياً، حرية الملاحة في جميع نقاط العبور البحرية الحيوية بما في ذلك مضيق ملقا. ثالثاً، منع الصين من قلب الوضع الراهن وتحويل ثقلها الإقليمي إلى نفوذ وهيمنة مطلقة على منطقة جنوب شرق آسيا. رابعاً:منع التهديدات المشتركة للمجتمع الدولي بما في ذلك الإرهاب، والقرصنة البحرية، والانتشار النووي. خامساً، حل النزاعات الإقليمية ـ ولاسيما تلك التي تتعلق بالمطالبات في

(1) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 182.

(2) Jonah Blank, Jennifer D. P. Moroney, and Angel Rabasa, Bonny Lin, Look East, Cross Black Waters: India's Interest in Southeast Asia, (California; RAND Corporation, 2015), p. 23.

(3) Ibid, p. 37.

بحر الصين الجنوبي بين الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا ـ بالطرائق السلمية وليس بالتخويف أو العمل العسكري[1].

الإدراك الاستراتيجي للقوى الدولية.

لم تغب منطقة مهمة مثل جنوب شرق آسيا عن الإدراك الاستراتيجي للقوى الدولية الباحثة عن ترسيخ مكانتها وضمان مصالحها في هذه المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، قوة الوضع الراهن الأقوى في النظام الاقليمي للمنطقة، وضابطة إيقاع التوازن فيها منذ الحرب العالمية الثانية، يُزاد على ذلك بعض القوى الدولية الاخرى، الباحثة عن موطئ قدم لها لأهداف تتعلق بالمصلحة والنفوذ.

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية.

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا أهمية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة، وتأتي هذه الاهمية من موقعها الجيوبولتيكي وأهميتها الاقتصادية وقدرتها على أن تكون شريكاً في مواجهة أبرز تحدٍّ موجه ضد الولايات المتحدة ووضعها الراهن في آسيا ـ المحيط الهادئ، وهو **صعود الصين**، وظهور المنافسة الاستراتيجية بنيهما (الصين، والولايات المتحدة)[2]، لهذا كانت منطقة جنوب شرق آسيا من الأهداف الرئيسة في الاستراتيجية الأميركية مُنذُ عقود على الرغم من التغيرات في الاولويات الأميركية تجاه هذه المنطقة، فالتوجه الأميركي بإزاء هذه المنطقة بدأ مُنذُ القرن التاسع عشر؛ مُنذُ أن اهتمت الولايات المتحدة بالقوة البحرية، وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، ففي عام 1831 أرسلت الولايات المتحدة سفنا حربية لتعقُّب القراصنة بعد الهجوم على (زورق الصداقة)، وفي عام 1898، أقامت الولايات المتحدة وجوداً قوياً في الفلبين، وفي جزيرة (غوام) بعد الحرب الإسبانية ـ الأميركية[3]، وتطور الأساس المنطقي لانخراط الولايات المتحدة في منطقة

(1) Jonah Blank, Jennifer D. P. Moroney, and Angel Rabasa, Bonny Lin, Op. cit, p. 9.

(2) brian harding, South East Asia: The US - China Zero - Sum Game, l'Istituto per gli Studi di Politica Internazionale (The Institute for International Political Studies) , 11 Dicembre 2019, at: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/south - east - asia - us - china - zero - sum - game - 24575 (accessed: 7 July 2020)

(3) Eric Frécon and Hugo Meijer, Op. cit, p.p. 172 - 173.

جنوب شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، فسعت إلى إرساء نظام أمني يخدم مصالحها فيها بذريعة احتواء الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة والحيلولة من دون ما يُسمى بـ «نظرية الدومينو»[1] والخشية من مسايرة دول هذه المنطقة لركب الاتحاد السوفيتي، فقامت بالدخول في اتفاقيات أمنية لخدمة مصالحها في هذه المنطقة، إذ ابرمت (اتفاقية الدفاع المتبادل MDT) مع الفلبين 1953، ثم اتفاقية أمن ثنائية مع تايلند عام 1962 [2]، وقامت بقيادة مبادرة إنشاء حلف جنوب شرق آسيا (السيتو)[3] كان الهدف منه هو إقامة توازن للقوى جديد في الشرق الاقصى لمعادلة القوة الشيوعية البازغة آنذاك: جمهورية الصين الشعبية، [فضلاً على قوة شيوعية أخرى هي فيتنام الشمالية]، وبهذه التحالفات تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على هذه المنطقة لوقت طويل[4].

وبعد انتهاء الحرب الباردة برزت تحديات عمّقت من الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة بإزاء المنطقة تمثلت بإمكانية صعود قوى رئيسة يمكن لها أن تهدد المصالح الأميركية في هذه المنطقة، وفي الوقت الذي سحبت بت قواتها من القاعدتين الجوية (كلارك Clark)، والبحرية (سوبيك Subic) سعت للحفاظ على الوجود العسكري في جنوب شرق آسيا ولهذا الغرض قامت بتوقيع اتفاقيات مع دول مثل ماليزيا، وبروناي، وتايلاند، وسنغافورة أو رفع مستواها، حتى في ما يتعلق بالانسحاب من الفلبين فقد تعاملت الادارة الأميركية (ادارة بوش الأب) معه آنذاك بوصفه مواءمة روتينية للتغيير الحاصل في البيئة الاستراتيجية للمنطقة بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة[5]، وتجلى ذلك الاهتمام بالمنطقة بعدم تخليها عن التحالفات الثنائية

---

(1) نظرية الدومينو هي أحد صور المسايرة التي طرحها (راندل شويللر) صاحب النظرية موضوع البحث؛ يُنظر: المبحث الثاني من الفصل الاول.

(2) عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأميركية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 131، 1998)، ص 22.

(3) حلف السيتو (1954 ـ 1977): أو معاهدة جنوب شرق آسيا، انبثقت من مؤتمر عُقد في (مانيلا) عام 1954 بمبادرة من الولايات المتحدة وقوى من المعسكر الغربي آنذاك، بعد انتصار (فيتنام) على المستعمرين الفرنسيين وضم هذا الحلف دولتين فقط من جنوب شرق آسيا هما: الفلبين، وتايلند، والجدير بالذكر أن هذا الحلف أثار انتقادات من لدن الاتحاد السوفيتي، والصين، ومن دول غير شيوعية مثل اندونيسيا، وانتهى هذا الحلف بانسحاب الولايات المتحدة من فيتنام عام 1977.

(4) كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأميركي في شرقي آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد «بغداد»، العدد23، 2004)، ص 38.

(5) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 25.

مع بعض دول المنطقة على الرغم من الاصوات الكثيرة في داخل الولايات المتحدة وخارجها التي تذهب باتجاه عدم الحاجة لهذه الترتيبات بعد انتهاء الصراع مع الاتحاد السوفيتي[1].

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين وبالتحديد بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر تحول الأساس المنطقي لوجود الولايات المتحدة في المنطقة إلى مكافحة الارهاب، إذ استخدمت واشنطن جنوب شرق آسيا داعما لوجستيا من المحيط الهادئ إلى الجبهة الاولى من «الحرب العالمية على الارهاب» Global War on Terrorism في جنوب آسيا عبر (هاواي)، و(غوام)، وسنغافورة[2]، ثم بقيت القوات الأميركية في المنطقة لتعقّب الإرهابيين وتم تنظيم مناورات عسكرية سنوية مشتركة سُميت بـ(التكاتف shoulder ـ to ـ shoulder)، على حين ساعدت الولايات المتحدة عن طريق سفاراتها في اندونيسيا على إنشاء وحدة لمكافحة الارهاب عام 2003 تحت اسم (KhususDetasemen 88)، وفي عام 2004 اقترح الادميرال (توماس فارجو (Thomas Fargo ارسال قوات (المارينز) للقيام بدوريات في مضيق (ملقا) وكانت الفكرة الرئيسة من ذلك هي تنفيذ المبادرة الإقليمية للأمن البحري (RMSI) التي تقضي بتشجيع الشراكات بين الدول في المنطقة، ولاسيما المستعدة منها وذات القدرة والقوات المتنوعة لتحديد التهديدات المتنوعة البحرية العابرة للحدود ورصدها واعتراضها[3].

مع نهاية العقد الاول من القرن الحالي تصاعد الاهتمام الأميركي في جنوب شرق آسيا بقوة؛ وتجلى ذلك في اعلان الرئيس الأميركي (باراك اوباما) عزمه على تكثيف الوجود الأميركي في المنطقة خلال زيارة لأستراليا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2011 عقب مشاركته في قمة زعماء رابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» في مدينة (بالي) الاندونيسية، ثم اطلاقه استراتيجية الدفاع الأميركية عام 2012 بعنوان «الحفاظ على القيادة العالمية: أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين» مؤكّداً بها حيوية المنطقة للمصالح الأميركية (الأمنية والاقتصادية) وضرورة توثيق الصلات بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في هذه المنطقة وهو ما عُرف بـ «الانعطاف نحو آسيا» Pivot to Asia، وجاء هذا الانعطاف عقب تغيرات بنيوية في سياسة الولايات المتحدة بإزاء المنطقة أبرزها **أولا:** توقيع (أوباما) لمعاهدة الصداقة والتعاون

(1) المصدر نفسه، ص 27.

(2) Eric Frécon and Hugo Meijer, Op. cit, p. 173.

(3) Ibid, p. 174.

مع رابطة «الآسيان» في تموز/يوليو من العام 2009، وهو ما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأسبق (هيلاري كلينتون) بأن هذه الاتفاقية تعبّر عن عودة الولايات المتحدة لهذه المنطقة، **وثانيا**، استضافة الولايات المتحدة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في جُزر (هاواي) الأميركية في تشرين الاول/نوفمبر من العام 2011 والإعلان به عن (مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ Trans ـ Pacific Partnership) وهو ما عمّق من انخراط الولايات المتحدة في قضايا الامن والتعاون الاقتصادي في جنوب شرق آسيا[1].

فمع تلاشي التهديد الشيوعي بانتهاء الحرب الباردة وتلاشي خطر الارهاب تدريجيا في المنطقة مع نهاية العقد الاول من القرن الحالي ظهرت تحديات جديدة في جنوب شرق آسيا لمصالح الولايات المتحدة رسخت أهمية هذه المنطقة في المدرك الاستراتيجي الأميركي ودعاها لهذا التحول الاستراتيجي وهذه التحديات بالدرجة الأساس صعود الصين وما يترتب على ذلك من تهديد للوضع الراهن الأميركي فضلاً على النزاعات الدائرة في بحر الصين الجنوبي والدور المتصاعد للصين فيه [2].

ثانياً: روسيا الاتحادية.

مُنذُ بدايات العقد الأخير من القرن الماضي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت روسيا التوجه نحو الشرق والابتعاد عن التطبيع مع الغرب عبر سياسة قائمة على تدرُّج في الأولويات في مناطق آسيا، لكن ليس عن طريق إخضاع دولها لهيمنة الايديولوجيات على نحو ما كان في حقبة الحرب الباردة، وتمثل هذا التوجه بمحاولة استعادة الوجود الروسي في المناطق التي شهدت وجوداً سوفيتياً إبان الحرب الباردة، وتبلور هذا الاتجاه بشكل واضح مُنذُ تولي (فلاديمير بوتين) الرئاسة عقب استقالة سلفه (بوريس يلتسين) في عام 1999، ثم رسمياً عام 2000، وتجلى ذلك التوجه بإقامة روابط بين عدد من مراكز القوى في آسيا من ضِمنها دول جنوب شرق آسيا[3]. واستعادة روسيا مكانتها قوة كبرى لا يمكن تحقيقه من دون آسيا، لذا كان لزاماً عليها التوجه نحو الشرق للتعويض عن وهنها في الغرب، وفي الوقت نفسه العمل

(1) محمد عبد الله يونس، تحول جيوستراتيجي (الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 188، 2012)، ص 90.

(2) Eric Frécon and Hugo Meijer, Op. cit, p. 175.

(3) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 167، 2007)، ص 120.

على تثبيت نفسها قوة لها حضور في آسيا ـ المحيط الهادئ؛ وبعبارة أخرى، أن روسيا في آسيا تعدُّ أوفر حظاً وأقلُّ تكلفة[1].

وأكثر ما عمّق من الادراك الاستراتيجي الروسي بإزاء جنوب شرق آسيا هو أن هذه المنطقة تقع ضمن فضاء أوسع هو آسيا ـ المحيط الهادئ، فروسيا في ظل تجدد صراعها مع الغرب حول عدد من القضايا أبرزها القضية الأوكرانية، سعت الى تسريع تحولها نحو الشرق من أجل تجنب العزلة أولاً والتحايل على العقوبات التي فرضها ويفرضها الغرب عليها ثانياً، فضلاً على أن روسيا تريد الاستفادة من النمو الديناميكي لشرق آسيا ـ منطقة جنوب شرق آسيا، التي تعدّ جزءاً مهماً وفاعلا في هذا النمو ـ لإنعاش الشرق الاقصى الروسي، ومن القضايا التي عمّقت من ادراك روسيا نفسها بإزاء هذه المنطقة هو محاولتها تجنب الافراط في الاعتماد على الصين وتنويع العلاقات مع غيرها للحفاظ على استقلالها الاستراتيجي[2].

مُنذُ النصف الثاني من العام 2000 سعت روسيا إلى تطوير وتوسيع أجندتها في منطقة جنـوب شرق آسيا، بعد ما انسحبت بشكل كبير من هذه المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي شكل فيما بعد عقبة أمام طموحات روسيا «الأورو ـ باسيفيكية» الجديدة، وكانت مقدمة عودة روسيا إلى هذه المنطقة من بوابة المؤسسات الإقليمية مثل رابطة «الآسيان» ASEAN، و(منتدى آسيان الإقليمي ARF)، إذ شاركت في هذه الترتيبات وعملت على تقديم نفسها بوصفها «شريكا قـيّما» Valuable Partner لكي تقنع بلدان المنطقة بضرورة وجودها، وعملت أيضاً على تكثيف العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة بالاجتماعات التي تُعقد على مستوى القمة، او المحادثات التي تُقام على المستوى الوزاري[3]. وتؤكد (وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية) الأهمية المتصاعدة التي يوليها صُنّاع القرار الروس إلى آسيا ـ المحيط الهادئ وإعطاء الأولوية إلى بعض الدول والمناطق فيها، ومنها منطقة جنوب شرق آسيا؛ وروسيا تحتاج إلى أُطر اقتصادية وأمنية لإحياء مناطق فيها مثل سيبيريا، والشرق الأقصى

(1) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمّان، 2013، ص ص 75 ـ 76.

(2) Dmitry Gorenburg and Paul Schwartz, Russia's Strategy in Southeast Asia, PONARS Eurasia Policy Memo, No. 578, (March 2019), pp 1 - 2.

(3) Margarete Klein, Russia: A Euro - Pacific Power?: Goals, Strategies and Perspectives of Moscow's East Asia Policy, SWP Research Paper, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik"SWP" / German Institute for International and Security Affair,), No. 8, (September 2014), p. 23.

وإرجاع عافيته الاقتصادية ومن هذه الأطر رابطة «الآسيان» و(منتدى آسيان الإقليمي ARF) فضلاً على الترتيبات الاقتصادية الأخرى، التي تشكل دول جنوب شرق آسيا جزءاً لا يتجزأ منها، وهذا يعمِّق من الادراك الاستراتيجي لروسيا بإزاء هذه المنطقة[1].

وبتتبُّع سياق الحوارات الروسية مع دول المنطقة فسنشهد تبايُنا في هذه الحوارات والتقارب بينهما؛ فالحوارات الروسية مع سنغافورة، وبروناي وحليفي الولايات المتحدة: الفلبين، وتايلند تعدُّ ضعيفة إذا ما قورنت علاقاتها بأندونيسيا، وميانمار، وماليزيا إذ تتم مناقشة القضايا الإقليمية والدولية، فضلاً على العلاقات الثنائية، بشكل أوسع، يُزاد على ذلك أن روسيا تعمل على استثمار شكوك دول المنطقة فيما يتعلق بوجهات نظرها بإزاء صراع القوتين الكبريين في المنطقة: الولايات المتحدة، والصين، ورغبة دول المنطقة في إقامة نظام متعدد الاقطاب، ودول مثل (اندونيسيا، وميانمار، وماليزيا) مشاركة روسيا، ووجودها بشكل راسخ في الشؤون الإقليمية والدولية طريقٌ ممكنٌ لهذا الهدف (إقامة نظام متعدد الاقطاب)، وهنالك دول من منطقة جنوب شرق آسيا قد تأخذ علاقاتها مع روسيا طابعاً ستراتيجياً؛ وفيتنام أبرز مثال على ذلك، فالعلاقات بين روسيا، وفيتنام لم تدفعها العلاقات الاقتصادية (مثل الطاقة)، والدفاعية (مثل توريد الأسلحة) فحسب، بل هنالك هدف سياسي أيضاً يتمثل بمحاولة الدولتين (روسيا، وفيتنام) الاستقلال عن الصين، وتجلى ذلك في تسليم روسيا أربع غواصات لفيتنام في خضِم نزاعها الدائر مع الصين في بحر الصين الجنوبي، وفي مقابل ذلك، دافعت فيتنام ودعت إلى مشاركة روسيا الضرورية، بالترتيبات الإقليمية في شؤون المنطقة [2].

كانت هنالك توجهات إلى أجندة السياسة الخارجية الروسية أبرزها امكانية التنازل عن نسبة غير قليلة من الديون مقابل التزام أطراف أخرى في هذه المنطقة بالتعاقد مع روسيا لصفقات أسلحة جديدة بتكلفة تزيد على هذه الديون[3]، فكمبوديا؛ تريد من روسيا أن تشطب ديونها كلها، أو على الأقل جزء منها،، (تصل ديونها إلى حوالي 1.5 مليار دولار)، ويحتمل أن تطلب روسيا من كمبوديا السماح لأسطول المحيط الهادئ الروسي بدخول الموانئ الكمبودية[4].

---

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 78 ـ 79.

(2) Margarete Klein, Op. cit., p. 24.

(3) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية (تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية)، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 170، 2007)، ص ص 60 ـ 61.

(4) صراع بارد على جنوب شرق آسيا، موقع قناة (روسيا اليوم (RT عربي، تاريخ النشر: 27 كانون الثاني/يناير 2018: تاريخ الدخول:14 تشرين الثاني 2019 https://ar.rt.com/jsq9

والادراك الاستراتيجي لروسيا تجاه منطقة جنوب شرق آسيا ينبع من أهمية هذه المنطقة لها، وسعي الأخيرة إلى إقامة وجود لها فيها لكي تحصل على دور يمكنها من تحقيق غاياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهذا يتطلب الاعتراف بروسيا دولة كبرى لها حضور وليست شريكا تجاريا او مصدراً لبيع السلاح فحسب.

ثالثاً: الاتحاد الأوربي

لا شك في أن السلام والاستقرار في آسيا ـ المحيط الهادئ له أهمية للاتحاد الاوربي EUلأهداف تجارية واقتصادية، وعلى الرغم من أن الاتحاد الاوربي لم يؤد دوراً مهماً في ما يتعلق بالقضايا الأمنية التقليدية في آسيا ـ المحيط الهادئ بشكل عام، ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص، إلا أنه يؤدي دوراً مهماً فيما يتعلق بقضايا «الأمن غير التقليدي»[1]Non Traditional Security وهذا ما جعل الاتحاد الأوربي لم يكتسب سمعة «الفاعل الأمني الجاد» Serious Security Actor، ويرجع ذلك إلى انعدام الوجود العسكري له ـ بوصفه مؤسسة ـ في هذه المنطقة، وثمة حقيقة مفادها ان الاتحاد الاوربي لم يرسل باستمرار ممثلين رفيعي المستوى إلى المنتديات التي يشاركون فيها في هذه المنطقة حتى عام 2012[2].

وعلى مستوى المؤسسات متعددة الأطراف (ولاسيما ذات البعدين الاقتصادي والسياسي)، فينظُر الاتحاد الاوروبي EU لرابطة «الآسيان» ASEAN إلى أنها كيان يمكن أن يؤدي دور الشريك على الصعيد العالمي في مجالي الاقتصاد والسياسة، إلا أن الاتحاد الاوربي ودول هذه منطقة جنوب شرق آسيا لا يزالون بحاجة إلى توثيق أكبر للرابط وأن يصبح متماسكاً بشكل أكبر ولاسيما أنهما يمتلكان مشتركات أبرزها الصعوبات التي يخلقها صعود الصين وتنافسها المتصاعد مع الولايات المتحدة، والنظرة المشتركة لكليهما (أي الاتحاد الأوروبي و«الآسيان) حول الاقتصاد والسياسة العالميين[3].

(1) قضايا الأمن غير التقليدي NTS مثل (الصحة، والبيئة، والأمن الغذائي، ومراقبة الحدود..الخ).

(2) Gudrun Wacker, Security Cooperation in East Asia: Structures, Trends and Limitations, SWP Research Paper, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik) SWP(/ German Institute for International and Security Affair,) (May 2015), No. 4, p. 32.

(3) ((Joergen Oerstroem Meoller, ASEAN’s Relations with the European Union: Obstacles and Opportunities, Contemporary Southeast Asia, Vol. 29, No. 3 (December 2007), p. 466.

وفي عام 2014، أصدر الاتحاد الأوروبي و«رابطة» الآسيان» بياناً مشتركاً يحدد أولويات التعاون في المستقبل مثل تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري، وزيادة الدعم المالي الاوروبي للتطوير المؤسسي لرابطة «الآسيان» والعمل على رفع مستوى العلاقات الثنائية مع دول المنطقة إلى شراكات استراتيجية فضلاً على قيام الاتحاد الأوروبي بتعيين سفير له في (جاكارتا) عاصمة اندونيسيا (حيث يقع مقر الأمانة العامة لرابطة «الآسيان») وهو مطلب تقدمت به دول المنطقة للاتحاد الاوروبي مُنذُ زمن، والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة، وفرنسا أرسلا ممثلين رفيعي المستوى عنهما لتمثيلهم في (حوار شانغريلا)[1] السنوي في سنغافورة[2].

وبشكل عام؛ حدَّدَ الاتحاد الأوروبي ست أولويات استراتيجية لعلاقاته بمنطقـة جنوب شرق آسيا، التي يهدف بها إلى إيجاد موطئ قدم له في هذه المنطقة، وهي:[3]

1 ـ دعم الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب.

2 ـ تعزيز حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، والحكم الرشيد، في جميع جوانب الحوارات السياسية التي يجريها الاتحاد الاوروبي في هذه المنطقة.

3 ـ الحوار حول قضايا معينة مثل الهجرة، والاتجار بالبشر، وغسيل الأموال، والقرصنة، والجريمة المنظمة، والمخدرات.

4 ـ استثمار الديناميكية في هذه المنطقة بإطلاق خطة عمل تجارية تسمى مبادرة التجارة بين الاتحاد الأوروبي و«آسيان» (TREATI).

5 ـ العمل على دعم التنمية في البلدان الأقل ازدهاراً.

6 ـ تكثيف الحوار في مجالات سياسة محددة.

ولاشك في أن أهمية منطقة جنوب شـرق آسيا للاتحاد الأوروبي أقل إذا ما قورنت ببقية القوى التي تم الخوض في إدراكها الاستراتيجي بإزاء هذه المنطقة ـ ولاسيما الولايات المتحدة،

(1) هو منتدى أمني دولي ومنصة للحوار أُطلق عام 2002 يُعقد من لدن مؤسسة فكرية مستقلة هي المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS بين وزراء الدفاع لدول آسيا ـ المحيط الهادئ (28 دولة)، وجاء اسم (شانغريلا) من اسم الفندق الذي تجتمع فيه هذه الدول سنوياً في سنغافورة.

(2) Gudrun Wacker, Op. cit., p. 32.

(3) Joergen Oerstroem Meoller, , Op. cit., p. 468.

والصين ـ إلا أنها تبقى من المناطق التي تسعى دول الاتحاد الاوروبي إلى إيجاد موطئ قدم لها فيها، ويأتي هذا الاهتمام في سياق إدراك الاتحاد الأوربي للتحول الذي يشهده النظام الدولي نحو الشرق.

الفصل السادس

القضايا الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا

سيتم التركيز على أربع قضايا مهمة في منطقة جنوب شرق آسيا، وسيتم تقسيمها على أربعة مطالب: يتناول المطلب الأول الترتيبات الإقليمية في المنطقة، ويختص المطلب الثاني بالحدث الأبرز في آسيا بشكل عام وليس فقط في جنوب شرقها وهو صعود الصين، والمطلب الثالث من هذا المبحث سيتناول النزاعات في بحر الصين الجنوبي، أما المطلب الرابع والاخير فسيخصص لتناول موضوع سباق التسلح في المنطقة.

الترتيبات الإقليمية.

مثل أية منطقة في العالم؛ واجهت منطقة جنوب شرق آسيا وتواجه تحديات أمنية متعددة ومختلفة يمكن أن تكون مصادر لعدم الاستقرار الإقليمي فيها، منها ما تمَّ معالجته قبل الحرب الباردة ومنها لا يزال يحتاج إلى الكثير ومن هذه التحديات: التنافس بين القوى الكبرى المهيمنة منها والصاعدة [قوى الوضع الراهن والقوى التعديلية] على الهيمنة في المنطقة، والنزاعات الدائرة في بحر الصين الجنوبي، والتحديات التي يسببها صعود القومية، وسباق التسلُّح، وحركات التمرد والنزاعات الداخلية العرقية.. الخ[1]، ومن هذه الآليات التي تأخذ على عاتقها معالجة هذه التحديات بأساليب مختلفة، هي الترتيبات الأمنية مثل (منتدى آسيان الإقليمية ARF)، و(الترتيبات الدفاعية للقوى الخمس FPDA):

(1) كيه. أس. بلاكريشنان، أمن دول آسيا ـ المحيط الهادئ والمنتدى الإقليمي لرابطة آسيان: دروس وعبر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كيه. أس. بلاكريشنان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 22.

أولاً: منتدى آسيان الإقليمي ASEAN Regional Forum(ARF):

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت دول منطقة جنوب شرق آسيا «الآسيان» بإضافة اهتمام جديد لها تمثل بالقضايا الامنية، لذا كان ثمرة هذا الاهتمام هو إنشاء منتدى يهتم بمعالجة هذه القضايا وهو (منتدى آسيان الإقليمي (ARF، ويعدُّ إنشاء هذا المنتدى تحوّلا لدول المنطقة يتمثل بتدشين انغماس دولها بالقضايا السياسية ـ الأمنية؛ وفي هذا المنتدى تتم مناقشة القضايا الأمنية والسياسية، مع التركيز على بناء الثقة بين أطراف المنتدى، فضلاً على تطوير وثيقة سُمّيت «الرؤية الأمنية السنوية»، ناهيك عن إجراءات الدبلوماسية الوقائية[1]، ويمكن أن يؤدي هذا المنتدى دوراً في توسيع مظلة الأمن الإقليمي وتأدية دورً مهمً في علاج قضايا المؤسسات الناشئة المتعددة الأطراف في المنطقة[2].

نشأ (منتدى آسيان الإقليمي)، الذي يعدُّ المنظمة المؤسسية الأمنية الرسمية الوحيدة في آسيا ـ المحيط الهادئ، عام 1994 وضمَّ فضلاً على دول منطقة جنوب شرق آسيا العشرة، شُركاء حوار، وهُم: الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الاوربي، وروسيا، والهند، وأستراليا، واليابان، ونيوزلندا، وكوريا الجنوبية، ومنغوليا، [وكوريا الشمالية، وبنغلاديش، وباكستان، وتيمور الشرقية، وبابو غينيا الجديدة]، وبهذه العضوية المختلفة في الأصعدة كلها، يصبح المنتدى «إطارا فضفاضا» يضمُّ فيه العديد من الدول المتنازعة، فهو أقرب إلى فضاء لبناء الثقة منه إلى ترتيب للأمن الجماعي[3]، ومن بين الأهداف الرئيسة للمنتدى إقامة محادثات ومفاوضات بنّاءة حول القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك في آسيا ـ المحيط الهادئ (ولاسيما بمنطقة جنوب شرق آسيا) من أجل ضمان الاستقرار والأمن الإقليميين[4].ومن الأسباب الرئيسة التي دعت إلى نشوء (منتدى آسيان الإقليمي) هو تصاعد أهمية التعاون الأمني بين دول المنطقة ولاسيما بعد الانسحاب النسبي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة

---

(1) محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 167، 2007)، ص 71.

(2) كيه. أس. بلاكريشنان، مصدر سبق ذكره، ص ص 22 ـ 23.

(3) مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا: الأسباب والحلول، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 167، 2007)، ص 132.

(4) خلفية منتدى آسيان الإقليمي، موقع صحيفة الشعب اليومية اونلاين، تاريخ النشر: 23 أيلول/ سبتمبر 2010، على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/31663/7078292.html (تاريخ الدخول 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

من منطقة جنوب شرق آسيا، والمخاوف التي تصاعدت مع صعود عملاق اقتصادي، ثم عسكري، غير قانع بالوضع الراهن يتمثل بجمهورية الصين الشعبية[1].

وينعقد المنتدى سنويا؛ إذ يجتمع وزراء الخارجية وقادة السياسة الخارجية للدول الأعضاء، ومُنذُ عام 2004، اجتمع مسؤولو الدفاع بالدول الأعضاء سنويا قبل انعقاد المنتدى لمناقشة السياسة الأمنية، فضلاً على ذلك، يشهد المنتدى اجتماعا بشأن مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود ناهيك عن اجتماعات لبحث أعمال الإغاثة بعد الكوارث، ويمتاز (منتدى آسيان الإقليمي) عن غيره من الترتيبات الإقليمية متعددة الاطراف بميزات أبرزها[2]:

1 ـ على الرغم من أنه لا يزال يُفهم بأنه «عملية» process أكثر من كونه مؤسسة، إلا أن الحوار الأمني والتعاون المتبادلين تحت رعاية (منتدى آسيان الإقليمي) جلية وواضحة، والجدير بالذكر أن المنتدى لا يملك أمانة عامة خاصة به، ولا يزال الأعضاء فيه يعتمدون على الدعم الإداري لوحدة المنتدى التي تم إنشاؤها في 2004، وهي موجودة في داخل أمانة رابطة «الآسيان».

2 ـ (منتدى آسيان الإقليمي) المنتدى الإقليمي الوحيد الذي يجمع جميع القوى الرئيسة في العالم: الولايات المتحدة، الصين، اليابان، روسيا، الهند، والاتحاد الأوروبي).

3 ـ الحوار السياسي والأمني في داخل المنتدى هو الحوار الأمني الإقليمي الوحيد الذي تقوده على (الأقل اسمياً) مجموعة من القوى الصغيرة والمتوسطة، وهي (دول منطقة جنوب شرق آسيا)، فرسمياُ؛ تبقى هذه الدول هي «القوة الأساس الدافعة» primary driving force للمنتدى.

4 ـ لا يوجد إطار أمني إقليمي متعدد الأطراف آخر، في آسيا ـ المحيط الهادئ، تمكن من جمع الآراء المختلفة في داخل قبتهُ، ففي هذا المنتدى تصافحت الكثير من الايدي، لكنه في مقابل ذلك لا يخلو من الخلافات أحيانا؛ لاختلاف توجهات الدول في داخله.

---

(1) ديان سميث، منطقة دول آسيا المطلة على المحيط الهادئ، في: إيرل تيلفورد (محرراً)، رؤية االستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، بلا سنة)، العدد (13)، ص 55.

(2) Jürgen Haacke and Noel M. Morada,The ASEAN Regional Forum and cooperative security:Introduction, in: Jürgen Haacke and Noel M. Morada, Cooperative Security in the Asia - Pacific: The ASEAN Regional Forum, (New York; Routledge, 2010), p.p. 1 - 2.

وهذا المنتدى يخدم الاحتياجات الأمنية لدول منطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص وآسيا ـ المحيط الهادئ بشكل عام، ولذلك تشعر القوى الكبرى مثل الصين او روسيا بثقة وارتياح بإزاء قيادة دول «الآسيان» لهذا المنتدى، ولا يخالجها شكوك حول خضوع المنتدى لهذه القيادة، وسعياً للتخلص التدريجي من توجهات الدول التي تسعى للهيمنة، تفضل الدول الكبرى أن تتولى القوى الصغيرة والمتوسطة الدور الريادي في هذا المنتدى، وسعى المنتدى لإيجاد قنوات جديدة للحوار بين الدول ولاسيما الكبرى منها على مستويات مختلفة؛ المستوى الحكومي، ومستوى ما يسمّى بـدبلوماسية «المسار الثاني»DiplomacyTrack[1] Two في محاولة منه لتسوية كثير من القضايا والأزمات العالقة. وبوصفهِ منتدى فريدا من نوعه للامتيازات التي تمَّ ذكرها، فيبدو أن لديه انجازات حققها بما يتوافق مع أهدافه التي تم إنشاؤه من أجلها؛ ومن أبرز هذه الإنجازات: [2]:

1 ـ التصديق من لدن جميع الدول الأعضاء في المنتدى على معاهدة الصداقة والتعاون بوصفها أداة لتوحيد سلوك الدول الأعضاء في المنتدى، وامتازت المعاهدة بأنها تبنت مبادئ راسخة تقضي بتعزيز الوفاق الإقليمي والعلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء في هذا المنتدى.

2 ـ إصدار المنتدى لما يسمّى بـ«ورقة تحديد المفهوم» Concept Paperوذلك في تموز/ يوليو عام 1994 وقضت تلك الورقة باتباع نهج متطور وبشكل تدريجي بهدف صوغ نظام أمني جديد واشتملت الورقة على مراحل محتملة لوضع المنهج موضع التنفيذ، وهي:

أ ـ تعزيز بناء الثقة في منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ.

ب ـ تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية.

(1) ظهر مصطلح دبلوماسية "المسار الثاني" منذ وقت ليس بالقريب، إلا أن صوغه بشكل علمي ورسمي كان في عام 1981 على يد ضابط الخدمة الخارجية الاميركي (جوزيف مونتفيل) Joseph Montville، ويشير هذا المصطلح الى الحوارات غير الرسمية التي يخوضها دبلوماسيون مهنيون أو قنوات أخرى غير حكومية مثل مراكز الأبحاث وغيرها من أجل حل النزاعات والقضايا العالقة بين الدول. يُنظر:

Peter Jones, Track two diplomacy in theory and practice, (Stanford; Stanford University Press, 2015), p. 9.

(2) كيه. أس. بلاكريشنان، مصدر سبق ذكره، ص ص 24 ـ 26.

ت ـ تأسيس آلية لحل الصراعات وهيكلة هذه الآلية.

3 ـ قام المنتدى بتأسيس مجموعة الدعم الدورية المتبادلة لتدابير بناء الثقة (Inter ـ Sessional Support Group on Confidence Building Measures) وبها أُتيح المجال للتعاون بين الأعضاء في المنتدى حول الأمور الأمنية والدفاعية التي من شأنها أن تؤثر في المنطقة.

4 ـ قيام المنتدى بتقديم الدعم لسجل التسلح الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، السجل الذي يطلب من الدول تقديم بيانات حول ما تملكه من المعدات العسكريـة من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة وتشجيعها، وهنالك بعض الدول الأعضاء قامت بتقديم تلك البيانات من تلقاء نفسها، وقامت دول أخرى في المنتدى بنشر كتاب أبيض عن النواحي الدفاعية ومن هذه الدول الصين، وكوريا الجنوبية.

5 ـ في عام 2002 أعلن (منتدى آسيان الإقليمي) ما سُمّي بـ(نظام الانضباط السلوكي في بحر الصين الجنوبي) وتضِمن إجراءات لبناء الثقة والعمل على منع أي طرف من التصرف بصورة فردية يمكن لها أن تضرُّ بمصالح الآخرين من دون الرجوع إلى شروط المنتدى التي تم إقرارها عام 1996 [1].

و(منتدى آسيان الإقليمي) لا يخلو من امتيازات توازن القوى والمصالح بين القوتين الرئيستين في المنطقة: الولايات المتحدة، والصين[2]، وأن دخول هاتين القوتين في هذا المنتدى يعدُّ جزءاً لا يتجزأ من ستراتيجيتهما التي تتعلق بالتنافس بينهما سواء بالإبقاء على الوضع الراهن المتمثل بالهيمنة على المنطقة (الولايات المتحدة)، أم محاولة كسر هذه الهيمنة بقلب الوضع الراهن (الصين)، فالولايات المتحدة تعدُّ مشاركتها في هذا المنتدى وسيلة تكميلية لإبقاء هيمنتها على المنطقة ولدعم ستراتيجيتها بالتعامل مع الصين الصاعدة، وإن كانت هذه الوسيلة ليست الوسيلة الأبرز في التعامل مع الصين[3]، وفي مقابل ذلك، تسعى الصين أو تنظر إلى مشاركتها في هذا المنتدى بأنها كسر للهيمنة الأميركية في منطقة جنوب

(1) فينوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص 204

(2) Ralf Emmers, The Influence of the Balance of Power Factor within the ASEAN Regional Forum, Contemporary Southeast Asia, Vol. 23, No. 2 (August 2001), p. 275.

(3) Evelyn Goh, The ASEAN Regional Forum in United States East Asian strategy, The Pacific Review, Vol. 17, No. 1, (March 2004), p. 47.

شرق آسيا بشكل خاص وآسيا ـ المحيط الهادئ بشكل عام، ولاسيما التي اكتسبتها بعد الحرب الباردة، وبذا فـ (منتدى آسيان الإقليمي) لا يخلو من التزامات توازن القوى والمصالح بين هاتين القوتين[1]. أمّا دول جنوب شرق آسيا التي تعدُّ «القوة الدافعة الرئيسة» لهذا المنتدى فأحد الأسباب التي دعتها إلى إنشاء هذا المنتدى هو محاولة لإشراك القوتين الرئيستين في المنطقة: الولايات المتحدة، والصين، في حوار أمني لبناء الثقة[2]. فالمنتدى ليس هيكلا أمنيا وإنما منتدى يعمل على بناء الثقة بين الدول الأعضاء، لذلك لم يقف المنتدى بوجه أعضاء المنتدى الذين وجهوا استثمارات ضخمة لمجال الدفاع العسكري بل دافعت دول «الآسيان» وعدَّت ذلك «إجراءات طبيعية» لتحديث مؤسساتها العسكرية من أجل مواكبة التطور السريع في مـجال التسلـح[3].

ثانياً: الترتيبات الدفاعية للقوى الخمس. Five Power Defence Arrangements

تعدُّ (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة FPDA) جزءًا من البُنية الأمنية لجنوب شرق آسيا مُنذُ تأسيسها عام 1971، وتشمل (ماليزيا، وسنغافورة، وأستراليا، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة)، وتحل (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة FPDA) محل (اتفاقية الدفاع الأنجلو ـ الماليزية AMDA)، التي نشأت أصلاً في عام 1957، وعلى النقيض من (اتفاقية الدفاع الأنجلو ـ الماليزية) التي تقضي بالتزامها بالدفاع ضد هجوم الخارجي ضد ماليزيا وسنغافورة، فقد تمَّ تصميم (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة FPDA)؛ للتشاور في حال وجود عدوان خارجي ضد دولتيها الأعضاء في جنوب شرق آسيا (ماليزيا وسنغافورة) وبذا تكون أكثر مرونة[4].

وفي سياق هذا الترتيب الأمني يحدث التعاون العسكري بين الأعضاء الذين لديهم علاقات تاريخية قوية وتقليد عسكري مشترك فالقوى الخمس كلها كانت أعضاء في رابطة الكومنولث، وقد مارست المناورات العسكرية جنبا إلى جنب مُنذُ اوائل العقد الاول من القرن الماضي وتشاركوا مجموعة غير قليلة من التحديات الامنية، وهذه الترتيبات تنبع من سياق مؤسسي

(1) Ralf Emmers, The Influence of the Balance of Power Factor within the ASEAN Regional Forum, Op. Cit., p. 286.

(2) Evelyn Goh, Op. Cit., p. 47.

(3) ديان سميث، مصدر سبق ذكره، ص 56.

(4) Ralf Emmers, The Five Power Defence Arrangements and Defense Diplomacy in Southeast Asia, Asian Security, Vol. 8, No. 3, (2012), p. 271.

ناجح لِما يسمّى بـ«الدبلوماسية الدفاعية» Defence Diplomacyفي جنوب شرق آسيا، وفي عام 2011 احتفلت الدول الأعضاء في (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة) بعامها الأربعين ويعني هذا ديمومة ترتيبات الدفاع الأمنية الإقليمية والدبلوماسية الدفاعية وضرورتها [1].

تعمل (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة FPDA) هيكلا فضفاضا يركز على مجموعة من القضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تهم الأعضاء فيها بشكل مباشر، ففضلاً على المهام التي تتمثل بالتشاور للدفاع الخارجي، هناك تعاون يتعلق بالأمن البحري والإرهاب والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، وهذا الترتيب المؤسسي الذي يصدر عن الدبلوماسية الدفاعية في جنوب شرق آسيا، قد سبق محاولات رابطة «الآسيان» (ASEAN) في إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات العسكرية ـ العسكرية (بين المؤسسات العسكرية للدول الأعضاء) التي تتم باجتماع وزراء دفاع «الآسيان» (ADMM) و(ADMM+8) (أستراليا، والصين، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، وروسيا، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة) وينطوي هذا النوع الدبلوماسية تنطوي على الأنشطة التعاونية التي تقوم بها الجيوش والبنية التحتية ذات الصلة خلال وقت السلم[2].

وعلى الرغم من قلة تسليط الضوء عليه إلا أن (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة FPDA) تصاعدت أهميته مُنذُ نهاية الحرب الباردة ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر في مجالات مثل الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، والانقاذ من الكوارث، وهذا ما دفع أحد الباحثين إلى تسميته «المنجر الهادئ» The quiet achiever، ثم أظهر هذا الترتيب بأنه ليس بقايا حقبة استعمارية فحسب[3]، وهكذا تطور هذا الترتيب وأصبح يخوض المناورات عسكرية مشتركة متعددة الجنسيات للشركاء الخمسة في الترتيب بهدف التعامل مع التهديدات المشتركة، حيث نظمّت الدول الخمس في مقرها الرئيس في قاعدة (بترووث) Butterwoth air base في ماليزيا مناورات سُميت بـ(بيرسما ليما) Baersma Lima في تشرين الاول/اكتوبر من العام 2016 وشملت أكثر من 3000 فرد، و71 طائرة، و12 سفينة بحرية، وبذا فجميع

(1) Ralf Emmers, The Five Power Defence Arrangements and Defense Diplomacy in Southeast Asia,, Op. cit, p. 272.

(2) Ralf Emmers, The Five Power Defence Arrangements and Defense Diplomacy in Southeast Asia,Op. Cit., p.p. 271 - 272.

(3) Andrew T. H. Tan, The Five Power Defence Arrangements: The Continuing Relevance, Contemporary Security Policy, Vol.29, No.2 (August 2008), p.p. 285 - 286.

المؤشرات تدلُّ على فائدة هذا الترتيب بوصفه مؤسسة عسكرية متعددة الاطراف في منطقة جنوب شـــرق آسيا[1].

والسياق التطوري لهذا الترتيب ارتبط إلى حد كبير بعاملين رئيسين هما: العلاقات الماليزية السنغافورية، التي لم تكن على ما يرام مُنذُ الانفصال عام 1965، وتغير البيئة الاستراتيجية لجنوب شرق آسيا، فبعد الحرب الباردة تحسنت العلاقات الماليزية السنغافورية، وطرأ على المنطقة تغيرات في البيئة الاستراتيجية؛ فعلى الرغم من تحسُّن الاوضاع في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، مثل نهاية الاحتلال لكمبوديا من لدن فيتنام وتقارب الأخيرة مع دول المنطقة، إلا أن المنطقة لم تخلُ من بيئة امتازت بعدم اليقين، فالانسحاب الأميركي النسبي من المنطقة له تداعياته؛ فالوجود الأميركي طول الحرب الباردة كان له تأثير مطمئن لبعض دول المنطقة، ولاسيما ماليزيا وسنغافورة، الذي أدى دوراً كبيرا في عزل الشيوعية والتقليل من أخطارها، ودعم الاستقرار الإقليمي، وتزامن هذا الانسحاب مع صعود قوة كبرى: الصين، وما يترتب على ذلك من زعزعة الاستقرار، ولاسيما أن الصين لديها خلافات مع دول المنطقة في ما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، وميلها لاستخدام القوة لحل هذه النزاعات، وهذه البيئة التي خلقتها نهاية الحرب الباردة جعلت من الضروري البحث عن حلفاء وهو ما حدا ببعض دول المنطقة إلى سياسة التحوط Policy of Hedging من أجل تعظيم خياراتها وفرصها، وأدى بماليزيا، وسنغافورة إلى التوجه نحو جهات تقيم معها تعاوناً عسكرياً: وببساطة وفرت (ترتيبات الدفاع للقوى الخمسة FPDA) هذه الفرصة[2].

صعود الصين.

ليس هنالك من شكٍّ في أن صعود الصين يُعدُّ واحداً من الاحداث الكبرى التي شهدها القرن الواحد والعشرين، فنموها الاقتصادي المستمر ودبلوماسيتها النشطة [وقوتها العسكرية المتنامية] يجعل من منطقة شرق آسيا بأكملها تخضع لتحوّل ستراتيجي[3]، وإذا استمرت

(1) The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics (2018), (London; International Institute for Strategic Studies, 2018), P. 220.

(2) Andrew T. H. Tan, Op. Cit., p. 292.

(3) جي. جون إيكنبيري، نهوض الصين ومستقبل الغرب هل يمكن للنظام الغربي [الليبرالي] ان يستمر؟، في: الصين قوة ناهضة، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد (بغداد)، العدد 43، 2010)، ص 1.

الصين في تحديث اقتصادها بوتيرة اسرع فستصبح في يوم من الأيام أغنى قوة عظمى؛ وبذا فهي المنافس الأكثر احتمالاً للولايات المتحدة الأميركية[1] فالصين في طريقها لتصبح قوة دولية؛ فقد تضاعف حجم اقتصادها اربعة اضعاف مُنذُ تاريخ بدئها بالإصلاحات الاربعة التي تبنتها حكومة الرئيس الصيني الأسبق (**دينغ شياو بينغ**) في نهاية سبعينيات القرن الماضي والتقديرات تشير إلى أن هذا الاقتصاد مستمر بالنمو وسيتضاعف فالصين اصبحت واحدة من أكبر المراكز الصناعية في العالم فضلاً على مراكمتها للعملات الاجنبية التي قُدرت بأكثر من ترليون دولار في العام 2006، ناهيك عن الانفاق على الجيش الذي وصل 18 % في العقد الاول من هذا القرن، ودبلوماسيتها التي امتدت لتشمل مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية، وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد نازع الولايات المتحدة عسكرياً فالصين في طريقها لتصبح منافساً عسكرياً واقتصادياً مبشِّرة بذلك بتحول في توازن القوة الإقليمي والعالمي[2].

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما خلفته من تناقضات دولية بدت وكأنها اكثر تعقيداً، وفي ظل خلافات غامضة بين الفرقاء والخصوم في بيئة لا أحد يتوقعها، بزغت الصين وأصبحت في نظر الكثيرين من خبراء الأمن القومي وصنع الاستراتيجيات في بعض الدول الآسيوية المجاورة للصين، وكذلك القوى الغربية ـ الولايات المتحدة، واوروبا ـ بمثابة تهديد قوي لمصالح تلك الدول في مناطق شرق آسيا ولاسيما في جنوب شرقها، وأنها سوف تمتلك ـ في ظل نموها الاقتصادي ـ قوة عسكرية متفوقة من شأنها تهديد المصالح الاستراتيجية لهذه الدول[3]، وهذا التحول في قوة الصين ساعدت على ظهوره عوامل أبرزها: النمو الاقتصادي السريع والهائل الذي وصل معدله إلى 9 % سنوياً (تراجعت هذه النسبة في السنوات الاخيرة من هذا العقد)، والهبوط النسبي لليابان نتيجة الركود الذي حلّ بها ودام عقداً من الزمان، والأزمة الاقتصادية التي عصفت **بدول جنوب شرق آسيا** خلال الفترة (1997 ـ 1998)، التي أجبرت اقتصاداتها على التراجع، وإن كان ذلك التراجع قليلاً، وإفراط الولايات المتحدة الأميركية في مواردها

(1) Randall L. Schweller and Xiaoyu Pu, After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline, International Security, Vol. 36, No 1, (Summer 2011), p. 52.

(2) جي. جون إيكنبيري، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(3) مراد إبراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 124، 1996)، ص 239.

العسكرية ورأس مالها السياسي الناجم عن «الحرب على الارهاب»، والمهمّة الشاقة التي تمثلت بتورطها في حرب العراق، والتحدي الذي تفرضه كوريا الشمالية، هذه الأسباب وغيرها من الأسباب المباشرة وغير المباشرة أدت بشكل أو بآخر إلى بزوغ الصين على الساحة الإقليمية والعالمية[1].

ولأول مرة في التاريخ المعاصر؛ تواجه دول شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص صعود دولة قوية عسكرياً وسياسيا ونشطة اقتصادياً: الصين، والتي تعدُّ نفسها قوة كبرى على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى مدى جيل واحد استطاعت الصين، التي لم يكن لها وجود على قوائم الهيئات المالية الدولية، أن تتصدر تلك القوائم، ولم تكتفِ بذلك بل حققت أعلى نقطة فيها، وتحوّل ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) الذي بلغ في عام 1980: 300 مليار دولار إلى 11 ترليون دولار في عام 2015 لترسخ مركزها الثاني ـ الذي وصلت إليه عام 2010 ـ بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم وفاقاً لمعدلات سعر الصرف في الأسواق، ففي عام 1980 كان حجم تجارة الصين مع العالم الخارجي أقل من 40 مليار دولار، وارتفع هذا الرقم عام 2015 ليصبح 4 ترليون دولار بحسب إحصاءات البنك الدولي، ومُنذُ العام 2008 أصبحت الزيادة التي يحققها الناتج المحلي الاجمالي للصين كل عامين أكبر من اقتصاد الهند بأكمله[2].

وعُدّت الصين أول قوة تجارية في العالم؛ ففي عام 2009 تجاوزت، للمرة الأولى، الصادرات الألمانية وتخطت صادرات الولايات المتحدة، واليابان بفارق ملحوظ، فضلاً على ذلك، تُعدّ الصين أكبر دولة تحقق فوائض تجارية قوية وهائلة في العالم إذ اقتربت من سقف 250 مليار دولار سنوياً وفاقاً للأرقام الرسمية للحكومة الصينية، وإذا أخذنا بالحسبان قيمة الفائض التجاري الذي تحققه الصين مع كل دولة على حدة فأن الرقم يمكن أن يصل إلى 600 مليار دولار[3]. وفي نهاية عام 2010 استحوذت الصين على نحو 4000 مليار دولار من الاحتياطي

---

(1) Vincent Wei - cheng Wan, China's Economic Statecraft Toward Southeast Asia: Free Trade Agreement and "Peaceful Rise", American Journal of Chinese Studies, Vol. 13, No. 1, (April, 2006), p. 6.

(2) غراهام أليسون، حتميَّة الحرب بين القوى الصاعدة والقوة المهيمنة (هل تنجح الصين وأميركا من الإفلات من فخّ ثيوسيديديز؟)، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص ص 36 ـ 37.

(3) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص ص 30 ـ 31.

العالمي من النقد الاجنبي؛ أي ما يعادل 80% من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لتقديرات 2009 بالمقارنة بالصناديق الذي تُدير مجموعة المحافظ الوقائية على مستوى العالم، التي تصل إلى نحو 2700 مليار دولار، فضلاً على ذلك فالصين هيمنت بطريقة واضحة على سوق الاوراق المالية والسندات في العالم؛ ففي عام 2010 استحوذت على ما يقرب من 850 ـ 900 مليار دولار من السندات الأميركية ونحو 630 مليار دولار من سندات بلدان منطقة اليورو، وهذا الوضع المالي العتيد للصين كان مفاجأة لعدد غير قليل من المراقبين، ولاسيما الغربيين منهم، إذ سمح هذا الوضع للصين بأن تحقق من دون صعوبات انتعاشاً مالياً واسعاً مما ساعدها على الاحتفاظ بنمو اقتصادي قوي لناتجها الإجمالي المحلي على الرغم من التباطؤ المؤقت الذي حلَّ بصادراتها إلى البلدان الاخرى ولاسيما المتقدمة منها[1].

وعلى الرغم من هذا التباطؤ الذي وصل في عام 2015 إلى أدنى معدلاته كانت الصين تنتج كل ستة عشر أسبوعاً ما يعادل الاقتصاد اليوناني بأكمله ووفاقاً للمعدلات العلمية التي تستخدم لقياس التوقيت اللازم لمضاعفة اقتصاد معين او مضاعفة استثمارات معينة نجد أن الاقتصاد الصيني يتضاعف مرة كل سبع سنوات، وفي السنوات الأخيرة تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ اصبحت المصنّع الرئيس في العالم، فهي اكبر منتج للسفن، والصلب، والألمنيوم، والاثاث، والغزِل، والنسيج، والملابس، والهواتف المحمولة (تُعد سوق الهواتف المحمولة الأكبر في العالم)، وهي المستهلك الاكبر في العالم لمعظم المُنتجات، وأنها أكبر مصنّع للسيارات وأكبر سوق لتجارتها في آنٍ واحد، وفي الوقت الذي كان العالم يُعاني فيه من الازمة المالية العالمية في العام 2008 واصلت الصين دورها قوة دافعة أساسا للنمو الاقتصادي العالمي[2].

وحققت الصين تقدما هائلاً في مجالات أخرى مثل ناطحات السحاب التي لا تستغرق في بناء معظمها سوى أيام!، والجسور وخطوط القطارات فائقة السرعة، ناهيك عن التقدم المذهل في مجال التنمية البشرية؛ إذ يكفي أنها حققت أكبر قفزة نوعية في القضاء على الفقر على مر العصور فقد نجحت في انتشال أكثر من نصف مليار نسمة من حالة فقرهم المدقع في المدة (1980 ـ 2004)، فضلاً على تقدمها في مجال التعليم والرعاية الصحية

(1) المصدر السابق، ص ص 32 ـ 33.

(2) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 37، 41 ـ 42.

وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بذلك[1]. ووصف رئيس الوزراء الاسترالي الأسبق (**كيفين رودّ** Kevin Rudd)، وهو مراقب جيد للصين، صعود الصين ونهضتها الهائلة بقولهُ: «**وكأن الثورة الصناعية البريطانية، وثورة المعلومات العالمية، قد انفجرتا في توقيتٍ متزامن، وانضغطتا في ثلاثين عاماً فقط، لا في ثلاثمائة عام**»[2].

وإلى جانب قوتها الاقتصادية أصبحت قوة الصين العسكرية المتنامية تشكل قلقاً لدول المنطقة، وبدأت الدول المجاورة لها، ولاسيما دول جنوب شرق آسيا، تشعر بالقلق من النوايا التعديلية لها على المدى الطويل، ويحتل تحديث الصين لقواتها العسكرية حيزاً واسعاً في النقاشات الدائرة حول أمن المنطقة[3]، فالنمو الاقتصادي والتجاري النشط للصين تزامن معه تحديث لقواتها العسكرية حتى أضحت الصين في صف أبرز القوى العسكرية في العالم، إذ باشرت مُنذُ العقد الأخير من القرن المنصرم تحديث قدراتها العسكرية وعملت على جعل جيش التحرير الشعبي الصيني أكثر حداثة وطورت من قدرته على شن الحروب السريعة حتى ضد خصوم متقدمين في التكنلوجيا العسكرية، وأضحت ترسانة الصين العسكرية موجهة للتحضر لأي طارئ بما في ذلك مواجهة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة (إذ دعت الضرورة) ويعدُّ أغلب المراقبين الآسيويين والغربيين على حد سواء التوجه العسكري للصين عاملاً رئيساً في تحديد مستقبل توازن القوى والاستقرار في شرق آسيا بشكل عام في هذا القرن، فالسرعة التي حَدَثَ بها تحديث القدرات العسكرية للصين أثارت حفيظة الدول الإقليمية في المنطقة وأذهلتهم مما عزز من مخاوف هذه الدول من الصعود الصيني المتواصل على مختلف الصُعد[4]، وكان أبرز من ناقش الصعود الصيني هو (**بريجنسكي**) إذ كتب: «**من الأرجح أن تبرز الصين في المستقبل القريب، بما يجري فيها من تحول اقتصادي ناجح نسبياً، قوة جغرافية سياسية منافسة في منطقة المحيط الهادئ. وهذا وحده كفيل بأن يكون له تأثير مهم على المنطقة، يحتمل أن يؤدي إلى حدوث تحول مهم في ميزان القوى**

(1) المصدر نفسه، ص ص 49 ـ 51.

(2) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 47.

(3) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الأمارات للبحوث والدارسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 10، بلا سنة)، ص 14.

(4) توفيق حكيمي، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، مجلة المفكّر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر، بسكرة «الجزائر»، العدد 12، 2015)، ص 369.

في آسيا»[1] و«**أن الصين في طريقها إلى أن تصبح القوة الإقليمية البارزة في شرق آسيا. فهي، حالياً، القوة المهيمنة جيوبولتيكياً على المساحة البرية ولها قوة عسكرية واقتصادية تجعل من جاراتها المباشرات، باستثناء الهند، يظهرن أمامها بمظهر الأقزام. ولهذا فإن من الطبيعي أن توالي الصين فرض وجودها إقليمياً انسجاماً مع ما يمليه تاريخها، وجغرافيتها، واقتصادها»**[2].

وبذا صدق الاعتقاد الذي اعتقدت به الدول الغربية، المستمَد من خبرتهم التاريخية التي اكتسبوها من تطورهم الصناعي في العقود السابقة، بأن النمو السريع في القوة الاقتصادية الصينية سوف يدفعها إلى امتلاك قوة عسكرية متفوقة بحلول القرن الحادي والعشرين وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد مصالح أمن الجوار الإقليمي ولاسيما دول منطقة جنوب شرق آسيا، ومصالح القوى الدولية الموجودة في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية[3]، وفي هذا الصدد كتب (**جون ميرشايمر**): «**فإذا أصبحت الصين قوة اقتصادية، فإنها ستسعى يقيناً إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا [شرق آسيا]**»[4]. فقد تبوأت الصين المرتبة الثامنة بين الدول المورّدة للأسلحة في المدة (1998 ـ 2002) وأصبحت الرابعة بين أكبر دول العالم الموردة للأسلحة عام 2000، إذ تقدمت بذلك على دول متقدمة مثل ألمانيا، وبعد زيادة استثنائية في حجم تحويلاتها للأسلحة مُنذُ عام 2001 شكلت الصين ما نسبته 5% من جميع عمليات التسليح في العالم والسبب الرئيس في تلك النسبة يُعزى إلى تسليمها طائرات مقاتلة إلى باكستان وعُدّت الأخيرة في حينها أكبر مستورد للأسلحة من الصين[5].والصين عُدّت في المدة (1998 ـ 2002) أيضاً أكبر الدول المتلقية للأسلحة؛ فقد شكلت ما نسبته 5.9% من جميع الواردات وأنها بقيت المتلقي الأكبر عام 2002 وشكلت نسبة 14% من جميع الواردات، وعُدّت روسيا المورّد الرئيس للصين ولاسيما فيما يتعلق بالمعدات عالية التكلفة مثل الطائرات القتالية،

---

(1) زبغينيو بريجنسكي، عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي، سلسلة دراسات معرّبة، (مركز الدارات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 8، بلا سنة)، ص 17.

(2) زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى...، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(3) مراد إبراهيم الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 239.

(4) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(5) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2003)، ترجمة: فادي حمود وآخرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 682.

والصواريخ، والسفن الكبيرة، وبذا شكلت روسيا أكثر من 90% من واردات الصين من الاسلحة التقليدية الرئيسة[1].

وفي بدايات **العقد الثاني** من هذا القرن زادت الصين من انفاقها العسكري، فمع زيادة الإنفاق والتنمية أصبحت **القوة العسكرية الصينية** أقوى من أي وقت مضى ولاسيما في المجالات البحرية والجوية والفضائية[2]، وتشير التقديرات، مُنذُ أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، إلى أن الصين لديها جوانب متطورة في الصناعات العسكرية ولاسيما في مجال الصواريخ النووية متعددة الرؤوس والصواريخ الباليستية[3]، إذ تعدّ الصين في المرتبة الثالثة عالمياً، بعد روسيا، والولايات المتحدة (**روسيا تملك 2745 رأساً نووياً، والولايات المتحدة 2050، والصين 320)**، في امتلاكها لعدد الرؤوس النووية[4]، وأدخلت الصين تحديثاً دراماتيكياً على جيشها؛ إذ باشرت مُنذُ عقد التسعينات بإصلاحات شاملة لمختلف فروعها العسكرية، فالجيش الذي لم يكن يملك دبابات حديثة في عام 1990 أصبح اليوم يملك 2700 دبابة حديثة، وقد تمكنت بسبب ثروتها الهائلة من الحصول على اسلحة بحرية وجوية من روسيا وقامت بتطوير قدراتها العسكرية، فالقوة الجوية الصينية (PLAAF) التي كانت في عام 2000 بالكاد تزيد على 100 طائرة مقاتلة من الجيل الرابع (الطائرات التي صُنعت في ثمانينيات القرن الماضي) قامت بمضاعفة ترسانتها ست مرات عام 2015[5]، وتملك الصين أكثر من 2300 طائرة حربية لمختلف الادوار الدفاعية والهجومية، فضلاً على 1450 مقاتلة قديمة تُستخدم في مهمات التدريب، وتملك 450 طائرة شحن وما يزيد على 100 طائرة استطلاع[6].

وتملك قوة بحرية لا يُستهان بها وهي في تزايد مستمر؛ إذ أصبحت تملك 75 قطعة قتالية

(1) المصدر السابق، ص 683.

(2) إيليوت كوهين، العصا الغليظة (حدود القوة الناعمة حتميَّة القوة العسكرية، ترجمة: فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص 140.

(3) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978 ـ 2010)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 83.

(4) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(5) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(6) توفيقحكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 89.

بحرية كبرى، و54 غواصة هجومية، و26 مدمرة، 53 بارجة حربية متوسطة وثقيلة، و86 مركباً مُجهزا بالصواريخ ضِمن ما يُعرف بـ خفر السواحل[1]، ولعل أبرز انجازات الصين في تطوير قوتها البحرية هو امتلاكها لحاملتي طائرات إحداهما محليّة الصُنع، وثالثة قيد الإنشاء، التي ستكون بلا شك متطورة اكثر، وهنالك تخطيط لامتلاك رابعة في 2030، [2] وتزيد حاملات الطائرات من هيبة القوة الكبرى وهو ما تتطلع إليه الصين في صعودها.

إن اهداف تنمية هذه القدرات العسكرية ولاسيما البحرية التي تجوب المحيطات؛ لإثبات المكانة الصينية وإيصال رسالة محاولة زرع الرهبة في نفوس الدول ولاسيما الدول المجاورة، فضلاً على ذلك قامت الصين بإطلاق برنامج طموح لامتلاك حاملات طائرات وهذا من شأنه أن يغير، بطريقة ما، ويعزز في الوقت نفسه تدخلاتها في أماكن في خارج نطاق جوارها الإقليمي، وقامت أيضا بتطوير صواريخ أرض ـ أرض لمهاجمة حاملات الطائرات الأخرى: حاملات الطائرات الأميركية، والجدير بالذكر أن الصين تُعد في المرتبة الثانية عالمياً في امتلاك عدد الغواصات النووية بعد روسيا[3]، وقامت الصين بتصميم صواريخ كروز بعيدة المدى وصواريخ باليستية عابرة للقارات فضلاً على طوربيدات متقدمة وألغام، وتم صنع الصاروخ الباليستي DF ـ 21D، الذي يبلغ مداه 800 ميل بحري، والهدف من هذه التصاميم هو منع دخول القوات الاجنبية أو مضايقتها في الدخول إلى المياه الإقليمية المحيطة بالصين بشكل خاص وغرب المحيط الهادئ بشكل عام، فهذه الصواريخ قادرة على استهداف السفن، والقواعد الأميركية الموجودة في المنطقة، وفي خطوة عظيمة قامت الصين بإنشاء قواعد جوية ضخمة على الجُزر الصناعية التي أقامتها في بحر الصين الجنوبي، التي تزداد باطراد بوصفها أيقونة من أيقونات القوة البحرية الصينية[4]. ولا تزال القوة البحرية الصينية بصنوفها كلها في زيادة ونمو بفعل دخول قطع محلية جديدة فضلاً على استمرارها بعقد صفقات اسلحة خارجية مهمة، وهذا جعل منها **القوة البحرية الأكبر في آسيا**[5]، ولاسيما أنها تمزج بين

(1) المصدر نفسه، 88

(2) Caleb Larson, China's Aircraft Carriers: Bark or Bite?, RealClear Defense, 17 April 2020, at; https://www.realcleardefense.com/articles/202017/04//chinas_aircraft_carriers_bark_or_bite_115213.html (accessed: 4 October 2020).

(3) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، مصدر سبق ذكره، 34.

(4) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ص156 ـ 157.

(5) توفيقحكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص 88.

منطق (ألفريد ماهان)، وقواعد (ماو تسي تونغ) في تطبيقها لما يُسمّى بـ (الدفاع البحري النشيط)[1]. وتُعرف هذه القوة رسمياً بـ **(أسطول جيش التحرير الشعبي PLAN).**

عملت الصين على إقامة نفق يبلغ طوله 5500 كم يُستخدم ملجأ في حال نشوب حرب نووية؛ وهذا يمنحها قدرة على توجيه الضربة الثانية، وقيام الصين ببناء هكذا نفق يمنحها نوعاً من عدم الاختراق الاستراتيجي بدرجة أكبر حتى من تلك التي تملكها الولايات المتحدة الأميركية[2].وفيما يتعلق بالقدرات العسكرية الصينية؛ فالدولة التي تملك هذه القدرات ليست دولة لا تقدر على استخدامها فحسب بل أن قدرتها على استخدامها باتت واضحة وتستطيع ان تستعرضها في النصف الآخر من الكرة الأرضية (النصف الشرقي من الكرة الأرضية)[3].

وشهدت بدايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين زيادة ملحوظة في الميزانية العسكرية الصينية؛ ففي العام 2012 قامت الصين بزيادة نفقات ميزانيتها العسكرية لتصل إلى 106 مليار دولار بنسبة زيادة 12% عن العام الذي سبقه[4]، وتعاظم هذا الانفاق ليصل في عام 2014 إلى 165 مليار دولار، وارتفع عام 2015 إلى 180 مليار دولار، وبذا عُدّت الصين صاحبة ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية ولا تزال في ازدياد[5].وتسوغ الصين تطوير قدراتها العسكرية وزيادة انفاقها في هذا المجال بادعائها أن الدول الاخرى (الولايات المتحدة وحلفاؤها) تنفق أكثر منها وتعدُّ ذلك سبباً كافياً لزيادة الانفاق العسكري لها وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها في شرق وجنوب شرق آسيا قد زادوا من نفقاتهم العسكرية والسبب في ذلك يعود إلى محاولتهم عرقلة صعود الصين، والحفاظ على الوضع الراهن[6].

تقدمت الصين بشكل غير بطيء نحو التحكم في **التكنولوجيا** الأكثر حداثة وتطوراً؛ إذ لم تعد تلك الدولة التي عُرف عنها سابقاً بتصنيع الألعاب الخشبية والآلات المنزلية البلاستيكية،

(1) جيمس هولمز، طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان وقواعد ماو، سلسلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للبحوث والدارسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 99، 2011)، ص ص 21 ـ 44.

(2) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، مصدر سبق ذكره، ص ص 34 ـ 35.

(3) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(4) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(5) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 140.

(6) كونج زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية (التحديات وإدارة الاستجابات)، ترجمة: حليم نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017، ص ص 94 ـ 103.

فالصين قطعت شوطاً كبيراً في صنع الحاسبات وتصديرها فضلاً على ما يُسمى بـ«الرقائق الالكترونية» وغيرها من مظاهر التكنولوجيا الحديثة، وتقدمها في مجال الفضائيات وبرامج التكنولوجيا العسكرية يُعد أحد مظاهر ذلك التقدم؛ فالصين الدولة الوحيدة بعد الولايات المتحدة التي يمكنها الاستعانة بقاذفة أرض ـ جو لتدمير قمر صناعي[1]. وأصبحت قادرة على التجسس السيبراني بل وشن حروب السيبرانية، فقد قامت في تسعينيات القرن الماضي بشن هجمات على شبكات الكمبيوتر الأميركية، وتمكنت في العام 2003 من شن هجمات سيبرانية سُميت بهجمات «**تايتان رين**» **Titan Rain** استحوذت بها على وحدات تخزين من أجهزة الكترونية أميركية[2].

وصعود الصين تجلى في جوانب ومجالات أخرى ـ غير الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ـ تمثلت بقنوات أقل وضوحاً من الصعود الاقتصادي والعسكري إلا أنها مهمة وأكسبت الصين قوةً ونفوذا إضافيين؛ **وهو الوجود الدبلوماسي والسياسي على المستوى الإقليمي والدولي**؛ إذ أضحت الصين تتمتع بوجود سياسي ودبلوماسي نشيط ومتنامٍ في أنحاء العالم وتجلى ذلك في مشاركتها في مجموعات غير قليلة من المنظمات المتعددة الأطراف (إقليمية ودولية) حكومية كانت أو غير حكومية[3]. وتطرح الصين اليوم في استقبالها للمرحلة الجديدة من تاريخها ما تُطلق عليه بـ «**دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية**» التي تصبُّ جُل اهتمامها لتحقيق «النهضة العظيمة للأمة الصينية»، التي يجب ان تتوافق طروحاتها مع ممارستها على ارض الواقع على المستويين المحلي والدولي، وتكمُن خصائص هذه الدبلوماسية في الطريق الذي تسلكه الصين سعياً إلى التنمية وتحقيق الطموحات الصينية وصولاً إلى تحقيق «الحلم الصيني» وهو: صعود الصين[4].

وتتجلى قوة الصين الدبلوماسية في إقامتها لشبكات واسعة من العلاقات مع حلفائها

(1) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(2) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ص 155 ـ 156.

(3) بيتس جيل، الصين (مركز ناشئ للقوة العالمية)، في: جرامي هيرد (محرراً)، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين (رؤى متنافسة للنظام العالمي)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص 338.

(4) لي يونغ تشي ويوان تشنغ تشينغ، دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، في: جانغ يون لينغ (محرراً)، الحزام والطريق (تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21)، ترجمة: آية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017، ص ص 51 ـ 54.

وعملائها التجاريين؛ إذ أقامت علاقات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ولاسيما في المجال الاقتصادي ولا أدلُّ على ذلك من (اتفاقية التجارة الحرة **FTA**)، التي أبرمتها الصين مع دول هذه الرابطة[1]، وأقامت علاقات مميزة مع دول مهمة وذات ثقل اقتصادي مثل الهند، والبرازيل، وثقل عسكري مثل روسيا فيما يعرف بتكتل (البريكس BRICS [2] [3])، وقامت بمبادرة إنشاء (منظمة شنغهاي للتعاون OCS) عام 1996 مع روسيا وأربع دول من آسيا الوسطى وهي: كازخستان، وقرغستان، وطاجكستان، وانضمت اوزباكستان عام 2001)[4]. فضلًا على حضورها القوي والكبير في قارة إفريقيا وما تتمتع به من نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري (قاعدتها العسكرية في جيبوتي) في هذه القارة، ويتجلى النفوذ السياسي والدبلوماسي في المؤتمرات والمنتديات الدولية المنتظمة بين الصين الدول الافريقية[5].

ومن مظاهر القوة التي تتمتع بها الصين هي **القوة الناعمة**؛ المتمثلة في تصدير الثقافة واللغة الصينيتين؛ فمُنذُ عام 2014 قامت الحكومة الصينية بتأسيس أكثر من 300 معهد يحمل اسم (معهد كونفشيوس) في أكثر من 40 دولة، والهدف من ذلك هو تشجيع دراسة لغة الصين وثقافتها وتاريخها، وخططت الصين إلى إقامة أعداد أخرى من هذه المعاهد، وقامت أيضاً بإرسال ما يقرب من 180 ألف طالب للدراسة في الخارج وقامت باستضافة 190 ألف طالب ينتمون إلى أكثر من 188 دولة ومنطقة للدراسة في الصين[6].

ومن مظاهر هذه القوة الناعمة الصينية هو الحملة الدعائية خلال الفترة 2003 ـ 2004، التي تميل لتأكيد «الصعود السلمي» للصين؛ وهي حملة استهدفت جماهير إقليمية ودولية في محاولة منها لدحض نظريتي: «التهديد الصيني» و«الانهيار الصيني»[7]، وظهر مصطلح

(1) Vincent Wei - cheng Wan, Op. cit., p.p. 5 - 34.

(2) يُنظر: ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته ـ اقتصادياته، أهدافه)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.

(3) تكتُّل يضم الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وانضمت له فيما بعد جنوب إفريقيا.

(4) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الأبعاد والانعكاسات الإقليمية)، مركز الكتاب العربي، عمّان، 2016، ص105.

(5) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(6) بيتس جيل، مصدر سبق ذكره، ص 338.

(7) David Shambaugh, Return to the Middle Kingdom? China and Asia in the Early Twenty - First Century, in: David Shambaugh (ed), Power Shift: China and Asia's New Dynamics, (California; University of California Press, 2005), P. 23.

«الصعود السلمي» لأول مرة في العام 2003 خلال إحدى جلسات منتدى (بو ـ آو Bo ‘ ao) في خطاب حمل عنوان: (المسلك الجديد لنهوض الصين السلمي ومستقبل آسيا)؛ إذ سعى به رئيس منتدى الإصلاح الصيني (زينغ بيجيان) إلى الترويج لهذه الفكرة بوصفها جزءا من قوة ناعمة تصدر عبر سياسة خارجية صينية تهدف إلى إكمال الصعود قبل إثارة الدول الأخرى[1]. إلا إن المشككين بـ «الوجه الجديد» للصين نظروا إليها (أي للحملة الدعائية) بأنها حيلة تكتيكية تقوم بها الصين لتهدئة المنطقة واشعارها بأن الصين سلمية وأن صعودها سلمي إلى أن تبني قوتها الشاملة وصولاً إلى اليوم الذي تتمكن فيه من السيطرة على المنطقة بأكملها والإملاء عليها، وهذه الاستراتيجية تجلت في كلمات الرئيس الصيني الاسبق (دينغ شياو بينغ) عندما نصح احدهم قائلاً: «**أعطي الآخر وقتاً، بينما تبني أنت قوتك**»[2].

هذه المؤشرات الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والثقافية، والدبلوماسية، والسياسية على صعود الصين تقدّم تفسيراً جزئياً للقلق الذي ينتاب دوائر صنع القرار في الدول المجاورة للصين، و**لاسيما دول منطقة جنوب شرق آسيا**، حول ما إذا كانت الصين تسعى إلى استخدام قوتها العسكرية بالتساوي مع قوتها الاقتصادية الهائلة ومظاهر القوى الصينية الأخرى، الذي تراه هذه الدول تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي ولاسيما أن الصين تقدم معطيات مفادها ان صعودها في جزء كبير منه يشبه صعود القوى في تاريخ العلاقات الدولية[3]، ولاسيما أن لديها خلافات حدودية مع دول هذه المنطقة ولاسيما في بحر الصين الجنوبي[4].

النزاعات في بحر الصين الجنوبي.

يمتاز بحر الصين الجنوبي بأنه بحر كثرت فيه النزاعات بين الدول المطلّة عليه: جزء منها بدعم خارجي والجزء الآخر أتى بدافع التوسع من لدن قوى رئيسة مطلّة عليه أيضاً ترغب بفرض أسلوبها وهيمنتها على هذا البحر ثم المنطقة بأكملها، لذا تسعى كل دولة من الدول المطلة عليه إلى ابراز حقها في المياه الإقليمية التي تراها عائدة لها بالطريقة التي تضِمن

(1) توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(2) David Shambaugh, Introduction: The Rise of China and Asia's New Dynamics, in: David Shambaugh (ed), Power Shift, Op. cit., p. 12.

(3) توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص ص 72 ـ 73.

(4) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 91.

مصالحها الاستراتيجية والحيوية في هذا البحر، فضلاً على قوى في خارج نطاق هذا البحر لها مصالح فيه، وهذا حتماً قاد إلى نشوب نزاعات وخلافات بسبب الادعاءات المتضاربة في هذا البحر مما أفضى إلى إفراز وضعٍ جيبولوتيكيٍ معقدٍ ألقى بظلاله على هذا البحر بشكل خاص وعلى منطقة جنوب شرق آسيا بشكل عام[1]، وأدى هذا البحر دوراً رئيساً في تسهيل التفاعلات السياسية والامنية في التاريخ الآسيوي؛ ففي الحرب العالمية الثانية كان هذا البحر مسرحاً عسكرياً، وخلال الحرب الباردة كان منطقة لمراقبة الصين واحتوائها من لدن الولايات المتحدة الأميركية، ومُنذُ نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وفضلاً على الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها هذا البحر في تسهيل طرق التجارة في داخل جنوب شرق آسيا وكونه موقعا لخطوط الاتصال البحرية (SLOCs)، أصبح مجالاً للتنافس في ما يتعلق بالحصول على الموارد الهيدروكاربونية البحرية والتحكم بها[2].

وتتمثل النزاعات في بحر الصين الجنوبي بمجموعتين من الدول؛ **المجموعة الاولى** هي مجموعة الدول المطلة على هذا البحر«المجموعة المطالبة» Claimant actors group، وهي: جمهورية الصين الشعبية (المُطالِب الرئيس بأغلبية هذا البحر)، **ودول جنوب شرق آسيا** وهي: فيتنام، والفلبين، وماليزيا، وبروناي، أما **المجموعة الثانية** فهي المجموعة التي ليس لديها إطلالة على هذا البحر وتعدُّ دولا خارجية أو دولاً غير مطالبة (Non ـ claimant) إلا أنه يُعد ذا أهمية كبير لها، وأبرز هذه الدول هي: الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والهند وأستراليا[3].

ويعد هذا البحر للصين ذا اهمية غير قليلة؛ فهو الخطوة المحورية التي تنطلق الصين منها إلى تغيير الوضع الراهن في جوارها القريب: جنوب شرق آسيا، ويعد الساحة الأمامية للصين فضلاً على أهميته الاقتصادية الواعدة فهو يعد اهم المحاور الاستراتيجية للصين في

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(2) Thanh - Bam Troug and Karim Knio, The South China Sea and Asian Regionalism: A Critical Realism Perspective, Series of Briefsine in Environment, Security, Development, and Peace, (Mosbach (Germany); SPRINGER, 2016), P. 1.

(3) Hendrik W. Ohnesorge, A sea of Troubles: International Low and the Spitsbergen Plus Approach to Conflict Management in the South China Sea, in: Enrico Fels and Truong - Minh Vu (eds), Power Politics in Asia's Contested Waters: Territorial Disputes in the South China Sea, (Berlin ;Springer, 2016), p. 29.

جوارها الإقليمي في الحاضر والمستقبل، فالصين تعلم إذا ما تم ضم هذا البحر وأصبح بحراً صينياً لا جدال عليه فستكون قادرة على ممارسة ضغوط استراتيجية ليس في داخل منطقة جنوب شرق آسيا فحسب بل وفي خارجها أيضا وعلى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وستكتسب قوة إضافية كبيرة، فهي ستسيطر على موارد هذا البحر الغنية بالنفط والغاز ثم تقلل من اعتمادها على مناطق أخرى في تزويدها بالطاقة مثل الشرق الأوسط، وأفريقيا، التي ستكون طرقها عِرضة لمضايقات واعتراضات دول اخرى في الخارج، وكذلك ستظهر الصين بضمها هذا البحر للدول بأنها تشكّل جوارها القريب بما يتوافق مع مصالحها في التوسع والهيمنة على آسيا والمحيط الهادئ بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص[1].

أما دول جنوب شرق آسيا التي تعدُّ أطرافاً أساسا في هذا النزاع؛ فجُل مطالبها هي الحصول على الموارد الطبيعية في هذا البحر مثل الارصدة السمكية والأهم من ذلك هو احتياطات النفط والغاز (الموارد الهيدروكاربونية) في داخل هذا البحر[2]، ففيتنام تطالب بمناطق كبيرة من بحر الصين الجنوبي لأسباب تاريخية، على حين يتم استخدام القرب الجغرافي للفلبين لتسويغ مطالبتها الأصغر، وتستند المطالبة الماليزية إلى عدد من الشعاب المرجانية التي تقع في داخل الجرف القاري، وتستند المطالبة المقدمة من بروناي إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، التي أصبحت نشطة مع التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار 1982 في 16 نوفمبر 1994، ويسعى جميع المشاركين، باستثناء بروناي إلى تعزيز مطالبهم بنشر قوات على بعض الشعاب المرجانية، فضلاً على اعراب إندونيسيا أيضًا عن قلقها من مطالبة الصين بجزء من حقل غاز (ناتونا)[3] أما فيما يتعلق بمجموعة الدول الخارجية، فحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، والتحليق فوقه، واستقلالية هذا البحر بوصفه خط اتصال بحري، تُزاد عليها عوامل ومصالح أخرى، لها أهمية كبيرة لمجموعة هذه الدول ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية للحفاظ على الوضع الراهن ثم هيمنتها في هذه المنطقة؛ لأن

(1) Enrico Fels and Truong - Minh Vu, Introduction: Understanding the Importance of the Disputes in the South China Sea, in: Enrico Fels and Truong - Minh Vu (eds), Op. cit., p.p. 4 - 5.

(2) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 61 ـ 63.

(3) Alan Collins, The Security Dilemmas of Southeast Asia, Op. cit., p. 144

بحر الصين الجنوبي لا غنى عنه فيما يتعلق بالملاحة، فتوجد فيه نقاط مرور على درجة عالية من الاهمية أبرزها (مضيق تايوان) من الشمال، ومضيق (ملقا) من الجنوب وله دور جغرافي وستراتيجي في ربط التجارة المنقولة عن طريق البحر بين شمال شرق آسيا وبقية مناطق العالم(1).

ويمكن القول ان جُل النزاع في بحر الصين الجنوبي يتركز حول مجموعتين من الجُزر هما: (سبراتلي)، و(باراسيل)، يُضاف لهما مجموعة جُزر (باراتاس)، وقطاع (ماكليسفيلد)، إلا أن قضايا النزاع حول الأخيرتين أقل شأناً وحِدّة؛ لقيمتهما المحدودة مقارنة بمجموعتي (سبراتلي)، و(باراسيل)(2)، ومما تجدر الإشارة إليه أن المطالبات الصاخبة للدول المتنازعة على ميزات مجموعتي (سبراتلي) و(باراسيل) تستند إلى أسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية وأمنية من ناحية، ووثائق أثرية ومراجع تاريخية من ناحية أخرى(3).

توُعد (سبراتلي) بؤرة التوتر الاستراتيجية المركزية (the central strategic flash point) في نزاع بحر الصين الجنوب، وتقع هذه المجموعة على بعد 250 ميلا بحريا من خليج (كام راند) التابع لفيتنام، وحوالي 522 ميلا من جزيرة (هاينان) الصينية، وتسمى هذه الجزيرة من لدن الصين بـ (نانشا)، ومن لدن فيتنام (ترونغ سا) ومن لدن الفلبين (كالايان) او الوطن الأم، وتطالب الصين (ومعها تايوان)، وفيتنام، بجميع هذه المجموعة من الجُزر، على حين تدعي الفلبين، وماليزيا، وبروناي السيادة على بعض منها فقط(4)، إلا أن قضايا النزاع الأبرز كائنة بين دولتين هما: الصين، وفيتنام وتستند هاتان الدولتان في هذه المطالبات إلى الادعاءات التاريخية، بعكس المطالبين الآخرين، الذين يستندون في مطالبهم إلى الحجج الجغرافية الناشئة عن اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام (5)1982.

ويتخذ الصينيون من الادلة التاريخية منطلقا للمطالبة بحقهم في بحر الصين الجنوبي

(1) Tridib Chakraborti, China and Vietnam in the South China Sea Dispute: A Creeping "Conflict - Peace - Trepidation" Syndrome, China Report Journal, Vol. 48, No. 3, (2012), p. 286.

(2) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي..، مصدر سبق ذكره، ص ص 175 ـ 176. يُنظر أيضاً: Hendrik W. Ohnesorge, Op. cit., p. 28.

(3) Tridib Chakraborti, Op. cit., p.p. 286 - 287.

(4) Ibid, p. 286.

(5) Melissa A. Castan, Op. cit p. 95.

وهذه الدلائل التاريخية التي ينطلقون منها للمطالبة بحقهم تعتمد على مجموعة من الشواهد التاريخية المتمثلة بالبعثات البحرية التي أرسلتها السلالات التي حكمت الصين منذ سلالة «الان»، لذا فالصين تأخذ من الادلة التاريخية حُجة للمطالبة بحقها في هذا البحر[1]، ومن ضِمن الامور التي تستند إليها بأحقيتها في (سبراتلي) اتفاقية عام 1887 التي تتعلق بتعيين الحدود بينها و[خليج] (تونكين) التابع لفيتنام وهذه الاتفاقية اضفت طابعاً رسمياً للحماية الفرنسية على فيتنام آنذاك، واستبعدت ضِمنياً سكان (سبراتلي) من منطقة النفوذ الفرنسي ثم تُركت هذه المجموعة للصين[2].

والاصطدام العسكري الفعلي بين الصين وفيتنام على (سبراتلي) كان عام 1988؛ عندما سيطرت الصين على ست جُزر من المجموعة، ثم حدث الاشتباك البحري بينهما، الذي اسفر عن اغراق ثلاث قطع بحرية فيتنامية، وقتل 72 بحاراً، ويُعد ذلك أول استخدام عسكري للصين لأسطولها العسكري مع طرف في نزاع (سبراتلي) ويعد أول عمل عسكري هجومي تقوم به القوات البحرية الصينية في خارج مياهها الإقليمية[3]، وقامت الصين أيضاً بمعارضة فيتنام على تأجير الأخيرة قطاعات استكشاف لشركة (كونوكو) الأميركية عام 1996 ضِمن قطاعي 133 و134 اللذين يخترقان نصف النطاق الذي قامت الصين بتخصيصه لشركة (كريستون)، وهو ما جعل الصين تعيد تأكيد الادعاءات التي نص عليها قانونها البحري الذي يقضي بأن مياه بحر الصين الجنوبي هي مياه صينية[4].

قامت فيتنام مراراً بأعمال تدخلت بهل لعرقلة النشاطات التي تقوم بها الصين، التي تهدف إلى التنقيب عن الموارد الهيدركاربونية (النفط والغاز) في هذه الجُزر، واخترقت الحدود الصينية بـ (اتفاقية الشعب المرجانية) التي وقعتها مع اندونيسيا عام 2003، وقيامها بالدعوة إلى استدراج العروض النفطية في عام [5]2004، وبعد ادعاءات الصين بأحقيتها في هذا البحر أثيرت الخلافات بينها وبين الدول المطالبة من دول جنوب شرق آسيا مما أدى

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 64 ـ 65.

(2) Melissa A. Castan, Op. cit, p.p. 96 - 97. See also:

دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 70

(3) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي..، مصدر سبق ذكره، ص 182.

(4) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(5) كونج زهيغيو، مصدر سبق ذكره، ص 82.

إلى إثارة الخلافات بين هذه الدول ولاسيما مع فيتنام التي قامت عام 2007 بالاعتراض على هذه السلوكيات الصينية في هذا البحر وقيامها ـ الصين ـ بتثبيت دعائمها على (سبراتلي) من أجل تثبيت أحقيتها في السيادة الكامل على مجمل هذا البحر، والرد الرسمي على هذه الاعتراضات جاء على لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية إذ قال: «إن سيادة الصين على جُزر شيشا [باراسيل] وجُزر نانشا [سبراتلي] والمياه البحرية المحيطة بها لا جدال فيها، وتستند إلى الادلة التاريخية والقانونية الكافية»، فالصيغة القانونية للصين، التني تنبع من الرؤية الصين لهذا البحر تعني مصادرة حق الدول الاخرى في الملاحة فيه ثم يتحول بحراً صينيا بامتياز وسيترتب على ذلك قدرة الصين على المطالبة باحترام سيادتها وإبعاد الدول الاخرى (المجاورة والخارجية) عن هذا البحر وهو أمر يزعج ويثير غضب هذه الدول التي لها مصلحة في بحر الصين الجنوبي وفي مقدمتها فيتنام، والولايات المتحدة الأميركية[1].

وفي ما يتعلق **بمجموعة جُزر (باراسيل)؛** فتتنازع الصين، وفيتنام فيها، وتسمى (نانشا) بالصينية، و(هوانغ سا) بالفيتنامية، وتقع هذه المجموعة من الجُزر على بعد 150 ميلا بحريا من جزيرة (هاينان) الصينية وحوالي 240 ميلا بحريا من (دانانيج) الفيتنامية، وقد احتلت الصين هذه المجموعة كلها في أعقاب أحداث عام 1974 مع فيتنام[2]، وترتبط المطالبات المتضاربة حول هذه المجموعة، التي تقع جنوب شرق خليج (تونكين) الفيتنامي ارتباطاً وثيقاً بالنزاع الدائر حول مجموعة (سبراتلي)[3].

وعلى حين كان الاعتقاد السائد أن جل النزاعات في هذا البحر ستكون محصورة بين دولتين: الصين، وفيتنام، إلا أن النزاعات المباشرة وغير المباشرة على هذا البحر وجُزره الحيوية والمهمة لا تنحصر في هاتين الدولتين؛ فالصين لديها نزاعات وخلافات بين دول أخرى وأبرز هذه الدول هي **الفلبين**، فخلال سبعينيات القرن الماضي وفي مناسبات منفصلة اشتبك الصين والفلبين على مناطق متنازع عليها في بحر الصين[4]، وفي عام 1995 قامت الصين بالاستيلاء على الشعب المرجانية التي تُدعى Mischief Reef أو «رصيف الأذى»، التي

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 67 ـ 68.

(2) Tridib Chakraborti, Op. cit., p.286.

(3) Marko Milivojevic, The Spratly and Paracel Islands Conflict, Survival Journal, Vol. 31, No. 1, (1989), p. 71.

(4) Joshua P. Rowan, Op, cit., p. 421.

تقع ضِمن نطاق مجموعة جُزر (سبراتلي) وتدعي الفلبين أنها عائدة لها[1]، ولم يتوقف الصدام بين الدولتين، إذ بقيت مستمرة بين مدة وأخرى وتتعلق بالصدامات العسكرية التي لا تصل الى الحرب فضلا على قيام الدولتين بطرد بحارتهما في المناطق المتنازع عليها في أكثر من مناسبة[2]، والصراع بين الصين والفلبين على الجزر المعروفة في بحر الصين الجنوبي ولاسيما على Mischief Reef دفع أحد الباحثين الفلبينيين للقول متهكماً: «إن سجل الصين فيما يتعلق بشؤون الأراضي والاعتزاز الوطني لا يدعو إلى الهدوء من جانب البلدان الأخرى الأصغر التي تجلس تحت بطن تنين في ازدهار متزايد»[3].

وتصرفات الفلبين من طرف واحد وردّ الصين بتكثيف وجودها العسكري لسفنها الحربية في (سبراتلي) و(براسيل) قاد الى استمرار المواجهات بينهما في السنوات الاخيرة وأبرزها كان عام 2011 [4].

وتنجمع جل مطالبات **ماليزيا** في بحر الصين الجنوبي بـ 12 جزيرة، 6 منها تحتلها القوات الماليزية فعلاً، وتعتمد ماليزيا في مطالباتها كثيراً على الجرف القاري الذي حددته اتفاقية الامم المتحدة آنفة الذكر وأعادت ماليزيا تأكيد هذا الأمر في قانونها للجرف القاري عام 1996 من أجل تسويغ مطالبها في بحر الصين الجنوبي[5] والجدير بالذكر ان ماليزيا، وعلى الرغم من أنها تعد ضِمن الدول المُطالِبة وهي بذلك تختلف مع الصين، إلا أن خلافهما أقلُّ حِدّة مقارنة بدول مثل فيتنام، والفلبين، ويعود ذلك الى أن الجزر التي تطالب بها ماليزيا مأهولة من لدن الأقليات الصينية وتحتوي على استثمارات صينية عالية[6].

وفي ما يتعلق **ببروناي**، فمعظم المطالبين بمجاميع الجُزر المهمة إما محتلين جزءا منها او أن قواتهم متمركزة وقد بنت تحصينات في مختلف الشعب المرجانية إلا بروناي فلا تطالب بأي من الجُزر وأنها لا توجد لها اي قوات تتمركز في داخل اية جزيرة في بحر الصين الجنوبي، وعلى الرغم من ذلك، تطالب بمنطقتين منفصلتين (شُعب مرجانية) هما: (لويزا ريفLouisa

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(2) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي..، صدر سبق ذكره، ص 183.

(3) Joshua P. Rowan, Op, cit., p. 422.

(4) دياري محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ص 76 - 77.

(5) Ibid, p.p. 420 - 421.

(6) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، 84.

Reef) و(ريفلمان بنك Riflmen Bank)، والسيطرة على (لويزا ريف)، التي تطالب بها ماليزيا أيضاً، يسمح لصانع القرار في بروناي بتوسيع نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة لها[1]، وتتمثل قضية الخلاف الأساس مع الصين في تحفظ بروناي بالامتداد الواسع لـ(الخط التاسع المتقطع)، الذي تدعي القيادة الصينية أنه يمثل نطاق سيادتها على بحر الصين الجنوبي، إذ ترى بروناي أن مدى هذا الخط يتقاطع مع مصالحها الاستراتيجية في هذا البحر[2].

يُزاد على ذلك اندونيسيا؛ فهي مثل بروناي لا تطالب بمجموعة (سبراتلي) او (براسيل) او بقية مجاميع الجُزر المهمة لكنها تؤكد منطقتها الاقتصادية الخالصة، لكنها تبقى معارضة أن تكون طرفاً في النزاع، ذلك ان المطالبات ـ ولاسيما الصينية ـ تطال منطقتها الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وتحديداً حقل غاز غرب (ناتونا)[3].

أما فيما يتعلق بمجموعة الدول غير المطالبة ببحر الصين الجنوبي فهي أيضا لديها مصالح وهذه المصالح تتمثل بضرورة ابقاء حرية الملاحة قائمة، والحفاظ على الوضع الراهن، والحيلولة من دون صعود دولة ثم هيمنتها على هذا البحر، ومما يزيد من تشجيع الدول هو اتفاقية الامم المتحدة UNCLOS، التي تقضي بأن ما يسمى بـ(الخط التاسع)، الذي يتضِمن الحدود الموضوعية التي تطالب بها الصين غير شرعي، وفي مقدمة الدول الخارجية التي لديها مصالح في هذا البحر هي الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ كثّفت من (برنامج عمليات الملاحة البحرية) FONOPS [4] في المياه التي تطالب بها الصين في بحر الصين الجنوبي من دون إخطارها لإيصال رسالة مفادها أن هذه المياه مياه دولية ويعد ذلك نوعا من محاولات ردع الصين عن تبني سياسات مواجهة أكثر في المستقبل، التي من شأنها أن تحد من حرية الملاحة للدول التي لديها مصالح في هذا البحر (جزء كبير من هذه الدول التي لديها مصالح في هذا البحر اما حلفاء مع الولايات المتحدة او اصدقاء او شركاء لها) ثم أصبح برنامج حرية الملاحة جزءا من التنافس بين الصين، والولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا بشكل عام وبحر الصين الجنوبي بشكل خاص؛ وفي شهر آيار/ مايو من العام 2018 ألغت الولايات المتحدة دعوة الصين للمشاركة في مناورات (ريمباك) Rimpac، وهي مناورات عسكرية

---

(1) Jashua P. Rowan, Op, cit., p. 419.

(2) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(3) Joshua P. Rowan, Op, cit., p.240.

(4) وهي عمليات تقوم بها القوات البحرية والجوية الأميركية تقوم بتعزيز الحقوق والحريات المعترف بها دولياً بتحدي المطالبات البحرية المفرطة، ولاسيما الصينية منها.

دولية تُقام كل سنتين في المحيط الهادئ، وفي حزيران/يونيو من العام نفسه أرسلت الولايات المتحدة حاملة الطائرات (يو أس أس USS رونالد ريغان) إلى خليج (مانيلا) لبدء دوريات بحرية في بحر الصين الجنوبي، وهي ثالث حاملة طائرات ترسلها الولايات المتحدة إلى المنطقة من بداية عام 2018 [1]. وللمعطيات الجغرافية، والاقتصادية، والاستراتيجية أصبح بحر الصين الجنوبي نقطة محورية رئيسة للمصالح السياسية للولايات المتحدة في المنطقة[2].

ويمكن أن نعزو زيادة مصادر التوتر في بحر الصين الجنوبي إلى العوامل الآتية اولا: الطلب المتزايد على موارد الطاقة (النفط والغاز) مما يزيد من حدة الطلب بين الاطراف المتنازعة على ضمان الحق في الحصول على هذه الموارد، ثانيا: تزايد الادعاءات من لدن الدول المطلة (دول جنوب شرق آسيا) حول توسيع المياه الإقليمية تحت مظلة اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام 1982، ثالثا: تزايد القدرات العسكرية المتنامية للصين المتماشية مع قوتها الاقتصادية مما يؤثر في نبرة وحدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية، رابعا: الروح القومية والوطنية الآخذة في التصاعد في هذه المنطقة، التي تزيد من الحساسية بين الدول المتنازعة وتؤثر في ادراك صناع قرارها ورؤيتهم للقضايا المتعلقة بالحدود والسيادة[3]، ولاسيما القومية الصينية، وفي هذا الصدد كتب (راندل شويللر): «**فيما يتعلق بالصين، تتفاعل القومية مع وضع قوتها ومسارها لإنتاج سياسة خارجية حازمة على نحو متزايد بغض النظر عما إذا كانت تستمر في صعودها أم لا**»، فالقومية تتفاعل مع وضع ومسار الصين ودول جنوب شرق آسيا مما يؤثر في المنطقة والنزاعات الدائرة فيها باتجاه الحشد والإعداد المرتبط بسلوكيات الموازنة الداخلية، أي أن تصاعد الروح القومية تزيد من الاستعداد للمواجهة[4].

(1) Nicola Casarini, Southeast Asia's Security Dilemma - How the West is Responding, in: Yu Jie and Others, China's Belt and Road Initiative(BRI) and Southeast Asia, (Kuala Lumpur; ASEAN Research Institute "CIMB"), (October 2018), p.p. 26 - 27.

(2) Eric Frécon and Hugo Meijer, The US Rebalance in Southeast Asia: Maritime Security, Nontraditional Security Threats, and "Bamboo Diplomacy", in: Hugo Meijer, Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military, and Economic Dimensions, (New York; PALGRAVE MACMILLAN, 2015), p. 172.

(3) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي..، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(4) Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia: A Neoclassical Realist Examination, International Journal of Korean Unification Studies, Vol. 23, No. 2, p. 1

وتتمثل مصالح بقية مجموعة الدول الخارجية غير المطالبة (البلدان المستخدِمة User) في بحر الصين الجنوبي ببقاء هذا البحر بحراً دولياً تتوفر فيه حرية الملاحة؛ لأنه يُعدُّ شريانا رئيسا لشرق آسيا بصورة عامة، فمثالاً اليابان فـ 70 % من امداداتها النفطية تمرُّ من خلال بحر الصين الجنوبي[1]، وإذا ما سيطرت دولة على هذا البحر فسيمكنها من قطع الواردات اليابانية من الموارد الهيدروكارونية (النفط والغاز) وقطع سير العمليات البحرية التابعة لحلفائها في المنطقة وكذلك الحال لبقية الدول التي لديها مصالح في أن يبقى هذا البحر في خارج نطاق سيطرة أي دولة ولاسيما الصين ودورها في هذا البحر الذي كثُر الجدل حوله[2].

سِباق التسلُّح.

في الممارسة العملية من الصعب للغاية التمييز بين القرارات المستخدمة بشكل أساس للتأثير في الوضع الخارجي للدولة وتلك القرارات التي يتم اتخاذها في المقام الاول لأسباب محلية، وعلى الرغم من ذلك يمكن عد هذه القرارات، سواءً أكانت محلية أم خارجية، ذات أهمية لسباق التسلح، وفي هذا السياق يجب وضع حد أدنى او شرط لسباق التسلح، ومن حيث المبدأ يفترض أن يرى الطرفان اللذان يسعيان إلى سباق تسلح أنفسهم، أهما في علاقة خصومة او منافسة Adversary Relationship؟، فيقومان بزيادة أسلحتهم أو تحسينها بوتيرة أسرع وهيكلة مواقفهم العسكرية بإزاء الاهتمام بالماضي والحاضر والمتوقع من الجيش والسلوك السياسي للطرف الآخر[3]، وفي هذا الصدد؛ قدم (كولين أس. جراي (Colin S. Gray تعريفاً لسباق التسلح بتوضيح شروطه الأساس وهي: **أولا**؛ أن يكون هنالك طرفان متخاصمان أو متنافسان ويُدركان في الوقت نفسه هذه الخصومة أو المنافسة، **ثانياً**؛ ميل الأطراف بهيكلة قواتها المسلحة بطريقة تجعلها فعّالة في مواجهة الخصم، وقادرة على الردع مُنذُ البداية، **ثالثاً**؛ وجود تنافس عسكري كمي (من حيث الافراد، والأسلحة)، ونوعي من (من حيث الأفراد، والأسلحة، والتنظيم، والعقيدة، والنشر)، **رابعاً**؛ التحسُّن والزيادة السريعة من حيث الكم أو التحسينات من حيث الجودة[4].

(1) روبرت مانينج، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(2) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(3) Colin S. Gray, The Arms Race Is about Politics, Foreign Policy, No. 9 (Winter, 1972 - 1973), p.p. 39 - 40.

(4) Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, World Politics, Vol. 24, No. 1 (October , 1971), p. 41.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا؛ يحفز الغموض الاستراتيجي على بناء الترسانات العسكرية؛ ففي نظام قوامه الاعتماد على النفس يبقى المنظور الواقعي هو الاطار التحليلي الأبرز في فهم الوضع الإقليمي، وعمليات البناء العسكري تُفسَّر بأنها دفاع عن النفس أو ردع لمن يرونه تهديدا على مختلف المديات القريب والمتوسط او البعيد[1]، وعلى الرغم من تلاشي ـ إلى حدٍّ ما ـ قيام حرب بالأسلحة التقليدية او النووية بين القوى الكبرى؛ إلا أن دول هذه المنطقة أدركت ان التحديات التي تواجهها باتت أكثر صعوبة وتعقيدا من ذي قبل، وهو الأمر الذي يخلق فرصة لظهور أزمات ومتاعب جديدة، وهذا انعكس بشكل مباشر على القضايا الدفاعية لدول المنطقة بشكل عام وقضايا التسلح بشكل خاص مما ادى إلى دخول دول المنطقة في سباقٍ للتسلح[2].

والسلاح في جنوب شرق آسيا تراكم بشكل كبير؛ إذ وصل حجم المشتريات العسكرية إلى 23 % من حجم المشتريات العسكرية العالمية عام 1996، وبذلك احتلت هذه المنطقة المرتبة الثالثة من حيث حجم المشتريات العسكرية عام 1995 بقيمة وصلت إلى 8.9 مليار دولار، ووصل الانفاق الدفاعي المشترك لمجموعة «الآسيان» إلى 19 مليار دولار عام 1996 وهو بذلك شكّل 14 % من النفقات الإقليمية والعالمية[3]، وكان للأزمة الآسيوية (1997 ـ 1998) تأثير كبير على السياسة والمجتمعات والقطاعات الدفاعية في المنطقة، إذ انهارت اقتصادات مثل اندونيسيا بالكامل تقريباً وهو ما أدى إلى اتباع تخفيضات جذرية في الميزانية مما انعكس على ميزانية اندونيسيا الدفاعية، وفي السنوات التي سبقت الأزمة مكنت الطفرة الاقتصادية التي حققتها دول ما يسمّى بـ(النمور الآسيوية)، وبعض الدول الأخرى في المنطقة من شراء أنظمة أسلحة جديدة على نطاقٍ واسع، ونتيجة لذلك ارتفع معدل الانفاق العسكري لدول جنوب شرق آسيا في المدّة (1988 ـ 1997) بمعدل 71 % أي أعلى بكثير من متوسط الانفاق العالمي الذي وصل في المدّة ذاتها إلى 31 %، إذ ضاعفت اندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، من ميزانياتها العسكرية في هذه المدة، وصفقات الاسلحة التي قامت بها هذه البلدان يكشف عن حدوث تغيير في المشتريات، والمذاهب العسكرية التي كانت موجهة

(1) سنجانا جوشي، مصدر سبق ذكره، ص 16.
(2) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأميركية ـ الصينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الااستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص ص 114 ـ 115.
(3) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

في السابق حصراً تقريباً إلى الدفاع عن البلاد ضد أعداء داخليين (مكافحة التمرد)، وأصبحت تركِّز الآن بشكل متزايد على الدفاع الوطني الخارجي التقليدي ضد تهديدات خارجية، ثم كان هنالك برامج تحديث واسعة النطاق ومكلفة في كثير من الأحيان لفروع الخدمات المسلحة التي كانت مهملة في السابق: القوات البحرية والجوية[1].

وفي بداية الأزمة الآسيوية اضطر العديد من دول المنطقة إلى تخفيض ميزانياتها العسكرية وبعضها كان تخفيضا جذريا، فميزانية اندونيسيا على سبيل المثال كانت أكثر من النصف بين (1997 ـ 1999)، وعلى الرغم من ذلك لم يدم الانخفاض الحاد في الانفاق العسكري ومشتريات الاسلحة في جنوب شرق آسيا طويلاً، ففي بداية القرن الحالي اقتربت ميزانيات الدفاع والانفاق العسكري من معدلات النمو المرتفعة قبل الازمة مرة أخرى بل تجاوزتها في السنوات اللاحقة في دول مثل ماليزيا، واندونيسيا، وفي المدة (2006 ـ 2015) زاد الانفاق العسكري في المنطقة بنسبة 57 %، إذ ضاعفت كمبوديا، واندونيسيا، وفيتنام ميزانياتها أكثر من الضعف في المدة (2005 ـ 2015) أمّا تايلند فقد زادت من انفاقها العسكري بشكل كبير في المدة نفسها، وفي المدة (2014 ـ 2016) ارتفع الانفاق أكثر فأصبح 16 %، و7.6 %، و25 % في اندونيسيا، وفيتنام، والفلبين على التوالي، وفي المدة (2011 ـ 2013) شهدت اندونيسيا ارتفاعا هو الأكبر في جنوب شرق آسيا؛ إذ وصل إلى أكثر من 20 % [2].

ومُنذُ مطلع القرن الحالي كانت جيوش دول جنوب شرق آسيا في فورة تسوّق حقيقية للسلاح؛ ففضلاً على المقاتلات المتقدمة من «الجيل الرابع» أو ما بعده، والغواصات، والدبابات، وغيرها من الاسلحة، اكتسبت دول المنطقة أسلحة حديثة (جو ـ جو)، و(أرض ـ جو)، وصواريخ كروز المضادة للسفن (ASCMs)، وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) الجديدة وغيرها من الاسلحة والمعدات العسكرية[3]، ووفاقاً لبيانات (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلامSIPRI) زاد

(1) Felix Heiduk, An Arms Race in Southeast Asia?: Changing Arms Dynamics, Regional Security and the Role of European Arms Exports, SWP Research Paper, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik"SWP" / German Institute for International and Security Affair,), No. 10, (August 2017), p.p 7 - 8.

(2) Felix Heiduk,Op. cit, p. 8.

(3) Richard A. Bitzinger, A New Arms Race? Explaining Recent Southeast Asian Military Acquisitions, Contemporary Southeast Asia, Vol. 32, No. 1 (April 2010), p. 52.

الإنفاق العسكري في منطقة جنوب شرق آسيا أكثر خلال المدة (2008 ـ 2017) 39 %؛وفي عام 2017 بلغ الانفاق العسكري لهذه المنطقة 41.1 مليار دولار[1].

وهنالك **عوامل** دعت إلى هذا التسارع نحو امتلاك الأسلحة والانفاق الهائل على الترسانات العسكرية في جنوب شرق آسيا أو غذّته، أبرزها:

أولاً: صعود الصين وتزايد نفوذها الإقليمي والعالمي[2]؛ الناتج عن زيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية، التي أصبحت العامل الأساس الذي يؤثر في طبيعة الحوار بين دول المنطقة في ما يتعلق بالخلافات الدائرة بينها وبين دول جنوب شرق آسيا[3].

ثانياً: النمو الاقتصادي: شهدت منطقة جنوب شرق آسيا نمواً اقتصاديا مكنها من الانفاق على برامج مشترياتها من الاسلحة بسخاء؛ فتعدُّ معدلات النمو الاقتصادي أبرز المؤشرات على زيادة النفقات العسكرية في المنطقة، وتشير الدراسات إلى أن العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي متلازمان مُنذُ بداية الستينات حتى نهاية الثمانينيات فالدول التي حققت معدلات نمو أعلى كانت حصتها من النفقات العسكرية أكبر[4]، وهذا جعل الاقليم يمرُّ بتغييرات عسكرية ولاسيما في حقبة الثمانينيات وتشجيع التحديث العسكري وارتفاع قدرات دول المنطقة بمعدلات ملحوظة ولاسيما في المجال البحري[5].

والجدير بالذكر أن التسلح على المستوى البحري (وتحديداً تحت سطح الماء)، الذي يتمثل بشراء الغواصات، والصواريخ بعيدة المدى المضادة للسفن، يشكل مصدرا للقلق من شأنه أن يخلق أزمات إضافية في المنطقة؛ لأن العمليات العسكرية تحت سطح الماء تعدُّ مسألة مبهمة وتشوبها الشكوك، ويمكن أن تفضي إلى عدم السيطرة ثم الفوضى، وأن تصويب الصواريخ المضادة للسفن ذات المدى البعيد على هدفٍ يقع في خارج المجال البصري يزيد

(1) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2017)، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 195.

(2) Warda Irum, Military Modernization Of ASEAN States: The New Agenda, Eurasia Review, 17, July, 2019 at: https://www.eurasiareview.com/17072019 - military - modernization - of - asean - states - the - new - agenda - oped/ (accessed: 2, October, 2019)

(3) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي..، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(4) سنجانا جوشي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(5) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 30.

من احتمالية الخطأ وسوء التقدير، ثم يصبح التصعيد في منطقة تعاني الأصل من خلافات بحرية، أمراً وارداً[1].

ثالثاً: وفرة المعدات العسكرية المعروضة من لدن الدولة المصدرة للسلاح: جعل تقليص ميزانيات الدفاع بعد الحرب الباردة للدول الكبرى تروج لبضاعتها بشكل أكبر للدول الآسيوية ولاسيما دول جنوب شرق آسيا لأسباب أبرزها تعويض التراجع الذي حلَّ بأسواقهم المحلية للأسلحة فأصبحت الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الاوربي وغيرها الدول المصدرة للأسلحة تسوق أسلحتها التي خرجت عن الخدمة وبأسعار متدنية، ثم أصبحنا نرى دافع التصدير أحد عوامل انتشار السلاح في المناطق الإقليمية[2].

رابعاً: تصاعد الروح القومية في دول المنطقة، التي تغذيها الخلافات والسيادة والتهديد الخارجي، مما ينعكس سلبا في ما بينهم ويفضي إلى حساسية العلاقات[3]، فالقومية، التي يعدُّها (راندل شويللر) المتغير الرئيس على مستوى الوحدة (الدولة)، التي تتفاعل مع العوامل على مستوى النظام (أو البنية) من حساسية تجاه الدول الاخرى، او الاستجابة لقوة صاعدة، تنتج سلوكيات تتسم بسعي الحكومات نحو الاستعداد للموازنة الداخلية (تعزيز قواتها المسلحة) مما يقود إلى سباق تسلح في المنطقة[4].

(1) سنجانا جوشي، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(2) المصدر نفسه، ص ص 19 ـ 20.

(3) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي..، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(4) Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia: A Neoclassical Realist Examination, Op. cit., p. 1.

جدول رقم (2 ـ 3)

الإنفاق العسكري لدول منطقة جنوب شرق آسيا (بملايين الدولارات) في المدة (1993 ـ 2002)

السنة الدولة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
بروناي	[334]	344	329	360	414	458	375	251	291	ـ
كمبوديا	66.6	145	160	138	138	29	122	118	105	98.9
اندونيسيا	1659	1833	1929	2096	1950	1535	1263	1656	1748	ـ
لاوس	ـ	ـ	ـ	43.4	36.7	24.1	35.6	35.2	38.2	ـ
ماليزيا	1631	1768	1879	1807	1698	1248	1689	1533	1908	1895
ماينمار	8177	8690	9239	9866	8204	6752	6696	9031	ـ	ـ
الفليبين	747	797	877	907	808	794	778	819	767	868
سنغافورة	2550	2636	3157	3459	3882	4396	4478	819	767	4679
تايلند	2538	2540	2709	2784	2736	2417	2109	1843	1773	1806
فيتنام	343	408	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2003)، ترجمة: فادي حمادي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص 534 ـ 535.

جدول رقم (2 ـ 4)

الإنفاق العسكري لمنطقة جنوب شرق آسيا مجتمعة (بمليارات الدولارات) في المدة (2007 ـ 2016)

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
28.5	29.4	30.7	31.1	32.1	32.2	36.5	36.3	39.8	41.9	40.5

المصدر:

ـ التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2017)، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 386.

ـ التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2018)، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص 192.

وبهذا تعدُّ منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق الإقليمية المهمَّة لالتزامات جيوبولتيكية لما تحتويه من موقع جغرافي مهم يتوسط محيطين كبيرين (الهادئ والهندي)، فضلاً على احتوائها على بحر يعدُّ من أكثر بحار العالم أهميَّة (بحر الصين الجنوبي)، ناهيك عن احتوائها على ممرات بحرية تعبر من خلالها ملايين البراميل من موارد الطاقة ممّا يجعل من يسيطر عليها يتحكم بمصير عدد من الدول، فضلاً على احتوائها على موارد طبيعية وبشرية، وهو الذي دفع باقتصادات دولها الى قفزة نوعية قلَّ مثيلها. ومثلها مثل المناطق الحساسة والمهمَّة في العالم؛ تواجه منطقة جنوب شرق آسيا قضايا أمنية تحدُّ من استقرارها أبرزها صعود عملاق اقتصادي وعسكري في جوارها القريب، واشتعال سباق التسلُّح، والنزاعات الحدودية (ولاسيما البحرية منها) الدائرة في بحر الصين الجنوبي وهذا جعل المنطقة معرضة الى التوتر وعدم الاستقرار.

ولما كانت المنطقة بهذه الأهمية فستأخذ حيزاً كبيراً في إدراك صناع القرار للقوى الإقليمية والدولية التي ترى مصالحها ـ بشكل أو بآخر ـ تكمن في السيطرة، أو في الأقل، المشاركة والتحكُم فيها. ولاسيما القوتين الكبيرتين؛ معتمدتان، بحسب مصالح كل واحدة منهما على قدراتهما ومنظومة تحالفاتهما وصداقاتهما مع دول المنطقة، فإحداهما تريد الحفاظ على وضعها الراهن: الولايات المتحدة الأميركية، والأخرى تريد تعظيم مكاسبها، التي تراها تكمن في تعديل هذا الوضع.

الجزء الثالث

نظرية توازن المصالح والاستقرار الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا

الفصل السابع

دول الوضع الراهن في نظرية توازن المصالح (الدولة ـ الفرد)

إن الصعود الصيني فضلاً على تهديده للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية مثار قلق لدول جنوب شرق آسيا فهذا الصعود يجعل الخوف يدبُّ في قلوب هذه الدول من أن تصبح في عداد الدول التابعة للمارد الصيني الصاعد الذي شهد تعاظما ونموا غير مسبوقين. ودول جنوب شرق آسيا ترتاب من صعود الصين وما يترتب عليه من هيمنة إقليمية، يزاد على ذلك خشيتها من الاعتماد اقتصادياً على الصين ثم تصبح رهينة الدولة التي تقود هذا الاقتصاد فضلاً على أنها تخشى أن تصبح رهينة تقلباته[1]. وينطبق عليها قول المؤرخ اليوناني الشهير (ثيوسيديديز)، الذي عرف بتأريخه للحرب البولوبونيزية، ويعدُّ ـ تاريخياً ـ أبرز من كتب عن الصراع بين القوى الصاعدة والمهيمنة: «لقد كان صعود (أثينا) والخوف الذي بثّهُ ذلك الصعود في أسبرطة هو ما جعل الحرب بينهما أمراً حتمياً»[2].

صنف الأسد: الولايات المتحدة الأميركية.

وهي تمثل قوة الوضع الراهن الأقوى في النظام الإقليمي للمنطقة، التي تدفع تكاليف عالية لحماية ما تملكه والحفاظ على وضعها في النظام، لكنها ستدفع ثمناً قليلاً لزيادة قدراتها وتحسين موقعها في النظام الدولي، فالهدف الاساس لهذه الدول ـ بحسب قول شويللر ـ يتوافق مع افتراض الواقعيين الجدد بوصفهم «معظمين للأمن»، وهذا النوع من الدول ـ «الأسود» ـ يسعى الى اكثر من الحفاظ على الذات، فهو على استعداد لدفع تكاليف باهظة لحماية النظام الدولي أو الاقليمي من التغيير والحفاظ على وضعه الراهن والدفاع

(1) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 183، 2001)، ص 96.

(2) نقلًا عن: غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 77.

عنه[1]، وبما ان هذا الصنف من الدول «الأسود» قوى قانعة ومدافعة عن الوضع الراهن فلا شك في أنها ستكون في المرتبة الاولى في النظام، فهي تدافع عن البقاء في هذه المرتبة المتقدمة والمريحة لها[2].

وتتوجس الولايات المتحدة من الصعود الصيني، وهذا يعني وفاقاً لافتراضات توازن المصالح، خوفها من سقوط دول المنطقة في فلك الصين، وانفراد الصين بالهيمنة ثم إقصائها، لذا فهي تتحرك لموازنة هذه القوة الصاعدة، ولا شك في ان الولايات المتحدة لها متغيرات على مستوى الدولة تقوم بها بتحديد خياراتها وتقويمها للتهديد الذي يمثله صعود الصين وتأثيره في منطقة جنوب شرق آسيا واستقرارها، وأبرز هذه المتغيرات هي:

أولاً: مستوى الفرد ـ الدولة.

على مدى أكثر من جيل كان التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة متكيفاً إلى حد كبير مع نظام الاحادية القطبية؛ إذ نظر الرؤساء المتعاقبون على المنافسة الجيوبولتيكية بوصفها شيئا من الماضي وركزوا على التعاون على المستوى الدولي لمواجهة التحديات المشتركة مثل الارهاب، والانتشار النووي وغيرها، إلا أن الصعود الصيني وما يمثله من تهديد على جواره الاقليمي القريب وما يترتب على ذلك من تهديد لمصالحها نَذَر بإعادة المنافسة الجيوبولتيكية وطرح تحدياً خطيراً للوضع الراهن الأميركي[3]. وامتاز التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بالعمل على منع أي قوة إقليمية من فرض هيمنتها على شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص، ثم تهديد وضعها بوصفها قوة مهيمنة على هذا الجزء الحيوي من العالم، والعمل على إبقاء هذه القوة والهيمنة بمختلف مظاهرها العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية وعدم تقويض علاقاتها بمنظومة تحالفاتها المقامة في هذه المنطقة[4].

ولما كان هذا الصعود يستهدف بالدرجة الأساس وجود الولايات المتحدة في شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرقها بشكل خاص فأنه يعدًّ محفزاً يثير ادراك صانع القرار الاميركي

(1) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p. 83 - 84.

(2) Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 101.

(3) توماس رايت، صعود وهبوط نظام القطبية الأحادية، ترجمة: محمد حمدي أبو كيلة، مجلة ثقافات عالمية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 181، 2016)، ص 105.

(4) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 24.

ويتطلب استجابة، وبناءً عليه سنتطرق إلى الزعماء والقادة الاميركيين بوصفهم متغيرين رئيسين على مستوى الدولة ـ الفرد، يوجه الدول لاستجابة القوة الصاعدة التي ترفع الهواجس تجاهها بارتفاع قوتها وتنامي نفوذها، وسنخصُّ منهم الرؤساء الأميركيين بعد الحرب الباردة:

1 ـ **جورج إتش بوش (بوش الأب):** مع تدهور العلاقات الأميركية الصينية عقب ما حدث في ميدان «تيانانمن»[1] عام 1989 أصبحت إدارة بوش الأب أكثر تشدداً من ناحية الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة وبعدها ـ اي في عام 1992 ـ فعملت الادارة في ستراتيجيتها الاقليمية للدفاع على هدف حيوي وهو منع أي قوة صاعدة تهدد الهيبة الأميركية فقامت بتركيز العمل مع الحلفاء الاقليميين في المنطقة للحفاظ على وضع قوتها وهيمنتها ومكانتها التي تعززت للتو بعد الحرب الباردة[2]. ولاسيما أن لدى (جورش اتش بوش) خبرة كبيرة في الشؤون الدولية وخاصة الشؤون الصينية فقد كان سفيراً في السفارة غير الرسمية للولايات المتحدة في جمهورية الصين الشعبية[3].

2 ـ **وليام جي كلينتون:** فيما يتعلق بإدارة كلينتون فقد بينت هي الأخرى ترسيخ الهيبة الاميركية عن طريق تعزيز الهيبة الليبرالية ودعم الديمقراطيات والحيلولة من دون هيمنة أية دولة في شرق آسيا وجنوب شرقها وخاصة الدول التي تحمل نوايا تعديلية للوضع الراهن، وعلى الرغم من المقاربة الليبرالية الثقافية للرئيس كلينتون للتصدي للصين الصاعدة إلا أن هذا البرنامج الذي يهدف للحفاظ على الوضع الراهن تضمن توجيه الموارد العسكرية للحفاظ على وجود متقدم ومتفوق ودائم في المنطقة ولاسيما عن طريق دعم الحلفاء الآسيويين والإبقاء على قوة ردع كافية لكل من يهدد هذه المكانة[4].

3 ـ **جورج دبليو بوش (بوش الأبن):** كان الرئيس الأميركي (جورج دبليو بوش) يَعدُّ الصين خصماً قوياً وليس شريكاً ستراتيجياً[5]، ففي المدة التي صعد بها (جورج دبليو بوش)

(1) حادثة تيانانمن عام 1989 هي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، 15 ابريل، 1989 و 4 يونيو، 1989، بكين التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية و الاصلاح، وتم قمعها من قبل الحكومة الصينية وخلفت العديد من الضحايا.

(2) المصدر نفسه، ص ص 24 - 25.

(3) زبغينيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الاميركية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 15.

(4) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ص 26 - 27.

(5) كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 41.

على عرش الولايات المتحدة كانت الحرب التجارية بين دولته والصين قد بدأت فعلاً، مما دفع بعض المراقبين للقول بأن تلك المدة كانت أساس اللبنة الأولى في الحرب التجارية التي تخوضها الولايات المتحدة والصين ضد بعضهما اليوم[1]. وتزامنت المدة التي كان فيها الصعود الصيني يسير بوتيرة أسرع من صعود المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بقيادة (بوش الابن)، وكان توجه عقليات هذا الرئيس وفريقه نحو ضرورة احتواء الصين و«الاصطدام الحذر» معها وكانت حادثة إسقاط الطائرة الحربية الصينية عام 2001 في المحيط الهادئ أبرز دليل على ذلك، ووجهت الولايات المتحدة حينها بإعادة تسليح اليابان، وصرّح (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الاميركي في إدارة (بوش الابن) عن قلقه من تنامي القوة العسكرية للصين ومنها بدأ هذا النمط من القلق يتصاعد بتصاعد قوة الصين وتنامي نفوذها[2].

4 ـ **إدارة أوباما**: في ظل إدارة أوباما (2009 ـ 2017)، كان جنوب شرق آسيا في صدارة أولويات الاستراتيجية الأمريكية، فعلى حين كانت الولايات المتحدة منذ نهاية حرب فيتنام قد انخرطت بشكل متقطع في جنوب شرق آسيا، عدّ (باراك أوباما) نفسه «أول رئيس للمحيط الهادئ» the first Pacific president وأولى المزيد من الاهتمام لشرق آسيا بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص[3]، وفي أكتوبر 2011 أعلنت وزيرة الخارجية في إدارة أوباما (هيلاري كلينتون) بوضوح عن تحول ستراتيجي أميركي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بزيادة زخم الوجود الأميركي على الصعد: العسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي، والاستراتيجي، وحددت نقاطا أبرزها: تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، والتعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، وتوسيع التجارة والاستثمار، وتشكيل وجود عسكري واسع، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان[4]. وحديث (هيلاي كلينتون) بالعودة إلى آسيا ما هو إلا حديث

---

(1) Pual Blustein, THE UNTOLD STORY OF HOW GEORGE W. BUSH LOST CHINA, FB, 2 October 2019, at: https://foreignpolicy.com/201904/10//the-untold-story-of-how-george-w-bush-lost-china/(accessed: 17 february 2020)

(2) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 183، 2011)، ص 49.

(3) Angela Pennisi di Floristella, United States and European Union Evolving Approaches in Southeast Asia: Moving Closer to Convergence or Divergence?, Journal of Current Southeast Asian Affairs, Vol. 38, No. 2, (2019,), p. 178.

(4) Ibid, p. 179.

عن القلق الاميركي بإزاء الصعود الصيني وما يترتب عليه من تهديد الوضع الراهن للولايات المتحدة[1].

قامت استراتيجية اوباما على ثلاث ركائز أسياس وهي تعزيز الأمن والازدهار والكرامة الإنسانية». بشكل عام، كان لاستراتيجية أوباما «لإعادة التوازن» بعدا كبيرا في جنوب شرق آسيا خلال مدتي ولايته، وقد تمّت إعادة صوغ الاستراتيجية خلال مدة ولايته الثانية، إلا أنها حافظت على الموضوعات الرئيسة التي طرحها الرئيس منذ البداية ـ أي التركيز على التحالفات والشراكات والتجارة والاقتصاد والدبلوماسية والتعددية، وكان البعد الأمني ـ العسكري عنصرا رئيسا في ستراتيجيته في جنوب شرق آسيا، ومنذ كلمته في عام 2011، أكد الرئيس الأميركي أوباما أن موقف الولايات المتحدة من الدفاع يجب أن يتطور بطرائق من شأنها أن تنشئ تواجدًا أكثر توزيعًا ومرونة واستدامة في المنطقة، مع تحديد الحاجة لتعزيز القوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا، ولهذا الهدف أقرت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاجون) التوجه الاستراتيجي للدفاع، وأعلن وزير الدفاع السابق (ليون بانيتا) أن الولايات المتحدة ستحتفظ بنسبة 60 في المائة من قواتها البحرية في آسيا، أما الركيزة الثانية فهي إقامة الشراكات الاقتصادية والتجارية، والثالثة العمل على زيادة المشاركة في المؤسسات المتعددة الأطراف في المنطقة[2].

5 ـ **إدارة دونالد ترامب:** لم يبتعد الرئيس الاميركي (دونالد ترامب) DonaldTrump عن استراتيجية سلفه (باراك أوباما)، إذ ركز أيضا على بعض مرتكزاتها للاستجابة للصعود الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، هذه المنطقة التي أتت بوصفها محورا في استراتيجية (ترامب) الجديدة، وتجلى اهتمام (ترامب) في هذه المنطقة بوصفها منطقة مهمة وحيوية في مواجهة الصين، في زيارة نائبه (مايك بينس) Mike Pence لإندونيسيا في نيسان/أبريل من العام 2017، إلا أنها تجلت بشكل أكثر وأهم في جولة (ترامب) نفسه في آسيا التي استمرت 12 يوماً في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته مما يؤكد احتلال هذه المنطقة أهمية غير قليلة في إدراك الرئيس (ترامب)[3].

(1) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(2) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p.p. 178180-.

(3) Ibid, p.p. 180 - 181.

والتغيرات في البيئة الجيوسياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل عام والمناطق الفرعية منها بشكل خاص ـ وأهمها جنوب شرق آسيا ـ هي المحفزات الأساس لـ(ترامب) على وضع استراتيجية «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ»، فمع صعود الصين أخذ وضع الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة يتراجع نسبياً، يزاد على ذلك التحول المتزايد للجاذبية السياسية والاقتصادية إلى «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ» (يُشكل صعود الصين أبرز الديناميكيات لهذا التحول) مما جعل الرئيس الاميركي الحالي يهدف الى إعادة تشكيل التحالفات والشراكات للاستجابة لنهضة الصين[1].

ويأتي اهتمام (ترامب) بجنوب شرق آسيا ضمن تصور أمني جديد يتمثل باستراتيجية جديدة تقع جنوب شرق آسيا في محورها وهي استراتيجية «**منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ**» Indo ـ Pacific Region التي تمتد من الساحل الغربي للهند الى ساحل غرب الولايات المتحدة (شرق آسيا)، وهذه الاستراتيجية أهم جزء من وثيقة استراتيجية الأمن القومي National Security Strategy المخصصة لمناقشة النهج الأميركي لمناطق العالم، وتضمنت درجة معينة من الاستمرار في استراتيجية (أوباما) «الانعطاف نحو آسيا» Pivot to Asia، ـ وهي أكثر منطقة مهمة من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة ـ وركزت على الممرات البحرية بين المحيطين الكبيرين الهندي والهادئ مما يضع بحر الصين الجنوبي في مقدمة تطلعات الولايات المتحدة لمواجهة الصين، بترسيخ التحالفات التقليدية، والعمل على بناء شراكات أمنية واقتصادية جديدة في المنطقة[2].

وقام (ترامب) بتوقيع «قانون إعادة الاطمئنان لآسيا» Asia Reassurance Initiative Act ARIA، الذي أقره الكونغرس الأميركي، ويعد وثيقة ساندة ولاحقة لأجندة الولايات المتحدة المتمثلة باستراتيجية ترامب «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ» وهي مقدمة لستراتيجيات أخرى قد تأتي تباعاً للتعامل مع الجزء الأهم من «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ» وهي منطقة جنوب شرق آسيا ويأتي هذا القانون نتيجة هواجس الرئيس والكونغرس التي تصاعدت بإزاء الصين الصاعدة ونواياها في تغيير الوضع الراهن ولاسيما في بحر الصين الجنوبي ومضيق

(1) Dingding Chen, The Indo-Pacific Strategy: A Background Analysis, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 4 June 2018, at: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/indo-pacific-strategy-background-analysis-20714 (accessed: 4 february 2020)

(2) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p.180.

تايوان، ويهدف هذا القانون الى وضع استراتيجية أميركية متعددة الجوانب (أهمها الجوانب الأمنية والاقتصادية)؛لتعزيز وضعها قوة عظمى مهيمنة في المنطقة[1].

و(ترامب) ينتهج سياسة مختلفة عن سلفه (أوباما) في ما يتعلق بالآليات التي يعول عليها من أجل حفظ قوة الولايات المتحدة ومكانتها؛ فسلفه كان يراهن على المؤسسات المتعددة الاطراف والوسائل الدبلوماسية وغيرها، إلا أن (ترامب) لديه آلياته التي يعتقد بأنها ناجعة للتعامل مع التهديدات لهذه القوة والمكانة، وهي التركيز على التحالفات الثنائية التقليدية وبناء شراكات وصداقات أمنية جديدة، ويرغب في التعامل مع كل دولة على حِدة وتبيّن ذلك في انسحابه من اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ» Trans ـ Pacific Partnership، وكذلك نقده بعض المؤسسات المتعددة الأطراف في المنطقة[2].

والرئيس الاميركي الحالي ربما يكون الأكثر تشدداً وحزماً بإزاء التهديد الذي يرزح تحته وضع قوة دولته في شرق آسيا بشكلٍ عام وجنوب شرق آسيا بشكلٍ خاص؛ فهو يضع ستراتيجيات على وفق المحفزات (التهديدات) التي تكوّن إدراكه ثم سلوكه بإزاء القوة الصاعدة التي تهدد هذه المكانة، فهو أولاً وقبل كل شيء صاحب شعار «أميركاً أولاً».America First

وبحسب هذا؛ تُشير مدارك قادة الادارات الاميركية المتعاقبة الى استجابة قوة وضع راهن لصعود الصين تختلف وتتصاعد حدتها وأهميتها ـ استجابة ـ بتصاعد الأهمية الاقتصادية والسياسية والتصاعد العسكري للصين في منطقة جنوب شرق آسيا، مجالها الحيوي الاول، وهذا المتغير سيتفاعل مع المحددات النظامية في منطقة جنوب شرق آسيا لينتج لنا تصدي هذه القوة المهيمنة: الولايات المتحدة، للتحدي الذي تمثله القوة الصاعدة: الصين.

ثانياً: المتغير القيمي: الديمقراطية والمؤسسات مقابل الشمولية والمركزية.

بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، نظرت الولايات المتحدة للقيم الليبرالية بوصفها القيم المنتصرة بعد خوضها لصراع طويل امتد أربعة عقود مع القيم الشيوعية،

(1) Ankit Panda, Is Donald Trump's ARIA an overture to greater harmony in the Indo-Pacific region?, South China Morning Post ,12 January 2019, at: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/2181807/donald-trumps-aria-overture-greater-harmony-indo-pacific-region (accessed: 15 february 2020)

(2) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p. 186.

ومن الطبيعي أن يتم توظيف ذلك من لدن القيادة الاميركية التي تشعر بنشوة ذلك النصر وتذهب باتجاه فرض هذا النموذج عالمياً بإرساء مظاهره من اعتماد متبادل، وديمقراطية، وحقوق إنسان وغيرها، والتصدي لأية دولة تهدد هذه القيم أو تحاول إزاحتها وفرض قيمها وتصديرها[1].

وتهتم الولايات المتحدة بالامتيازات القيمية؛ وتعد هذه القيم مصرحة عن مصلحتها القومية التي تتمثل بالدرجة الاولى في نشر المفاهيم الليبرالية وما يرتبط بها من مبادئ حقوق الإنسان، والديمقراطية، والفكر الرأسمالي، فالتحرر الفكري يتطلب تحرراً اقتصاديا مما يؤدي الى الاعتماد المتبادل، ثم يحول من دون أن تتبنى الدولة اساليب أخرى من ضمنها الانعزال، وانطلاقاً من فكرة مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب ولا تتبع الممارسات العسكرية في العلاقات الدولية، فالإدارات الاميركية المتعاقبة عملت على هذا النهج من السياسات بإزاء الصين الدولة الديكتاتورية الصاعدة وتحاول بها جعل الاخيرة اكثر ديمقراطية وانفتاحا ودعتها في غير مرة الى تحسين موقعها القيمي، وتوفير الضمانات المناسبة للمصالح الاميركية[2].

وتوفر الأيديولوجية والمصالح الاقتصادية الليبرالية المحلية في الولايات المتحدة الأساس المنطقي لخيار سياسة اقحام الصين في القيم الليبرالية العالمية ثم الدخول في توازن المصالح، على الرغم من أن هذه الاستراتيجية السياسة ما زالت محل جدل، والأيديولوجية الليبرالية والسياسة الداخلية تشكل سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين مضافا اليها القيود البنيوية للنظام الدولي، مدفوعة بالأيديولوجية الليبرالية، وأجرت الولايات المتحدة مشاركة اقتصادية مع الصين بمحاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي في الصين وتخفيف سلوكها الحازم والمتشدد بإزاء هذه القيم، ثم يوفر تأثير إشراك الصين، بوصفها سياسة اقتصادية، في السياسة الأمنية للولايات المتحدة حافزًا لإجراء ستراتيجيات توازن واقعية وفعلية ضد الصين ومن مكونات هذه الاستراتيجية، الحفاظ على سيادة القيم الأميركية[3].

---

(1) يُنظر: عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 34. وللمزيد حول "انتصار" القيم الليبرالية يُنظر:

- Francis Fukuyama, The End Of History and the Last Man, (New York,; The Free Press: A Division of Macmillan, Inc.,1992).

فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

(2) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(3) Kai Heand Huiyun Feng, If Not Soft Balancing, Then What?: Reconsidering Soft Balancing and U.S. Policy Toward China, Security Studies, Vol. 17. No. 2, (2008), p. 381 - 382.

ومع تنامي قوة الصين أصبحت الولايات المتحدة تخشى ذلك التصاعد في القوة والقدرات ولاسيما بمعناه الاقتصادي ـ العسكري في ظل استمرار الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، ومما عزز ذلك الخوف هو اختلاف القيم الصينية المتمثلة بالثقافة الصينية المنعكس على أسلوب الحكم وسياستها الخارجية، فالقيم الصينية متجذرة في الشعب والحكومة الصينيين ولازال كلاهما يقتدي بها ولاسيما ذلك الجزء من المنظومة الثقافية القائم على الريبة من الاجنبي والغريب، فصراع القيم هذا قد يكون أحد الجوانب التي تجعل الخوف يتسلل الى داخل قلب الولايات المتحدة من صعود هذا العملاق الصيني ذي الثقافة المختلفة[1].

والرؤساء الاميركيون الذين تعاقبوا بعد الحرب الباردة كانوا يؤمنون بأن من مصلحة الصين أن تتحول إلى ديمقراطية بمرور الوقت[2]، وفي مبادرة أطلقتها إدارة بوش الأب كان منها إمكانية المحافظة على الديناميكية الاقتصادية الأميركية بالهيمنة الأميركية على الخطوط الملاحية المهمة والحيوية وتطوير القيم الليبرالية في المنطقة والعمل على إبراز مظاهرها من ديمقراطية، وحقوق إنسان، وأسواق حرة، وغيرها ومنع أية دولة لا تتبنى هذه القيم من السيطرة والهيمنة، وعقب ذلك عملت الإدارة الاميركية على توسيع انتشار الوجود العسكري لها في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك عقب تخليها الشكلي عن قاعدتي (كلارك) Clark، و(سوبيك) Subic، فعملت، فضلاً على حلفائها التقليديين، الى توقيع مستوى الاتفاقيات الدفاعية مع بعض الدول في المنطقة ورفعها مثل سنغافورة، وماليزيا، وبروناي[3].

وطرحت إدارة كلينتون مبدأ «التوسيع» Enlargement، أي توسيع مجتمع ديمقراطيات السوق الحر، التي تضمن: أولاً؛ تقوية مجموعة الديمقراطيات عن طريق انعاشها اقتصادياً، وثانياً؛ تطوير المبادئ الديمقراطية (بما فيها تحرير الأسواق)، وثالثاً؛ تحجيم التهديد الذي تمثله الدول غير الديمقراطية، التي تحمل نوايا تعديلية لتغيير الوضع الراهن ومعاداة القيم الاميركية ومقاومتها للإصلاحات الديمقراطية (الصين وحلفاؤها)، التي تتبع سياسات سلطوية مناوئة لليبرالية في شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرقها بشكل خاص، إلى الحد الذي جرى فيه وصف هذا التوجه الأميركي لمنع صعود القيم الأخرى بـأنه «صورة للإمبريالية الثقافية»[4].

(1) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(2) توماس رايت، مصدر سبق ذكره، ص 114.

(3) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص -25 26.

(4) المصدر نفسه، ص 26.

وحريٌ القول إن القيادة الصينية صرحت بقلقها من بعض مظاهر هذه القيم مثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل؛ فهي ترى في هذا الاعتماد تهديدا للتماسك الوطني والاكتفاء الذاتي على السواء، وتسلّم القيادة الصينية بضرورة السيطرة على مزيد من عناصر الاقتصاد؛ لأن نجاحها ـ بحسب رؤيتها ـ يعتمد على ذلك[1].

وفي ما يخص إدارة (دونالد ترامب) فترسيخ القيم الليبرالية وفي مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان لم تغب عن برامجه بإزاء منطقة جنوب شرق آسيا؛ فقد تضمّن قانون ARIA، الذي تم رصد 1.5 مليار دولار له، جزءً منها يذهب لتنفيذ برنامج لحقوق الانسان والديمقراطية، فضلاً على فحوى استراتيجية «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ» التي تقوم على جعل هذه المنطقة «حرة ومفتوحة» للجميع[2]. مما يتكشف لنا استمرار المتغير الأمني بوصفه محفزا للاستجابة للقوة الصاعدة التي لا تتبنى هذه المبادئ، فهو ديدن قوة الوضع الراهن الأقوى في استجابتها لقوة صاعدة، وفاقاً لنظرية توازن المصالح.

ثالثا: جماعات الضغط بوصفها متغيراً على مستوى الدولة.

هناك إجماع ناشئ بجماعات الضغط في الولايات المتحدة حول إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين وضرورة تبني استراتيجية أكثر تنافسية تجاهها، وعلى الرغم من بعضهم، ممن يراهنون على بعض المشتركات بين القوتين وتجاوز بعض الخلافات على المستوى التكتيكي. إلا أن الحالة المزاجية المؤيدة لسياسة ما بعد الانخراط تجاه الصين تتجاوز إدارة ترامب؛ أي لا تتعلق بـ(ترامب) فقط إلى حد ما بل هنالك ائتلاف من جماعات الضغط مناهض للصين يتألف من شعبويين يمينيين متطرفين، وصقور أمنيين، ومتطرفين يصعب إقناعهم، وهو تحالف يدعو إلى مقاربة عدوانية للتعامل مع الصين، ويعتقدون أن المنافسة الاستراتيجية الأمريكية ضد الصين تمتد إلى جميع المجالات، وبناءً عليه، وفي ضوء التغيرات العميقة التي تحدث في شرق آسيا وجنوب شرقها، مثل الأهمية على المستوى الجيوبولتيكي والجيواقتصادي، يمكن أن تكون المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين شاملة لكل المجالات[3].

(1) المصدر نفسه، ص 33.

(2) Ankit Panda, Op. cit.

(3) Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable? Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 12, No. 3, (2019), p. 380

صنف الصقور: فيتنام.

على وفق تصنيفات شويللر لدول الوضع الراهن في نظرية توازن المصالح، تعدّ فيتنام من صنف الصقور؛ لأنها تفرز سلوكاً يدعو الى عدم التهاون مع الصين، على الرغم من أن نزاع السيادة في بحر الصين الجنوبي ليس جديداً في العلاقات الصينية الفيتنامية إلا أن التوترات في السنوات الأخيرة زادت الى حد كبير في التوتر الثنائي بينهما وتسببت في قلق كبير في داخل دوائر صنع القرار الفيتنامي، وأبرز حوادث التصادم هذه في المدة الأخيرة كان «حادثة منصة النفط»Hai Tang Shi You في عام 2014 في المياه المتنازع عليها، إذ أثار القرار مواجهات بحرية استمرت أشهر، فالصين قامت بإرسال قوات كبيرة ـ بمختلف الصنوف بما فيها خفر السواحل الصينية CCG ـ الى مكان الحادث، وبعد تلك الحادثة أصبحت مخاوف فيتنام من نوايا الصين كبيرة، وهي أكبر من أن تواجهها وحدها من دون التعاون مع قوى عظمى لموازنة هذا التهديد الصيني[1].

ومنذ حادثة منصة النفط أصبح الحزب الشيوعي الفيتنامي أكثر خوفاً؛ فخلال مؤتمر الثاني عشر للحزب في كانون الثاني/ يناير من العام 2016 ألقى أحد الأعضاء الدائمين في أمانة الحزب وهو (لي هونغ آنه) Le Hong Anh خطاباً تضمن وصفاً لبحر الصين الجنوبي بأنه أكثر المناطق التي عانت فيها فيتنام في السنوات الأخيرة، وفي حزيران/ يوينو من العام 2016 استخدم نائب وزير الدفاع الفيتنامي (نغوين تشي فينه) Nguyen Chi Vinh لأول مرة مصطلح «الكفاح السياسي» political struggle لوصف العلاقات الأخيرة الآخذة في الخصومة المتزايدة بين فيتام والصين و(يتجلى هذا الوصف في القرارين ذي الرقمين 13 و8، اللذين يعكسان رؤية فيتنام للدفاع عن مصالحها الوطنية)، واستطرد بالقول إن الصين مسؤولة عن التغيرات في الوضع الراهن والتهديد بالعسكرة militarization [2]. وفي زيارة الرئيس الفيتنامي الراحل (تران دي كوانغ) Tran Dai Quang إلى الهند في أوائل عام 2018 أيد فيها استراتيجية الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) «منطقة المحيط الهندي ـ الهادي» للحفاظ على المنطقة الواقعة بين المحيطين الهندي والهادئ بوصفها «منطقة حرة ومفتوحة» region

(1) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, The Thickening Web of Asian Security Cooperation: Deepening Defense Ties Among U.S. Allies and Partners in the Indo-Pacific, (California.;RAND Corporation, 2019), p. 256 – 257.

(2) Ibid, p. 257 – 258.

free and open في الوقت الذي تدرك فيه فيتنام أن هذه الاستراتيجية موجهة ضد الصين لمنعها من الهيمنة والتحكم في هذه المنطقة ـ التي تعدّ جنوب شرق آسيا محورها وخاصة بحر الصين الجنوبي[1]. إذ ركزّت إدارة الرئيس الأميركي الحالي (دونالد ترامب) على شراكات أمنية واقتصادية مع دول الآسيان منفردة، ضِمن مبادرات خلقتها تعدُّ جزءاً من ستراتيجيتها في «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ» وأبرز هذه الدول هي فيتنام[2]. ففيتنام التي لديها نزاعات إقليمية مستمرة مع الصين، تشهد مصالحها تقارباً من الناحية الأمنية، وبشكلٍ متزايد مع الولايات المتحدة الأميركية[3].

وقادة الحزب الشيوعي الفيتنامي على الرغم من الشكوك التي تخالجهم بإزاء الولايات المتحدة في ما يتعلق بتشجيع الأخيرة على التطور السلمي للديمقراطية الليبرالية في داخل فيتنام وما يترتب على ذلك من زعزعة الحزب الشيوعي الحاكم عن السلطة، إلا إنهم لديهم خيار مُحددِ لسلوكهم قد يطغى على هذه المخاوف؛ وهو الحاجة للولايات المتحدة في مقاومة الصين القوية والحازمة بشكل متزايد[4].

وجادل (راندل شويللر) في أن أهداف الدول هي من تحدد سلوكياتها في النظام أكثر من توزيع القدرات ـ الولايات المتحدة أقوى من الصين، وفيتنام تريد أن تكون مع الطرف الأقوى ـ بصرف النظر عمّا إذا كانت تريد تغيير الوضع الراهن او الحفاظ عليه[5].

وبحسب هذا تكون مخاوف الحزب الشيوعي الفيتنامي المتزايدة بشأن الحزم الصيني في بحر الصين الجنوبي أبرز العوامل التي أدت إلى الاستجابة التي تمثلت بسلوك الموازنة والالتحاق بركب القوة العظمى المهيمنة في المنطقة: الولايات المتحدة الأميركية، وبقية الدول المتحالفة معها بإقامة الصداقات والشراكات معها[6].

(1) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, Op. cit, p 250.

(2) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p. 186.

(3) Enze Han, Under the Shadow of China-US Competition: Myanmar and Thailand's Alignment Choices, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 11, No. 1, (2018), P. 83.

(4) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, Op. cit., p 250.

(5) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 89 - 90.

(6) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, Op. cit., p 260.

صنف الحمائم: ماليزيا.

قد يُتوقع لماليزيا، نظراً الى المشاكل التي لديها مع الصين ـ التي بدأت منذ الحرب الباردة ـ بدعم الأخيرة للحزب الشيوعي الملايوي، والأهم من ذلك نزاعها مع الصين على السيادة في بحر الصين الجنوبي ولاسيما على مجموعة جزر (سبراتلي)، وتتحالف مع الولايات المتحدة بشكل علني وواضح للتوازن ضد الصين؛ إلا أن هذه الدولة اختارت الأساليب السلمية التي كانت مستمرة تحت القيادات المتعاقبة التي حكمت ماليزيا (مهاتير محمد 1981 ـ 2003)، و(عبد الله أحمد بدوي 2003 ـ 2009)، و(نجيب عبد الرزاق 2009 ـ 2018)، وعلى الرغم من أنها عززت علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة التي عادت بشكل صريح بـ «الانعطاف نحو آسيا» بقيادة (باراك أوباما)، إلا أن ماليزيا أنكرت في غير مرة أن تراكمها العسكري ليس له علاقة بموازنة الصين، وعلى الرغم من أن رغبتها بالوجود الأميركي وقلقها المتزايد بشأن الحزم الصيني تعدُّ أبرز دول جنوب شرق آسيا في تبني الأساليب السلمية في استجابتها لقوة الصين الصاعدة[1].

وقللت ماليزيا على الرغم من النزاعات الإقليمية المستمرة في بحر الصين الجنوبي، من الخطاب القائم على نظرية «التهديد الصيني»، ودفعت إلى تعاون سياسي واقتصادي مع الصين على منصات ثنائية وإقليمية متعددة، وفي الوقت ذاته حافظت على التعاون العسكري الوثيق مع الولايات المتحدة الأميركية[2]. وتتمثل المفارقة في التوجهات الاستراتيجية لماليزيا بأنه في الوقت الذي تحولت لتوسيع شراكاتها العسكرية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأميركية، عملت على تطوير و«مأسسة» **institutionalizing** تعاونها مع الصين على الرغم من قلقها المتزايد من نوايا الصين المستقبلية والمتشددة ولاسيما بعد عام 2013، وأن التوقيتات التي تقوم فيها ماليزيا بالتعاون مع الصين، وإن كان تعاونا غير قوي ولا يرقى الى مستوى شراكة ماليزيا مع الولايات المتحدة، التي تتزامن مع تصاعد هواجسها من هذه الدولة الصاعدة والحازمة، تدل على العقلية البراغماتية لصانع القرار الماليزي من أجل التخفيف من حدة النزاع بين الدولتين ـ ماليزيا والصين ـ لعدم تماثل القوة فضلاً على القرب الجغرافي[3].

(1) Cheng-Chwee Kuik, Malaysia Between the United States and China: What do Weaker States Hedge Against?, Asian Politics & Policy, Vol. 8, No. 1, (2016), p. 156.

(2) Enze Han, Op. cit., p. 82 - 83.

(3) Cheng-Chwee Kuik,Malaysia Between the United States and China.., Op. cit., p. 157.

وهذان العاملات يؤثران ـ بحسب قول شويللر ـ في نوعية استجابة دولة صغيرة لدولة كبيرة صاعدة وكيفيتها[1].

وفي حكم نجيب عبد الرزاق (2009 ـ 2018)، انتقلت ماليزيا إلى اغتنام الفرص التي أتت من العروض التي جاءت بها إعادة التوازن للولايات المتحدة «الانعطاف نحو آسيا»، بهدف تعزيز شراكة قوية مع القوة العظمى العالمية لترسيخ مكانتها في ماليزيا، وهذه الخطوة لم يكن الدافع من ورائها الحاجة الأمنية للموازنة غير المباشرة مع الولايات المتحدة ضد الصين فحسب، ولكنها مدفوعة أيضًا بالحسابات الاقتصادية والسياسية المحلية؛ إذ سعت ماليزيا لتحقيق أقصى قدر من المكاسب التجارية والاستثمارية من الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته أعربت عن أملها في الاستفادة من العلاقات الثنائية الدافئة مع الولايات المتحدة بهدف تقليص دعم الولايات المتحدة لحركات المعارضة والمجتمع المدني التي يقودها (أنور إبراهيم)، التي شكلت تحديًا متزايدًا أمام ائتلاف «باريسان ناسيونال»BN الحاكم بعد الانتخابات العامة في آذار/مارس 2008، وآيار/مايو 2013 [2].

وتعدُّ علاقات ماليزيا الدفاعية مع الولايات المتحدة مقياساً مهماً لمعرفة توجهات صانع القرار الماليزي والنخب الحاكمة وادراكهم للقوتين الكبريين (الولايات المتحدة والصين)، فهذا السلوك المتناقض هو ما يميز هذه الدولة الماليزية، فالنهج المتناقض لماليزيا، بحسب ما يظهر لنا بإزاء القوة الكبرى ـ المهيمنة والصاعدة ـ لا يهدف فقط إلى التحوط من التهديد الأمني المحتمل للحزم الصيني في بحر الصين الجنوبي فقط، بل بعوامل محلية أيضاً تتعلق بالمخاوف الداخلية المرتبطة بتآكل السلطة والشرعية لصانع القرار الماليزي، وهذه العوامل المحلية تتفاعل مع العوامل النظامية في المنطقة التي تمتاز بعدم اليقين وعدم الوضوح في الوقت نفسه لتجعل من ماليزيا تستجيب بطريقة تحفظ مصالح دولتها في الخارج وشرعية حكمها في الداخل[3].

تضافرت هذه العوامل الهيكلية والمحلية لدفع حكومة (نجيب عبد الرزاق) إلى تبني موقف أكثر ودية تجاه الولايات المتحدة، تبعا لذلك، فاتخذت ماليزيا خطوات لتحسين

(1) Randall L.Schweller, Managing the rise of great powers: history and theory, Op. cit., p. 7 .

(2) Cheng-Chwee Kuik,Malaysia Between the United States and China.., Op. cit., p.p. 162 - 163.

(3) Cheng-Chwee Kuik,Malaysia Between the United States and China.., Op. cit., p. 158.

علاقاتها السياسية مع واشنطن، وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية (تشمل الجهود قرار الدخول في مفاوضات TPP، التي اختتمت في أكتوبر 2015)، وتعزيز تعاونها العسكري القائم منذ مدة طويلة، ففي ظل حكومة (نجيب) كان هناك المزيد من أفراد الأمن الماليزيين يشاركون في البرامج العسكرية في الولايات المتحدة، والمزيد من السفن الأمريكية التي تزور ماليزيا، فضلاً على المزيد من التدريبات المشتركة وكذلك المزيد من المشاورات الدفاعية رفيعة المستوى التي تجري بين الدولتين(1).

وتعميق ماليزيا علاقاتها مع الولايات المتحدة القوة العظمى المهيمنة في المنطقة لا تعدُّ استراتيجية موازنة خالصة pure ـ balancing، وإنما هي محالفة مع القوة العظمى المهيمنة بشكل أوسع نطاقاً وأقل حدة بإزاء الصين وهو ما يسميه (دني روي) «توازن منخفض الحدة»low ـ intensity balancing (2). وبحسب هذا يمكن تصنيف ماليزيا دولة وضع راهن من صنف «الحمائم» Doves وهذا الصنف يتقبل بعض التغيير السلمي على الوضع الراهن ـ وأن تحصل القوة الصاعدة على احترام ومكانة من دون ان تصبح مهيمنة ـ وفي الوقت نفسه الحفاظ على السمات الأساس للوضع الراهن (الحفاظ على شراكة قوية مع قوة الوضع الراهن الاقوى في النظام)، لذا يتجنب هذا النوع من الدول التحالفات الضيقة التي يتم توجيهها ضد الدولة التعديلية وتعدها تتسبب في نزاع غير ضروري(3).

دول الوضع الراهن الأخرى والموازنة الناعمة.

الخيارات السياسية للدول الصغيرة والمتوسطة في منطقة جنوب شق آسيا ـ بحسب ما يعرضه شويللر ـ التي تواجه محاولة للهيمنة الاقليمية من لدن قوة صاعدة هي الأوسع؛ لا تقتصر استجابتها على سلوك الموازنة الصلبة؛ فهنالك سلوكيات او ستراتيجيات أخرى يمكن ان تسلكها او تتخذها أسلوب استجابة لهذه القوة الصاعدة(4)، والسؤال الذي يتمحور حول ما إذا كانت بقية دول منطقة جنوب شرق آسيا ستتحالف مع الولايات المتحدة من أجل الموازنة

(1) Ibid, p. 163.

(2) Denny Roy, Southeast Asia and China: Balancing or Bandwagoning?, Contemporary Southeast Asia, Vol. 27, No. 2 (August 2005) p. 306.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 87.

(4) Randall L.Schweller, Managing the rise of great powers: history and theory, Op. cit., p.p. 7 - 16. See also: Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit., p.p. 65 - 74.

ضد الصين أو أنها ستساير ركب الصين له دلالات وتداعيات على استقرار هذه المنطقة ومستقبل هذا الاستقرار، وبحسب ما أشرنا إليه في أعلاه، هنالك سلوك تسلكه دول جنوب شرق آسيا للحفاظ على الوضع الراهن غير الموازنة الواضحة والصلبة balancingHard(وغير المسايرة Bandwagoning)، ألا وهو سلوك «الموازنة الناعمة» Soft balancing؛ وهذا السلوك ينطوي على مكون وأساس مهم، وهو ما يسميه (دني روي) Denny Roy بـ«التوازن منخفض الحِدّة» low ـ intensity balancing لدول جنوب شرق آسيا مع الولايات المتحدة ضد الصين الصاعدة، وفي الوقت ذاته محافظة على نوع من العلاقة مع الصين ولاسيما على الصعيد الاقتصادي[1].

ويقوم هذا السلوك ـ الموازنة الناعمة ـ بإقامة روابط مع قوى خارجية كبيرة لموازنة النفوذ الصيني وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول أخرى مثل اليابان، والهند يضمن هذا «الموازنة الناعمة» Soft balancing بتشجيع الولايات المتحدة على الحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة، وفي الوقت ذاته، رفض تشكيل تحالف عسكري رسمي، وأن هنالك بعض الدول تمارس «الموازنة الداخلية» Internal balancing بشراء معدات الأسلحة من هذه الدول بوصفه نوعا من رد الفعل او الاستجابة لتنامي نفوذ الصين وتحسُّن قدراتها العسكرية[2].

فـ **سنغافورة**، قامت بعمل توازن بين الولايات المتحدة، والصين بـ «إرسال إشارات داعمة وناقدة لكلتا القوى العظمى وعدم السماح لنفسها أن تكون مرتبطة بشكل وثيق مع أي منهما»[3]، فـسنغافورة شريك قوي ووثيق للولايات المتحدة في جميع المجالات، ولكن لا يزال لديها مصالح اقتصادية هائلة في الصين[4].

أما **إندونيسيا**، فهي أكبر دولة في جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من الحذر من التهديد العسكري الذي تشكله الصين في بحر الصين الجنوبي، إلا أنها لا تؤيد بشكل علني إعادة التوازن العسكري للولايات المتحدة بإزاء الصين، وفي الواقع، اختارت إندونيسيا الاستمرار في سياستها الخارجية التقليدية «المستقلة والنشطة» التي تؤكد الحياد وتعطي الأولوية للحكم

(1) Denny Roy, Op. cit., p. 306.

(2) Ibid, p. 310.

(3) Enze Han, Under the Shadow of China-US Competition: Myanmar and Thailand's Alignment Choices, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 11, No. 1, (2018), P. 82.

(4) David Shambaugh, U.S.-China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit., p. 87.

الذاتي والقدرة على المناورة»[1]، وإندونيسيا هي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي تحاول الإبقاء على بعدها عن بكين، على الرغم من أن لديها علاقات اقتصادية دبلوماسية ومتنامية معها[2].

و**بروناي**؛ تحاول إدارة علاقاتها الدولية في وسط التنافس بين القوتين الكبريين، فهي لا تزال تتمتع بشراكة قوية مع الولايات المتحدة، وتعتمد الى حد كبير على الحماية العسكرية الأمريكية في المنطقة والمبادئ الدولية والقواعد ـ التي تشجّع عليها الولايات المتحدة ـ للحفاظ على سيادتها واستقلالها وضمان أمنها، والولايات المتحدة هي القادرة على الحفاظ على وضع قائم على القواعد، فكانت هذه هي أهمية الولايات المتحدة لأمن بروناي، مع الإبقاء على المنافع الاقتصادية التي تجنيها من الصين[3].

وهذا النوع من الدول لا يُظهر سلوكاً توازنياً خالصاً وواضحاً، لذا فقد لا ينطبق عليها أحد تصنيفات شويللر، إلا أن سلوكها الناعم وصبرها على تحركات الصين التوسعية ومحاولاتها نحو الهيمنة يجعلنا نعدُّ هذه الدول قريبة من صنف الحمائم الذي يمتاز بتجنب التوتر والتحالفات الضيقة الموجهة للدولة الصاعدة.

(1) Enze Han, Under the Shadow of China-US Competition, Op. cit., p. 82

(2) David Shambaugh, U.S.-China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit, p. 87

(3) Abdul Malik Omar, Brunei Between Big Powers: Managing US-China Rivalry in Asia, THE DIPLOMAT, 30 November, 2018, at: https://thediplomat.com/201812//brunei-between-big-powers-managing-us-china-rivalry-in-asia/(accessed: 27 february 2020)

الفصل الثامن

الدول التعديلية في نظرية توازن المصالح (الدولة ـ الفرد)

بخلاف النظريات البنيوية (التي تتخذ من النظام مستوى تحليل رئيس ووحيد لها) في داخل النموذج الواقعي مثل الواقعية الجديدة، تشرح **نظرية توازن المصالح الواقعية** في إطار مدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)، لماذا تتصرف الدول (الوحدات) بشكل مختلف على الرغم من وضعها المتشابه في داخل النظام؟[1]، والسبب يعود إلى العوامل على مستوى الدولة (مثل تأثير صانع القرار، وطبيعة النظام السياسي، والقومية، والتركات التاريخية وغيرها)، التي تحدد (أهداف ونوايا) الدول وتؤدي دوراً بارزاً في تحديد متى تكون القوة الصاعدة خطراً، وما أنواع الاستجابة المناسبة وكيفية التعامل معها، والقوة (أو القدرة) تشير الى مقدار التأثير الذي يمكن أن تمارسه دولة على الآخرين في إطار بيئة معينة، أما المصالح فتشير الى أي غرض سيستخدم فيه هذا التأثير[2]. وتُصنف معظم الدول الصاعدة وغير القانعة StatesDissatisfied وفاقاً لمعيارين هما: طبيعة الأهداف التعديلية لهذه الدول (محدودة وغير محدودة)، ومدى تقبلها للمخاطرة (متقبلة للمخاطرة، ونافرة منها)[3].

صِنف الذئب: الصين القوة التعديلية الأقوى.

بحسب تصنيف شويللر في نظريته توازن المصالح، تُصنف الصين، الدولة التعديلية الأقوى في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، بصنف الذئب، الدولة التي تكون غير

(1) Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia.., Op. cit., p. 12.

(2) Randall L. Schweller, Unanswered Threats:political constraints on the balance of power, (New Jersey, Princeton University Press, 2006), p.27.

(3) Ibid, p. 32.

محدودة الأهداف، وكأية دولة يُخاض في متغيراتها الداخلية (على مستوى الدولة) فالصين تملك متغيرات متعددة تؤدي دوراً في توجيه سياستها الخارجية الحازمة وأول هذه المتغيرات هو المتغير الوسيط بين الدولة والنظام الاقليمي: الفرد ـ صانع القرار.

أولاً: مستوى الفرد ـ صانع القرار.

القادة وصناع القرار الصينيون يواجهون مفارقة مقلقة، وهي أنه كلما أصبحت الدولة أكثر تطوراً وازدهاراً شعرت النخبة بعدم الأمان والتهديد، فالصين أقوى اقتصاديا وأكثر أماناً مما كانت عليه في القرن التاسع عشر لكن قادتها يشعرون بعدم الأمان الداخلي ولهؤلاء القادة صورة مختلفة لذواتهم، فهم يكافحون من أجل البقاء في السلطة وقمع المعارضة[1]، فتاريخيا؛ يؤمن القادة الصينيون بالقوة والوسائل الخشنة وتجلى ذلك في أحداث ميدان (تيانانمن) Tiananman، التي جعلت الرهبة تنفذ إلى قلوب المثقفين فمهد الطريق أمام النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، إنها السياسة الواقعية، ففي نظام القيم لصانع القرار الصيني كانت وما تزال السيادة والتوحيد الوطنيين والحفاظ على النظام دائماً فوق الالتزامات بما فيها السلام[2]. وسيتم التركيز في هذا المجال على الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بوصفه الرئيس الذي لا يزال يترك أثراً على نهضة الصين العظيمة، وشهدت الصين في عهده تقدما مميزاً بعزمه على قيادتها نحو الهيمنة.

منذ العام 2012، تربع على عرش الصين قائد كاريزمي يعتدُّ بقوميته الصينية وعازم على استعادة أمجادها وإرجاع هيبتها التي فقدت: هو (شي جين بينغ)، تشكلت شخصية هذا الزعيم من تجارب تركت جروحاً عميقة في داخله، فهو نشأ على الصراع من أجل البقاء في أثناء ثورة (ماو تسي تونغ) الثقافية وما يميزه هو عدم تأثره بالمظاهر السطحية للسلطة بل هو أعمق بكثير ويفهم السياسة بشكل أعمق، والمصاعب التي مر بها والاضطرابات التي عاشها جعلت منه رجلا ذا إرادة وعزيمة لا تلين، ويملك (شي جين بينغ) رؤية تجمع بين الصلابة والوضوح، فهو يحلم بصين تجمع بين القوة والازدهار ويتطلع الى أن يكون هؤلاء المليار و400 نسمة أغنياء وأقوياء وينعمون بالمكانة والقوة، ويسعى الى الحفاظ على ما

(1) Susan. L. Shirk, China: Fragile Superpower, (New York; Oxford University Press, 2007), pp. 201202-.

(2) Richard Bernstein and Ross H. Munro, The Coming Conflict with America, Foreign Affairs, Vol. 76, No. 2 (Mars - April 1997), p.30.

تم انجازه من معجزات اقتصادية، وبث الحس الوطني في نفوس المواطنين، وعدم الرضوخ لإملاء أي قوة خارجية في ما يتعلق بالشؤون الدولية[1]، ولقد عزز التقدم والنجاح الاقتصادي الذي حققته الصين، وما تلا ذلك من نهضة صينية الثقة لدى صناع القرار وعمقت من ثقتهم بهذا النموذج للتنمية وهو ما أدى الى الارتقاء بالهوية الصينية بشكل أكبر وهوية الحزب مما انعكس على سياستها الخارجية حيث الحزم والتشدد بإزاء القضايا التي تعدها ـ القيادة الصينية ـ حيوية وتتعلق بأمنها القومي[2].

مع ظهور الزعيم الصيني (شي جين بينغ) بدأ العلماء والباحثون الصينيون بمناقشة ظهور ما يسمى بـ«السلطوية الجديدة» في الصين في إشارة الى ظهور زعيم قوي وقاهر يحاول استعادة النظام السياسي في ما يُسمى بـ«الدولة ـ الحزب» عن طريق أمور أبرزها محاربة الفساد، وفرض النظام الصارم على عموم المجتمع، والحؤول دون انتشار أي أفكار مغايرة تضر بمصالح الحزب الحاكم، والعمل على استقرار المجتمع، وهذه «السلطوية الجديدة» أثرت في سلوك الصين في السياسة الخارجية؛ ففي مدة الرئيس الصيني السابق (هو جينتاو) كان الأخير يميل الى «التطور السلمي» وخلق عالم متجانس، إلا أن الصين بقيادة (شي) تميل الى تأكيد الذات والحزم في السياسة الخارجية ويتجلى ذلك في تعاطيه مع خصومه في الداخل فهو غير متهاون ويرى فيهم تهديداً وخطراً على مصالح دولته الرئيسة[3]، ويؤمن هذا القائد بشيء اسمه «الحُلم الصيني» Chinese Dreamويضعه نصب أعينه وعلى رأس أجندته، والفكرة الرئيسة لهذا الحلم هي النهضة الصينية او تجديد الشباب الصيني واعادة الصين الى أمجاد الماضي عندما كانت امبراطورية قوية اقتصاديا وعسكريا وقادرة على ضم مساحات واسعة في تراب واحد هو البر الرئيس أو الوطن الأم[4].

ومن الناحية السياسية من الصعب وصف (شي جين بينغ) بأنه متحرر؛ وتجلى ذلك في مواقف معينة عندما كان في مقاطعة (تشيجيانغ) وأصبح أكثر وضوحاً عندما قدِم الى بكين

(1) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 226 – 227.

(2) جان بيير كابيستان، هل يعدُّ شي جين بينغ القائد المصلح الذي تحتاجه الصين، ترجمة: أحمد البكري، مجلة ثقافات عالمية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 181، 2016)، ص 58.

(3))تينغ واي، هوية الصين ومداركها: تضمينات العلاقات - الصينية الأوربية، ترجمة سحر عادل، مجلة ثقافات عالمية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 181، 2016)، ص 79.

(4) Suisheng Zhao, The Ideological Campaign in Xi's China: Rebuilding Regime Legitimacy, Asian Survey, Vol. 56, No. 6, (2016), p. 1192.

ورأى بعض الأحداث التي تدور في مناطق من العالم، فبعد قيام حراك«الربيع العربي» عام 2011 أصبح (شي جين بينغ) أكثر التزاما بالقرارات التي تصدر عن قادة الحزب قبل صعوده الى رئاسة الصين، وبعد عام من ذلك تجلى حزمه أكثر فقد دعا الجامعات الى تعزيز العمل الايديولوجي عند الطلبة وإحكام السيطرة على محتويات المناهج، وأنه ينظر الى الاستقرار والانسجام المجتمعي بوصفه ضرورة من أجل تحقيق المزيد من التطور في الاصلاحات في داخل الصين لذا فهو يخاطر قبل تصديه لمنصب رئاسة الصين، فهو قائد يقبل المخاطرة ليحقق ما يصبو إليه، وهذا النوع من القادة تفرزه الدول التعيدلية الاقوى وفاقاُ لنظرية توازن المصالح[1].

أما على المستوى الدولي، فكان خلال الزيارات الرسمية يركز على سماته الشخصية الكارزمية أكثر من تركيزه على الأفكار الأصلية، فعلى المستويين المحلي والدولي يمتاز (شي جين بينغ) بجاذبيته الشخصية فكان اذا دخل محفلاً من المحافل سواء كان محليا أم دوليا، فالمحتفلون كلهم يشعرون بوجوده ولديه القدرة على التواصل أكثر من سلفه (هو جينتاو)، ويؤمن (شي) بالقومية الوطنية الصينية وأحد دعاتها فهو يرى أن الاعتزاز بهذه القومية والاعتزاز الوطني يسهمان في تعزيز التنمية ويؤمن بأن الالتزام والتصميم على هذه التنمية يرتكز بشكل اساس على الاعتزاز بالوطن وأنه لا يحب التقليل من شأن نفسه ويبرز ذلك بعدم انحيازه لتوصيات الزعيم الصيني الأسبق (دينغ شياو بينغ)، التي طرحها عقب أحداث ميدان «تيانانمن»[2].

يقول (بريجنسكي): «يوجد في القيادة شيءٌ من الشخصية، وشيءٌ من العقل، وشيءٌ من التنظيم، وشيٌ مما يدعوه ميكافيلي «فورتونا» أي التفاعل الغامض بين القدر والحظ»[3]، وشخصية (شي) الكارزمية، وامتيازه بالذكاء الحاد، وحبه للعمل الذي يمتاز بالسرعة والتنظيم ـ هو صاحب شعار «نفذ عملك في الحال»، وقدر الصين الذي جاء به ـ يقدم لنا الصين بقيادة حازمة وقوية بشكلٍ متزايد لا تتهاون في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخارج، مما يتجلى لنا كيفية تأثير شخصية القائد في تغيير التوازن في المصالح والقدرات وقد تنذر بتوازنات جديدة.

(1) جان بيرر كابيستان، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(2) المصدر نفسه، ص 65.

(3) زبغينيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الاميركية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 14.

ثانياً: القوميةالصينية.

كتب (أَي. أف. كي. أورجانسكي) A.F. K.Organski: «ليس هناك شك في أن القومية هي قوة قوية في العالم الحديث»، والتاريخ مليء بمظاهر القومية المثيرة للإعجاب في قدرة أعضاء الأمة نفسها على الشعور والتصرف وكأنهم كانوا وحدة واحدة، والقومية لا تقتصر على الدول الصغيرة المتجانسة التي يكون مواطنوها في الواقع متشابهين إلى حد كبير ويشتركون في مجموعة متطابقة تقريبا من المصالح والمشتركات بل هنالك دول كبيرة يختلف مواطنوها بشكل كبير عن بعضهم عن بعض، وتؤدي القومية دوراً غير قليل في توحدهم[1]، ولا يوجد هنالك تاريخ محدد لظهور القومية لكنها ظاهرة حديثة لم تكن موجودة عند الإغريق او الرومان، ويتساءل (أورجانسكي) كيف استطاع القادة في القرون التي سبقت بزوغ هذه القومية من توحيد دولهم سياسياً من دون وجود هذه الظاهرة، فالقومية شعور قوي بالهوية الشخصية مع مجموعة من الأشخاص والأماكن وأنماط السلوك التي تشكل الأمة وطريقة حياتها[2].

والقومية التي نحن في صدد الخوض فيها، بوصفها متغيرا رئيسا وأساسا للتحليل على مستوى الدولة الذي نقوم به وفاقاً لنظرية توازن المصالح لتفسير أثرها في الاستقرار، لا نقصد بها تلك الحركات السياسية التي تسعى لتكوين دولة قومية، بل ـ بحسب ما يوضحه (شويلر) ـ هي تلك السياسات الخارجية، المبنية على المشاعر القومية للحكومات من أجل تجميل قوة الدولة وتشكيل الرأي العام لدعم هذه السياسات[3]، وللقومية دافع لا لبس فيه لبقاء الدولة واستقلالها واستقلال قراراتها التي تؤثر في مناطق نفوذها وتعدُّ معياراً تقليدياً في أي جدال حول الأمن القومي[4].

والقومية قد تكون نتيجة غير مقصودة للمصالح المحلية الجشعة التي تدور حول قضايا إعادة التوزيع التي تثيرها الاستراتيجية الكبرى، وقد تكون القومية هي نتاج مباشر للتركات التاريخية، وبذا فإن القومية الوطنية الصينية هي نتاج الإرث التاريخي للبلاد الذي امتاز بماضٍ

(1) A.F. K.Organsk, World Politics, (New York: Alfred A. Knopf, 1958), p. 32.

(2) Ibid, p. 33.

(3) Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia.., Op. cit., p. 12.

(4) غراهام أليسون، مدر سبق ذكره، ص ص 96 - 97.

طويل ومجيد ومعاملة غير عادلة على أيدي الأجانب من عام 1840 إلى 1949 (وربما ما بعد ذلك أيضاً)، ورغبة في استعادة الاحترامين الاقليمي والدولي، وضرورة إعادة التوحيد أرضها وترابها الرئيس، ورغبة في إعادة تأكيد عظمتها شعبا وأمة[1].

والقومية الصينية، مدعومة بسردٍ من تاريخ الصين الذي امتاز ـ بحسب رأي الصينيين ـ من العار والإذلال على أيدي القوى الإمبريالية، تضمر الكثير من الشكوك العميقة والمتجذرة بإزاء القوى الغربية وتدعو إلى استرداد قوة الماضي وهيبته وكرامته واستعادة جميع «الأراضي المفقودة»[2]، لقد عانت الصين من انتهاكات كبيرة حلّت بها إبان القرن التاسع عشر من لدن الدول الاجنبية القريبة منها والبعيدة؛ مثل حرب الأفيون الاولى مع المملكة المتحدة (1839 ـ 1842)، التي انتهت بتنازل الصين عن (هونغ كونغ) آنذاك نتيجة معاهدة غير متكافئة (تمت استعادتها عام 1997)، وحرب الأفيون الثانية (1857 ـ 1860) مع المملكة المتحدة، وفرنسا، ناهيك عن التنازلات الاقليمية التي قدمتها الصين لألمانيا، واليابان، وروسيا، يضاف الى ذلك حربها مع اليابان (1894 ـ 1895)، وفي بداية ثلاثينيات القرن الماضي[3]، وهذا الشعور المشترك بالعار والإذلال فيما يتعلق بتجربة الصين في أن تكون ملعبًا للتدخل الأجنبي (الغربي والياباني) وذلك التعدي هو محرك قوي بشكل خاص للقومية الصينية وسلوكها الحالي[4]، فالصين بصورتها الكاملة «قومية جريحة» Wounded nationalism ولديها إحساس بالمعاناة التاريخية التي لم تأخذ بثأرها وشكوك قوية تجاه الأجانب، ولتراجع دور الايديولوجية وتضائل البعد الكاريزيمي للقادة في البلاد تشجّع الحكومة الصينية هذه المشاعر وتستغلها في محاولة منها لتعزيز شرعيتها وسيطرتها، وسلك سياسة خارجية تمتاز بالحزم وتأكيد الذات[5].

وفي الوقت الذي كانت فيه القومية محصورة في المقام الأول بالشباب الصينيين وبعض الجنود في جيش التحرير الشعبي، امتدت إلى رجال الأعمال الصينيين والأكاديميين والنخبة

(1) Randall L. Schweller, Domestic Politics and Nationalism in East Asian Security, in: Robert S. Ross and Øystein Tunsjø (eds), Strategic Adjustment and the Rise of China: Power and Politics in East Asia, (New York; Cornell University Press, 2017), p. 29.

(2) Suisheng Zhao, Foreign Policy Implications of Chinese Nationalism Revisited: the strident turn, Journal of Contemporary China, Vol. 22, Issue. 82, (march 2013), p. 1.

(3) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(4) Randall L. Schweller, Domestic Politics and Nationalism in East Asian Security, Op. cit., p. 29.

(5) Richard Bernstein and Ross H. Munro, Op. cit., p. 29.

من السياسيين[1]، وتصاعد هذا الشعور القومي للصين يرجع في جزء منه الى استجابة صانع القرار الصيني للرأي العام؛ لأن الصينيين وجدوا عددًا متزايدًا من الطرائق لإظهار مشاعرهم القومية وفرض ضغوط على صانعي السياسة الخارجية ليكونوا حازمين في حماية المصالح الوطنية للصين، فضلاً على ذلك أن هذا الدور الذي تؤديه القومية في السلوك السياسي الخارجي للصين يرجع إلى تقارب قومية الدولة الصينية والقومية الشعبية؛[2] فالقومية الصينية مدعومةً بنسبٍ جديدة من الثروة والقدرات العسكرية، والخوف من المستقبل الغامض الناتج عن بعض التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الداخل، أنتجت سياسة خارجية صينية امتازت باستعراض وطني شعبي أكثر من متابعة المصالح الأساس، فأدى إلى تعقيد دبلوماسية الصين، وخلق بيئة سياسية ساخنة أدت الى حزم وتشدد السياسة الخارجية الصينية[3]، وشعورها بكونها قومية مجروحة، مقروناً بتطلعاتها وقوتها المتنامية، يخلق شعوراً بالاستحقاق يجعل منها فَضّة في تعاملها مع الولايات المتحدة وجيرانها في جنوب شرق آسيا[4].

وبحسبان عزم الصين على الانتقام من ماضيها غير العادل، فأن هنالك ما يدعو للقول بأن القومية الصينية في نمو وستستمر في التصاعد مع تزايد قوة البلاد، ويتجلى ذلك فعلاً بين صانعي السياسة الصينيين والمسؤولين العسكريين والمواطنين العاديين، ويمكن القول أيضاً إن الصين ستصبح في النهاية أكثر حزماً على المستوى الاقليمي إلى الحد الذي سترغب فيه دول مثل الولايات المتحدة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لحماية مصالحها البعيدة في الخارج، فالصين بدافع من المشاعر القومية، والتوق لاسترداد أمجاد الماضي، والحاجة للهيبة التي تتناسب مع قوتها الصاعدة، تسعى إلى ازاحة الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة في جنوب شرق آسيا[5]. وهذه القومية الصينية المتصاعدة تتفاعل مع العوامل النظامية في منطقة جنوب شرق آسيا لتنتج لنا سياسة خارجية حازمة ومتشددة تقوم على الرغبة في تغيير الوضع الراهن ذي الهيمنة الأميركية[6].

---

(1) Randall L. Schweller, Domestic Politics and Nationalism in East Asian Security, Op. cit., p. 29.

(2) Suisheng Zhao, Op. cit., p. 2.

(3) Ibid, p. 3, 33.

(4) Randall L. Schweller, Domestic Politics and Nationalism in East Asian Security, Op. cit., p. 30.

(5) Suisheng Zhao, Op. cit., p. 2.

(6) Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia.., Op. cit., p.p. 49-.

ويعزز سلوك استعراض العضلات المتزايد في السياسة الخارجية الصينية قوتها للدفاع عن ما تعدّه الصين مصالحها القومية الأساسية ولاسيما خلال النزاعات الإقليمية في المياه القريبة التي تدعي الصين بأنها جزء منها ولاسيما في بحر الصين الجنوبي، وفي قضايا أخرى، شعورًا متصاعدًا بالقلق في العديد من الدول المجاورة حول ما إذا كانت هناك قومية عنيفة قد دفعت الصين الى اتباع سياسة خارجية أكثر حزما وقوة وأقل مرونة، وجادل عدد من الباحثين بأن القومية الصينية قد اتخذت «منعطفًا جيوبولتيكياً» turnGeopolitical شكلته العديد من الأفكار التي مازت التفكير الجيوبولتيكي في ألمانيا، واليابان في القرنين التاسع عشر ومطلع العشرين[1]، فصعود الصين قد يذكر بصعود المانيا وتفوقها على بريطانيا في التصنيع قبل الحرب العالمية الاولى إذ سلك زعيمها القيصر (فيلهيلم الثاني) سياسة خارجية مغامرة ذات توجه نحو الهيمنة مما حتم عليها الدخول في صراع مع قوى عظمى أخرى مثل المملكة المتحدة[2].

وبهذا تشكّل القومية الصينية أحد المتغيرات على مستوى الدولة وفاقاً لنظرية توازن المصالح، وهذا المتغير له أثره الواضح في دفع الصين نحو انتهاج سياسة قوية وحازمة وتنطوي على شيء من التوسعية هدفها تعديل النظام القائم المتشكّل أميركيا.

ثالثاً: ايديولوجية النظام السياسي.

لكل نظام سياسي أيديولوجية يتركز عليها وتشكل جزءاً من شرعيته، وشرعية الحزب الشيوعي الصيني الحاكم ترتكز بشكل أساس على الازدهار وتأكيد الذات الصينية الوطنية، وليس على عقيدة اقتصادية مثل ما هو موجود في الولايات المتحدة وبعض الدول التي تشبهها في هذا النوع من التوجه، فالحزب الحاكم يحتفظ بسيطرته على البلاد؛ إذ بعد زوال الاتحاد السوفيتي درس الحزب هذا السقوط بعناية وتمعُن ولا شك أنه سوف يقاتل حتى النهاية للبقاء في السلطة بإصلاح نفسه بين مدة وأخرى (تجلى ذلك في محاربة الفساد بالملاحقات القضائية للفاسدين)، ولكن بمواجهته تهديداً وجودياً، يميل الحزب الشيوعي الصيني الى بعض أساليبه التي انتهجها في الماضي: «العزف على وتر القومية المولعة

(1) Suisheng Zhao, Op. cit., p. 1.

(2) جوزيف ناي، هل أنتهى القرن الأميركي؟، ترجمة: محمد إبراهيم العبد لله، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص 48.

بالحروب التي لا يمكن السيطرة عليها»[1]، فالنظام السياسي الصيني يستند في تبرير وجوده إلى حجة مفادها أنه أوقف سلسلة الاعتداءات والانتهاكات التي جلبت العار والإذلال للصين بدءاً من القرن التاسع عشر الذي امتاز بانتهاكات الغرب واليابان وصولاً الى ثلاثينيات القرن الماضي على يد اليابان أيضاً[2].

والصين إذا أصبحت ديمقراطية فإن تراكمها العسكري سيكون أقل تهديداً مما لو كانت ديكتاتورية ولكن على الرغم من أن القوى التي تدفع باتجاه الديمقراطية ربما تكون قوية للغاية تجاه الصين لتظل متأثرة بها إلى الأبد، إلا أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الصين سوف تصبح ديمقراطية في المستقبل القريب[3]، وعدم كون الصين ديمقراطية يكمن في أن الديمقراطية تتعارض مع الثقافة السياسية الصينية؛ ففي تاريخها الضارب بالعمق والممتد لـثلاثة آلاف سنة لم تطور الصين أي مفهوم للحكومة الديمقراطية ولا توجد حماية للحقوق الفردية ولا استقلال للقضاء ولا حرية للإعلام وليست متعودة على فكرة الأغلبية، وهذا النسق من الحكم سرى سواء بأباطرتها الذين حكموا في القرون السابقة أم الأمناء العامين والزعماء المتعاقبين للحزب الشيوعي الصيني من العام 1999 الى اليوم، فالصين محكومة بحكم القلة، وتمنع التجارب الآتية من الخارج، وترغب في بناء نفسها على وفق تجاربها الموروثة، وتتعامل مع المعارضة بوصفها خيانة، والبيروقراطيون الشيوعيون لن يتخلوا عن سلطتهم التي تمنحهم القوة، فالحصول على المزايا الشخصية من القوة السياسية هو تقليد صيني، لذا لن تتخلى النخبة الحاكمة في الصين عن هذا الامتياز مقابل ديمقراطية مستوردة من الخارج، فضلاً على ذلك أن القادة الصينيين يعادلون بين الاصلاح الديمقراطي والفوضى الاجتماعية فإخضاع الحكومة نفسها للإرادة الشعبية يعني التخلي عن سيطرتها على المناطق التي تشعر بأن مصلحتها الوطنية وأمنها القومي لا يسمحان بأية خسارة لها[4].

وبصنع القرار الصيني الذي يمكن أن يصاغ من مجموعة القلة الحاكمة بدافع الروح القومية

(1) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 152

(2) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(3) Richard Bernstein and Ross H. Munro, Op. cit., p.26.

وللاطلاع بصورة أكبر على طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية الصينية وأسوب الحكم، يُنظر: وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص 93 – 98.

(4) Ibid, p. 27.

التي تتم إثارتها بوسائل الاعلام المرئية والمسموعة وانظمة التعليم المسيطر عليها من لدن النظام السياسي الصيني يُدفع القادة الصينيون والقوات المسلحة القابعة تحت إمرتهم والمنتشين بقدراتهم الجديدة والكميات الكبيرة من الاسلحة والأجهزة الالكترونية الحديثة الموضوعة تحت تصرفهم الى خيارات أكثر عدوانية، وهنا تكمن خطورة الوضع فالصين لم تخض حرباً منذ العام 1975 عندما نازعت فيتنام حدوديا وقد حققت به هدفها الرئيس المتمثل في وجوب ألاَّ يقدم جار ضعيف على الاستخفاف او الاستهانة بجاره العملاق، يزاد على ذلك افتقار الصين إلى الخبرة الحقيقية بالحرب، ومثل هذه العوامل المحلية من شأنها أن تسهل وتدفع الصين نحو استخدام القوة والعدوان أكثر مما تمنعها من الاقدام على ذلك[1].

والحزب الشيوعي الصيني الحاكم، وفي خِضم مواجهته لتهديد وجودي يميل الى العزف على وتر القومية المولعة بالحروب والمواجهات التي من الصعب السيطرة عليها نحو ما فعل كثيراً في الماضي، فالحزب الشيوعي الصيني بعد أن شهد ما آلت إليه الأمور في الاتحاد السوفيتي السابق سوف يسعى ويعمل على الحفاظ على سيطرته ويقاتل حتى النهاية من أجل البقاء في السلطة[2].

وهوية الصين الذاتية لا زالت مرتبطة الى حد كبير بحقيقة مفادها سيطرة الحزب الحاكم وتأكيده استمرار الاشتراكية، ولكن ليس اشتراكية (ماو تسي تونغ)، بل اشتراكية نحو حكم ديكتاتورية الحزب الواحد بالاقتران مع ما يسمى بـ«رأسمالية المحاباة»؛ أي إن النجاح الاقتصادي مرتبط بشكل وثيق بمدى العلاقة التي تربط بين أصحاب الأعمال ومسؤولي الحزب الحاكم[3]. وهوية الصين الذاتية هذه أسست على اعتقاد راسخ مفاده أن الصين أمة عظيمة ودولة تتصاعد قوتها باطراد وتملك حسا قوميا متوهجا مدعوما بشكل أساس من الحزب الشيوعي الحاكم ولعل من أسباب ذلك هو تغطية «الفراغ الأيديولوجي» وتدعيم حاجة الصين لـ»التقدير الذاتي والاعتراف والاستحسان»، والسائد في داخل الأمة الصينية العظيمة هو وجود الهوية القومية الصينية إلى جانب هوية الحزب الشيوعي الحاكم[4]. ففي ظل تولي (شي جين بينغ) لقيادة الحزب الشيوعي الصيني في العام 2012 وارتقائه ليصبح أقوى قائد صيني بعد

(1) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 168.

(2) المصر نفسه، ص 152.

(3) تينغ واي هوية الصين ومداركها..، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(4) المصدر السابق، ص ص 83 - 85.

(ماو تسي تونغ)، أطلق (شي) أكبر حملة ايديولوجية في الصين لإعادة الشرعية الى الحزب الشيوعي الحاكم بايديولوجية رسمية تجمع بين الشيوعية اللينينية والقومية الصينية، وهذه الحملة مصممة لإعادة الشيوعية بوصفها ايديولوجية رسمية والعمل على اعادة ايمان الشعب الصيني بقيادة الحزب الشيوعي، ويتم تضمين القومية في الحملة الايديولوجية ليس فقط لأن (شي) قومي قوي بل لأن القومية تعدُّ الأكثر موثوقية فيما يتعلق بولاء الشعب الصيني[1].

رابعاً: التجارب والتركة التاريخية.

تاريخ أمة معينة في الماضي مفيد للغاية في إثارة مشاعر الوحدة الوطنية القوية لسبب رئيس وهو أن مواطني تلك الدولة عاشوا معاً في ذلك الجزء من التاريخ الوطني الذي حدث خلال حياتهم وامتاز بكونه شهد أمة عظيمة وقوية، وهذه المدد من العيش معاً تخلق روابط بين الناس، فالدولة التي يكون تاريخها حافلا بالإنجازات وكانت قوة مهيمنة في منطقتها وجوارها القريب تعمل على إعادة هذه التركة التاريخية من أجل الحصول على اعتراف الدول الاخرى وربما إخضاعها بحسب ما كانت عليه من قبل، فهذه التركة التاريخية تولد شعورا بالوحدة الوطنية وضرورة استعادة القوة والمجد ليس فقط لأولئك الذي شاركوا بتلك الأحداث ولكن أيضا للذين أعادوا صوغها بعد ذلك[2].

وتتمتع الصين بوصفها دولة كبرى بحضارة تمتد لآلاف السنين وعلى مدار هذا التاريخ الطويل والحافل وضعت الصين سلسلة من القواعد والمفاهيم والوسائل المختلفة الفريدة؛ للتعامل مع الدول الأخرى ولاسيما في جوراها القريب وتحديدا في منطقة جنوب شرق آسيا، فاتصالها بالخارج بدأ مع بداية «أسرة خان» التي عملت على التمدد في هذه المنطقة الحيوية، وعلى مدار التاريخ أقامت الصين علاقات متنوعة ومعقدة مع هذه المنطقة المجاورة لها وجعلت دولها تدور في فلكها وانضمامها الى قومية (خوا شيا) الصينية ودفعها الجزية للصين وأصبحت آنذاك تابعة لها[3]. ويعد الصينيون من الشعوب التي تعتز جداً بإرثها التاريخي؛ فلديهم إحساس متأصل وفريد من نوعه بالتاريخ، وهم من يتمتعون بهذا الحس بين شعوب العالم بالشكل الذي يتناسب مع كونهم أصحاب «أقدم حضارة» حية لم تنقطع

(1) Suisheng Zhao, Op. cit., p. 1169.

(2) A.F. K.Organsk, Op. cit., p 29 - 30..

(3) جانغ يون لينغ، استعادة الصين رؤيتها الاقليمية حول دول الجوار وتبني أنظمة جديدة، في: جانغ يون لينغ (محرراً)، مصدر سبق ذكره، ص ص 275 - 276.

صلتها ولا لحظة عن جذورها، فليس هنالك دولة مثل الصين يستند فيها صُناع القرار، في اتخاذ قراراتهم السياسية، ومبادئهم الاستراتيجية من أحداث يناهز عمرها ألف سنة[1]. وتاريخياً تعدُّ جنوب شرق آسيا منطقة نفوذ صينية ولم يتغير هذا الأمر لالتزامات أبرزها أن الصين ركزت آنذاك على نشر نفوذها في الجوار القريب لأنها لم تكن تملك قوة بحرية تستطيع بها أن تمخر عباب بحار العالم ومحيطاته وأنها لم تحمل نوايا تبشيرية مثل الغرب[2].

وبما أن الصين كانت أقوى دولة في المنطقة فمن الطبيعي أن تنظر الى العالم الخارجي وتتعامل معه وتتعاطى بوصفها المركز لهذا العالم، وقد قامت تدريجياً بتنظيم قواعد وآليات تحكم علاقاتها مع الدول الأخرى في المنطقة وتطويرها؛ وقد انطلق تأسيس هذه القواعد من (التسلسل الهرمي الكونفوشيوسي) من أجل بناء «إطار «مركزي ـ حدودي» مستقر، وقد استند ذلك الى دعامتين أساسين أولهما أن تمتع الصين بقوة اقتصادية ساحقة، وثانيهما أن تكون مسؤولة عن الأمن في المناطق المجاورة وبذا تم تكوين منظومة إقليمية اتخذت الصين من نفسها مركزاً لها[3].

والقادة الصينيون ولاسيما الزعماء الكبار مثل (دينغ شياو بينغ) كانوا يستدعون صورة ذلك الوقت من التاريخ الذي كانت فيه الصين قوة مهيمنة «تتعلق الدول بها كما يتعلق المُريد بصاحب المقام الرفيع. بينما يتوافد التابعون الى بكين [عاصمة الصين] لتقديم فروض الطاعة والولاء»، فأفول النجم الصيني في القرون الأخيرة نتيجة تفوق الغرب وصعود امكاناته العسكرية والتكنولوجية جعل الصين في مواجهة هذه القوى الامبراطورية يعدُّ ـ من وجهة نظر القادة الصينيين ـ «شذوذا تاريخيا»، ولذلك وعد الزعيم الصيني الحالي (شي جين بينغ) شعبه بأن هذا الوضع لن يتكرر[4]. وتجدر الإشارة الى أن الماضي التاريخي الذي امتازت به الصين بكونها «ضحية» تعمل على توظيفه في سياستها الخارجية كلما دعت الضرورة لذلك؛ إذ أن الصين توظف تلك المدة من الزمن التي تعدُّ نفسها فيه ضحية للغرب وتعزف على وتره كلما رأت ذلك ممكناً ولاسيما عندما تريد إزاحة الولايات المتحدة او الوجود الغربي بشكل عام من المنطقة مادياً ومعنوياً[5].

(1) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 228.
(2) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 94.
(3) جانغ يون لينغ، مصدر سبق ذكره، ص ص 276 - 277.
(4) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، 228.
(5) تينغ واي، هوية الصين ومداركها..، مصد سبق ذكره، ص ص 80 - 84.

وإذا أخذنا بالحسبان التفاعل بين الحضارة الصينية والحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية نجد أن شعب الأولى شديد الزهو بحضارته، هذه الحضارة القديمة والمجيدة، وأنه ـ الشعب الصيني ـ ينتابه الشعور بالانزعاج والضيق لما واجهته هذه الحضارة من انتكاسات ولاسيما في القرن التاسع عشر على يد الغرب وبدايات القرن العشرين على يد قوى أبرزها اليابان[1].

وهذه التركة التاريخية الحافلة بالإنجازات الامبراطورية والسيطرة على الجوار الإقليمي تشكِّل حافزاً للصين باستعادة الأمجاد الإمبراطورية وضرورة ارجاع الهيبة وتقديم نفسها قوة عظمى تتربع على عرش آسيا، والعمل على إزاحة من يقيد هذه التطلعات نحو القوة والتوسع والهيمنة.. والصين بعد صعودها ومحاولة إثبات وجودها والوصول الى الهيبة التي تليق بصعودها وامكانياتها لتحقيق مصالحها القومية دفعها تبحث عن حلفاء تشاركها الأهداف التعديلية وتسند طموحاتها في المنطقة وعلى رأسها الهيمنة وإزاحة الولايات المتحدة وتقويض شرعية وجودها[2].

وبحسب هذا تعد الصين دولة تعديلية غير محدودة الاهداف وغير مكتفية بما وصلت إليه من تطور وتنامٍ في قدراتها على مختلف الصُعد؛ وفي هذا الصدد، عندما سُئل رجل الدولة السنغافوري المعروف (لي كوان يو) عمّا إذا كانت الصين بقيادة (شي) ورفاقه طموحة أو لا، وما إذا كانت تطمح بأن تزيح الولايات المتحدة الأميركية بوصفها قوة مهيمنة في آسيا، أجاب: « طبعاً ولم لا؟ كيف يمكن ألّا يطمحوا الى أن يكونوا الرقم واحد في آسيا، وفي العالم كله؟»[3].

صنف ابن آوى: كمبوديا.

منذ الأزمة الكمبودية في العقد الأخير من القرن الماضي تدخلت الصين في كمبوديا وكان لها حلفاء محليين أبرزهم الخمير الحمر، وعملت على تبني أي تسوية تستبعد النفوذ الفيتنامي في داخل كمبوديا بشكل خاص وفي الهند الصينية بشكل عام، فالصين عملت على عدم استبعاد الخمير الخمر من الحكم في أي تسوية كانت تطرح للأزمة آنذاك واقناعهم

(1) المصدر نفسه، ص 75.

(2) كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص42.

(3) نقلًا عن: غراهام أليسون، مصر سبق ذكره، ص 225.

بالمشاركة وأخذ مكان يليق بهم، ناهيك عن إصرارها على عدم ترك المجال للولايات المتحدة وبعض حلفاؤها في جنوب شرق آسيا من أن تكون لهم اليد الطولى في تلك الأزمة[1].

والصين توعد بالمكافآت والعوائد لحلفائها، فبعد أن فرض الغرب ضرائب على صادرات الأرز الكمبودي تعهدت الصين باستيراد 400 الف طن من الأرز الكمبودي ووعدت ايضا بتوسيع التجارة مع هذا البلد الى 15 مليار دولار بحلول عام 2023، ووعدت أيضاً بمنحها ما يقرب من 600 مليون دولار، وقال الرئيس الصيني (شي جين بينغ) إن العلاقات بين البلدين تعود بالنفع على بعضهما (مصالح متبادلة)، وجاء تقارب الصين مع كمبوديا أكثر بعدما ساءت علاقة الأخيرة مع الغرب لالتزامات اقتصادية (فرض ضرائب على السلع الكمبودية) وسياسية، بعد حظر حزب الانقاذ الوطني الكمبودي المعارض. وزيادة التبادل التجاري بين كمبوديا والصين يوسع خياراتهما ويجني أرباحاً أكثر، ويأتي هذا التعاون بين البلدين ـ في جزء منه ـ في سياق مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها (شي جين بينغ) وأن هذا التقارب بين الدولتين هو من أجل سد الثغرة التي خلقها التوتر في علاقة كمبوديا مع الغرب، وفي السنوات الاخيرة كان هناك دعم صيني مالي كبير وصل الى 10 مليارات دولار في العام 2019 [2].

وهدد الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأميركية بخفض تمويل الانتخابات بعد أن أقدم رئيس الوزراء الكمبودي (هون سن) Hun Senعلى تقديم طلب الى المحكمة العليا بحظر حزب الانقاذ الوطني الكمبودي Combodia National Rescue Party (CNRP) في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2017، بتهمة الخيانة (الاستيلاء على السلطة بمساعدة اميركية)، وهددت بفرض إجراءات عقابية، وفي مقابل ذلك عملت الصين على دعم (هون سن) واسناد حكومته بعد حظر حزب المعارضة وبينت أنها تدعم الاستقرار السياسي في كمبوديا، وقالت وزارة الخارجية الصينية على لسان وزير خارجيتها (وانغ يي) Wang Yi الى نظيره الكمبودي (بارك سوخون) Park Sokhonبأنها تدعم اجراءات الحكومة الكمبودية في

(1) جمال الدين محمد علي، خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 106، 1996)، ص 145.

(2) Nem Sopheakpanha, China Pledges $10 Billion in Support to Cambodia as Relations With West Deteriorate, VOA Khmer, 23 January 2019, at: https://www.voacambodia.com/a/china-pledges-10-billion-in-support-to-cambodia-as relations-with-west-deteriorate/4755548.html(accessed: 10 february 2020)

حظر الحزب المعارض وشددت على دعم الاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية الاقتصادية في كمبوديا[1].

لقد أعربت الصين مراراً وتكراراً عن دعمها لكمبوديا ولم تنتقد سياسات الحكومة التي يقودها (هون سن) وهو قائد سابق للخمير الحمر، وتعد كمبوديا بقيادته أهم حلفاء الصين في منطقة جنوب شرق آسيا بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحكم[2]. فما إن تقرر دولة ما اتباع سياسة المحالفة سيكون لها تأثير مباشر في المصلحة الوطنية لهذه الدولة ولاسيما عندما تزداد حدة المنافسة بين القوى العظمى، وإذا قررت دولة ثانوية السعي لإقامة تحالف وثيق مع قوة عظمى معينة، فستستفيد من الحماية الأمنية والمساعدة الاقتصادية لتلك القوة[3].

والمتغير الرئيس على مستوى الدول ـ الفرد لكمبوديا هو النخبة الحاكمة الموالية للصين، التي عملت محددا لخياراتها الخارجية التي تمثلت بمسايرة ركب الصين من أجل العوائد والمكافآت التي تحصل عليها جراء تلك المسايرة، وبوصف الصين بأن كمبوديا «موجة المستقبل».

صنف الثعلب: ميانمار تحت حكم (مجلس الدولة للسلام والتنمية) دولة تعديلية محدودة الأهداف.

البيئة الدولية بعد الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة لم تكن صديقة على الإطلاق للجنرالات الحاكمة في المجلس العسكري «مجلس الدولة للسلام والتنمية»[4]؛ لقمعها للحركة الديمقراطية في عام 1988 وإلغاء نتائج انتخابات عام 1990، ثم أصبحت النخبة العسكرية الحاكمة في ميانمار هدفًا للتنديد والعقوبات الغربية، وفي ظل هذه البيئة الدولية العدائية،

(1) China supports Cambodia's crackdown on political opposition, Reuters, 21 November , 2017, at: https://www.reuters.com/article/us-cambodia-politics-china/china-supports-cambodias-crackdown-on-political-opposition-idUSKBN1DL01L(accessed: 10 february 2020)

(2) Ibid.

(3) Enze Han, Under the Shadow of China-US Competition.., Op. cit., p. 85.

(4) مجلس الدولة للسلام والتنمية SPDC هو المجلس الذي حكم ميانمار منذ العام 1988 الى مارس من العام 2011، إذ تم حله بتوقيع من رئيس المجلس (ثان شوي) Than Shwe، وفي الفترة (1988 - 1997) كان مجلس الدولة للسلام والتنمية معروف باسم (مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام) SLORCL وبعد عام 1997 أصبح اسمه مجلس الدولة للسلام والتنمية. يُنظر:

State Peace and Development Council, Wikipedia website, at: https://en.wikipedia.org/wiki/State_Peace_and_Development_Council (accessed:14 January 2020)

قررت حكومة ميانمار متمثلة بمجلسها العسكري مسايرة ركب قوة كبرى واحدة هي جمهورية الصين الشعبية، وفي مقابل ذلك أعربت الصين عن مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية لميانمار، وعرضت على حكومة ميانمار العسكرية الحماية الدبلوماسية التي كانت في أمس الحاجة إليها لمنع تغيير النظام في داخل هذه الدولة، وهناك حادثة تجلى فيها دعم الصين لميانمار وهي حادثة (ديبايين) Depayin incident [1] في عام 2003، عندما ساعدت الصين على حماية الحكومة العسكرية باستخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد ميانمار برعاية الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وجنت الصين فوائد اقتصادية واستراتيجية كبيرة مقابل هذه الحماية الدبلوماسية منذ عام 1989 ففي هذا العام كانت التجارة الثنائية مع ميانمار 313.72 مليون دولار أمريكي فقط، مع فائض تجاري قدره 61.6 مليون دولار فقط، وفي نهايات العقد الاول من هذا القرن وتحديداً عام 2008 بلغت التجارة الثنائية 2.6 مليار دولار، بفائض صيني قدره 1.3 مليار دولار أمريكي وفي عامي 2009 و2010 نما الفائض التجاري الصيني مع ميانمار إلى 3.7 مليار دولار[2].

والولايات المتحدة كانت تخشى ان تسقط ميانمار في فلك الصين وتساير ركبها ثم تلحقها الدول ذات الانظمة المماثلة (ويسقط الدومينو) لذا سعت الى فرض عقوبات دولية على نظامها السياسي تهدف بها الى زعزعة استقراره وتقويض شرعيته، جاء ذلك في خطاب الرئيس الأميركي الأسبق (جورج بوش الأبن)25 أيلول/سبتمبر من العام 2007، إذ استهدفت هذه العقوبات قادة ميانمار، وتكمن أهمية ميانمار للولايات المتحدة من حيث موقعها الاستراتيجي بين الصين من جهة والمحيط الهندي ناهيك عما تحتويه من ثروات طبيعية، وكذلك جعلها «خاصرة رخوة» في منطقة جنوب شرق آسيا يمكن استخدامها ضد الصين ورقة ضغط، لذا هدفت الولايات المتحدة الى الإطاحة بالنظام العسكري الحاكم في ميانمار الموالي للصين معتمدة على فكرة مفادها ان الضغط على هذا النظام سوف يحفز القادة العسكريين من الصف الثاني في هذه الدولة للتحرك وقيادة انقلاب على القادة الكبار الموالين للصين وهذا ما وصفته الادارة الاميركية بـ «اشعال التغيير»[3]

(1) حدثت في عام 2003 هاجمت فيها عصابات مدعومة من المجلس العسكري الحاكم في ميانمار قافلة سفر لـ(سو كي) زعيمة المعارضة، مما أدى إلى مقتل العشرات من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي تقودها (سو كي).

(2) Enze Han, Op cit., , p. 96.

(3) خالد عبد الحميد، أزمة ميانمار: قراءة في البعد الدولي، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 171، 2008)، ص 137.

وقامت الصين، ومعها روسيا، في وقت سابق منع مجلس الأمن من فرض عقوبات على ميانمار وتحديداً في كانون الثاني/يناير من العام 2007، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قامت بتسويغ الاجراءات التي اتخذتها بحجة ما يجري في ميانمار من انتهاكات لحقوق الانسان، لكن الحقيقة هي أن التحرك الأميركي مرتبط إلى حد كبير بمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في هذه الدولة، وقدمت الصين إغراءات لميانمار تمثلت بالحيلولة من دون فرض عقوبات دولية عليها وعدّت النظام السياسي الحاكم في ميانمار، الذي تريد الولايات المتحدة الاطاحة به لا يهدد الأمن والسلم الاقليمي والدولي، وتجلى ذلك في قيام الصين في 26 أيلول/سبتمبر من العام 2007 بمنع مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة من إدانة المجلس العسكري الحاكم في ميانمار بعد الأحداث الداخلية التي شهدتها هذه الدولة وحالت من دون فرض عقوبات عليها بهذا المجلس[1]

والصين لديها العديد من المصالح في ميانمار طول مدة حكم المجلس العسكري، إذ قامت بتطوير مصالح سياسية واقتصادية عميقة وكبيرة في ميانمار بالتجارة الخارجية، ومبيعات الأسلحة، والمواقع التي أنشأتها للمراقبة، التي تسمح لقواتها المسلحة بمراقبة الأنشطة البحرية وغيرها من الأنشطة العسكرية حول المحيط الهندي وبحر (أندامان) Andaman Sea؛ لسد حاجتها الى الطاقة، لذا سعت أيضًا إلى الحصول على صفقات تفضيلية للوصول إلى احتياطي النفط والغاز في ميانمار، إذ حصلت على هذه الموارد من نفط وغاز طبيعي فضلاً على الاستثمارات والوجود البشري[2]، وأن الوجود الصيني ونفوذه المتنامي في ميانمار يتيح للصين مراقبة الجزر والسواحل المطلة على الطرق البحرية الأخرى التي تمر من خلالها ناقلات النفط الصينية، وقامت الصين بتزويد ميانمار بمحطات رادار وسفن دوريات بحرية من طراز «هينان» بقيمة وصلت الى مليار ونص المليار دولار، وأقامت عدداً من محطات المراقبة الالكترونية على الشواطئ والجُزر الميانمارية، وللصين مصلحة في الموارد الطبيعية؛ ومسايرة ميانمار لبكين مكن الاخيرة من السيطرة عليها ثم ساعدها على حسم معركتها مع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا وتحديداً في الطرق البحرية التي تطل عليها ميانمار[3].

(1) المصدر نفسه، ص 137.

(2) Michael Green and Derek Mitchell, Asia's Forgotten Crisis: A New Approach to Burma, Foreign Affairs, Vol. 86, No. 6 (Nov. - Dec., 2007), p. 152.

(3) خالد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 137.

وتواصل هذا التعاون حتى أعلن ميانمار، والصين اتفاقاً في عام 2009 على إنشاء خط أنابيب للنفط الخام بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي وخط أنابيب للغاز الطبيعي بقيمة مليار دولار أمريكي لربط ميناء (كياو كفيو) في المحيط الهندي ب(كونمينغ) بمقاطعة (يونان) الصينية. وأسهم خط الأنابيب إلى حد كبير بتهدئة مخاوف الحكومة الصينية في مجال أمن الطاقة، حيث تجاوز كلاهما مضيق ملقا ومنح الصين الوصول المباشر إلى خليج البنغال وأكسب الوصول إلى هذين الخطين الصين وصولاً ستراتيجياً كبيراً في ميانمار، وهكذا، بالاعتماد عن كثب على قوة واحدة عظمى، حققت الحكومة العسكرية في ميانمار ما تريده من حيث الحماية الأمنية والاستثمار الاقتصادي من الصين، وبرزت الصين بوصفها أكبر مستثمر في ميانمار إذ وصل الاستثمار الأجنبي المباشر الرسمي من الصين إلى 6.4 مليار دولار أمريكي بحلول منتصف عام 2010، ومعظمها في قطاعات الموارد الطبيعية[1]

وشكّل دعم الصين ضرورة لبقاء النظام الحاكم في ميانمار؛ فقد قدمت الصين لها الدعم المعنوي والمالي ـ بما في ذلك الأموال والمواد اللازمة لدعم النخب العسكرية الميانمارية ـ ثم زيادة نفوذها في الداخل والخارج؛ بثقل الصين في «مجلس الدولة للسلام والتنمية»[2].

وميانمار من صنف الدولة التي تستجيب للفرص ـ بحسب قول شويللر ـ والمحدد الأساس لذلك هو عوامل داخلية، والمتغير الرئيس على مستوى الدولة لها هو نظامها السياسي الحاكم المتمثل بالمجلس العسكري مقاداً من لدن العسكر، فيمكن تصنيفها ضمن فئة «الثعلب **FOX**؛»، إذ تستخدم مكرها لتحقيق المكاسب بسهولة على حساب منافسيها وخصومها»[3]، وهكذا سايرت ميانمار ركب الصين من أجل إبعاد خطر خصمها: الولايات المتحدة.

وبحسب هذا بقيت ميانمار تحت حكم المجلس العسكري دولة تعديلية محدودة الأهداف تتشارك في أهدافها التعديلية مع الدولة التعديلية الأقوى في النظام الاقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا: الصين؛ لإزاحة الولايات المتحدة ووضعها الراهن قوة مهيمنة على هذه المنطقة ومهددة لنظامها السياسي الداخلي لذا فهي سايرت ركب الصين بوصفها فرصة وليس تهديدا لمصالحها، ويمكنها الربح الاقتصادي والحماية العسكرية من هذه الدولة الصاعدة اقتصاديا والمتنامية عسكرياً.

(1) Enze Han, Op. cit., p. 96.

(2) Michael Green and Derek Mitchell, Op. cit., p. 152.

(3) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 88.

لكنها بعد الإصلاح السياسي وصعود زعيمة المعارضة (سو كي) وحزبها «الرابطة الوطنية للديمقراطية»[1] أصبحت ميانمار تناور بين قوة الوضع الراهن: الولايات المتحدة، والقوة التعديلية الصاعدة: الصين، إذ انفتحت على الولايات المتحدة بعد سنين من العلاقات المتوترة وفي الوقت ذاته تحاول الحفاظ على العروض المقدمة من لدن الصين وذلك بابتزاز الطرفين عن طريق التلويح بمسايرها ركب أحدهما في حال تخلي الآخر عنها[2]. ولهذا عملت ميانمار في ظل حكم «الرابطة الوطنية من الديمقراطية» حاملا للميزان **Holding the balance** يمكنها ان ترجح طرفا على آخر.

صنف ابن آوى: تايلاند بعد انقلاب عام 2014.

إن التقارب الصيني التايلاندي له جذور؛ فبوصفها دولة غير مطالبة في بحر الصين الجنوبي، ليس لتايلاند أي تضارب مباشر في المصالح مع الصين في ما يتعلق بالنزاعات الإقليمية في هذا البحر، ففي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، التي تلقت تايلاند إبانها ضربة مالية، تعهدت الحكومة الصينية بعدم تخفيض قيمة «الرنمينبي» مع الالتزام بمليار دولار أمريكي لإنقاذ تايلاند من تداعيات الأزمة المالية، وبهذا أعطت الصين صورة إيجابية لها في تايلند، وفي مقابل ذلك، أبدت الاخيرة سخطاً بإزاء الولايات المتحدة بسبب دعم واشنطن المتردّد والمتذبذب لتايلاند، الذي أزعج الكثير من التايلانديين وقوّض من مفهوم الصداقة الحقيقية بين القيادتين الاميركية والتايلاندية، وفي السنوات التي أتت، تبنّت تايلاند علاقة سياسية واقتصادية أوثق مع الصين الصاعدة، فعلى سبيل المثال، تمت أكثر من 1500 زيارة ثنائية قام بها مسؤولون حكوميون من الدولتين على جميع المستويات في العامين اللذيين أتيا بعد أزمة عام 1997 [3].

وتعمقت العلاقات بين الصين وتايلاند الى حد كبير بعد انقلاب عام 2014، الذي قاده الجنرال (برايوت تشان أوتشا) Prayut Chan ـ o ـ cha قائد القوات المسلحة الملكية

(1) تسنم حزب المعارضة (الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية) عام 2016 عقب قيام المجلس العسكري (مجلس الدولة للسلام والتنمية) بإصلاحات صممها الجنرالات العسكريون، بدأت حكومة Thein Sein سلسلة من الإصلاحات السياسية الجريئة التي تضمنت القضاء على العديد من القيود السياسية المفروضة على أحزاب المعارضة، وحرية التعبير، والمجتمع المدني.

(2) Enze Han, Op. cit., p. 98 - 99.

(3) Enze Han, Op. cit., p.p. 99 - 100.

التايلاندية، وجاء ذلك مباشرةً بعد توتر في العلاقات مع الحليف التقليدي لتايلاند: الولايات المتحدة، وتعمقت الروابط ـ ولاسيما الأمنية منها ـ بين الصين وتايلاند؛ إذ بدأت هذه الروابط بشراء تايلاند لغواصات صينية ثم تطورت بشكل ملحوظ لتشمل مناورات بحرية مشتركة جديدة ونقاشات حول منشآت للإنتاج العسكري المشترك(1).

وفي أول خطاب لـ (برايوت) في الخارج بعد الانقلاب أكد بشكل خاص ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة تايلاند على تحقيق «توازنها وقوتها»، حيث سيساعد ذلك بدوره على الحفاظ على التوازن في داخل رابطة «الآسيان» وإنشاء توازن جديد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والآراء الموصوفة من لدن (برايوت) كانت تسمى «السياسة الخارجية لما بعد الانقلاب» في تايلاند، في إشارة إلى الانقلاب العسكري في مايو 2014، وانطلاقًا من خطاب (برايوت) والإجراءات التي اتخذتها إدارته، بدا أن تايلاند مرت بتغيير في السياسة الخارجية لصالح تعزيز العلاقات الثنائية مع الصين، بدلاً من حليفها التقليدي الولايات المتحدة، ويتجلى ذلك في تنامي العلاقات الاقتصادية الصينية التايلاندية والتعاون العسكري، إلى جانب إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وأجرت الدولتان محادثات حول بناء منشآت الإنتاج العسكري في تايلاند، ويعزى هذا التحول نحو رد الفعل الأمريكي على الانقلاب العسكري، الذي تضمن تجميد المساعدات الأمنية والدفاعية لتايلاند، وتقليص التدريبات العسكرية(2).

وأن التعاون الاقتصادي الأوثق بين البلدين (الصين وتايلاند) قد تجلى في تفوق الصين على اليابان في تجارتها مع تايلاند لتصبح الشريك التجاري الأول لها في السنوات الأولى من العقد الثاني من هذا القرن، وفضلا على ذلك، أصبحت الصين أكبر مصدر للسائحين الأجانب في تايلاند، حيث زار أكثر من 8 ملايين مواطن صيني تايلاند سنويًا على مدار العامين (2016ـ 2017)، وهذا يعدُّ مساهمة فاعلة في انعاش الاقتصاد التايلاندي(3).

(1) Prashanth Parameswaran, China-Thailand Military Ties in the Headlines With New Shipbuilding Pact, The Diplomat, 13 September 2019, at: https://thediplomat.com/201909// china-thailand-military-ties-in-the-headlines-with-new-shipbuilding-pact/(accessed:12 february 2020)

(2) Chookiat Panaspornprasit, THAILAND: The Historical and Indefinite Transitions, in: Daljit Singh and Malcolm Cook (eds), Southeast Asian affairs (2017), (Singapore; The Institute of Southeast Asian Studies "ISEAS", 2017), p. 360 0 361.

(3) Enze Han, Op. cit., p. 100.

وفي ما يتعلق بانقلاب عام 2014، أحدث هذا الانقلاب الذي قام به الجنرال (برايوت) بيئة سياسية محلية تتدهور فيها الحريات المدنية وانتهاكات حقوق الإنسان، ويتضح ذلك بشكل خاص في الاستخدام القسري لـ(قانون الملكة) في التعامل مع المنشقين السياسيين، وسبب هذا الانحدار السياسي في تايلاند مشكلة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، التي لم تعد متسامحة أو داعمة للانقلابات العسكرية في تايلاند على نحو ما كانت خلال سنوات الحرب الباردة، فقامت بتخفيض علاقاتها العسكرية مع تايلاند، وألغت بعض المساعدات العسكرية لها وانتقدت الوضع السياسي فيها، وعلى الرغم من ذلك، لم يكن الضغط الأمريكي ذا تأثير قوي في الحكومة التايلاندية؛ لمسايرتها ركب الصين من أجل الربح والمكاسب التي جنتها فعلاً جراء هذه المسايرة، وبعد ذلك بمدة توجه (برايوت) إلى الصين للقاء الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، إذ قال خلال الاجتماع إنه يتعين على البلدين مواصلة إظهار التفاهم والدعم المتبادلين بشأن القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية لكل منهما[1].

وزيادة على العلاقات السياسية الوثيقة بين الصين وتايلند، عزز كلا البلدين التعاون العسكري؛ إذ اشترت تايلاند غواصات ودبابات وغيرها من المعدات العسكرية من الصين، ونفذت الدولتان التدريبات العسكرية المشتركة، «بلو سترايك»، التي تم عدّها في عام 2016 «التمرين الأكثر شمولاً بين الجانبين» بما في ذلك العمليات البرية والبحرية، والتدريب على الإغاثة الإنسانية[2]، ووقعت مؤخراً شركات صينية مختصة في بناء السفن عقداً مع تايلاند لتصدير سفن من نوع (071E LPI) وصلت كلفتها الى 130 مليون دولار عام 2019 ضمنتها تايلاند في موازنتها لعام 2020 [3].

وغير مكترث لذكريات الحرب الباردة والتحالف التايلاندي مع الولايات المتحدة، نظر (برايوت) إلى نهوض الصين بوصفها فرصة اقتصادية أكثر منها تهديداً ستراتيجياً، فخلال زيارة إلى تايلاند في ديسمبر من العام 2015، وقع رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشيانغ) Li Keqiangصفقة بقيمة 12.2 مليار دولار لبناء خط سكة حديد بين الشمال والجنوب يربط مدينة (كونمينغ) الصينية بـ(بانكوك) وساحلها الصناعي الشرقي والمساعدة في تمويله، ويرى مساعدو (برايوت) الاقتصاديون أن البنية التحتية حاسمة الأهمية لوضع تايلاند مركزا للتجارة

(1) Ibid, p.p. 100 -101.

(2) Enze Han, Op. cit.,, p. 101

(3) Prashanth Parameswaran, Op. cit.,

والنقل في رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في عام 2013، تفوقت الصين على اليابان بوصفه أكبر شريك تجاري لتايلاند، حيث تمثل حوالي 14 في المائة من إجمالي تجارتها[1].

وعلى الرغم من الخيارات البنيوية التي تعمل محددا لخيارات المحالفة للدول الثانوية، إلا أن السياسة المحلية ـ بعناصرها ـ تؤدي دوراً غير قليل ومهم في خيارات المحالفة لهذه الدول في توجهاتها نحو الدول المهيمنة والصاعدة، ويكون ذلك بخيارات القادة وصناع القرار والزعماء السياسيين وادراكهم، ثم استجابتهم بسلوكيات معينة للفرص والتحديات، والعمل الاساس في توجه القادة هو مدى شرعيتهم السياسية وتناغم ذلك مع توجهات القوى العظمى (مثالاً الانظمة القمعية غالباً ما ترغب بالصين)، فضلاً على التاريخ السياسي لهذه البلدان وينطبق ذلك ـ بشكل خاص ـ على الدول الثانوية التي كانت ـ تاريخياً ـ مستعمرات سابقة مهيمناً عليها من لدن قوى خارجية[2].

ويمكن القول إن تايلند بعد انقلاب 2014 يمكن أن تُعدُّ مصداقاً لصنف «ابن آوى»، الذي يطرحه شويللر في نظريته توازن المصالح على مستوى الدولة؛ لأن هذا الصنف «يجد ضالته في اتباع الذئاب»، وهذا ما يتجلى لنا في مسايرة تايلند لركب الصين.

وبحسب هذا يتم صوغ سياسات التحالف بعملية تفاعل متبادل بين متغيرات البيئة الداخلية (الفرد، وعناصر السياسة المحلية الأخرى) ومتغيرات البيئة النظامية في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذين المستويين من التحليل (الدولة والنظام)، فيتخذ صناع القرار (رجال الدولة والقادة السياسيون) **المتغير الوسطي** الذي يربط بين هذين المستويين بإدراكهم شبكة معقدة من الفرص والتحديات الاستراتيجية التي تشكل قيودا خارجية تتطلب استجابة تحددها خيارات السياسية المحلية يصوغها القادة.

---

(1) Shawn W. Crispin, Op. cit.

(2) Enze Han, Op. cit., p. 84.

الفصل التاسع

توازن المصالح والاستقرار الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا

(مستوى النظام الإقليمي)

كان وما يزال الحفاظ على الوضع الراهن المتمثل بالسلام والأمن والاستقرار مصلحة أمريكية طويلة الأمد في جنوب شرق آسيا؛ فالحفاظ على الاستقرار يعمل على تعزيز مكانة الولايات المتحدة على مختلف الصُعد في هذه المنطقة، ومنع ظهور قوة عظمى منافسة هناك، وكانت مصالح الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا ثابتة بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، وهذه المصالح الطويلة الأمد تحتِّم عليها الالتزام بالاستقرار والأمن، فضلاً على العمل على ترسيخ نظام إقليمي قائم على بيئة اقتصادية مفتوحة وشفافة، والحل السلمي للنزاعات، واحترام القيم العالمية وحقوق الإنسان والحريات، والنظام الاقليمي القائم على القواعد[1].

وفي مقابل هذه القوى المهيمنة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن، هنالك قوى صاعدة تبحث عن مكانة تليق بصعودها الاقتصادي والعسكري: الصين، فبين عامي (2009 ـ 2010)، انخرطت الصين في سلسلة من السياسات الخارجية الحازمة والمبنية على تأكيد الذات تنطوي على تحدٍ صيني للنظام الإقليمي والأمني الأمريكيين الذي أنشأ بعد الحرب الباردة في شرق آسيا بشكل خاص وجنوب شرق آسيا بشكل عام[2]، وتجلى الحزم الصيني الجديد أكثر في مطالباتها التوسعية في البحار القريبة منها ولاسيما بحر الصين الجنوبي، فضلاً على رغبتها العارمة بإرجاع تايوان، مما أدى بوزارة دفاع دولة مهمة في شرق آسيا ـ وهي وزارة

(1) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p. 174

(2) Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia.., Op. cit., p.p. 910-.

الدفاع اليابانية ـ أن تقول في تقريرها السنوي للدفاع الصادر في 5 آب/أغسطس من العام 2014 بأن الصين «تحاول تغيير الوضع الراهن بتدابير قسرية»[1].

ويُشير الاعتقاد الواقعي الى أن الصراع بين الولايات المتحدة بوصفها قوة وضع راهن عظمى والصين بوصفها قوة صاعدة تحمل نوايا تعديلية محتومةً على الرغم من الروابط التي تربطها ولاسيما الاقتصادية والتجارية، وأن ما يجعل هذا ممكناً هو أن الصين ليست كالقوى الصاعدة الأخرى في النظام الدولي في هذا القرن مثل الهند، والبرازيل، فالصين هي الدولة الوحيدة القادرة على منافسة الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً، فالصعود الاقتصادي للقوى الصاعدة الاخرى قد يغير موازين التجارة لكنه لا يغير توازنات القوى، بحسب ما هي عليه الصين اليوم[2]. فالصين تشق طريقها بشكل جلي لتصبح ثاني أكبر قوة في النظام الدولي بعد الولايات المتحدة على حين لا تبدي قوى صاعدة أخرى مثل البرازيل وغيرها اهتماماً كبيراً على الإطلاق بالقوة العسكرية[3].

ويميل الخيار الاستراتيجي للصين بوصفها قوة صاعدة الى السيطرة الاقليمية سياسيا وعسكريا في وضع يلبي ما ترنو اليه مصالحها الحيوية وأهدافها القومية[4]، والتخطيط الصيني على المدى البعيد هو إزاحة الولايات المتحدة الاميركية من جنوب شرق آسيا، وهي مقدمة لإزاحتها من شرق آسيا بشكل عام[5].

وتتمثل أبرز نقاط التصادم بين هاتين القوتين الصاعدة والقائمة حول نقطتين مهمتين تسعى فيهما الصين لتعديل الوضع الراهن وتسعى الولايات المتحدة للإبقاء عليه، وهُما بحر الصين الجنوبي، وتايوان، فضلاً على محاولة دول جنوب شرق آسيا الأخرى اتباع سلوك «الإلزام» للحد من طموحات الصين.

(1) Ibid, p. 10.

(2) نوح فلدمان، الحرب الهادئة: مستقبل التنافس العالمي، ترجمة: هشام سمير، مركز تكوين للدراسات والنشر، الرياض، 2016، ص 41.

(3) توماس رايت، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(4) نزار اسماعيل لطيف الحيالي، الصين والتحدي الأطلسي الجديد، مجلة دراسات ااستراتيجية، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد (بغداد)، العدد 7، 2000)، ص 115.

(5) كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 41.

الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي بين القوى الصاعدة والمهيمنة.

الهدف الصيني الأوسع نطاقاً والأكثر حيوية في منطقة جنوب شرق آسيا والأكثر قدرة في التسبب في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة يكمن في طموحات الصين التوسعية في بحر الصين الجنوبي؛ فتستخدم الصين ما يسمى بـ«الخط التاسع» dash ـ Nine ـ line الغامض، الذي يقضي بإلحاق معظم هذا البحر بالمياه الاقليمية الصينية التابعة للبر الرئيس، وادعاءات الصين لم تمنع دول جنوب شرق آسيا من الوصول الى مقدرات هذا البحر فحسب بل عملت على فرض قيود تجارية من شأنها ان تجعل دول هذه المنطقة تابعة لها، وعملت أيضاً على ترسيخ هذا المطالبات من بأساليب وآليات أبرزها إنشاء قواعد عسكرية على الجزر المرجانية والاستعانة بقوتين هما: خفر السواحل العسكري، وأسطول الصيد التابعين لها لفرض ارادتها على الدول الأصغر التي تتشارك معها هذا البحر[1].

ولبسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي مقدمة نحو بسط قوتها البحرية في المحيط الهندي ثم الى بقية بحار العالم ومحيطاته، لطالما أعلنت الصين أن قضية هذا البحر غير قابلة للمساومة وأنها مستعدة لاستخدام جميع الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية، للدفاع عما تعده حقاً لها وجزءاً من سيادتها[2]، وتعدُّ استراتيجية الصين في التعامل مع النزاعات الإقليمية البحرية هي الأكثر بروزاً بين القضايا الأمنية الأخرى في منطقة شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرقها بشكل خاص[3]، فالصين تسعى الى تغيير الوضع الراهن المتمثل بالواقع البحري في بحر الصين الجنوبي بسلوكياتها في (سكاربول شول) Scarborough Shoal و(مناطق توماس الصخرية)، فضلاً على مجموعتي جزر (سبراتلي)، و (براسيل)، والمياه الفيتنامية واستعراض عضلاتها، وتحاول أن تثبت مكانتها وحضورها في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في المنطقة بتعزيز قدراتها العسكرية الرئيسة ولاسيما في مجال الأسلحة غير المتماثلة من أجل إضعاف القوة والحضور الاميركييّن في هذا البحر[4].

وتمت الإشارة في البحث، أن هذا البحر يعدُّ واحداً من أكثر المناطق الجيوسياسية تعقيداً والتهاباً في العالم، ففضلاً على مجموعة الدول المطلة عليه والمطالبة بأجزاء مختلفة منه

(1) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(2) نوح فلدمان، مصدر سبق ذكره، ص 100.

(3) Liu Feng, China's Security Strategy towards East Asia, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 2, (Summer 2016), p. 11- 12

(4) توماس رايت، مصدر سبق ذكره، ص 105.

توجد قضايا السيادة الاقليمية، والحدود البحرية، وقضايا الوصول الى الموارد بطرق الشحن التي تمر عبره، فالنزاع في هذا البحر مدفوع بالمشاعر القومية؛ إذ يثير مشاعر الرأي العام على نطاق واسع وفي بعض الأحيان تكون عنيفة ولاسيما في الصين، والفلبين، وفيتنام، ويستخدم بعض قادة هذه الدول (ولاسيما الصين) هذا النزاع لتعبئة الجمهور تمهيداً للدعم السياسي[1]، وسيمكّن تراكم قوة الصين العسكرية (الجوية، والبحرية، والبرية، والبرمائية) من السيطرة على هذا البحر بأكمله بما في ذلك مقدراته لتعديل الوضع الراهن لصالحها (الوضع الذي يتمثل بمشاركة ـ الدول المطلة ـ الصين في سيادة على هذا البحر)، والحقيقة ان الهدف المعلن للصين هو التقدم نحو الجنوب واحتلال مجموعات جزره بالكامل ومقدراته حتى تصبح القوات الصينية على مرمى من سنغافورة، واندونيسيا وهذا من شأنه أن يضع الصين في موضع يجعلها تسيطر على خط المواصلات البحرية الحيوية الاستراتيجي الذي يربط المحيطين الهادئ والهندي[2].

والصين لديها تاريخ من استخدام القوة العسكرية لتعزيز مطالبها في بحر الصين الجنوبي حيث اشتبكت مع فيتنام في عامي 1974 و1988، حيث تمت السيطرة على الميزات البحرية لمجموعتي جزر (براسيل)، و(سبراتلي)، وفي عام 1994 استولت على Mischief Reef، وفي عام 2012 على (سكاربول شول)وتقع كل واحدة منهما على مسافة 135 ميلاً بحرياً من الأراضي الفلبينية على حين ازدادت تكتيكات الإكراه ضد الدول المطالبة المتنافسة (مثالاً صدمت سفينة وتم تدميرها وطرد الصيادين في المياه المتنازع عليها منذ عام 2008)[3]. فضلاً على قدرة الصين على نشر ترسانة موسعة من الصواريخ والطائرات المقاتلة والقاذفات الاستراتيجية على جزرها الاصطناعية التي أنشأتها حديثاً يمكن لهذه المنشآت أن تكون في نهاية المطاف بمثابة أسطول من «حاملات الطائرات التي لا تغرق»، فالصين رفضت قرارات صدرت بحقها في هذا الخصوص مثل رفضها للقرار الصادر عام 12 حزيران/يونيو من العام 2016 من لدن محكمة التحكيم الدائمة التي حكمت على وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNcloss ثم سعت الصين إلى تسويغ مطالبها بطريقة تتماشى مع هذه الاتفاقية[4].

(1) Benjamin Herscovitch, A Balanced Threat Assessment of China's South China Sea Policy, Policy Analysis, No. 820, (August, 2017), p.p. 2 - 3.

(2) Richard Bernstein and Ross H. Munro, Op. cit., p. 30.

(3) Benjamin Herscovitch, Op. cit., p. 2.

(4) Ibid, p.p. 2 - 3.

وعلى الرغم من عمل الصين على إدخال حاملتي طائرات aircraft carriers لأهداف تتعلق بإثبات المكانة وإرساء الهيبة الاقليمية والعالمية، إلا أن هنالك غرضاً ستراتيجياً ذا قيمة غير قليلة لمشروع حاملات الطائرات هو استعراض القوة والقدرات ورفع درجة المناورة والمساومة أمام دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، وسيعزز من مكانة وقوة الصين أمام دول هذه المنطقة والدفاع عن مصالحها الاقليمية وحماية مجالها الحيوي، ففي خِضم هذه النزاعات الدائرة التي تخوضها الصين مع الدول المطلة عليه سيكون للصين اليد الطولى في هذا البحر نتيجة هذه الامكانيات، فضلاً على ذلك سيساعد هذا المشروع على حماية المصالح الصينية المتنامية في الخارج وكذلك زيادة المكانة والهيبة بإرسالها الى مناطق نفوذها[1].

وفي السنوات الأخيرة قامت الصين بتكثيف مطالبها الاقليمية البحرية في مناطق واسعة من بحر الصين الجنوبي، وهذه الادعاءات الصينية لا تستند فقط الى الالتزامات الأمنية والاقتصادية بل تصرح بهوية وطنية صينية راغبة بإعادة أمجادها السابقة، وتجلى ذلك بإدراك صانع القرار الصيني المتمثل بالرئيس الصيني (شي جين بينغ) ورؤيته لـ «الحُلم الصيني» في المؤتمر الوطني الثالث عشر لمجلس الشعب الصيني الذي عقد في بكين في آذار/مارس من العام 2018، التي يعكس بها الجهود الصينية التي يقودها لإعادة صوة الصين بوصفها قوة عظمى، والخطاب الذي ألقاه (شي جين بينغ) في المؤتمر كان منسجماً مع السياسة الخارجية الحازمة بشكل متزايد ولاسيما عند إشارته الى الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي وعدها واحدة من الانجازات الرئيسة لرئاسته، التي ربط بالاشارة اليها بين رؤيته للتجديد واستعادة امجاد الصين في العصور القديمة عندما كانت متربعة على عرش آسيا، وأكد صناع قرار صينيون ومسؤولون كبار في جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) مراراً وتكراراً بأن مقدرات هذا البحر والسيطرة عليه هو «مصلحة وطنية جوهرية» Core national interest مثلها مثل (التبت)، (تايوان) وهذا أكثر بكثير من النسخ الصيني عن (عقيدة مونرو) الأميركية في القرن التاسع عشر[2].

(1) Xiaoyu Pu and Randall L. Schweller, Status Signaling, Multiple Audiences, and China's Blue-Water Naval Ambition, in:T. V. Paul, Deborah Welch Larson, and William C. Wohlforth, Status in World Politics, (New York; Cambridge University Press, 2014), 157.

(2) Nicola Casarini, Southeast Asia's Security Dilemma: How the West is responding, in: Monir Majid and Yu Jie, Op. cit., p.p. 26 - 27.

ومحاولة تعديل الوضع الراهن من لدن قوة صاعدة يتطلب بالضرورة استجابة القوة العظمى المهيمنة الوحيدة في النظام الاقليمي في هذا المنطقة: الولايات المتحدة، إذ ليس من مصلحتها أن ترى قوى صاعدة تهدد مكانتها؛ لذا عملت على حماية مصالحها بالترويج لنظام داخلي قائم على القواعد والقيم العالمية ـ بما في ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية على وجه الخصوص منذ عام 2009، ومع تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي، أصرت الولايات المتحدة على أن لديها «مصالح وطنية مهمة» في ما يتعلق بالمعايير والقواعد الدولية، والحفاظ على حرية الملاحة والطيران، والحل السلمي لهذا النزاع، فالولايات المتحدة لا تريد أن يقع بحر الصين الجنوبي أو أحد أهم مداخله من المضائق المهمة مثل (مضيق ملقا)، وهو منفذً حرج للشحن للولايات المتحدة وبقية الدول أيضاً، كونه ثاني أكبر نقطة اختناق في العالم بعد (مضيق هرمز) لتجارة النفط، او غيره في يد الصين، لذا تعاونت الولايات المتحدة مع بعض دول جنوب شرق آسيا؛ لتعزيز حرية الملاحة، وسيادة مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، وتفعيل دور المؤسسات، ومساعدة هيئات حقوق الإنسان في المنطقة على دمج المعايير الدولية للبحار في التشريعات والعمليات القضائية[1]. ومن مظاهر هذه الاستجابة أيضاً إعلان الولايات المتحدة في عام 2015عن مبادرة للأمن البحري تهدف إلى تقديم المساعدة إلى البلدان من أجل تحسين وعيها البحري[2]؛ إذ شددت ـ في القسم الثاني الخاص بمنطقة آسيا ـ المحيط الهادئ من هذه المبادرة ـ على تشكيل البيئة الأمنية وعزم الولايات المتحدة على حماية مصالحها بالدفاع عن حرية الملاحة في شرق شرق آسيا وجنوبها بتوسيع شبكة الحلفاء والشركاء والاصدقاء لتحقيق الاستقرار وردع العدوان[3].

وهذا النزاع في ما يخص الولايات المتحدة ـ بوصفها قوة الوضع الراهن في النظام بحسب فرضية توازن المصالح ـ يعدُّ تحدياً أمنياً ودبلوماسياً لوضعها قوة مهيمنة في المنطقة ولاسيما أن لديها حلفاء يعدون أطرافاً في هذا النزاع (الفلبين)، وشركاء (سنغافورة)، وأصدقاء (فيتنام)، فضلاً على القوة ذات النوايا التعديلية بإزاء الوضع الراهن لهذا البحر (الصين)، التي تعدُّ

(1) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p. 176.

(2) Ibid, p. 179.

(3) استراتيجية تعاونية للقوة البحرية [الأميركية] في القرن الحادي والعشرين، مارس/آذار 2015، على الرابط التالي: https://www.navy.mil/local/maritime/CS21R-Arabic.pdf (تاريخ الدخول: 21 شباط/ فبراير2020)

التحدي الأبرز والند الأقوى لوضعها في المنطقة، لذا فالنزاع في هذا البحر ـ اي بحر الصين الجنوبي ـ هو أبرز نقاط التوتر بين القوة الصاعدة والمهيمنة في منطقة جنوب شرق آسيا[1]. وطورت واشنطن علاقة دفاعية وثيقة مع سنغافورة وإندونيسيا، ومنذ عام 2016، نفذت الولايات المتحدة عمليات حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي في أعقاب قرار محكمة التحكيم الدائمة لصالح الفلبين ورفضت مطالبات الصين التاريخية[2]؛ لتمثل قضية الدفاع عن منطقة شرق شرق آسيا وجنوبها ضمن مجالات السياسة الخارجية ذات الأولوية العليا للولايات المتحدة، وتجلى ذلك في خطاب وزير الدفاع الاميركي السابق ـ في إدارة الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) ـ (جيمس ماتيس) في (حوار شانجريلا) في عام 2018، الذي تمحور حول أربعة جوانب رئيسة أبرزها: القضايا البحرية، وبناء شبكات من الحلفاء والشركاء، وكان هذا الخطاب جديراً بالملاحظة بسبب تأكيده القوي المخاوف الأمنية المتزايدة فيما يتعلق بطموحات الصين البحرية في بحر الصين الجنوبي[3]. ولذا توجب على الولايات المتحدة أن تعزز ثقلها بالمنطقة بوصفها قوة الوضع الراهن الأقوى في النظام والمؤثرة فيه، لمواجهة الصين، وأن تعطي ثقلاً ستراتيجياً لسياسة الحفاظ على «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ» على وفق الرؤية التي رسمتها، بما في ذلك وضع خطة واضحة لمقاومة جهود تغيير الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي[4].

والاستجابة الجديدة، التي تمثلت في استراتيجية «منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ»، التي تبنتها إدارة الرئيس (دونالد ترامب)، تعدُّ أكثر وضوحاً في ما يتعلق بسلوك الموازنة ضد الصين الصاعدة والحازمة في هذا البحر، إذ جاء في التقرير الذي أصدرته وزارة الدفاع الاميركية بعنوان «**تقرير الاستراتيجية المحيط الهندي ـ الهادئ: التأهب، والشراكات، والتشجيع على منطقة قائمة على الترابط**»، وتحديداً في القسم الثاني منه، الذي حمل عنوان «جمهورية الصين الشعبية بوصفها قوة تعديلية» The People's Republic of China as a Revisionist

(1) Benjamin Herscovitch, Op. cit., p.p. 2 - 3.

(2) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., p 185.

(3) Ibid, p. 182.

(4) Brahma Chellaney, America's Feeble Indo-Pacific Strategy, Project Syndicate, 12 November 2019, at: https://www.project-syndicate.org/commentary/trump-too-weak-to-ensure-free-and-open-indo-pacific-region-by-brahma-chellaney-201911-?barrier=accesspaylog (accessed: 14 february 2020)

Power أن منطقة المحيط الهندي ـ الهادئ تشهد صيناً قوية وأكثر ثقةً وحزماً وتقبلا للمخاطرة سعياً وراء مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية[1]، وأنها ـ الصين ـ تواصل عسكرة بحر الصين الجنوبي بوضع صواريخ «كروز» مضادة للسفن، وصواريخ أرض ـ جو بعيدة المدى على مجموعة جزر (سبراتلي) المتنازع عليها، واستخدام القوات شبه العسكرية في نزاعتها البحرية ضد الدول الاخرى المطالبة، وتعمل على تطوير مجموعة واسعة من القدرات التي تمكنها من منع وصول اية دولة الى المناطق القريبة منها anti ـ access/area denial (A2/AD) وتهدف بذلك الى منع اية دولة من العمل في المناطق القريبة منها او في محيطها ويشمل ذلك المجالين الجوي والبحري وغيرهما من السلوكيات التي تقوض الاستقرار في المنطقة[2].

وإذا مارست الصين مزيدًا من الإكراه ضد دول جنوب شرق آسيا، فسوف يزداد اصطفافهم خلف الولايات المتحدة للتخفيف من هذا الضغط، وهو قد يؤدي إلى تصاعد المنافسة بين القوى العظمى في المنطقة، وهذا هو السبب في أن تأكيد الصين السيادة على بحر الصين الجنوبي يثير القلق الشديد، على الرغم من أن جميع الأطراف أصبحت الآن حذرة نسبيًا في تعاملها مع القضية بما في ذلك الولايات المتحدة، لذا فأي تحركات عدوانية في النزاع تؤدي إلى نتائج عكسية بشكل واضح لدرجة أنها تثير مخاوف مفادها أن الصين من المرجح أن تكون أكثر عدوانية وتعديلية مع نمو قوتها وتصاعدها، مما يخلق حوافز أكثر للولايات المتحدة لتسويغ التوازن ضدها، فجنوب شرق آسيا من أكثر المناطق المحفوفة بالمخاطر؛ لأن الصين تسعى إلى الهيمنة واستخدام الإكراه فيها، مما يهدد بجذب الولايات المتحدة إلى مزيد من المنافسة وربما تصعيد الصراعات[3].

وكأي صراع بين قوة صاعدة ومهيمنة على مر التاريخ هنالك من الدول الثانوية في هذا الصراع من يعدُّ الدول الصاعدة إما فرصة فتستجيب لها بمسايرة ركبها من أجل المكاسب والارباح و(خاصة الاقتصادية)، وهنالك من يعدها تهديداً فيسرع الى القوة المهيمنة ليكوّن

(1) Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region, US Department of Defense, (1June, 2019), p. 7. at: https://media.defense.gov/2019/Jul/011/-1/-1/2002152311//DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF (accessed: 21 february 2020)

(2) Ibid, p. 8.

(3) David A. Lake, Domination, Authority, and the Forms of Chinese Power, The Chinese Journal of International Politics,, Vol. 10, No. 4 (2017), p. 377.

توازنا معها ضد هذه القوة الصاعدة، وفيما يأتي نموذج مختار على سلوكي **التوازن والمسايرة** في جنوب شرق آسيا وتحديداً في بحر الصين الجنوبي:

أولاً: فيتنام ومحاولة إعادة التوازن.

سعت فيتنام للتقرب من الولايات المتحدة وبعض دول الوضع الراهن في المنطقة لموازنة الوجود التوسعي للصين في بحر الصين الجنوبي وتصاعد قوتها العسكرية المهدِدِة لجيرانها وفي مقدمتهم فيتنام، والأخيرة تدرك أن تعميق الصلات مع الولايات المتحدة يمكنها من ردع الصين بفعالية أكبر وتعزيز موقفها في النزاع الاقليمي الدائر في بحر الصين الجنوبي، وتساعدها في وضع مدونة لقواعد السلوك في هذا البحر؛ لذا تشير التطورات في السنوات الأخيرة في العلاقات الفيتنامية الاميركية إلى إن هذه العلاقات تتجه الى مزيد من الارتباط بين الدولتين ولاسيما في مجال الدفاع، لذا فتقرب فيتنام من الولايات المتحدة وبعض الدول في المنطقة التي تشاركها الهدف نفسه (التوازن ضد الصين) ليس مدفوعاً بالمخاوف المباشرة من بقاء الولايات المتحدة قوة وضع راهن مهيمنة في جنوب شرق آسيا، وإنما لحسابات الموازنة ضد القوة الصاعدة والحازمة بشكل متزايد وذات النزعة التوسعية في بحر الصين الجنوبي ذلك؛ لأن الولايات المتحدة وحدها من يستطيع ردع الصين وإيقاف توسعها[1]. وبحسب قول (ولتر ليبمان) Walter Lippmann: «فقط القوى العظمى يمكنها مقاومة قوى عظمى. فقط القوى العظمى يمكنها قتال قوى عظمى»[2].

وعلى الرغم من بذلها قصارى جهدها، إلا أن محاولات فيتنام لتحقيق توازن في نهج بحر الصين الجنوبي ـ وهو مجال تركيز رئيس لسياستها الخارجية ـ واجهت أيضا بعض الشكوك المتزايدة، لذا كان لموقف الولايات المتحدة النشط على نحو متزايد في بحر الصين الجنوبي والوجود الصيني الأكثر قوة في البحر ـ خاصة وأن الصين على وشك الانتهاء من استصلاحها وبنائها في (جزر سبراتلي) تأثير في الحد من القدرة على المناورة لبلدان إقليمية أصغر[3]. وادراك فيتنام لهذا للتهديد التي تمثله الصين في بحر الصين الجنوبي جعلها تستجيب، وهذه الاستجابة تمثلت بتعميق التعاون مع الشركاء الاقليميين الذين يشاركونها الهدف نفسه ليكونوا

(1) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, Op. cit., p. 249 – 250.

(2) Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 101.

(3) Phuong Nguyen,VIETNAM IN 2016: Searching for a New Ethos, in: Daljit Singh and Malcolm Cook (eds), Op. cit., p.p. 416 – 417.

بمثابة خط دفاع أول للتعامل مع سلوك التنمر من جانب الصين bullying by China، وفي هذا الصدد تطرق أحد الباحثين الفيتناميين الى حكمة قديمة يؤمن بها الفيتناميون مفادها ان العصا الواحدة يسهل كسرها على حين يكون ذلك صعباً عندما تكون هنالك مجموعة من العصي، وهذا يشير الى ضرورة الحلفاء لفيتنام من أجل ردع العدوان الصيني ونواياه التعديلية في بحر الصين الجنوبي، أي إن فيتنام متجهة نحو «سياسة المحالفة» وهي تكوين علاقات أمنية دفاعية وثيقة مع عدم وجود تحالفات رسمية مرتبطة بالمعاهدة مع الشركاء الرئيسين للتعامل مع الوضع الجديد[1].

شهد عام 2016 تتويجًا للتقدم المحرز في العلاقات بين فيتنام والولايات المتحدة في ظل سياسة إدارة أوباما لإعادة التوازن أو «الانعطاف» نحو آسيا ـ المحيط الهادئ في أثناء زيارة أوباما لفيتنام في آيار/مايو 2016، إذ أعلنت الولايات المتحدة قرارها برفع الحظر الأمريكي المستمر منذ عقود عن بيع الأسلحة الفتاكة إلى فيتنام، بعد أن خففت الحظر جزئيًا في أواخر عام 2014، فالخصمان السابقان (الولايات المتحدة وفيتنام)، أشار إلغاء الحظر إلى التطبيع الكامل للعلاقات بينهما، ولا تزال فيتنام تولي أهمية لتأمين المساعدة التقنية من الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضايا الأمن البحري[2].

ولأن فيتنام ليس لديها شركاء بديلون يسمحون لها بالتوازن ضد الصين، فليس أمامها خيار سوى مواصلة تعزيز علاقات التعاون مع دول ـ فضلاً على الولايات المتحدة ـ تشاركها الهدف نفسه، لذا سعت فيتنام إلى التوازن مع قوة وضع راهن اخرى لها مصالح في المنطقة: اليابان؛ إذ تسعى فيتنام للاستفادة من الخصومة بين الصين، واليابان في ما يتعلق بالنزاعات الاقليمية البحرية بينهما ولاسيما في بحر الصين الشرقي وما يتعلق بجزر دياو ياو/سنكاكاو (سواء في بحر الصين الجنوبي او الشرقي)، وتنتهز دعوة اليابان للتسوية السلمية للنزاعات القائمة بالاحتكام للقانون الدولي وكذلك حرية الملاحة والطيران..الخ، وهذا ما لا تريده الصين التي تعدُّ هذا النزاع شأنا اقليميا، ومظالم اليابان المتعلقة بالصين تجعل من اليابان شريكاً مثالياً لفيتنام، ووفاقاً لقول مسؤولين فيتناميين إن فيتنام واليابان في «شراكة عميقة وبالغة»[3]. ففيتنام تعدُّ جزءا من منطقة تمثل أهمية قصوى للمصالح اليابانية الاقتصادية والسياسية

(1) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, p. 259.

(2) Phuong Nguyen, Op. cit.,p. 417.

(3) Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, p. 271.

والأمنية (جنوب شرق آسيا) وتعدها اليابان مصلحة استراتيجية جوهرية Core strategic interest [1].

ثانياً: كمبوديا ومسايرة موجة المستقبل.

الصين وفي توجهاتها لتغيير الوضع الراهن عملت على تمتين الجسور مع القوى الصديقة والحليفة في المنطقة من أجل تعزيز موقفها وتقويته واسنادها في نواياها التعديلية في بحر الصين الجنوبي، ولا شك في أن كمبوديا في مقدمة هذه الدول التي تعول عليها الصين، فالأخيرة تتمتع بمكانة كبيرة في الذاكرة الكمبودية[2]. ولطالما عُدّت الصين هي الحليف الأقرب لكمبوديا، وأن سلوك المسايرة Bandwagoningهو السلوك الأبرز لكمبوديا بإزاء الصين[3].

قامت كمبوديا بدور يصب في مصلحة الصين في ما يتعلق ببحر الصين الجنوبي تجلى ذلك في ميل كمبوديا في غير مرة الى تأكيد ادعاءات الصين في بحر الصين الجنوبي عبر استنادها الى الخرائط التي توضح امتداد الصين على وفق «الخط التاسع» Nine ـ dash ـ line وأبرز المواقف الكمبودية التي ظهرت فيها مسايرة الصين هو في عام 2011 عندما كان اجتماع لقادة دول رابطة «الآسيان» في العاصمة الكمبودية «بنوم بنة»؛ إذ ذكر الرئيس الكمبودي آنذاك عدم تدويل قضية بحر الصين الجنوبي، وهو بالطبع يعدُّ انعكاساً لرغبة الصين التي تريد أن تبتعد عن التدويل لهذه القضية[4]، وانعكس موقف الصين في بحر الصين الجنوبي في سلوك كمبوديا برفض الأخيرة الجهود التي بذلتها دول رابطة «الآسيان» لدعوة الصين الى احترام قرار محكمة التحكيم الدائمة الصادر في 12 تموز/يوليو من العام 2016، وقبل الإعلان عن قرار المحكمة، أعلنت كمبوديا صراحةً أنها سترفض قرار هيئة التحكيم بشأن بحر الصين الجنوبي، وهو موقف يتماشى مع وضع الصين، ويتعارض، في الوقت ذاته، مع

(1) Céline Pajon, Japan in South East Asia: Looking for a Balanced Indo-Pacific, Institute for International Political Studies (ISPI), 11 December 2019, at: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/japan-south-east-asia-looking-balanced-indo-pacific-24578 (accessed: 4 february 2020)

(2) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 102 - 103.

(3) Thearith Leng, A PROMISING YEAR FOR CAMBODIA?, in: Daljit Singh and Malcolm Cook (eds), Op. cit., p. 140

(4) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 103.

موقف الدول المطالبة في هذا البحر، إذ صرّح رئيس الوزراء الكمبودي (هون سن) Hun Sen بأن حزب الشعب الكمبودي لا يؤيد هذا القرار ويعدّه «أسوأ تواطؤ سياسي في إطار السياسة الدولية»[1].

لقد أسفرت مسايرة كمبوديا لركب الصين عن نتائج إيجابية لكمبوديا؛ إذ كافأت الصين كمبوديا بمساعدات اقتصادية هائلة وتعاونت معها، فخلال زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) لكمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر 2016، التزمت الصين بتقديم 600 مليون دولار أمريكي مساعدة لكمبوديا على مدار ثلاث سنوات، وتم إبرام 31 اتفاقية تعاون بين الدولتين، وفي الوقت ذاته، وافقت الصين على طلب كمبوديا بزيادة حصة صادرات الأرز الكمبودي إلى الصين من 100000 إلى 200000 طن، ابتداء من عام 2016، ويمكن عدّ هذا عرضًا سخيًا من لدن الصين، حيث تواجه كمبوديا مشكلة فائض إنتاج الأرز، الذي أدى إلى أعمال شغب سبتمبر في مقاطعة (باتامبانغ) الكمبودية.[2] فكمبوديا تعدّ الصين «موجة المستقبل» Wave of future التي ستزدهر في ظل مسايرتها.

والادوات التي بيد الصين فيما يخص علاقاتها مع كمبوديا كثيرة وستبقى عنصراً مهماً في استمرار قوة موقف الصين في هذا البحر ولاسيما بإزاء جيرانها من دول جنوب شرق آسيا، فتوجيه الدور الكمبودي في نزاعات الصين يعزز إمكانية أن تكون الصين رابحة في موقفها ويعمقه وهو ما يقوض الوضع الراهن في المنطقة ثم الاستقرار من دول التوصل الى امكانية حل جذري والإبقاء على الوضع[3].

وعلى الرغم من الامكانيات والقدرات الصينية الهائلة المدفوعة بالسعي وراء مصالحها في تغيير الوضع الراهن بحر الصين الجنوبي إلا أن الولايات المتحدة لا زالت مصرة على حماية وضعها بوصفها قوة مهيمنة في جنوب شرق آسيا بشكل عام وقوة عظمى لديها ما يمكنها من التدخل لمنع الصين وردعها عن تغيير الوضع في هذا البحر.

(1) Thearith Leng, Op. cit., p. 140

(2) Ibid, p. 141.

(3) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 104 - 105.

تايوان ومسايرة الاصطفاف.

تمثل تايوان الأولوية العسكرية القصوى للصين، وفي الوقت ذاته تمثل حليفاً عسكرياً للولايات المتحدة الأميركية، وتايوان دولة غنية وتتمتع بمكانة غير قليلة وأن الفوز بتايوان ذو أهمية جيواستراتيجية للصين ورغبة الصين بإرجاعها للوطن الأم او (التراب الرئيس) من أهم أجندة السياسة الخارجية الصينية إن لم تكن أهمها على الاطلاق[1]. فمنذ أزمة المضائق التايوانية في خمسينيات القرن الماضي وقيام الصين بقصف جزيرتي (ماتسو)، و(كيموي) المهمتين في المحيط الهادئ تصاعد الضمان العسكري الاميركي لتايوان يصاحبه ضغطٌ عسكري موجه ضد الصين[2].

وكانت مسألة تايوان أهم التزامات الميثاق المبرم بين تايوان والولايات المتحدة (معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وتايوان عام 1954) واستمر ذلك حتى إعلان الولايات المتحدة فتح القنوات الدبلوماسية مع الصين بشكل رسمي، ومنذ أن قام الرئيس الأميركي (جيمي كارتر) بإلغاء المعاهدة أو هذا الميثاق من طرف واحد عام 1979 أخذت سياسة الحماية الرسمية الأميركية لتايوان منحى آخر أو ما يُسمى بـ «الغموض الاستراتيجي»، فعلى الرغم من أنه ليس هناك التزاما رسميا يجبر الولايات المتحدة على الدفاع عن تايوان فضلاً على أن الأسباب التي تدعو للتدخل تُركت غير محددة المعالم عن قصد إلا أن الكونغرس الاميركي مرر قانوناً[3] يقضي بإبقائه مطلعاً على وضع تايوان وضرورة اشعاره بأي تهديد يُحيق بها وبأمنها ناهيك عن الوجود الأميركي، الذي لا يزال في وضع الاستعداد لحماية تايوان ضد أي هجوم صيني محتمل[4].

والتحالفات التي تتشكل بين الولايات المتحدة والدول الآسيوية قائمة إلى حد كبير على

(1) نوح فلدمان، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(2) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ص 37 - 38.

(3) أقر الكونغرس الاميركي قانون العلاقات مع تايوانTRA عام 1979، الذي بقي ساري المفعول بوصفه الأساس أو القاعدة التي تنظم العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان، وبموجب هذا القانون أُجيز للولايات المتحدة الدفاع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني مع إمكانية استمرار تزويدها بالأسلحة الدفاعية من مدة لأخرى على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بأن تايوان هي جزء من الصين، يُنظر: ابتسام محمد عبد، الاستراتيجية الأميركية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 26، 2005)، ص 113.

(4) نوح فلدمان، مصدر سبق ذكره، ص 45.

رفض الهيمنة الصينية على هذه الدول وقد تستنج هذه الدول بأن تخلي الولايات المتحدة عن تايوان أو التلكؤ في الدفاع عنها هو مقدمة للتخلي عنهم في المستقبل[1]، فالفشل في الحفاظ على مصداقية الولايات المتحدة في دفاعها عن تايوان ضد أية محاولة لـ«امتصاصها» من لدن الصين يعني بداية لانهيار الوضع الراهن في جنوب شرق آسيا المتمثل بالهيمنة الاميركية وانقلاب هذا الوضع الذي أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية تتويجا للانتصارات الأميركية في المحيط الهادئ، وقد يضع جزءا كبيرا من القدرة والمكانة السياسية والاقتصادية في يد الصين وليس في المنطقة فحسب، ثم تصبح الصين قوة مهيمنة ونشهد تحولاً في توازن القوى والمصالح[2]. فإذا ما أرادت الولايات المتحدة الدفاع عن وضعها الراهن وهيمنتها فيجب أن تكون مستعدة لدفع تكاليف أكثر للحفاظ على هذا الوضع حتى لو كان ذلك بالقوة العسكرية[3].

ومن بين نقاط الاصطدام المحتملة بين الصين الولايات المتحدة، التي يمكن أن تؤدي الى صراع على درجة عالية من العنف الحقيقي تعد تايوان الأكثر رعباً، فالنزعة القومية الصينية المتصاعدة المتعلقة باستعادة أمجاد الماضي تجعل من تايوان الشرارة التي تندلع منها الحرب بين القوتين الكبريين، ولاسيما أن قادة الحزب الحاكم في الصين يستند على القومية في احتكاره للسلطة[4]؛ وإن الذي يمكن أن يزيد الطين بلةً هو تصاعد الرغبة في الاستقلال لدى تايوان، وفي هذا الصدد يطرح (نوح فلدمان) حوارا يتعلق بتايوان: إذ يقول ان اشتعال الحرب متوقف على صعود سياسي تايواني منتخب على أساس برنامجه القائم على استقلال تايوان، وفي الوقت ذاته، محاولة القيادات الصينية بدعم شرعيتها بتحويل نظر الجمهور الصيني عن تراجع اقتصادي قد يدفع قائدا متشددا لديه علاقات قوية مع جيش التحرير الشعبي بدفع حاملة طائرات نحو المضيق مما يضع الولايات المتحدة أمام خيارين إما الردع ـ باستخدام الوسائل العسكرية ـ أو التخلي عن مصداقيتها ثم مكانتها بوصفها من القوى العظمى المهيمنة[5].

(1) المصدر نفسه، ص ص 45 - 46.

(2) المصدر نفسه، ص 48.

(3) المصدر نفسه ص 49.

(4) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا الى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2014، ص 144 - 145.

(5) نوح فلدمان، مصدر سبق ذكره، ص 40.

وفي خطاب ألقاه وزير الخارجية الصيني (يانغ جيتشي) Yang Jiechi عام 2010 أمام 300 شخص من الدبلوماسيين البارزين والعديد من كبار المسؤولين الأمريكيين أعلن فيه بحزم ـ بعبارات أكثر انسجاما مع من يريد تعديل الوضع الراهن أكثر من الابقاء عليه ـ بأن الصين تزداد قوة على الساحة الاقليمية والدولية؛ والولايات المتحدة كانت تنتهك القانون الدولي ببيع أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار إلى تايوان، ووصفه بأنه انتهاك لمدونة قواعد السلوك بين الدول، وتهدد للمرة الأولى بفرض عقوبات كبيرة على الشركات الأمريكية التي تزودها بالأسلحة(1)، فقضية تايوان هي وحدها التي يمكنها جلب القوتين إلى صراع عسكري حقيقي، فالحفاظ على الاستقرار والازدهار في شرق آسيا يخدم المصالح الوطنية لأمريكا، وتايوان مثال للدولة الديمقراطية التي تريد الولايات المتحدة بقاءها مستقلة بعيداً عن سلطات الصين الديكتاتورية ويمكن للولايات المتحدة بالتأكيد أن تفعل المزيد لتعزيز التبادلات والتكامل عبر المضيق(2).

ويكمن التحدي لنظام الأمن الأميركي والسياسة الاميركية في منطقة جنوب شرق آسيا بدعم تايوان من دون التوجس من استفزاز الصين، فمن ناحية يعدُّ تسليم الولايات المتحدة بطموحات الصين في إرجاع الأجزاء المتشظية للتراب الرئيس منطويا على مخاطر على الاستقرار الاقليمي وتغييراً للوضع الراهن، ومن ناحية أخرى أن تخفيض دعمها للحكومة المنتخبة في تايوان يجعلها في مواجهة مع الكونجرس الأميركي، ثم لم تحصل على أية موافقة في هذا المجال، مما يعيق إمكانية التحولات الديمقراطية السلمية لدول المنطقة، لذا يفترض أن تقوم الولايات المتحدة بتوظيف القنوات الدبلوماسية من أجل إقامة توازن بين الصين وتايوان في علاقاتهما السياسية.

وتبقى المخاطر واردة طالما يستمر النفوذ للقيادة العسكرية في اتخاذ القرار؛ لأنها تتمسك بأفضلية الخيار العسكري لحل قضية تايوان وطالما استمرت الصين بالتلويح ـ بأية عملية استفزاز تتعلق بهذه القضية ـ بالخيار العسكري فالأزمة ستبقى طافية على السطح وقد عملت على ذلك في غير مرة (ولاسيما في عام 1995) عندما أجرت الصين مناورات في صواريخ أرض ـ أرض قرب تايوان وغايتها في ذلك توصيل رسالة مفادها غضب

(1) Xiaoyu Pu and Randall L. Schweller, Status Signaling, Multiple Audiences.., Op. cit., p. 162.

(2) Zhiqun Zhu, US-China Relations in the 21st Century: Power transition and peace, (New York ;Routledge, 2006), p. 181 - 182.

الصين من محاولات تايوان برفع مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الغربية ومحاولتها الحصول على مقعد في منظمة الأمم المتحدة وهذا قاد الى إرباك الوضع في داخل تايوان على الصعيد الاقتصادي (تدهور سوق الأوراق المالية)، وسياسياً (قلق القيادة السياسية)، وهذا يدل على التحدي الذي تمثله عقلية صانع القرار العسكري الصيني على الوضع الراهن في المضيق وما تمثله من تحدٍّ لهيمنة الولايات المتحدة[1].

وتُعد القضية التايوانية أبرز الاختبارات لنوايا الصين التعديلية في المنطقة وفي هذه المسألة تتجلى الشواهد على سلوكيات الصين بتغيير الوضع الراهن الذي تتضمن أسلوب خطاباتها ولغتها حول مسألة توحيد هذه الجزيرة وإرجاعها الى البر الرئيس، إذ تصر بكين على أن مصير تايوان متعلق بها وحدها ولا أحد غيرها وقد أكدت بشدة وحزم أن أية محاولة لانفصال تايوان او استقلالها رسمياً سيجبر الصين بأن تستعمل الوسائل كافة ـ بما فيها العسكرية ـ لمنع ذلك لأن هذا يشعل القومية الصينية ويعيد مخاوف بكين من المؤامرات الخارجية التي خضعت لها سابقاً في ما تسمية «قرن الإذلال»[2].

وسعت الصين الصاعدة إلى تآكل التحالفات الأمريكية في المحيط الهادئ بتايوان؛ فابتداءً من أوائل التسعينيات، استثمرت بكين تطوير الصواريخ وغيرها من التقنيات العسكرية التي من شأنها أن تمنع الولايات المتحدة من التدخل في صراع قريب من شواطئها، وأي صراع على تايوان، يجعل الأمر أكثر تكلفة على الولايات المتحدة في دخول الحرب، وحاول قادة الصين تقويض الضمانات الأمنية للولايات المتحدة وإظهارهم لحلفاء الولايات المتحدة في المحيط الهادئ أن قدرة الأخيرة على حمايتهم تتضاءل، وبعد سنوات من النمو المذهل الذي أدى إلى زيادات هائلة في الإنفاق العسكري، وضع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أنظاره أعلى من سابقيه بسعيه إلى إعادة تأسيس الصين قوة عظمى، ومن مظاهرها إعادة تايوان للوطن الأم[3]، وفي الآونة الأخيرة، زاد جيش التحرير الشعبي (PLA) من الدوريات في جميع أنحاء تايوان

(1) المصدر نفسه، ص 44.

(2) المصدر السابق، ص 42.

(3) Mira Rapp-Hooper, Saving America's Alliances: The United States Still Needs the System That Put It on Top, Foreign Affairs, March/April 2020, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/202010-02-/saving-americas-alliances (accessed: 18 - 2 - 2020)

وقربها باستخدام طائرات قاذفة ومقاتلة ومراقبة وغيرها للإشارة إلى تايوان بغاية الصين[1]. وواصلت الصين تأكيد قدرات الطوارئ التي تمكنها من التدخل في حال قامت تايوان بأي تحرك نحو الاستقلال، ولم تتخل الصين مطلقًا عن فكرة استخدام القوة العسكرية ضد تايوان، وتواصل تطوير ونشر القدرات العسكرية المتقدمة اللازمة لحملة عسكرية محتملة[2].

ويمكن للولايات المتحدة أن تردع الصين وتطمئن تايوان بتأكيد معلن للمبادئ التي صاغها الرئيس الأميركي الأسبق (رونالد ريغان)، التي تتمثل برفض: تحديد موعد لإنهاء مبيعات الأسلحة الى تايوان والتشاور مع الصين بشأن تلك المبيعات؛ والتوسط بين الطرفين (الصين وتايوان)؛ وإلغاء قانون TRA؛ والتخلي عن التزاماتها في ما يتعلق بمواجهة استخدام الصين للقوة في حل قضية تايوان؛ والضغط على الأخيرة للتدخل في مفاوضات مع الصين[3]، وفي الانتخابات الرئاسية التايوانية في عام 1996 قامت الصين بإجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق في مضيق تايوان، وشهدت هذه التحركات انتقادات واسعة من المجتمع الدولي وقادت الولايات المتحدة الى الاستجابة لهذا التهديد بإرسال حاملتي طائرات الى المنطقة، وهو ما جعل الصين تخفف من حدة خطابها المعادي لتايوان، الذي أثار حفيظة واشنطن[4]

فالحرب بين الصين وتايوان بحسب هذا إن لم تتدخل الولايات المتحدة يرجح كفة الصين من دون أدنى شك ثم سيخضع الوضع الراهن في المضيق الى التغيير حتماً، ولكن عندما تتدخل الولايات المتحدة بموجب التحالف الذي يربطها بتايوان، أو لالتزامات رئيسة ـ وبالنظر لقوة الولايات المتحدة وقدراتها المتفوقة ـ سيبقى الوضع الراهن بحسب ما هو عليه ويرجح الاستقرار النسبي في المضيق، لذا سعت تايوان للاصطفاف خلف الولايات المتحدة؛ لأنها تعلم أن الأخيرة هي من تملك القوة التي ترجحها للانتصار في حرب ممكن ان تندلع عبر المضيق. وبحسب قول شويللر، يحدث هذا النوع من المسايرة عندما يتم تحديد نتيجة الحرب مسبقاً[5].

---

(1) Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness..,Op. cit., p. 3.

(2) Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness.., Op. cit., p.p. 8 - 9.

(3) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(4) Richard Bernstein and Ross H. Munro, Op. cit., p. 20.

(5) See: Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 78. See also:Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit, Op. cit, p 95.

المؤسسات الإقليمية وسلوك ـ استراتيجية الالزام.

بعد الخوض في تطبيق افتراضات نظرية توازن المصالح والسلوكيات التي تركز عليها وهي **الموازنة والمسايرة**، على أهم مناطق الصراع في منطقة جنوب شرق آسيا، يتجلى لنا سلوك أو استراتيجية تتبعها دول الوضع الراهن بشكل جماعي تقريباً في استجابتها للقوة الصاعدة ومحاولة ترويضها ويكون ذلك بالمؤسسات الإقليمية، ألا وهو سلوك أو استراتيجية «الإلزام» Binding، ويمكن القول إن هذا السلوك يقع ضمن سلوك أوسع تتبعه الدول في الوقت المعاصر وهو «التحوط الاستراتيجي»[1].

والتصدي لقوة صاعدة ليس بالضرورة يكون عن طريق تحالف هدفه جمع القدرات لإقامة الموازنة الصلبة Hard balancing، بل أيضاً يمكن أن يكون بالموازنة الناعمة Soft balancing من أجل التأثير في سلوك القوة الصاعدة وإدارة التهديد الذي تمثله، الذي يعدُّ بمثابة «اتفاق لضبط النفس» pact of restraint، لذا يطرح (راندل شويللر) سلوك «الإلزام» أو ستراتيجيته أو أحد السلوكيات أو الاستراتيجيات التي تتبعها دول الوضع الراهن استجابة لقوة صاعدة، إذ يفترض هذا السلوك أن المكاسب الناتجة عن انخراط القوة الصاعدة في المؤسسات تساعد على ترويضها[2]، وتتكشف لنا هذه الاستراتيجية في سلوك دول جنوب شرق آسيا في محاولة إلزام الصين بالمؤسسات المتعددة الأطراف في المنطقة، ويشير الإلزام إلى سياسة تسعى فيها دول الوضع الراهن إلى إقامة اتصالات مع الدولة العظمى الصاعدة والحفاظ على علاقة معها للتحوط من نواياها بإنشاء قنوات اتصال، وزيادة إمكانية التأثير في خياراتها في ما يتعلق بسياسة القوة التي تتبعها هذه الدولة التعديلية الصاعدة؛ إذ تسعى

(1) إحدى السمات الرئيسة للتحوط هو تشكلها لمواجهة السياسات؛ ويُقدَّم هذا السلوك في بعض الأحيان بديلا عن سلوكي الموازنة والمسايرة المعروفين في أدبيات العلاقات الدولية ولاسيما الواقعية منها، ويُقدَّم لوصف استجابات بعض دول جنوب شرق آسيا بعد الحرب البادرة وفي هذا القرن بإزاء القوى الكبرى، وقد تنتهج الدول الكبرى مثل هذا السلوك أيضاً، والتحوط بطبيعته قد ينطوي على اجراءات وسلوكيات متناقضة ومختلفة؛ فهو قد يمثل مزيجا من الموازنة /الاحتواء والانخراط، والتعاون والمشاركة وتعظيم العوائد الذي قد يتحول، على المدى البعيد الى مسايرة. يُنظر:

Alexander Korolev, Systemic Balancing and Regional Hedging: China–Russia Relations, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 4, 9, (2016), pp. 375 – 376.

(2) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 70. see also: Randall L. Schweller, Managing the rise of great powers.., Op. cit., p. 13.

هذه الدولة أو الدول بهذا السلوك إلى إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع الدولة الصاعدة عن طريق إثرائها بأنشطة دبلوماسية منظمة، ثَم محاولة دمج هذه الدولة في النظام القائم، بهدف تحييد الميل التعديلي في سلوك هذه الدولة(1).

وتهدف هذه السياسة أو السلوك إلى منع هيمنة قوة صاعدة قد تؤدي إلى تدخل غير مسوغ على الدول الأصغر ورفضه، وطريقة عمل هذا السلوك هي سياسية بطبيعتها، إذ تسعى الدول الأصغر، سواء بشكل فردي أم جماعي، إلى تحقيق هذا الهدف بإشراك القوى الصاعدة في الشؤون الإقليمية، وجعلها أكثر مرونة، وتعزيز نفوذها الدبلوماسي الجماعي، أو منحها «مكانًا على الطاولة»، ويعدُّ هذا سلوكاً توازنياً يختلف عن الموازنة الصلبة من ناحيتين؛ أولاً، يتعلق الأمر بتوازن القوى والمصالح السياسية، وليس بتوازن القوى العسكري، وثانياً، يستهدف التوازن الصلب دولة أو تحالفا معينا عسكرياً، ويكون هذا النوع من التوازن موجها ضد الهيمنة بوسائل سياسية من دون استهداف القوة الصاعدة عسكرياً(2).

وساعدت جهود دول جنوب شرق آسيا في تقديم حلول تستند الى قواعد مؤسسية أكثر قابلية للتنبؤ والحد من النزاعات المباشرة مع القوة الصاعدة: الصين، وعملت هذه الدول بالمؤسسات الاقليمية مثل رابطة «الآسيان»، ومنتدى آسيان الاقليمي ARF، فضلاً على ترتيبات أخرى مثل (قمة شرق آسيا EAS) (3) على إلزام الصين بهذه المؤسسات، وقد نجحت هذه الترتيبات في تجنب إمكانيات الهيمنة الصينية على جنوب شرق آسيا بالكامل، عن طريق إلزامها بالمؤسسات المتعددة الأطراف والآليات القانونية والمؤسسية، وفي الواقع، عملت هذه المؤسسات ـ مُقادة من لدن دول جنوب شرق آسيا ـ على الهندسة المتعددة الاطراف التي عملت على تقييد المحاولات المتزايدة من لدن الصين للهيمنة أو إجهاضها، ومحاولة الصين سحب دول المنطقة بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية بالضغط عليها لتبني قيما آسيوية (وتحديداً صينية)، وهو ما جعل

(1) Cheng-Chwee Kuik, The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China, Contemporary Southeast Asia Vol. 30, No. 2 (2008), p. 167.

(2) Ibid, p.p. 169 - 170.

(3) وهي عبارة منتدى تأسس في عام 2005 يضم 18 دولة من دول شرق آسيا وجنوب شرقيها فضلًا على الولايات المتحدة، وروسيا.

الولايات المتحدة تشيد بالمركزية لدول جنوب شرق آسيا في إدارة علاقتها مع الصين والحد من محاولة هيمنتها[1].

والولايات المتحدة على الرغم من قيامها بآليات الموازنة الصلبة إلا أنها لم تدخر جهداً للتوازن ضد الصين بآليات الموازنة الناعمة، إذ عملت استراتيجية إعادة التوازن، أو «الانعطاف نحو آسيا»، للرئيس الأميركي السابق (باراك أوباما) على عدّ المشاركة المتعددة الأطراف ركناً من هذه الاستراتيجية، ولاسيما مع رابطة «الآسيان»، وهذا الموقف المتعدد الأطراف كان قد تجلى من بين جملة أمور في عدد كبير من زيارات القادة الأميركيين والدبلوماسيين رفيعي المستوى، ففي عام 2009، رتّب (أوباما) القمة الأولى مع جميع دول رابطة «الآسيان» العشرة، وفي عام 2010، انضمت الولايات المتحدة إلى ADMM Plus، وهي منصة للآسيان وشركاء الحوار لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي في المنطقة، وفي عام 2011، أصبح أوباما أول رئيس للولايات المتحدة يحضر قمة شرق آسيا (EAS)، وفي الوقت ذاته، تم تعيين أول سفير مقيم للولايات المتحدة لدى أمانة الآسيان، وهو (ديفيد لي كاردين)، وفي عام 2012 تم إضفاء الطابع المؤسسي على قمة الآسيان والولايات المتحدة، وفي عام 2015، تم الارتقاء بعلاقة الآسيان ـ الأمريكية إلى شراكة استراتيجية، وأظهر هذا التزام الولايات المتحدة بعلاقة متعددة الأبعاد وشاملة مع أغلب دول جنوب شرق آسيا، مع التركيز على الجهود الرامية إلى تعزيز الوضع الراهن والقائم على القواعد في هذه المنطقة، وكذلك الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان[2]. وفي ما يخص إدارة الرئيس الاميركي (دونالد ترامب) الحالية، فيعدُّ الانخراط في الآليات المتعددة الأطراف جزءا من استراتيجية «منطقة المحيط الهندي ـ الهادي»، التي تقع جنوب شرق آسيا في قلبها ومحور اهتمامها، إذ تقوم في جزء منها على ضرورة بذل جهود أبرز تكون آلية من آليات التوازن ضد الصين الصاعدة بالتركيز على القواعد والمؤسسات التي تُبقي هذه المنطقة «حرة ومفتوحة» وغير مسيطر عليها؛ إذ جاء في هذه الاستراتيجية «أنها رؤية تدرك أنه لا يمكن لأمة [دولة] واحدة أن تسيطر على [منطقة] المحيط الهندي ـ الهادئ»[3].

(1) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit., 175

(2) Angela Pennisi di Floristella, Op. cit, p. 180

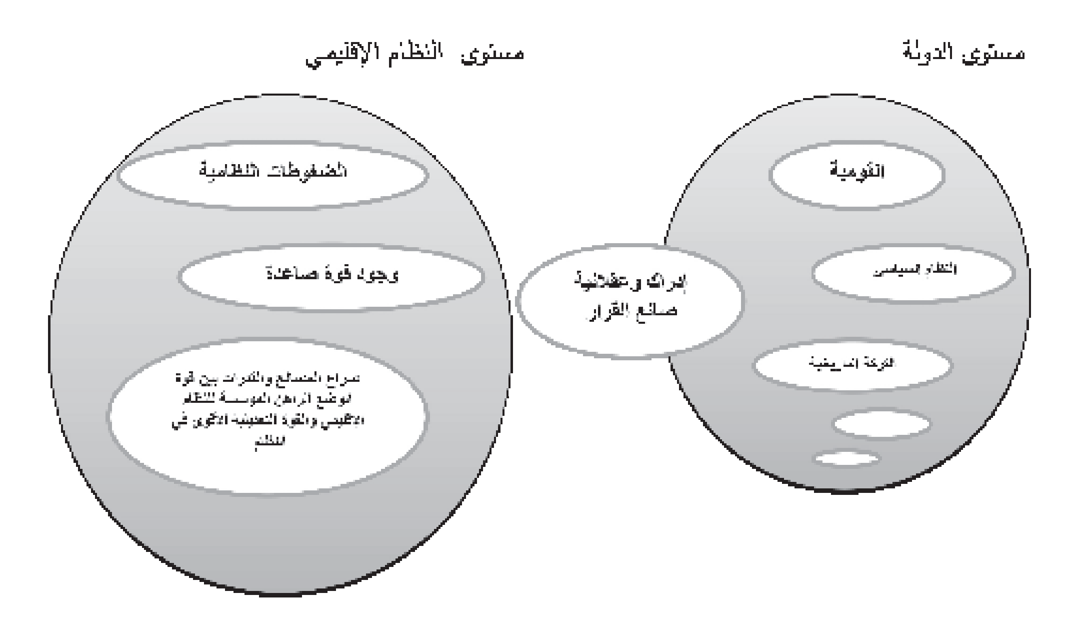
(3) Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness.., Op. cit., p.p 3 - 4.

والمهمة التي تنتظر الولايات المتحدة غير يسيرة في طبيعة الحال للحفاظ على وضعها الراهن في المنطقة، وهي ترتكز على تعزيز التحالف التي يتكون من الدول المناهضة للصين والعمل على تعزيز قوتها الفعلية وثقتها بنفسها وقدرتها على التوحد في القرار والتحرك من أجل ذلك، وفي مقابل ذلك حفزت تحركات الصين وسلوكياتها في المنطقة بعض دول المنطقة على الدخول في عداء مفتوح ومتزايد ضدها والاصطفاف مع قوة عظمى هي الولايات المتحدة، وفي استطلاع أجري في عدد من الدول الآسيوية منها دول جنوب شرق آسيا مثل (اندونيسيا، وتايلاند، وفيتنام) اتضح أن الولايات المتحدة حليف رئيس لهم[1].

وبحسب هذا لا تزال الولايات المتحدة غير راغبة في التخلي عن وضعها بوصفها قوة مهيمنة في منطقة جنوب شرق آسيا على الرغم من تصاعد قوة الصين الحازمة بشكل متزايد ونفوذه، وستدفع تكاليف أكثر للحفاظ على وضعها في النظام الاقليمي في المنطقة، فهي ـ الولايات المتحدة ـ لا تزال تملك الأدوات اللازمة (سواء تلك التي تتعلق بها وحدها ام بحلفائها)؛ لعرقلة صعود الصين ومنعها من تعديل الوضع الراهن وقلب التوازن لصالحها. وفي مقابل ذلك؛ سوف تواصل الصين سعيها الحثيث للتوسع وإشباع شهيتها النهمة من أجل الحصول على المكاسب بالسعي لضم معظم بحر الصين الجنوبي، والتهام تايوان، وزيادة نفوذها الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، والدبلوماسي في منطقة جنوب شرق آسيا والمناطق الاخرى في ظل قيادة ترى في نفسها الموكلة على انبعاث الصين من جديد للوصول الى المكانة التي كانت تتبوأها الدولة رقم واحد في آسيا. وبحسبان هذا ستدفع تكاليف أكثر من أجل تعديل وضعها في النظام. ولكن سوف يبقى الاستقرار النسبي في منطقة جنوب شرق آسيا ما بقي تحالف الوضع الراهن أقوى من القوة التعديلية.

(1) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 158.

شكل رقم (3 ـ 1) مستوى الدولة ومستوى النظام الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا بحسب نظرية توازن المصالح.



الشكل من عمل الباحث

الجزء الرابع

مستقبل الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا في ظل توازن المصالح

الفصل العاشر

السيناريو الأول: تفوق قوة الوضع الراهن الأقوى في النظام (انتصار الأسد)

فرص تحقق السيناريو.

يشكل استقرار شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرقها بشكل خاص نقطة قوة للولايات المتحدة الاميركية[1].فيمكن أن نتوقع سعياً من لدن هذه الدولة للحفاظ على ما يبقيها، ويجعلها من القوة بحيث تكون قادرة على صد القوة الصاعدة: الصين، والإبقاء على الوضع الراهن، ولهذا السيناريو فرص تحققه. وهي:

أولاً: الردع الاميركي: على الرغم من أن الولايات المتحدة غادرت فيتنام عام 1975 منهزمة، إلا أنها لم تغادر منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى نطاق اوسع آسيا ـ المحيط الهادئ، واحتفظت بوجود اقتصادي، وعسكري، ودبلوماسي واضح وجليّ، وحافظت على علاقة متينة مع حلفائها في داخل منطقة جنوب شرق آسيا، المنطقة الحيوية والقريبة من الصين ومجالها الحيوي، وخارجها، وهذا الوجود على مختلف الصُعد، مع العلاقات الوثيقة مع الحلفاء، ساعد على ردع أي عدوان تقوم به دولة ممَّن تسول لها نفسها القيام بمغامرة تهدد استقرار المنطقة وتغيير الوضع الراهن فيها، وأجهض الاستعداد الاميركي للردع والدفاع عن الوضع، الى حد ما رغبة الدول ـ ولاسيما الصين ـ في القيام بمغامرات تقوض استمرار الوضع في المنطقة[2].

ويعدّ صعود الصين للولايات المتحدة إلى مركز الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، أهم مظاهر القرن الواحد والعشرين والتحدي الأكبر الذي تواجهه في هذا القرن، وهذا يتطلب

(1) ريتشارد هاس، عالمٌ في حيص بيص: السياسة الخارجية الاميركية وأزمة النظام القديم، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سلمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص 256

(2) المصدر نفسه، ص ص 98 ـ 99.

تحقيق توازن ضدها يبدأ من المناطق القريبة منها ويمنعها من فرض الهيمنة على جيرانها ومحاولة اعادة تشكيل نظام اقليمي، ثم عالمي، على شاكلتها، لذا فالولايات المتحدة لا تتوانى عن ردع الصين ردعاً مباشرة في حال تحركت باتجاه قلب الوضع الراهن بالقوة (في أبرز نقاط التصادم مثل بحر الصين الجنوبي، وتايوان)[1].

وهنالك نوع آخر من الردع تستخدمه الولايات المتحدة، وهو الردع غير المباشر او «الردع الصامت»، ومفاده توصيل فكرة الى الصين بأن هنالك معارضة دولية متعددة الاطراف سوف تترتب مثالاً قيام الصين بضم تايوان بشكل قسري وبالقوة، ويدعم ذلك الانتشار العسكري الأميركي في شرق آسيا وجنوب شرقه ومدى أهمية هذا الوجود والانتشار في ستراتيجيات الموازنة التي رافقت القادمين الى البيت الابيض من الرؤساء (ولا سيما أوباما، وترامب)، وهذا النوع من الردع يجعل الصين واثقة بأن الولايات المتحدة سوف لن تدخر جهداً في ردعها دولياً اذا قامت بأي نشاط قسري ضد تايوان او قلب الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي[2].

والصين في ظل إصرارها على تغيير الوضع الراهن في جوارها القريب ولاسيما في النطاق البحري (بحر الصين الجنوبي) يتطلب وجود مقاومة وردع من لدن الولايات المتحدة وإذا ما فشلت محاولة الردع فسيكون على الولايات المتحدة التصدي بطريقة تتناسب مع الواقع السياسي والعسكري للمنطقة، وهذا يتطلب ليس بقاؤها فحسب بوصفها قوة مهيمنة ضامنة للاستقرار ومانعة للتغيير، بل والزيادة من تعزيز وجودها العسكري على اراضي الحلفاء المجاورين للصين في المنطقة وتوطيد العلاقات معهم، وعلى الولايات المتحدة ان تجعل الصين تعلم علم اليقين ان الاولى لديها الرغبة والقدرة على التصدي لأي تصرف يصدر عنها ويصب في صالح قلب توازن القوة لصالح الاخيرة، وفي حال القيام بذلك فستكون تكاليفه أكثر من مكاسبهؤ، وتعريفها بأن الردع لن يغيب عن حسابات الولايات المتحدة التي ترغب في الحفاظ على وضعها ومصالحها وأنها قادرة بالفعل على الدفاع عن تلك المصالح، فوجود قوات أميركية في النقاط والاماكن التي ترغب الصين بضمها او تغيير وضعها أو إعادة ترسيم حدودها يجب ان يكون موضع التطبيق وهذا يتطلب تكثيف الوجود الاميركي في منطقة جنوب شرق آسيا[3].

(1) إيليوت كوهين، مصدر سبق ذكره، ص139.
(2) ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص 122.
(3) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره، ص ص 216 ـ 217.

والردع الأميركي يتطلب مصداقية وهذه المصداقية تتطلب بدورها حضوراً أميركياً دبلوماسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، دائما وواضحا بالمواظبة على القيام بطلعات جوية ودوريات بحرية من أجل أن تثبت لحلفائها واصدقائها التزامها، ثم التصدي لمحاولات الصين الأحادية ولاسيما في ما يتعلق بكسب الأراضي والتوسع البحري والجوي[1]. والوجود الاميركي واستمراره، على الرغم من التكاليف التي تترتب عليه وأبرزها المالية، إلا أنه ينطوي على فوائد استراتيجية واقتصادية كثيرة ثم يعود ذلك على المنطقة بالاستقرار والسلام[2].

وفي دراسة أعدتها (**مؤسسة راند**)[3] للجيش الأميركي تستشرف منها حرباً بين الولايات المتحدة، الصين (بأربع حالات) وتكون ساحتها شرق آسيا وجنوب شرقه ويعدّ بحر الصين الجنوبي ـ بحسب الدراسة ـ أحد النقاط التي يمكن أن تشعل هذه الحرب، وكل حالة من حالات الحرب الأربعة يتضمن نوعا معينا من الحرب، وأن مسار هذه الحرب المفترضة يتأثر بمتغيرين هما: الأول من حيث الشدة (معتدلة الى ضروس)، والمتغير الثاني من حيث المدة أو الوقت (بضعة أيام الى سنة أو أكثر)، وحالات الحرب التي أطلقتها هذه المؤسسة هي: مقتضبة وضروس، وطويلة وضروس، ومقتضبة ومعتدلة، وطويلة ومعتدلة. والمحدد الرئيس للمتغير الاول (الشدة) هو ما اذا كان القادة الأمريكان والصينيون سيعطون الإذن بتنفيذ الخطط على القوات المعادية من دون تردد أو يمنعونها، أما المحدد الرئيس للمتغير الثاني (المُـدَّة)هو ما اذا كانت قوات الدولتين لديهما ما تستعينان به من الامكانات المادية التي تمكنها من الاستمرار في خوض حرب طويلة، ومتى سيفقد أحد الطرفين الارادة في القتال؟ أو أن يحسب أن الاستمرار بالقتال سيعود عليه بنتائج سلبية[4]. وإطلاق هكذا حوارات من لدن مؤسسات بحثية مهمة مثل (مؤسسة راند) يوحي بأن الولايات المتحدة غير مستعدة للتخلي عن وضعها بسهولة وتسليم الصين مقاليد أمور النظام الإقليمي للمنطقة، بل ستبقى مصرة على عرقلة مساعيها للهيمنة حتى لو تطلب ذلك وسائل غير سلمية.

(1) المصدر نفسه، ص 257.

(2) المصدر نفسه، ص 258.

(3) مؤسسة راند (RAND Corporation) هي مؤسسة غير ربحية وخلية تفكير أميركية تأسست في الأصل عام 1948، يقع مقرها في ولاية كاليفورنيا، تُعنى بالأبحاث والدراسات العسكرية الداعمة للجيش الاميركي.

(4) ديڤيد سي جومبرت، وآخرون، الحرب مع الصين: التفكّر فيما لا يتقبله العقل، دراسة صادرة عن مؤسسة راند RAND(نسخة مُعربة)، كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، 2016، ص x.

ثانياً: اصطفاف دول المنطقة مع الولايات المتحدة لموازنة الصين: يوضّح (راندل شوللر) بأن الواقعيين يؤكدون قضايا الأمن القومي بوصفها دافعة لتبني سلوكيات السياسة الخارجية، لذا يتوقع من دول جنوب شرق آسيا أن تذهب باتجاه الموازنة ضد الصين الصاعدة بالاصطفاف مع الولايات المتحدة، وحجتهم في ذلك هو أن جيران الصين في المنطقة حذرون ومتخوفون من صعود الصين أكثر من قناعتهم بالإغراءات التي تقدمها متمثلة بالعوائد الاقتصادية التي تعد بها، التي يمكن ان تكون الدافع في اتباع سلوك المسايرة من لدن دول المنطقة بدلاً من التوازن[1]. لذا يجادل بعض الباحثين، ومنهم (روبرت روس) Robert Rossبأن القدرات الاقتصادية وحدها غير كافية لخلق الحوافز التي تقود الدول الثانوية الى المسايرة مع القوة الصاعدة، لأن فهم القوة الصاعدة على نظام الامن الاقليمي وتأثيرها فيه لا يتطلب مصدرا واحدا للقوة فحسب (القوة الاقتصادية) لتفرض خيارات المحالفة على الدول الثانوية في النظام، بل يجب ان تكون مصادر متعددة تتشكل منها القوة العظمى وتتأثر عن طريقها من حيث الحجم والنطاق، فالقوة الاقتصادية وحجمها غير كافيين لفرض خيارات المسايرة على الدول الثانوية، فهناك القوة العسكرية أيضاً[2]. ووفاقا لهذا الرأي فالإغراء الاقتصادي للصين لا يشكل بالضرورة قوة جذب لدول المنطقة للسير في ركابها، وهذا يعمّق من حظوظ الولايات المتحدة صاحبة الوجود العسكري الاقوى في المنطقة.

ثالثاً: اتباع مزيج من السياسات والاستراتيجيات الأخرى: يمكن للولايات المتحدة أن تسلك سلوكيات أخرى غير الضغط العسكري (غير السلوكيات الخشنة أو القسرية) يمكن أن تكبح بها جماح الصين نحو الهيمنة والإبقاء على وضعها، فمثالاً يمكن للولايات المتحدة اتباع سياسة الادماج Integration، وهي سياسة تهدف الى دمجها او اشراكها في الانظمة الاقليمية والعالمية بمنحها دورا في التعريف بما هو شرعي وما هو مهدد للوضع الراهن والاستقرار، ويمكن لها أن تسلك استراتيجية التحوط Hedging Strategy بإبلاغها بشكل مباشر او غير مباشر بوضوح وحزم بعدم اتباع أي سياسة تعدها الولايات المتحدة وحلفاؤها (تحالف الوضع الراهن) غير شرعية ومهدِدِة ويترتب عليها تكلفة باهظة[3].

(1) Randall L. Schweller, Domestic Politics and Nationalism in East Asian Security, Op. cit., p.

(2) Robert Ross, Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia, Security Studies, Vol. 15, No. 3 (2006), p. 366.

(3) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره، ص 218.

ويمكن استخدام العقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل منع الهيمنة والتوسع الصينيين ويجب أن تكون هذه العقوبات، بحسب قول (ريتشارد هاس)، «ذكية ومركزة» ويجب أن «تكون مرنة يسهل تعديلها أو رفعها عندما تسمح الظروف بذلك»؛ لأن العقوبات الاقتصادية تعدُّ الخيار الوسيط بين خيارين يمكن أن يحملان خطورة على الوضع الراهن، وهما خيار عدم فعل شيء، وخيار استخدام القوة العسكرية في ظل ظروف غامضة، ويمكن أن تتحول هذه العقوبات الى سبب للخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها الذين يمكن أن يرفضوا الامتثال ـ في ظل ظروف معينة ـ الى هذه العقوبات كلما رأت الادارة الاميركية او الكونغرس فرضها، لذا يجب استخدامها عندما يكون المتضرر منها هو المستهدف بهذه العقوبات فقط[1].

رابعاً: ضبط إيقاع المنطقة بالسيطرة على تصرفات الحلفاء والأصدقاء: الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لحلفائها وأصدقائها يجب الا يكون مجانياً، اذ يقع على عاتق الولايات المتحدة أن تجبر الحلفاء والأصدقاء على عدم التصرف بسلوكيات فردية واستفزازية ومتهورة ولاسيما أولئك الذين لديهم خلافات مع الصين، وينطبق الأمر كذلك على تايوان، وألا تضطر الولايات المتحدة إلى ان تدفع ثمن تصرفات فردية غير مسؤولة من حليف او صديق، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه بـ«المجازفة التي يدفع ثمنها الآخرون »، وإذ تقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم بدرجة كافية حتى لا يشكك حلفاؤها وأصدقاؤها في جدية التزاماتها بإزائهم ثم يضطرون الى التصرف بمفردهم، فيجب ان يكون الدعم الاميركي بالشكل الذي لا يجعلهم يتصورون ان الولايات المتحدة مستعدة لدفع الثمن ودائماً تؤدي دورالمتكفل بمعالجة اي تصرف غير مسؤول وإصلاحه، بعبارة أخرى تضبط الولايات المتحدة إيقاع المنطقة بالتوازن الصحيح بين ضمان الدعم الضروري للحلفاء والأصدقاء وعدم منح رخصة مفتوحة لهم[2].

كوابح تحقق السيناريو.

مثلما هنالك فرص تساعد على تحقق هذا السيناريو (تفوق قوة الوضع الراهن الأقوى في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا)، فهنالك كوابح تحدُّ من تحققه وتقوض من بقاء هذه القوة في وضعها الراهن. وهذه الكوابح هي:

(1) المصدر نفسه، ص 220.

(2) المصدر نفسه، ص 258.

أولاً: تآكل المصداقية الأميركية: تعدُّ المصداقية الاميركية الضامِن الرئيس والأساس لاستمرار الهيمنة الاميركية في منطقة جنوب شرق آسيا، لذا فتآكلها قد يقوض كثيراً من سمعتها بوصفها قوة ضابطة لوضع المنطقة على مختلف الصُعد، وهنالك مؤشرات قد تدلنا على بداية تآكل المصداقية الاميركية في جنوب شرق آسيا، ومن ضمن هذه المؤشرات هي التحول التدريجي لدول هذه المنطقة باتجاه القبول المبدئي بالمبادرات التي تطلقها الصين مثل مبادرة «الحزام والطريق»، (BRI)، وفي هذا الصدد كتب (ديفيد شامبو) David Shambaugh: «من المؤكد أن هذا التحول التدريجي لم يحدث بين ليلة وضحاها، وإنما تم البناء له تدريجياً إذ بدأت منطقة جنوب شرق آسيا في الحكم على انعطاف أوباما [نحو آسيا] بوصفها ضجيجاً أكثر مما هي عليه في الواقع» فهناك بعض من دول المنطقة تعيد تنظيم نفسها بدرجات معينة للسير في ركاب الصين، وإذا بقيت الحال بحسب ما هي عليه (استمرار الصين باستمالة دول المنطقة واحدة بعد الاخرى الى جانبها) فستشهد المنطقة تراجعاً أميركياً يقابله زيادة في النفوذ الصيني على المنطقة بأكملها[1].

ومن مؤشرات تآكل المصداقية الاميركية أيضاً هو انسحاب الرئيس الاميركي الحالي (دونالد ترامب) من (اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ) TPP؛ ففي اليوم الثالث من تسمنه الادارة الاميركية قام بالانسحاب من هذه الاتفاقية التي كان الرئيس ينظر اليها بوصفها الركيزة الاقتصادية لاستراتيجية الرئيس الاميركي السابق (باراك اوباما): (الانعطاف نحو آسيا)، وهذا الانسحاب قوّض من سمعة مصداقية الولايات المتحدة في جميع أنحاء المنطقة، فبعض دول جنوب شرق آسيا مثل (بروناي، وفيتنام، وماليزيا) قامت بإجراء تعديلات وتنازلات اقتصادية على مضض من اجل الانضمام الى (اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ)، فأن انسحاب الولايات المتحدة منها يصيبهم بخيبة أمل، ثم سيُنظر الى الولايات المتحدة بعد هذا الانسحاب ليس بوصفها قامت بعمل اقتصادي، بل أن سلوكها جعل بعض دول المنطقة تنظر اليها بعين الشك بوصفها دولة لا يمكن التنبؤ بسلوكها، بل قد يخالج هذه الدول شعور في المستقبل مفاده أن قوة الوضع الراهن الاقوى في المنطقة لا يمكن الاعتماد عليها[2].

وفي ما يتعلق بتايوان، إذا قامت الولايات المتحدة بأي سلوك ينمُّ عن التخلي عن تايوان

(1) David Shambaugh, U.S. - China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit, p. 97.

(2) Ibid, p. 108

في حالة غزو الصين للأخيرة فسيؤدي الى فقدان مصداقيتها ومصداق قوتها العسكرية وتفوقها، وتعريض مصالحها ومخططاتها للإبقاء على الوضع الراهن والاستقرار في المنطقة الى الخطر، فهي في هذه الحال، ستفتح الباب اما نظام جديد لا تقوده هي ولا يتلاءم مع مبادئها والنظام الاقليمي الذي أسسته، ثم ستشهد المنطقة ووضعها الراهن عدم استقرار نظراً للتعديل الذي سيطرأ عليها[1].

ومما قد يدل على تآكل المصداقية الأميركية ويعدّ مظهراً من مظاهرها هو ضعف الاستجابة الأميركية في ظل إدارة الرئيس (دونالد ترامب) لأزمة جائحة كورونا (كوفيد ـ 19)، التي بحسب ما يصفها (جوزيف ناي) Joseph S Nye « استجابة إدارة ترامب لأزمة كوفيد ـ 19 غير مشجعة» إذ يظهر ترامب تفسيرات صفرية للمشاكل قصيرة الأجل، فقد تراجعت الولايات المتحدة عن تقليدها القائم على المصلحة الذاتية المستنيرة على المدى البعيد التي كانت تمنح الأسبقية لها، وأن الرئيس (ترامب) يركز على «التغلب على» وليس «القوة مع»[2].

ثانياً: تراجع الاقتصاد الاميركي: يعد الاقتصاد الركيزة الأساس والابرز بين ركائز «المشروع الإمبراطوري الاميركي»، إلا أن هذا الاقتصاد أحاطت [وتحيط] به مشاكل متعددة أبرزها تصاعد الانفاق العسكري ولاسيما في بواكير هذا القرن بشكل لافت نتيجة للحروب التي شنتها الولايات المتحدة والتدخلات التي عمدت اليها، مما أثقل كاهل الاقتصاد الاميركي، إذ وصلت تكاليف الحربين التي شنتهما الولايات المتحدة على أفغانستان، والعراق الى نحو 2 ترليون دولار في المدة (2001 ـ 2010) بحسب (جهاز الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي)، و(مشروع الأولويات القومية)[3][4]. وفي إشارة للمشاكل والأزمات التي تعتري الاقتصاد الاميركي أعلن المستشار الاقتصادي للبيت الابيض في إدارة الرئيس الاميركي السابق (باراك أوباما) السيد

(1) ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص 122.

(2) Joseph S Nye, How COVID - 19 is testing American leadership, EAST ASIA FORUM, 26 April 2020, at: https://www.eastasiaforum.org/202026/04//how - covid - 19 - is - testing - american - leadership / (accessed: 24 Augest 2020).

(3) مشروع الأولويات القومية: هو منظمة أمريكية غير حكومية وغير حزبية تتخذ في ولاية ماساتشوستس مقراً لها، وتهدف إلى مساعدة المواطنين في تشكيل الميزانية الفيدرالية عن طريق تسليحهم بالمعلومات التي يمكنهم استخدامها وفهمها.

(4) بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الاميركية، سلسلة أوراق الجزيرة، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 18، 2010)، ص ص 15 ـ 16.

(لورنس سامرز) ـ Lawrence Summersفي كلمة ألقاها في كانون الثاني/يناير من العام 2010 إبان المؤتمر الاقتصادي السنوي الذي انعقد في سويسرا أو ما يعرف بـ «مؤتمر دافوس» ـ بأن الوضع الاقتصادي الاميركي الراهن غير مطمئن ولا يبعث على الرضا ولاسيما بعد أن وقع في براثن الأزمة المالية العالمية في المدة (2007 ـ 2008)[1].

وفي العقد الثاني من هذا القرن، وتحديداً في عام 2019، بلغ عجز الميزانية الاتحادية الاميركية في شهر أيلول/سبتمبر نحو 974 مليار دولار، وهو ما يمثل 4.6 % من إجمالي الناتج المحلي الاميركي، وعدَّ هذا العجز الأكبر منذ عام 2012 (في عام 2012 بلغ العجز 1100مليار دولار في ظل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما)، وفي إشارة لتراجع الاقتصاد الاميركي في ظل جائحة «كورونا» (كوفيد ـ 19)[2]، أشار المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض (لاري كودلو) Larry Kudlow في إدارة الرئيس (ترامب) إلى أن تفشي هذه الجائحة قد قلص الناتج المحلي الأميركي في الربع الأول من العام 2020 إلى 0.2 الى 0.3 %، وبلغت خسائر الولايات المتحدة في شهر شباط/فبراير من العام 2020 ما يقرب من 5.8 مليار دولار[3]. وانتشار جائحة «كورونا» يعدُّ من أبرز الأسباب التي نالت من الاقتصاد الاميركي في نهاية العام 2019 وبداية العام 2020، وهذا ما شكل تراجعا ملحوظا في هذه الاقتصاد، الذي يؤثر في الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية.

ثالثاً: الانحياز الجغرافي للشرق الاوسط: في ربع القرن الأخير كانت سياسة الولايات المتحدة منحازة من الناحية الجغرافية الى منطقة الشرق الأوسط، وهذا تسبب في خلل ستراتيجي واضح؛ إذ أخذت منطقة الشرق الأوسط جل اهتمامات الولايات المتحدة

---

(1) المصدر نفسه، ص 16.

(2) وهو فايروس من عائلة الفايروسات التاجية يصيب الجهاز التنفسي للإنسان، ويمتاز بسرعة انتشاره في جميع انحاء العالم تقريباً، ظهر أول مرة في مدينة (ووهان) الصينية، وتحديداً في سوق للحيوانات البحرية، في كانون الأول/ ديسمبر من العام 2019، وأعلنت منظمة الصحة العالمية بعد بأن هذا الفايروس هو جائحة عالمية. للمزيد يُنظر:

Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro (eds), Economics in the Time of COVID - 19, (London ; CEPR Press "Centre for Economic Policy Research", 2020).

Andrew Lee , Wuhan novel coronavirus (COVID - 19): why global control is challenging?, Public Health, No. 179 ,(2020).

(3) تأثير كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين واميركا، تقدير موقف، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2020)، ص 7.

الدبلوماسية منها والعسكرية (حربان في العراق، وواحدة في افغانستان، والصراع العربي الاسرائيلي، والبرنامج النووي الايراني، والتعامل مع تداعيات ما يسمى بـ «الربيع العربي»، والحرب ضد تنظيم داعش الارهابي)، ترك هذا الانحياز الجغرافي شعوراً لدى الحلفاء في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها بأن منطقتهم لا تمثل أولوية لحليفهم الكبير وضابط إيقاع الوضع الراهن في المنطقة، وتصاعد هذا التوجس مع تنامي نفوذ الصين الدبلوماسي، والاقتصادي، والعسكري وكذلك حزمها المتزايد بإزاء القضايا البحرية والجوية، وهذا التوجه ترك شكوكا لدى الحلفاء والاصدقاء مفادها أن أهميتهم للولايات المتحدة غير مضمونة وأن دفاعها عن الوضع الراهن تضاءل، وأن هنالك تخليا يلوح في الأفق عن المنطقة لصالح القوة التعديلية الصاعدة: الصين[1].

(1) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره، ص 183.

الفصل الحادي عشر

السيناريو الثاني: تفوق القوة التعديلية الأقوى في النظام (انتصار الذئب)

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: سيطرة القوة التعديلية الاقوى في النظام الاقليمي للمنطقة أو تفوقها لتعيد هيكلية النظام بما يتفق ومصالحها وأهدافها في المنطقة، باستعراض الفرص التي تعزز من تحقق هذا الحوار الذي سيترتب عليه تغييرً في الوضع الراهن (ستخضع المنطقة الى تغيير)، فهذا النوع من الدول سيدفع تكاليف أكبر لتعديل الوضع الراهن وتحسين وضعها في النظام[1].

فرص تحقق السيناريو.

انطلاقا من رغبتها في استعادة أمجادها وسيطرتها على جوارها القريب، تسعى الصين الى الهيمنة على ما كانت مهيمنة عليه في الماضي: الهيمنة على آسيا، وإعادة تربعها على عرش هذه القارة، والخطوة الاولى نحو تحقق ذلك يكمن في قلب الوضع الراهن لصالحها، السيطرة على جوارها القريب، ولهذا السيناريو فرص تساعد على تحققه أبرزها:

أولاً: استمرار النمو الاقتصادي الصيني:

يعد النمو الاقتصادي الصيني عصب التطور الذي حلَّ بهذه الدولة وشكل فيها نقلة نوعية ليس لها مثيل في التاريخ، إذ حقق هذا النمو الاقتصادي أرقاماً مخيفة ومذهلة، ففي مقارنة أجراها (غراهام أليسون) (أستاذ العلاقات الدولية ومدير مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في مدرسة كيندي التابعة لجامعة هارفارد الأميركية) خلال مقرره الذي يدرسه في هذه الجامعة، الاقتصاد الصيني قياسا إلى الاقتصاد الأميركي بين عامي 1980 و2015 (العام

(1) Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit.., op. cit. , p.p 103 - 104. See also: Randall L. Schweller, Deadly Imbalances.., Op. cit, p 46.

الذي أُجريت فيه المقارنة)، وبالاستناد إلى إحصائيات البنك الدولي، وكانـت نتائج المقارنة مذهلة؛ فالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الصيني قفز من 7 % عام 1980 الى 61 % عام 2015، والواردات من 8 % الى 73 %، والصادرات من 8 % الى 151 %، أما الاحتياطي فقد قفز من 16 % الى 3140 % (يُنظر: الجدول 4 ـ 1)[1].

(الجدول 4 ـ 1)

اقتصاد الصين قياسا إلى الاقتصاد الاميركي في المدة بين 1980 ـ 2015 (مقدر بالدولار الاميركي)

	عام 1980	عام 2015
الناتج المحلي الاجمالي	7 %	61 %
الواردات	7 %	73 %
الصادرات	8 %	151 %
الاحتياطي	16 %	3140 %

المصدر: غراهام أليسون، حتميَّة الحرب بين القوى الصاعدة والقوة المهيمنة (هل تنجح الصين وأميركا من الإفلات من فخِّ ثيوسيديديز؟)، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص 36.

بدأت الصين بالدخول الفعلي اقتصادياً الى منطقة جنوب شرق آسيا بتقديم نفسها (مخلِّصا) لها من أزمتها المالية التي وقعت فيها في المدة (1997 ـ 1998)، ففي الوقت الذي تلكأت فيه الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المسيطرة عليها (البنك، وصندوق النقد الدوليّان) في تقديم المساعدة، سارعت الصين (بفضل عملتها القوية آنذاك) الى مساعدة هذ الدول للتخلص من أزمتها بتقديم القروض الضخمة لها، ومنها بدأت الصين بالسير بخطوات ثابتة نحو هدفها الأسمى وهو العمل على إزاحة الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة عن هذه المنطقة، بربط المنطقة بعلاقات كان البعد الابرز فيها هو البعد الاقتصادي، وذلك بإقامة اقتصاد سياسي تهيمن به على المنطقة بالكامل، ووضعت لتحقيق ذلك استراتيجية من ثلاثة عناصر وهي: المشاركة بشكلٍ أكبر في الشأن الاقليمي لهذه المنطقة؛ ومحاولة تسوية القضايا الامنية مع دولها (بحسب الشروط الصينية)، ومحاولة إنشاء آليات وقواعد جديدة للشأن الاقليمي غير تلك التي أقامتها الولايات المتحدة وهيمنت واشرفت على تطبيقها[2].

(1) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(2) Samuel C. Y. Ku, Strategies of China's Expansion and Taiwan's Survival in Southeast Asia: A Comparative Perspective, in:: Lowell Dittmer (ed), Op. cit., p. 251.

وإذا استمرت الصين في النمو اقتصاديًا (وعسكريًا)، فسوف تسعى بالتأكيد كأية قوة صاعدة أخرى في التاريخ إلى أن توسع نفوذها بدءاً في المناطق القريبة منها التي تعدُّ مجالها الحيوي مثل منطقة جنوب شرق آسيا، ثمَّ في جميع أنحاء العالم(1). واستمرار هذا الاقتصاد بتطور صحي ونمو يمكن ان يكون وسيلة لقهر من يتحدى مساعي الصين نحو الهيمنة، ويأتي ذلك في سياق التفكير الاستراتيجي الصيني وتحديداً أدبيات (صن تزو)، وفي هذا الصدد كتب غراهام اليسون: «يلعب الاقتصاد الصيني بحجمه الكبير مقارنة بالدول الاخرى، دوراً مهماً في كبح هذه الدول، سواء من خلال تسهيل التجارة معها، او اغلاق الابواب في وجهها. وإذا فشل الردع النفسي والحوافز الاقتصادية، يمكن وضع أولئك.. الذين يعيشون خارج حدود الصين، في مواجهة بعضهم البعض ليتورطوا في سباق يخسر فيه الجميع باستثناء الصين..»(2).

وقامت الصين بإنشاء «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» AIIB، وهو أحد اكبر المؤسسات الاستثمارية والاقتصادية في آسيا والعالم، وقد أعلن هذه المبادرة الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، ورئيس مجلس الدولة (لي تشيانغ) Li Keqiang في زيارة له الى منطقة جنوب شرق آسيا في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2013، وتم إنشاء هذه المؤسسة بشكل فعلي من لدن الصين و65 عضواً مؤسِساً آخر في 25 كانون الأول/ديسمبر من العام (3)2015، وسعت الصينب بإنشاء هذه المؤسسة إلى ربط آسيا بشكل عام وجنوب شرقها بشكل خاص بالاقتصاد الصيني في محاولة لاستمالة دول منطقة جنوب شرق آسيا الى صفها، وهو بمثابة نوع من الإغراء الاقتصادي لجعل دول هذه المنطقة تسير في ركابها وتخرج عن قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية التي وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها(4). والجدير بالذكر أن إنشاء هذه المؤسسة يعدُّ مظهراً من مظاهر التغيير الذي يطرأ على الاقتصاد السياسي العالمي الذي تقوده المؤسسات التي يسيطر عليها الغرب.

ويزاد على ذلك ان الصين تُظهِر للعالم أن اقتصادها هو اقتصاد يتحمل الصدمات المفاجئة والازمات العالمية الطارئة، وهو ما يتجلّى في تعاطيها مع أزمة (فايروس كورورنا المستجد)

---

(1) Randall Schweller, 2018 , p. 26.

(2) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 297.

(3) Olga Daksueva and Serafettin Yilmaz, The AIIB and China - ASEAN Relations: Shaping a New North - South Paradigm, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, (2018), p. 96.

(4) Ibid, p.p. 109 - 100.

Coronavirus، أو «كوفيد ـ 19» COVID ـ 19؛ فـاليوم تراهن الأسواق المالية على أن الصين نجحت الى حد كبير في معركتها الأولى في هذه الحرب الطويلة ضد (كورونا)، وإذا عادت الآن بعد الانخفاض الذي صابها في الربع الأول من هذه العام الى نمو اقتصادي قوي، وفي الوقت ذاته، قابله تأرجح للولايات المتحدة بين حافتي الركود والكساد الحقيقي فالفجوة في الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة والصين لصالح الاخيرة سوف تتسع، وإذا أثبتت حكومة استبدادية مثل الصين كفاءتها في ضمان أهم حقوق الانسان الأساس لمواطنيها (الحق في الحياة) أكثر مما عملته حكومة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة، عندها قد لا يصحُّ وصفها بأنها «حكومة مركزية متعثرة» decentralized government flounders، لذا فالاعتراض من لدن الولايات المتحدة أو إحدى القوى الغربية على الإجراءات التي استخدمتها الصين للقيام بدرء خطر هذه الجائحة سيبدو للكثيرين بحسب ما يقول المثل الشعبي المعروف «إن الذي لا يطال العنب، يقول بأنه حامض»! sour grapes[1] [2].

ثانياً: مسايرة دول جنوب شرق آسيا لركب الصين: عندما تندمج السوق الاقتصادية الصينية ببنيتها التحتية المادية الضخمة مع جيرانها في منطقة جنوب شرق آسيا حيث الازدهار الصيني فالوضع الذي اكتسبته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لن يستمر، وستوجه الصين رسالة الى الولايات المتحدة مفادها: تراجعوا Back off، أو: أبقوا بعيداً ولا تتدخلو[3] Butt out فالصين، وفي الوقت الذي تريد فيه إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، تعمل على إغواء دول جنوب شرق آسيا ثم استيعابها، وضمها الى فلكها الاقتصادي، وهو مقدمة لاستيعاب بلدان أخرى حليفة للولايات المتحدة مثل اليابان، واستراليا، وتسعى الى ذلك ما استطاعت عن طريق الوعود بالمكافآت والعوائد الاقتصادية[4].

---

(1) يشير **مصطلح sour grapes** الى مثل يشبه تماما المثل الشعبي المعروف عندنا في العراق والوطن العربي: «إن الذي لا يطال العنب، يقول بأنه حامض»، استخدمه صاحبا المقال (غراهام أليسون، وكريستوفر لي) للإشارة الى الاعتراض الممكن من لدن الأميركان على الاجراءات الصينية في مكافحة (فايروس كورورنا المستجد)، أو إذا رفضوا استخدام علاج تصنعه الصين. للمزيد حول هذا المصطلح باللغة الانجليزية يُنظر: **Sour grapes, YourDictionary, at**: https://www.yourdictionary.com/sour - grapes

(2) Graham Allison and Christopher Li, In War Against Coronavirus: Is China Foe - or Friend?, the National Interest, 27 March 2020, at: https://nationalinterest.org/feature/war - against - coronavirus - china - foe%E294%80%or - friend - 138387 (accessed: 4 April 2020)

(3) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 254.

(4) المصدر نفسه، ص ص 265 ـ 257.

وتعدُّ «مبادرة الحزام والطريق» Belt and Road Intiative، التي سُميت فيما بعد بـ «حزام واحد، طريق واحد» One Belt، One Road، أهم الخطوات الاستباقية لجذب الأتباع في المنطقة، وتعدُّ مشروعاً ضخماً لم يسبق له مثيل في التاريخ، كانت بداية هذا المشروع عندما أعلن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) إنشاءه في عام 2013 في خطابين الأول في كازاخستان في أيلول/سبتمبر، واندونيسيا في تشرين الاول/أكتوبر، إلا أن المبادرة أطلقت رسمياً بدعوة رؤساء 29 دولة، ومسؤولين آخرين من 130 دولة، و70 منظمة دولية الى بكين حيث المنتدى الافتتاحي لهذا المشروع في يومي 14 ـ 15 آيار/مايو من العام [(1)]2017. يتضمّن هذا المشروع مجموعة واسعة من مشاريع البنى التحتية التي سترتبط آسيا بأوروبا عبر طريق بري خلال أوراسيا (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)، وطريق ثانٍ يمتد من بحر الصين الجنوبي عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر وصولاً الى البحر الأبيض المتوسط (طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين)، وتحتل **منطقة جنوب شرق آسيا** مكانة بارزة في هذا المشروع الضخم والكبير، إذ تشارك دول المنطقة كلها في هذا المشروع بدرجة معينة، ولو انغمست دول جنوب شرق آسيا في هذه المبادرة ستصبح للصين اليد الطولى في هذه المنطقة وستشهد الأخيرة هيمنة صينية من دون منازع[(2)].

ثالثاً: السيطرة الكاملة على بحر الصين الجنوبي: محاولات الصين لإقناع الولايات المتحدة لقبول سعيها للسيطرة على بحر الصين الجنوبي حادة جداً، فبعد أن كانت الصين منشغلة بمحنها الداخلية ومعاناتها إبان ما يسمى بـ «قرن الإذلال» فقدت هذا البحر بشكل كامل تقريباً، إلا أنها عازمة على استرجاع ما فقدته، سواء كان بشكل سلمي أم قسري، فالصين لا تعترف بالمسافات التي أقرتها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بل هي عازمة على استرجاع البحر بالكامل وتستند في ذلك الى شواهد تاريخيه وخرائط تقضي بضرورة إعادة هذا البحر ضمن نطاق ما يسمى بـ «الخط التاسع» Nine ـ dash ـ line ناهيك عن الدوافع القومية التي تعدُّ المحرك الأساس للتوجه نحو ضم هذا البحر، والصين إذا ما استولت على هذا البحر بشكل كامل ستحوله الى «بحيرة صينية»[(3)].

والصين عملت كل شيء على الرغم من دول جنوب شرق آسيا أو بقبولها، للسيطرة على

(1) David Shambaugh, U.S. - China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit, p. 96.

(2) Ibid, p. 97.

(3) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 254 ـ 255.

هذا البحر، فالسيطرة عليه تسمح للصين بتغطية منطقة هذا البحر والوصول السهل الى نواحيه، وفي الوقت ذاته، تحاول تصميم قدراتها وعسكرة هذا البحر من أجل تطبيق فكرة «منع الوصول» للقوة البحرية الأولى في المنطقة: الولايات المتحدة، ثم سيتيح ذلك للصين السيطرة عليه من دون منازع، وهدف الصين المستقبلي واضح وجلي؛ منع وصول الولايات المتحدة وإن كانت الاخيرة تتذرع بحرية الملاحة وحماية مبادئ اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار التي ترفضها الصين لأنها تمس بمصالحها وتجعل الدول الأخرى (الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا وبعض الدول في خارج المنطقة) قريبة من سواحلها، وهو يقيد سعيها للسيطرة على هذا البحر الذي يهيئ لها توسعها في المنطقة بشكل كامل، فالصين بسيطرتها على بحر الصين الجنوبي ستتحكم بمصير 5.3 ترليون دولار، وهي حجم التجارة التي تمر عبر هذا البحر بشكل عام والمصالح التجارية لحلفاء الولايات المتحدة بشكل خاص[1].

رابعاً: ضم تايوان: كانت وما تزال تايوان تستحوذ على ذهن القيادة الصينية، فاحتمالية قيام تايوان بإعلان استقلالها بشكل رسمي، أو تجاوزها للخطوط الحمر الصينية (مثل الاصلاح الدستوري وغيره من الاجراءات التي تسهل الانفصال) يشكل مسوغا كافيا ويرجح استخدام القوة ضدها من لدن الصين، لكن الصين إذ تعلن بأن قضية تايوان تشكل قضية محورية وحيوية غير قابلة للتفاوض تتطلع الى وسائل تسوية مرضية في ما يتعلق بمصير هذه الجزيرة، والوسائل التي من شأنها أن تحرر الموارد والطاقات الصينية وتسهم في مسيرة الوحدة الوطنية مع تايوان ودعمها، وبضم تايوان ستؤمن الصين بلا شك ما يسمى بـ «سلسلة الجُزر الاولى» وتمنحها حاملتها غير القابلة للغرق، وسفينة تموين غواصاتها، يُزاد على ذلك أن الصين بضمها تايوان يمكنها أن تجني مكاسب كبيرة أبرزها تحويل بحر الصين الجنوبي الى بحيرة صينية تتيح بها لسفن الشحن والبحرية الصينية التجول حاملة على متنها الموارد الحيوية اللازمة لبقائها وتأمين استمرار صعودها من دون مضايقات من الولايات المتحدة والقوى الاخرى، ثم سنشهد بداية لسيطرة الصين على خطوط الاتصالات البحرية في المنطقة[2].

خامساً: تفوق القدرات الصينية البحرية: على الرغم من أن الخبراء الاستراتيجيين الصينيين لا يعدّون للحرب، وأنه قد لا تكون هنالك في المستقبل القريب، حرب مباشرة في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها بين القوتين، إلا أن الحرب التي تعد الصين نفسها لها هي حرب

(1) المصدر نفسه، ص 256.

(2) جيمس هولمز، مصدر سبق ذكره، ص ص 23 ـ 24.

قوامها القدرات البحرية التي تسعى للتفوق على الولايات المتحدة فيها؛ فالصين لا زالت تتذكر أن هزيمتها في «قرن الإذلال» كانت بالدرجة الاولى نتيجة ضعف قدراتها البحرية، وبحسب قول أحد المحللين الصينين: «تجاهل المحيطات كان خطأٌ تاريخي ارتكبناه»، لذا تسعى الصين بقيادة (شي جين بينغ) الى تعزيز القدرات البحرية (مدعومة بالقوات الجوية) لجيش التحرير الشعبي للسيطرة على البحار القريبة التي تقع ضمن «سلسلة الجزر الأولى»، التي يقع بحر الصين الجنوبي، وتايوان، وبعض دول جنوب شرق آسيا ضمن نطاقها، فالسيطرة الصينية على البحار القريبة ولاسيما أنها تحتوي على جزر تعمل بمثابة مئات من حاملات الطائرات التي لا تغرق ستجعل من الصين المهيمن من دون منازع، ثم طرد الولايات المتحدة من المنطقة وابعادها شيئاً فشيئاً الى ما يعرف بـ «سلسلة الجزر الثانية»[1]. والصين تملك حالياً اثنان من حاملات الطائرات (إحداهما صناعة صينية خالصة) جاهزتان للعمل، وتخطط لامتلاك ثلاث الى أربع حاملات طائرات إضافية خلال الـ 20 عاماً القادمة، وتقوم الصين كذلك في تطوير قوتها من الغواصات التي تشكل تهديداً لحاملات الطائرات الاميركية وغيرها من القطع البحرية المنتشرة في المنطقة، وهذه القوة البحرية المتنامية توفر وسائل لتوسيع النفوذ الصيني وتهدد، في الوقت ذاته بعض حلفاء الولايات المتحدة من دول جنوب شرق آسيا وتتوعدها[2].

سادساً: استمرار (شي جين بينغ) على رأس هرم السلطة في الصين: فمن أجل إقناع القادة الصينيين بأن «الحُلم الصيني»، الذي أخذ (شي) على عاتقه تحقيقه ليس شعاراً رناناً فحسب، عمد الأخير الى انتهاك أحد القواعد الرئيسة التي تضمن لأي سياسي البقاء في منصبة؛ فبعد توليه زعامة المملكة الوسطى (الصين) عام 2012 أعلن (شي) عن هدفين مستقبليين للصين من شأنهما أن يجعلانها الرقم واحد في آسيا، وحدد سقوف زمنية لكل منهما، الهدف الأول ان الصين ستبني مجمعاً مزدهراً من دون إسراف (ويعني ذلك مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي للفرد الصيني ليصل إلى 10.000 دولار) بحلول عام 2021، وهو موعد الاحتفال بالذكرى المائة لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني CCP، والهدف الثاني هو أن تصبح الصين دولة «محدَثة، ومتقدمة بصورة كاملة، وغنية وقوية» بحلول عام 2049، وهو الذكرى المائة لتأسيس جمهورية

(1) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 260 ـ 262.

(2) جيمس دوبينز وآخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين: احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الصراع، دراسة صادرة عن مؤسسة راند RAND(نسخة مُعربة)، كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، 2017، ص 4.

الصين الشعبية PRC[1]. وإذا استطاعت الصين، بقيادة (شي جين بينغ)، من تحقيق هذه الأهداف، ولاسيما الهدف الثاني في عام 2049، فاقتصادها سيصل الى ثلاثة أمثال حجم اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، والتفوق الاقتصادي، من وجهة نظر (شي)، هو الحجر الأساس لـ «الحُلم الصيني»؛ إذ يتبع ذلك السعي لتقديم الصين دولة قوية وغنية تشعر بالاعتزاز يقودها الحزب الشيوعي ويكون القوة الدافعة لهذا المشروع، وقائداً إياها من جديد[2]. وما دام (شي جين بينغ) قادراُ على استعادة أمجاد المملكة الوسطى، وإحياء عظمتها، فهو ومستقبل الحزب الشيوعي بأمان[3]. وفي ظل هكذا قيادة طامحة؛ سنشهد صيناً عنيدة وعتيدة لا تقبل بأقل من تغيير الوضع الراهن لصالحها ثم السيطرة على المنطقة والتحكم بمقدراتها.

سابعاً: استخدام دول المنطقة حائط صد في مواجهة الاستراتيجيات الموجهة ضد الصين: يعتقدُ صُناع القرار والقادة الصينيون أن مواقف دول منطقة جنوب شرق آسيا وسياساتها مهمة ومحورية فيما يتعلق باستراتيجية «المحيط الهندي ـ الهادئ» الأميركية، بوصفها منطقة تقع في قلب النطاق الجغرافي لهذه الاستراتيجية (بين المحيط الهندي والهادئ)، وسيعتمد مستقبل مدى تحقق ذلك على أرض الواقع وتطوره على هذه الدول، لذا ترى الصين أن علاقات صينية أوثق مع جنوب شرق آسيا ستساعد الى حد كبير على إقناع دول هذه المنطقة، سواء بمؤسساتهم الإقليمية «الآسيان» أم مواقفهم بوصفها دولا منفردة، لكي لا تكون جزءاً من هذه الاستراتيجية الأميركية أو على الأقل أن تكون محايدة في أثناء تطبيقها، وتعمل الصين على ذلك، فضلاً على إغراءاتها الاقتصادية وقوتها الناعمة، بالأمن غير التقليدي Non[4] ـ traditional security لتحقيق هذا الغرض وإعطائها موقفا أقوى بإزاء منافسيها الذين يعدون جزءاً من هذه الاستراتيجية الموجهة لتطويق الصين[5].

ثامناً: النتيجة الواضحة: يجادل الخبير الاستراتيجي الأُسترالي (هيو وايت) Hugh Wight بأن المنافسة التي تدور بين الولايات المتحدة والصين؛ بين قوة صاعدة تريد أن تتولى القيادة الإقليمية وقوة مهيمنة ترغب بالحفاظ على وضعها، وصراع المصالح والقدرات بين القوة الصاعدة

(1) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 241 ـ 242.

(2) المصدر نفسه، ص 242.

(3) المصدر نفسه، ص 248.

(4) يشمل الأمن غير التقليدي: الصحة، والأزمة الإنسانية، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، والبيئة، والجرائم العابرة للحدود، والموارد المائية، والأمن البحري.

(5) Xue Gong, Op. cit., p.30.

والمهيمنة على النقاط الساخنة مثل بحر الصين الجنوبي، فضلاً على ميادين المنافسة الأخرى (مثل: سباق التسلح، والصفقات التجارية، ومشاريع البنى التحتية، والمنافسة الدبلوماسية في المؤسسات المتعددة الاطراف..) وغيرها من مظاهر التنافس بين القوتين، سواء استمر أم تراجع، وسواء كانت بشكل سلمي أم عنيف، وسواء جرى بسرعة متواترة ام بطيئة فالنتيجة الأكثر ترجيحاً واضحة وهي: «أميركا ستخسر، والصين ستربح»، إذ ستتوقف أمريكا عن أداء دور ستراتيجي رئيس في شرق آسيا وجنوب شرقها، وستحل الصين مكانها بوصفها قوة مهيمنة، وتظل الحرب ممكنة، ولاسيما مع وجود شخص مثل (دونالد ترامب) في الإدارةالاميركية، ويجادل (هيو) بأن خطر الحرب قد يتراجع عندما يصبح من الواضح أن المؤشرات لا تصب في صالح الولايات المتحدة، وقد يدرك صناع القرار في الولايات المتحدة أن دولتهم العظمى لا يمكنها الدفاع عن هيمنتها وأسبقيتها في شرق آسيا وجنوب شرقها بحرب لا يعلمون مدى نجاعتها في إخضاع الصين، لذا يرجح (هيو) أن تنسحب الولايات المتحدة بسلام وبشكل طوعي Willingly، بل يذهب أبعد من ذلك ويجادل بأن الوضع الراهن في المنطقة يخضع بالفعل للتغيير وأن النظام بقيادة الولايات المتحدة يتلاشى ويحل محله نظام بقيادة الصين[1].

كوابح تحقق السيناريو

أولاً: تباطؤ النمو الاقتصادي: في المدة 1978 الى العقد الاول من القرن الحالي حقق الاقتصاد الصيني نسبة نمو وصلت الى 10٪ ويرجع ذلك في جزء كبير منه الى العمالة الرخيصة والمتوفرة القادمة من المناطق الريفية باتجاه القطاع الصناعي في المناطق الحضرية مما شكّل مصدراً رئيساً للنمو الاقتصادي السريع في هذه المدة، وهذا النمو الاقتصادي السريع، وغير المسبوق في تاريخ البشرية، يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية «تأثير تحويل الموارد»Resource Shift Effect، الناتج عن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي GDP من جراء تحويل الموارد من مناطق انتاجية منخفضة في الدول (الزراعية) الى مناطق انتاجية عالية (الصناعية)[2].

---

(1) Hugh White, Without America: Australia in a New Asia, Quarterly Essay, issue] No[.68,(November 2017), at: https://www.quarterlyessay.com.au/essay/201711//without - america (accessed: 8 March 2020)

(2) Ligang Song and Yongsheng Zhang, Will Chinese growth slow after the Lewis turning point?, China Economic Journal, Vol. 3, No. 2, (July 2010), P. 209.

وعلى الرغم من أن الصين أصبحت نقطة جذب للاستثمار الخارجي إلا أن الزيادات السنوية لرأس المال تأتي في الغالب من مصادر الاستثمار المحلي، التي تمول بدورها، والى حد كبير، الادخار المحلي، واذا افترضنا ان فرص الاستثمار قوية فمستوى المدخرات المحلية على مدى العقد القابل هو الذي سيحدد الى درجة كبيرة وتيرة الاستثمارات في الصين ومعدل نمو رأس المال[1]. والادخار في الصين يأتي من ثلاثة مصادر؛ وهي أولًا مدخرات الأسر الصينية وتشكل نسبة تزيد عن النصف قليلاً، وثانياً مدخرات المؤسسات التي تقترب إلى حوالي الثلث، وثالثاً المدخرات الحكومية، التي تشكل ما نسبته 15 %، وتعد مدخرات الأسر وحدها القابلة للتنبؤ المنتظم، وعلى الرغم من أن الاسباب والدوافع التي تؤدي بالأسر الصينية الى الادخار ستستمر إلا أنها لن تكون بذات التأثير في العقود المقبلة ولاسيما اذا بقيت المؤسسات المالية توسع مدى القروض (مثل قروض الرهن العقاري وقروض السيارات) وغيرها من اشكال الائتمان الاستهلاكي، وبما أن النمو البطيء في هذا العقد على الطلب الاجمالي دفعت القيادة الصينية الى بذل جهود مضنية لزيادة الانفاق الاستهلاكي فمن غير المرجح أن تؤدي القيود السياسية المفروضة الى إبطاء التوسع في القروض الاستهلاكية والرهون العقارية[2]. وشكلت نسبة دين الحكومة الوطنية الصينية ـ بحسب موقع CEICالمختص بتوفير البيانات الدقيقة لأكثر من 200 اقتصاد حول العالم ـ في العام 2019 الى 17.6، وهي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي الصيني GDP (يُنظر الجدول رقم (4 ـ 2)، إذ بلغ دين الحكومة الصينية لهذا العالم 2432.9 مليار دولار، على حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي GDP للحكومة الصينية في آذار/مارس من العام 2020، 2959.1 مليار دولار[3].

(1) Dwight H. Perkins and Thomas G. Rawski, Forecasting China's Economic Growth to 2025, **in**: Loren Brandt and Thomas G. Rawski (eds), China's Great Economic Transformation, (New York;Cambridge University Press, 2008), p. 845.

(2) Ibid, p. 846.

(3) China Government Debt: % of GDP, C E I C , at: https://www.ceicdata.com/en/indicator/china/government - debt - - of - nominal - gdp (accessed: 29 Augest 2020)

جدول رقم (4 ـ 2)

دين الحكومة الوطنية الصينية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الاجمالي GDP لسنوات متفرقة

ت	السنة	نسبة الدين بالنسبة لـ GDP
1	2007	19.3
2	2012	14.4
3	2018	16.3
4	2019	17.6

فضلاً على ذلك، أدت سياسة الطفل الواحد The one ـ child ـ family policy التي اتبعتها الصين في أوائل سبعينات القرن الماضي الى انخفاض ملحوظ في نسبة الشباب (عمر الانسان الذي يصلح لسوق العمل، وهو بين 16 و65 عاماً)، إذ بدأت طفرة المواليد التي حدثت في خمسينات القرن الماضي بانخفاض ملحوظ في أول عقدين من هذا القرن، وأصبحت هذه الأعمار في الوقت الحالي تقترب، (إن لم يكن قد اقتربت بالفعل) من سن التقاعد وهذا يدخلها في دائرة الاعمار التي تدخل ضمن دائرة المعالين ثم يؤثر ذلك في انتاجية الاقتصاد بسبب تزايد الشيخوخة في الصين[1].

يُزاد على ذلك، البيئة وتأثيرها في الاقتصاد الصيني وتتمثل بالتلوث المتفشي في البلاد، الذي كان يقتل ـ بحسب التقديرات ـ 4 ملايين صيني يومياً، وقد وصل التلوث في الصين في بعض المدد الى درجة قامت فيها الأخيرة بإغلاق محطات توليد الطاقة والمصانع العاملة بالفحم قبل انطلاق دورة الألعاب الاولمبية التي أُقيمت في بكين عام 2008، فضلا على الأنهار التي تملؤها النفايات، وبحسب تقديرات البنك الدولي، فالصين تتكبد خسائر تشكل نسبة لا يستهان بها من اجمالي الناتج القومي بسبب البيئة المتلوثة بشكل متزايد، وصلاحيتها المتناقصة للحياة[2]. وتعتمد الصين الى حد كبير على الصادرات من أجل الاحتياجات المحلية الآخذة بالتزايد فضلاً على سيرها في الطريق الذي يعرف بـ «المضاربات الفقاعية»Speculative[3] bubbles، وفي هذا الصدد يقول (ريتشارد هاس): «هنالك حقيقية مؤداها أن المستقبل

(1) Ibid, p. 847.

(2) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 251.

(3) تقع **المضاربات الفقاعية** ضمن ما يعرف بـ "اقتصادات البالون او الفقاعة" وهو مصطلح يستخدم لوصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواجا هائلا مدة معينة من دون ان تستند الى قاعدة اقتصادية متينة وقوية، مصادر متجددة للدخل القومي.

[الصينيٍ] سوف يتميز بنمو اقتصادي أكثر تواضعاً»[1]. وخلاصة القول، إن الاقتصاد هو الركيزة الرئيسة والاولى التي بُنيت عليها عظمة الصين من دون اقتصاد قوي، ومحافظاً على نسمة نمو جيدة، ولا يمكن أن نرى هيمنة لهذه الدولة، ليس في جوارها الاقليمي (ومجالها الحيوي) والفضاء الدولي فحسب، بل سيضعف هيمنتها في الداخل أيضاً، وهو ما يترتب عليه إضعاف شرعية الحزب الحاكم.

ثانياً: استخدام ورقة الضغط المتمثلة بالمضائق في منطقة جنوب شرق آسيا من لدن تحالف الوضع الراهن:تمثل معضلة المضائق في منطقة جنوب شرق آسيا (ملقا، وسوندا، لومبوك)، ذات الصلة الوثيقة بمسألة بحر الصين الجنوبي، أهمية غير قليلة للصين، التي طالما سببت أرقاً لصناع القرار الصينيين ولاسيما الرئيس الصيني السابق (هو جينتاو)، والكابح للهيمنة الصينية في هذه المسألة هو أنه في حال نشوب نزاع تخشى الصين أن تقوم تحالف الوضع الراهن (الولايات المتحدة وحلفاؤها) بإغلاق هذه المضائق في وجه السفن الصينية بوصفه تدبيرا مضادا غير مباشر في أية محاولة من الصين للسيطرة سواء على بحر الصين الجنوبي أم تايوان، فبهذه المضائق يتدفق النفط والمواد الخام الأخرى الى الصين قادماًن من الشرق الأوسط وإفريقيا، لذا فهذه المضائق ذات أهمية متزايدة للصين وبحريتها، لذا نجد هذه المضائق للصين ومدى أهميتها لنوايا الصين المستقبلية تشكل اهمية غير قليلة للولايات المتحدة بوصفها ورقة ضغط على الصين للحد من سيطرتها ومد نفوذها وتوسعها في المنطقة[2].

ثالثاً: التوترات القومية: تعد التوترات لقومية في الاقاليم الصينية المصحوبة بالنزعات الانفصالية أحد أبرز العوامل التي تضعف الصين داخلياً ثم تؤثر على مدى قوتها ونفوذها خارجياً، فإلى جانب القومية الصينية (قومية الهان)، التي تمثل 90 % من السكان، هناك 55 أقلية أخرى يمثلون 10 % من السكان، وتمثل هذه الاقليات مساحة تتراوح بين 50 ـ 60 % من مساحة البر الرئيس لجمهورية الصين الشعبية[3]. وعلى الرغم من أن التباين القومي في الصين ليس حادا للحد الذي كان موجودا في الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن التباين موجود فيها ويتوزع بين:

(1) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره، 223.
(2) جيمس هولمز، مصدر سبق ذكره، ص ص 24 ـ 25.
(3) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 39.

1 ـ **جمهورية تركستان (مقاطعة شينجيانغXinijiang):** هنالك أسباب تدعو هذه الجمهورية الى النزوع نحو الانفصال، أبرزها أنها تحتوي على ثروات واحتياطات نفطية، وتعد من الناحية الجغرافية بعيدة عن مركز الصين، وسهولة إيتاء الدعم لها من الخارج، وقربها (بوصفها مقاطعة حدودية وتحتوي على المسلمين) من الدول الاسلامية في آسيا الوسطى، والتشجيع الدولي سواء كان الاسلامي أم الغربي على الانفصال[1].

2 ـ **إقليم التبت**: يعد هذا الاقليم من الاقاليم التي لديها نزعة انفصالية، ويحتوي على قوميتين اليوهان والإيغوريين بوصفهما قوميتين مختلفتين، وتؤدي الهند دوراً غير قليل في التحريض على انفصال هذا الاقليم عن الصين، فضلاً على أن هذا الاقليم يقع في الجزء الشرقي من الصين؛ الجزء الفقير نسبياً[2].

والتضرر الاقتصاديً الناتجً عن حرب قد تخوضها الصين مع الولايات المتحدة او حلفائها من شأنه أن يخلق «معمعة سياسية» ويشجع هذه الاقاليم التي لديها نزعات انفصالية على الانفصال عن الصين[3].

رابعاً: النظر بعين الشك الى المبادرات الصينية: على الرغم من عظمة مبادرة «حزام واحد، وطريق واحد» إلا أنها تحتاج لسنوات حتى يتم تقييمها، اذا كانت ناجحة أو فاشلة وأن بعض سكان جنوب شرق آسيا لديهم شكوك بإزائها، وفي هذا الصدد يذكر أحد الباحثين الفيتناميين: « تنوي الصين استخدام مبادرة حزام واحد طريق واحد، لتوسيع نفوذها ولكن هذه الدول الاخرى لا تثق بالصين»[4].

خامساً: ليس بهذه السرعة: على الرغم من أن بعض دول جنوب شرق آسيا تبدي مسايرة ـ وإن كانت ضمنية على الصعيد الاقتصادي ـ لركب الصين، وهنالك آراء ترجح تحولاً في توازن القوى لصالح الصين أيضاً، إلا أن (ديفيد شامبو) David Shambaugh يجادل بأن القضية «ليست بهذه السرعة» not so fast، وإذا كانت هنالك مسايرة للصين فعلاً فلا يوجد هنالك داعٍ للتوقع بأنها ستستمر، لأولويات: الاولى تتعلق بالولايات المتحدة؛ ففي الوقت الذي يزعم فيه العديد من المراقبين أن قوة الولايات المتحدة ونفوذها يتضاءل في جنوب شرق آسيا،

(1) المصدر نفسه، ص ص 40 ـ 41.

(2) المصدر نفسه، ص 43.

(3) ديڤيد سي جومبرت، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص xiv.

(4) David Shambaugh, U.S. - China Rivalry in Southeast Asia.., Op. cit, p..

إلا أن ذلك لم يحدث، إذ تبقى بصمة الولايات المتحدة الاقتصادية، والامنية، والدبلوماسية، والثقافية في هذه المنطقة واضحة وتفوق نظيرتها الصين، فضلا على ان هنالك استطلاعات تشير الى التصورات الايجابية في عدد من دول المنطقة بإزاء الولايات المتحدة[1].

والثانية متعلقة بالصين؛ فالصين، بحسب ما يجادل به (شامبو)، تبالغ ويمكن أن تكون يدها طائلة على الدول التي تسايرها ويمكن أن تصبح ديكتاتورية على هذه الدول وتعدّها تابعة لها، ويتجلى ذلك السلوك في التفاعل في العلاقة بين الصين ودول مثل لاوس، وميانمار، وتايلاند، وبعض الدول التي تبدي مسايرة ضمنية (وليس واضحة) لركب الصين مثل ماليزيا، فدول جنوب شرق آسيا لديها ذكريات راسخة بوصفها دولا بعد الاستعمار postcolonial وهذا يجعلها تتوجس على المدى البعيد وترد على القوى الكبرى التي تسعى الى اقامة علاقة غير متكافئة معها وتعاملها بوصفها دولا تابعة لها وتدور في فلكها، وفي ما يتعلق بتصرفات الصين الماثلة في ذاكرة دول المنطقة، فالدول لا زالت تسترجع ذكريات الدعم الصيني للتمرد الذي قامت به الأحزاب الشيوعية في هذه الدول فسبب عدم استقرار داخلي لها إبان الستينات والسبعينيات، ويتجلى ذلك الآن في دول مثل فيتنام، واندونيسيا، والفلبين[2].

والثالثة تتعلق بـ «الآسيان» بوصفه كيانا مؤسساتيا يجمع دول المنطقة كلها، وهذا الكيان أثبت أنه قادر على ممارسة المناورة والتحوط الاستراتيجي hedging strategic بإزاء الصين. والرابعة تتعلق بالقوى الاقليمية والدولية الاخرى التي تريد موطأ قدم لها في المنطقة، وهذه الدول بحسب ما يجادل به (شاميو) يمكن ان تساعد الى حدٍ ما المنطقة من هيمنة الصين (فضلاً على الولايات المتحدة)، فاليابان تكثف تعاونها الأمني مع بعض دول المنطقة، وتسعى الهند الى ايجاد موطأ قدم لها في جنوب شرق آسيا ولاسيما في ظل رئيس الوزراء (ناريندرا مودي) Narendra Modi، و«قانون الشرق» Act East، الذي يتبعه في هذا المجال، أما استراليا فتعدّ نفسها ـ لاعتبارات جغرافية وتجارية ـ على علاقة مع المنطقة، وحتى روسيا تريد لعب دور أكبر في المنطقة، ودخول هذه القوى على الخط من شأنها أن تزيد من تعقيد «لوحة الشطرنج الاقليمية» Regional chessboard وهو يخلق تشويشاً او مزاحمة لمحاولة

(1) Ibid, Op. cit, p. 98.

(2) Ibid. p. 98 - 99.

الصين الهيمنة على المنطقة[1]. فعلى الرغم من الجاذبية والاغراءات الصينية لدول المنطقة الا ان هذه الاولويات الاربعة يمكن أن تؤثر سلباً ثم تقوض من سعي الصين للسيطرة على جنوب شرق آسيا.

(1) Ibid. p. 99 - 100.

الفصل الثاني عشر

السيناريو الثالث: التوازن بين القوة التعديلية وقوة الوضع الراهن (تعايش الأضداد)

تقوم فرضية هذا السيناريو على إمكانية إرساء توازن بين القوتين الكبريين المتنافستين على المنطقة وهما قوة الوضع الراهن: الولايات المتحدة، والقوة التعديلية: الصين، والاتفاق على قواعد اشتباك بينهما تعمل على ترسيخ التوازن ثم الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا.

فرص تحقق السيناريو

من الممكن أن تتفق الولايات المتحدة والصين على إرساء نوع من التوازن بينهما في منطقة جنوب شق آسيا وهنالك فرص يمكن لها أن تضع هذا الحوار موضع التنفيذ وتجعل منه واقعا، وهذه الفرص هي:

أولاً: اختلاف الدوافع القومية للقوى الصاعدة والقائمة: في إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة يجادل (راندل شويللر) في أن القوتين تعانيان من تصاعد القومية على مستوى سياستهما الداخلية، إلا أن الدوافع وراء تصاعد هذه القوميات مختلفة الى حد كبير؛ فعلى حين تركز قومية القوة الصاعدة (الصين) وتتوجه نحو الخارج، نجد أن القومية للقوة القائمة (الولايات المتحدة) موجهة نحو الداخل[1]. فالقومية الصينية الصاعدة تكون في مقابل التحول المفاجئ في الرأي العام الأميركي، ثم المنعكس على سياسة الولايات المتحدة التي تمتاز أحيانا في ضبط النفس، فالقومية التي تتفاعل مع مسارات القوة على مستوى النظام يمكن أن تحدد علاقات القوتين الكبريين في

(1) Randall Schweller, Opposite but Compatible Nationalisms: A Neoclassical Realist Approach to the Future of US–China Relations, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 11, No. 1, (2018), p. 24.

المستقبل، فهذا التفاعل بين القومية ومسار القوة ينتج لنا توجهات مختلفة للسياسة الخارجية للقوة الصاعدة والمهيمنة، فالقوة الصاعدة تنتهج سياسة تمتاز بالنزعة التوسعية على مستوى القوة والنفوذ ومحاولة كسب أكبر قدر منهما، على حين تسلك القوة المهيمنة سياسة خارجية متحفظة ومتقوقعة الى الداخل تمتاز بالتحفظ والتقليص Restrain and retrenchment، ثم تتوافق القومية المنبعثة من جديد للقوة الصاعدة مع قومية القوة المهيمنة لتنتج لنا علاقة مستقبلية تمتاز بالتوازن والسلام النسبيين، فالصين تريد مزيداً من النفوذ العالمي، والولايات المتحدة تريد التزاماً أقل بالشؤون العالمية ثم ـ بحسب ما يقول شويلر ـ هنالك سبب وجيه لتوقع هبوط ناعم للقوة المهيمنة مع انتقال العالم من الأحادية القطبية الى الثنائية القطبية[1]. ويمكن أن ينسحب هذا الحوار على المستوى الاقليمي ونشاهد توازنا يتسم بالاستقرار النسبي بين القوتين في منطقة جنوب شرق آسيا.

ثانياً: سعي القوة المهيمنة لتحقيق ما يسمى بـ«التوازن بين الالتزامات والموارد»: من فرص تحقيق التوازن بين القوتين هو سعي القوة المهيمنة لتحقيق ما يسمى بـ«التوازن بين الالتزامات والموارد»؛ ومن ضمن وسائل تحقيق ذلك تقليص الالتزامات الخارجية بالتخفيض السياسي، والاقتصادي، والعسكري، ويكون إما بتمرير مسؤولية موازنة الصين للحلفاء عن طريق تقاسم أعباء الموازنة في داخل منظومة تحالفات القوة المهيمنة[2]، وهذا ما يتوافق مع استراتيجية التوازن في خارج المجال Offshore Balancing، التي طرحها (جون ميرشايمر، وستيفن والت)[3]. أو عن طريق البحث عن منافس أقل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ثم التحالف معه (الهند مرشح قويً لذلك)، أو عن طريق استرضاء الصين، أو بالجمع بين هذه الوسائل كلها، وبذا فكل هذه الوسائل تصرح ـ بحسب قول شويلر ـ عن تراجع عالمي لـ «عملاق مُتعب الى أرض الوطن» a weary titan coming home، وما يساعد على هذا التوجه هو قومية الولايات المتحدة التي ظهرت مع الرئيس الأميركي الحالي (ترامب) والتي تكمن جذورها في فكرة مفادها «يجب علينا أن نفعل أكثر من أجل أنفسنا وأقل من أجل الآخرين الذين يجب أن يتعلموا رعاية أنفسهم وحل مشاكلهم»[4].

(1) Ibid, p. 24 - 25.

(2) Randall Schweller, Opposite but Compatible Nationalisms.., Op.cit., p. 25.

(3) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, (July/August 2016).

(4) Randall Schweller, Opposite but Compatible Nationalisms.., Op.cit., p. 25.

ثالثاً: تطلُّع القوتين الى نمط جديد من العلاقات تتم بتوازن المصالح: ولإنجاز ذلك لا بد من ان تتبنى القوتان افكارا جديدة في منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ بشكل عام، ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص وعدم التشبث بالمفاهيم القديمة ومواكبة متطلبات عصر السياسة الدولية والإقليمية الجديد، وضرورة أن تسعى الصين الى توضيح سياستها بإزاء الهيمنة الاميركية في المنطقة (ولا سيما أن الولايات المتحدة تعتقد بأن الصين تهدف الى قلب التوازن وإزاحتها من المنطقة مقدمة لإزاحتها من آسيا ـ المحيط الهادئ بشكل عام، وإقامة توازن للمصالح بين الدولتين وحلفائهما وأصدقائهما ووضع قواعد مشتركة[1]، فضلا على إجراءات أخرى تعمق من هذه الفكرة، مثل سعي الطرفين لتحقيق التعاون بينهما وتقديم إسهامات أكبر في منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ، وقيام إحدى الدولتين بالإيعاز إلى الأخرى بأنشطتها الدبلوماسية في المناطق المحيطة بها، وإعلام إحدى الدولتين الأخرى بإجراء مناورات عسكرية ودعوة الطرف الآخر للحضور مراقبا، والعمل على ضبط تصرفات الحلفاء والأصدقاء والسيطرة عليها ومنعهم من السعي لتحقيق مصالح ضيقة يمكن أن تثير الخصومة بين القوتين الكبريين (فمثالاً يجب على الولايات المتحدة منع اليابان، والفلبين، وفيتنام من التحركات التي تثير استفزاز الصين)، فضلاً على التقاسم في إدارة المنطقة من لدن القوتين في المجالات كلها[2].

رابعاً: رغبة القيادة الصينية بإرساء نوع جديد من العلاقة بين القوى العظمى: وهي فكرة تقوم على تقاسم القوتين للقيادة العالمية، ثم الإقليمية على قدم المساواة كسرا للنمط التاريخي المتأصل في «فخ ثيوسيديديز» وهو المواجهة الحتمية بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، وفي رأي (شي جين بينغ) يوجد مجال للقوتين العظميين للتعايش والتعاون طالما يعامل إحداهما الأخرى على قدم المساواة (تريد الصين منحها مكانة القوى العظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة)، و(شي جين بينغ) الذي يرى بنفسه قائد الأمة الصينية (وربما بمنزلة مؤسسها ماو تسي تونغ) يعتقد بأن الصين لم تعد في موقف متواضع أمام الولايات المتحدة بل أصبحت في

(1) وو شين بوا، الصين والولايات المتحدة وبناء نمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى: تقييمات ومقترحات، في: جانغ يون لينغ (محرراً)، مصدر سبق ذكره ص ص 266 ـ 267.

(2) المصدر نفسه، ص ص 276 ـ 270.

موقف متساوٍ معها، ولا تقل أهمية وشأناً عنها، ويمكنها أن تستخدم ـ أي الصين ـ أوراق ضغط عليها أيضا تتعلق ببعض القضايا المهمة في شرق آسيا مثل القضية الكورية الشمالية[1].

خامساً: الجانب الايجابي للاسترضاء: يوصي (بول كيندي) Paul Kennedy بضرورة إعادة النظر في مفهوم «الاسترضاء»، والنظر الى الجانب الإيجابي منه، فليست اعمال الاسترضاء كلها على مر التاريخ سلبية وترتبت عليها احداث وخيمة، فهنالك الكثير من اعمال الاسترضاء التي قامت بها دول قائمة لدول صاعدة ساعدت في إرساء التوازن بينهما ثم تم إرساء سلام نسبي بينها؛ فعلى سبيل المثال هنالك بعض مظاهر الاسترضاء التي تمثلت ببعض التنازلات قدمتها المملكة المتحدة، بوصفها قوة مهيمنة وقائمة، للولايات المتحدة القوة الصاعدة آنذاك، جعلت من الدولتين تتمتعان بعلاقة جيدة ومتوازنة أدت الى تقاسم أعباء القيادة في مناطق إقليمية، فمثالاً تخلي المملكة المتحدة في عام 1901 عن 50 % من حصتها من (إيسمن) isthmian (سميت بقناة بنما فيما بعد)، ووقوفها الى جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية حدود الأسكا ـ كولومبيا في عام 1903 على الرغم من غضب الكنديين، وغيرها من الشواهد التاريخية التي كان فيها الاسترضاء والتنازل عن بعض الأشياء أمراً ايجابياً، فبريطانيا كانت ترى الأمور من زاوية مختلفة، فقد كان نظرها ينصرف الى تحديات اخرى آنذاك مثل التحديات البحرية المتزايدة في القارة الاوربية، وتدهور الوضع في الشرق الأقصى مع قيام الصينيين بالتمرد ضد القوات البريطانية، والتنافس مع فرنسا للسيطرة على وادي النيل وغيرها[2].

فطبقاً للجانب الايجابي من الاسترضاء يكون من المناسب ـ من وجهة نظر كندي ـ التفكير في مسألة تقديم بعض التنازلات للصين من لدن الولايات المتحدة، من بوابة «التعاون والمشاركة»، وفي الوقت نفسه، لن يقلل ذلك من شأن الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى

(1) Wooing Donald Trump, Xi Jinping seeks great power status for China, The StraitsTime, 7 November, 2017, at:https://www.straitstimes.com/asia/east - asia/wooing - donald - trump - xi - jinping - seeks - great - power - status - for - china (accessed: 3 February 2020).

(2) Paul Kennedy, A Time to Appease, THE NATIONAL INTEREST, 28 June , 2010, at: https://nationalinterest.org/article/a - time - to - appease - 3539 (accessed: 7 March 2020).

بل قد يخفف من حدة التوتر الناتج عن بحث الصين عن مكانة تليق بها في جوارها القريب ومحاولة الولايات المتحدة إيقاف سعي الصين هذا[1].

سادساً: التوازن بدول المنطقة: يمكن إقامة التوازن بين قوتين في منطقة جنوب شرق آسيا، ليس بهاتين القوتين، بل بدول هذه المنطقة، ويتم ذلك عن طريق اتباع هذه الدول سلوك «التحوط» Hedging، بإزاء القوتين الكبريين عن طريق المناورة بينهما وعدم ترجيح طرف على حساب آخر، ويذهب (تشنغ تشوي كويك) Chwee Kuik ـ Cheng بأن هذه الدول تفضل المناورة في وقت تتحول فيه القوة وتشهد فيه المنطقة نظاماً اقليميا غير واضح المعالم، وتسعى هذه الدول في ظل ذلك الى الاستفادة من هذا الوضع عن طريق تعظيم المكاسب الآتية من التنافس بين القوتين (الولايات المتحدة، والصين)، وفي الوقت نفسه تقليل المخاطر التي قد تأتي من سيطرة إحداهما على المنطقة والتحكم بمقدراتها ثم بمصيرها، لذا فهي تسعى إلى الموازنة بينهما[2].

سابعاً: تعاون القوتين لدرء أزمات عالمية خطرة: مثل «كوفيد ـ 19»، ويمكن أن يعيد تعاون في هذا الصدد ترتيب خارطة نفوذ القوتين إقليمياً ودولياً، ومنها في منطقة جنوب شرق آسيا: إذ يجادل (غراهام أليسون، وكريستوفر لي) بأن على الولايات المتحدة والصين أن يتعاونا لهزيمة هذا الفايروس (كورونا)؛ فهزيمته تعدُّ مصلحة وطنية حيوية لا تستطيع أي منهما تأمينها من دون التعاون مع الآخر، وسيكون لقيامهما بعمل بهذا الصدد (أو عدم قيامهما) عواقب كبيرة لكليهما فيما يتعلق بالتنافس الأكبر للقيادة، فمن النمو الاقتصادي مدة 12 سنة قادمة، الى ثقة المواطنين بحكوماتهم، الى مكانة كل دولة منهما حول العالم، وبذا فالنجاحات والاخفاقات في تحقيق خيار معين سيعود على الدور العالمي، ومن ثم الاقليمي، لهما بنتائج مهمة للغاية، وبذا فإن تعاونهما قد يُرسي نوعاً من التوازن في تقاسم الأعباء في هذه الأزمة، ثمّ نوعاً من التوازن على مستوى المناطق التي تشكل صداماً لمصالح كل منهما.[3]

---

(1) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 183، 2011)، ص ص 46 ـ 47.

(2) Cheng - Chwee Kuik, How Do Weaker States Hedge?.., Op. cit., pp 1 - 15. **See also**: Denny Roy, Op. cit., p.p. 205 - 320.

(3) Graham Allison and Christopher Li, Op. cit.,

كوابح تحقق السيناريو

أولاً: الوجه الآخر للسياسة الخارجية الصينية: هنالك وجهان للسياسة الخارجية الصينية متأثرة بسلوك قادتها؛ ففضلاً على «الوجه المتعقل» والمسؤول، هنالك وجه آخر أكثر «انفلاتاً وعصبية»، يظهر هذا التفكير عندما تندلع أزمة تتعلق بالقضايا المحورية والمصيرية للصين وأبرزها بحر الصين الجنوبي وتايوان، إذ يشعر القادة الصينيون بضرورة استعراض القوة Power projection وإظهارها والدفاع عنها لإرعاب المقابل، والتعريف بمكانتهم، والدفاع عن كرامتهم وكرامة شعبهم، والاعتزاز بالقومية الصينية، وفي مثل هذه الحالات قد تتخلى هذه القيادة عن حذرها وتتصرف بطريقة مندفعة من شأنها أن تزيد القضايا اشتعالاً وهو ما يقوض مسار التوازن بين القوتين في منطقة جنوب شرق آسيا[1].

ثانياً: غموض النوايا: العالم الذي يمر بمرحلة انتقالية هو عالم غير مؤكد الى حد كبير، وتميل الانظمة الناشئة الى مواجهة التغيرات في القوة، المزعزعة للاستقرار، التي لا يمكن التنبؤ بها بين الفاعلين الاقوى في النظام، وفي ما يتعلق بالنوايا فأنه لو أمكن تحقيق قدر معقول من اليقين في ما يتعلق بالقوة الصاعدة مثل (الصين)، والقوة القائمة (الولايات المتحدة) فأنه ليس هنالك ضامن لبقاء هذه النوايا مع مرور الوقت، فمثلما تتوقع من الاشخاص الذين ينتقلون من الفقر الى الغنى **Rags to riches** او العكس، بتغيير طموحاتهم يمكن ايضاً أن قيام القوة الصاعدة والمهيمنة (ربما تتراجع هيمنتهما) بتوسيع اهدافها او تقليصها حيث تكون القوة في طور اعادة التشكيل على مستوى النظام، وأن مصادر عدم اليقين الناتج عن توزيع القدرات، وعدم اليقين التحفيزي حول أهداف القوى الكبرى الصاعدة منها والقائمة تنبع جذورها من السياسة المحلية (متغير على مستوى الدولة)، ولعدم اليقين البنيوي الذي يعتمد على مسار قوة الدولة بشكل حاسم على انواع الاستراتيجيات التي يتبناها قادتها لتعبئة الموارد لأغراض الأمن القومي والنمو الاقتصادي[2].

ولو لم نسلم بالفكرة القائلة بأن الصين تريد إخراج الولايات المتحدة من جنوب شرق آسيا (ثم شرق آسيا بشكل عام)، وتكتفي بتقاسم النفوذ والقوة، فلا يزال هنالك مؤشرات باعثة على التشاؤم مؤداها أن مسار العلاقة المستقبلية بين القوتين الكبريين وأثره في جنوب شرق

(1) كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(2) Randall L. Schweller, 2014. p.1

آسيا قد لا يتسم بالتوازن، ولو فرضنا أن الاهداف الأسمى لكلا القوتين، الى حد ما، دفاعية، فالإجراءات التي يتخذانها لتأمين مركزهما وتحقيق أهدافهما لا تزال تثير قلقًا وحذرًا وتخلق خوفا وتوجسا ولاسيما من لدن الولايات المتحدة بشأن نوايا الصين التعديلية[1]. فبعد الحرب الباردة عمقت الولايات المتحدة من منظومة تحالفاتها في المنطقة ووطدت علاقتها مع الحلفاء الاقليميين في شرق آسيا وجنوب شرقها بسبب قلقها من نوايا الصين المستقبلية التي يعلو سقف طموحاتها مع تصاعد قوتها ونفوذها، وقد ازداد هذا التحشيد في القرن الواحد والعشرين بأساليب مختلفة اختلفت بحسب الادارات المتعاقبة للولايات المتحدة، وفي مقابل ذلك، تنظر الصين الى جزء كبير من هذه التحركات على أنها موجهة ضدها لتطويقها واحتوائها ومعادية لمصالحها في المنطقة، وانتقدت الصين في غير مرة التحالفات الاميركية في المنطقة وخارجها واصفةً إياها بأنها من بقايا الحرب الباردة[2]. وعلى الرغم من أن علاقات الصين في القرن الماضي مع الولايات المتحدة كانت مهمة لها (أي للصين) لاولويات أبرزها الخلاف مع الاتحاد السوفيتي، إلا أنها لم تغادر يوماً دائرة الشكوك بإزاء هذا السياسات والنوايا الاميركية؛ البلد الذي يمثل الحضارة والنسق الغربيين، حتى في «سياسة الانفتاح» الذي تبناها (دينغ شياو بينغ) فأنها كانت في ظل «اشتراكية ذات خصاص صينية» وهذا يعكس، بطبيعة الحال، التوجس والريبة الصينية بإزاء الآخر؛ وهو تقليد متجذر في الثقافة الاستراتيجية الصينية[3].

ووفاقاً لبعض الآراء فالولايات المتحدة والصين مقدر لهما التنافس الحاد ما لم يكن بوسعهما معرفة تصاميم كل منهما الناتجة عن نواياهما، وبصرف النظر عما يشيع حول إمكانية إقامة شراكة بينهما إلا أنهما يتجهان نحو الغرق في مشاكل أكثر؛ لانعدام الثقة بنوايا أحدهما الآخر على المدى الطويل[4]. وعدم اليقين بين القوتين يجعل النمط الجديد من

(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S. - China Relations: Is Conflict Inevitable? International Security, Vol. 30, No. 2 (Fall, 2005), p. 22

(2) Ibid, p.p. 23 - 24.

(3) عماد منصور، السياسةالخارجيةالصينيةمنمنظار "الثقافةالااستراتيجية"، دورية سياسات عربية، (المركزا لعربيللأبحاثودراسةالسياسات، الدوحة، العدد 21، 2016)، ص 27. وللمزيد حول (الثقافة الااستراتيجية الصينية) راجع البحث كاملاً.

(4) Sebastian Rosato, The Inscrutable Intentions of Great Powers, International Security, Vol. 39, No. 3 (Winter 2014 - 2015), p. 48.

العلاقات بينهما غير ممكن ويجعل من حوارهما لا يتجاوز العموميات التي لن تتبنى اي اطار يسع هذه العلاقة المتوازنة وأن ما يزيد من حالة انعدام الثقة هو سرعة تأثر العلاقات وشدتها بين الدولتين بالأزمات التي تتعلق بأبرز القضايا بينهما في المنطقة: بحر الصين الجنوبي وتايوان، فضلاً على التوتر الصيني ـ الياباني[1].

ثم سيشهد مستقبل العلاقات بين البلدين مساراً تنافسياً تصادمياً، ولاسيما اذا استمرت الصين بالصعود واصبحت منافسا أقوى وأعتى للولايات المتحدة يقابله عدم تقبل الاخيرة لهذا الصعود المتواصل وعملها على عرقلته بأية وسيلة[2].وغموض النوايا يجعل من القوتين يستمران في تحقيق الاهداف التي تقتضيها مصالح كل منهما؛ فالقوة المهيمنة (الولايات المتحدة) لا تأمن النوايا التعديلية للقوة الصاعدة (الصين)، وبهذا فقد لا نشهد الاستقرار النسبي الناتج عن التوازن بين القوتين في القدرات والمصالح، الذي ينعكس بدوره على المنطقة؛ لأن القوة المهيمنة لا تريد إفساح المجال لقطب يشاطرها القوة والنفوذ.

ثالثاً: الخلاف حول أبرز نقاط الصراع في المنطقة: بحر الصين الجنوبي أصبح نقطة تصادم قوية بين القوتين في المنطقة، وكل قوة لديها مصالح في هذا البحر (الولايات المتحدة لإبقاء وضع هيمنتها قائماً بالسيطرة على هذا البحر وإبقاء حرية الملاحة قائمة ثم مضايقة الصين والحؤول دون توسعها من غير قيود على تحركاتها التوسعية، وضمان مصالح حلفائها وأمنها، ودرء خطر هجوم صيني عليهم، ولأن مجال الصين الحيوي والخطوة الاولى نحو التوسع وانطلاقها نحو العالمية، فاعتماداً على المنافسة المحتدة بين الطرفين وطبيعة المواجهة وحدّتها وخوف الولايات المتحدة من هجوم صيني على حلفائها وأصدقائها فضلاً على دفاعها عن مصالحها الحيوية في هذه المنطقة فلن تسمح للصين بالتوسع والسيطرة في هذا البحر[3].

رابعاً: الفجوة في التصورات بإزاء النظام الاقليمي والدولي: هنالك فجوة في التصورات بين الولايات المتحدة، والصين إزاء الحكم في النظام الاقليمي والعالمي، فالصينيون يؤمنون بالتراتبية الهرمية سواء في الداخل أو في الخارج (على مستوى اقليمي أو دولي) والطريقة التي تتعامل بها الصين مع مواطنيها تنعكس في تعاملها مع الدول الأخرى عندما تصبح القوة

(1) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره، ص ص 98 ـ 99.

(2) Ibid, p. 88.

(3) جيمس دوبينز وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 4.

المهيمنة في المنطقة إقليمياً (ثم دولياً)، أما الأميركان فيتسم نهجهم في السياسة الخارجية بالتناقض احياناً مع سياستهم المحلية؛ فبالوقت الذي يتطلعون فيه الى سيادة قانون دولي وإقليمي ونظام مبني على القواعد (على نسق اميركي) فأنهم بالوقت ذاته يعترفون ويؤمنون في «الحياة الهوبزية» (نسبة الى توماس هوبز) «حيث أن تكون أسداً خيرٌ من أن تكون حملاً» وتحاول الولايات المتحدة التخفيف من هذا التناقض برسم صورة لعالم تكون فيه هي القوة المهيمنة الخيرة [1] benevolent hegemon. لذا فهذه التصورات المختلفة للقوتين بإزاء طريقة حكم لا تساعد في إرساء توازن في العلاقة بينهما ثم تقاسم النفوذ في المنطقة.

وجدير بالذكر، ان النظام القائم على القواعد، الذي تؤمن به الولايات المتحدة، تعدّه الصين نظاماً صنعته الولايات المتحدة ودعت الآخرين لتنفيذه، لذا فالصينيون يعدون هذا النظام لم ينشأ بإرادتهم، وفي هذا الصدد كتب الرئيس الأميركي السابق لهيأة الأركان المشتركة (مارتن ديمبسي) Martin Dempsey: «من الأشياء التي تسحرني في الصينيين هو أنه عندما أتحدث معهم حول المعايير الدولية، أو قواعد السلوك الدولية، فأنهم يشيرون الى أن تلك القواعد قد وضعت عندما كانوا غائبين عن المسرح العالمي»[2].

ونخلص مما تقدم أن الحوارات التي تم طرحها يحتاج كل واحد منها الى مدة تكون فيها أقرب للتحقق من غيره، وعليه فالباحث، وبحسب المعطيات التي يعرضها، يرجّح بقاء السيناريو الأول في المدى المنظور، أي بقاء تفوق نسبي لقوة الوضع الراهن الأقوى في النظام الاقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا: الولايات المتحدة الاميركية. ويستند في ذلك لمعطيات أبرزها عدم تراجع القوة الاميركية بالشكل الذي يفسح المجال كاملاً أمام الصين للهيمنة، وكذلك طريقة استجابة دول جنوب شرق آسيا لهذا الوضع بمحاولة إبقائها لهيمنة نسبية للولايات المتحدة لغايات أمنية، مع عدم إثارة الصين لكي تبقي على بعض العوائد الآتية من لدن هذه القوة الصاعدة، أمّا على المستوى المتوسط فيمكن أن نرشح السيناريو الثالث القائم على أساس التوازن في المصالح بين القوتين في ظل نظام إقليمي مستقر نسبياً.

(1) غراهام أليسون، مدر سبق ذكره، ص ص 292 ـ 293.

(2) نقلًا عن: المصدر السابق، 294.

الخاتمة والاستنتاجات

بحسب ما تقدّم في فصول هذا الكتاب والمحاولة لإثبات فرضيتنا، إذ إن (راندل شويللر) قدم نقداً مهماً للواقعين الجُدد «كينيث والتز»، و«ستيفن والت»، وهو (نموذج توازن القوى، ونظرية توازن التهديد)، لكونهما يركزان على النظام بوصفه مستوى رئيسا للتحليل، وأيضاً لأنهم يركزون على البعد الأمني في تشكيل التحالفات، وعد سلوك التوازن (التحالف مع الجانب الأضعف) هو السلوك السائد، وبعد هذا النقد طرح شويللر نظريته «**توازن المصالح**» التي عمل بها على إعادة الدول التعديلية لدراسة التحالفات وتأدية دور مهم في ديناميكيات القوة الصاعدة والمهيمنة، وهو بذلك سبر أغوار التحالفات التي تقوم على أساس الربح والمكاسب، وليس الامن والبقاء فحسب.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا التي تشهد قوة صاعدة وأخرى مهيمنة فأن ديناميكيات التحالفات والاستجابة للقوة الصاعدة من لدن دول المنطقة تأخذ إلى جانب سلوكي التوازن والمسايرة، مساراً خاصا لا يخرج على هذين السلوكين ولكنه يبدو مختلفاً ويتناسب مع وضع المنطقة وطبيعة استجابتها بسلوكيات يطلق عليها «التحوط الاستراتيجي»، في محاولة من هذه الدول المناورة بين القوتين المهيمنة والصاعدة. وفي ما يتعلق بديناميكيات القوة المهيمنة والصاعدة (الولايات المتحدة، والصين) في هذه المنطقة؛ فأنه مثل أية قوة صاعدة في تاريخ العلاقات الدولية، تخلق الصين بصعودها تهديداً لوضع الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة ونظامها القائم على القواعد والحرية (ولاسيما حرية الملاحة)، فمع تنامي قدرات الصين الاقتصادية والعسكرية، يترتب على ذلك كسب أراضٍ إضافية (ولاسيما عن طريق البحر) ومحاولة فرض سيطرتها على جوارها القريب الذي يشكل مجالها الحيوي من أجل البدء بتأمين خطوط المواصلات البحرية التجارية والمواد الخام التي تعدُّ من متطلبات مواصلة صعودها. وهذا التحدي الصيني لهيمنة الولايات المتحدة يضع مصداقية الاخيرة في موقف حرج للغاية أمام حلفائها وشركائها في المنطقة.

وديناميكيات القوتين الصاعدة والمهيمنة: الولايات المتحدة تريد البقاء على وضعها

الراهن، والصين تريد تعديل هذا الوضع بما يخدم مصالحها، يُزاد على ذلك استجابة دول المنطقة لهما، بأحد السلوكيات المذكورة، يحدد مسار الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا. والى هذه اللحظة وفي المدى المنظور، يرى الباحث ان الولايات المتحدة ستحافظ على وضعها الراهن بأي ثمن، في خِضم بقاء تحدي الصين وتهديدها لهذا الوضع.

وبحسب ما تقدم يمكن إدراج الاستنتاجات الآتية:

أن النظرية الواقعية الجديدة لم تعُد المدرسة الأبرز في تفسير الأحداث الدولية بشكل عام وسلوكيات التحالفات والاستجابة للقوة الصاعدة بشكل خاص. وأن هنالك مدرسة جديدة تسمى الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)، وتأتي نظرية توازن المصالح في سياق هذه المدرسة ومستويات التحليل التي تستند إليها في تحليل سلوك التحالفات، وفي استجابة الدول للقوة الصاعدة.

أعادت نظرية توازن المصالح الاهتمام للدول ذات النوايا التعديلية وأثرها في تغيير مسار التوازنات في منطقة معينة، وخاضت في غمار التحالفات والشراكات القائمة على أساس الربح وليس الأمن، تلك التحالفات التي تتشكل من أجل الربح وكسب مزيد من القوة العسكرية والاقتصادية. فهي نظرية كشفت عن التحالفات التي تقوم على الأهداف السياسية للدول.

أن خيارات الدول المدفوعة بالمتغيرات على مستوى الوحدة (الدولة) هي من يقود خيارات الدول بالتفاعل مع الضغوط والمتغيرات النظامية، وبذا يكون (راندل شويللر) قد أعاد الدولة لدائرة التأثير بعد أن كانت ليست من أدوات التحليل للواقعيين الجدد (البنيويين).

قد يكون سلوك «المسايرة» تاريخياً هو السلوك الشائع في السياسة الدولية ـ بحسب قول شويللر ـ إلا أنه في عصر السياسة الدولية الحديث تسلك الدول، في خضم استجابتها للقوة الصاعدة، سلوكيات أخرى (إلى جانب المسايرة) تمنحهم أكثر مرونة ومناورة بإزاء الدول الكبرى (ولاسيما الصاعدة)، ويُطلق على مثل هذه السلوكيات: بالتحوط الاستراتيجي.

أن نظرية توازن المصالح أثبتت جدارتها في سبر أغوار سلوكيات الدول في عالم السياسة الدولية ولاسيما في الحروب العالمية التي دارت رحاها في أوروبا وآسيا، ولنا في تطبيقها على الحرب العالمية الثانية خير دليل، وأن صاحبها صاغها لتكون قابلة للتفسير والتنبؤ، اي قدرتها على تفسير ما حدث، وما يحدث، والتنبؤ بما قد يحدث، إلا أنها تحتاج الى من يُكيّفها مع

متطلبات عالم السياسة الدولية الذي يمتاز بديناميكيته، وسرعة التحولات في مسارات احداثه وسلوكيات الدول.

تراهن دول منطقة جنوب شرق آسيا على الإبقاء على الوضع الراهن، ثم الاستقرار، مع السماح بالقليل من التغيير الذي يصبُّ في صالحها، بالتحول البطيء والحذر تجاه الفرص التي تقدمها الصين، ولكن في الوقت ذاته تعمل على عدم التفريط بحضور الولايات المتحدة بوصفها القوة الوحيدة الضامنة للأمن في المنطقة، التي يمكن اللوذ بها عند أي عدوان وتوسع تقوم به الصين في المنطقة.

على الرغم مما يطرح حول تراجع الهيمنة الاميركية دولياً وإقليمياً، إلا أن الولايات المتحدة الاميركية لن تسمح (على الأقل في المدى المنظور) بالتخلي عن وضعها الراهن وأنها تعدُّ الاستراتيجيات والادوات للإبقاء على وضعها في النظام الإقليمي لهذه المنطقة.

تصاعد الإمكانيات الصينية العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ينذر بتهديد الهيمنة الاميركية في المنطقة، وتتمثل الاستراتيجيات الاميركية في الاستجابة لهذه القوة الصاعدة باتباع ستراتيجيات موازنة تحدُّ بها من سعي الصين للهيمنة الاقليمية على منطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص وِشرق آسيا بشكل عام (الانعطاف نحو آسيا في إدارة باراك أوباما، واستراتيجية المحيط الهندي ـ الهادئ في إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب).

قائمة المصادر

المصادر العربية:

أولا: الكتب العربية والمترجمة.

- إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1999.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الأصول والنظريات)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
- أنطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
- إيليوت كوهين، العصا الغليظة (حدود القوة الناعمة حتميَّة القوة العسكرية)، ترجمة: فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018.
- بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام **2003**)، ترجمة: فادي حمود وآخرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2017)، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2018)، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018.

- تشارلز كيجلي وشانون بلانتون، السياسة العالمية (التوجهات والتحولات)، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017.
- تيم دان وآخرون (محررون)، نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية وااستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2005.
- جانغ يون لينغ (محرراً)، الحزام والطريق (تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21)، ترجمة: آية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017.
- جرايمي هيرد (محرراً)، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين (رؤى متنافسة للنظام العالمي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013.
- جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأميركي؟، ترجمة: محمد إبراهيم العبد لله، العبيكان للنشر، الرياض، 2015.
- جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة، مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، 2012.
- جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية، (الجزء الثاني: النظريات البيدولتية)، ترجمة: قاسم المقداد، دار نينوى، دمشق، 2015.
- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة، الكويت، 1995.
- خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأميركية ـ الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
- خليل حسن، التنظيم الدولي، المجلد الثاني: المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

- دياري صالح محمد، بحر الصين الجنوبي (تحليل جيوبولتيكي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية (الاستعارات والأساطير والنماذج)، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
- ريتشارد هاس، عالمٌ في حيص بيص: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سلمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018.
- زبغينيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الاميركية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
- زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (الأولية الأميركية ومتطلباتها الجيواستراتيجية)، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط3، عمّان، 2012.
- سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الأبعاد والانعكاسات الإقليمية)، مركز الكتاب العربي، عمّان، 2016.
- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- غراهام أليسون، حتميَّة الحرب بين القوى الصاعدة والقوة المهيمنة (هل تنجح الصين وأميركا من الإفلات من فخّ ثيوسيديديز؟)، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018.
- غراهام ايفاتز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
- كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، بلا سنة.
- كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمّان، 2013.

- كونج زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية (التحديات وإدارة الاستجابات)، ترجمة: حليم نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017.
- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دربي 2002.
- ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته ـ اقتصادياته، أهدافه)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.
- مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.
- مجموعة مؤلفين، أسواق الطاقة الآسيوية (الديناميات والاتجاهات)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005.
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية (دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001.
- نادية محمود مصطفى (محررا)، العلاقات الدولية في عالم متغير (منظورات ومداخل مقارنة)، الجزء الثالث، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2016.
- نوح فلدمان، الحرب الهادئة: مستقبل التنافس العالمي، ترجمة: هشام سمير، مركز تكوين للدراسات والنشر، الرياض، 2016.
- نيكولو ماكيافيللي، الأمير، ترجمة: عبد القادر الجموسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008.
- هانز مورجنثار، السياسة بين الأمم (الصراع من اجل السلطان والسلام)، الجزء الأول، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- هنري كيسنجر، دروب السلام الصعبة، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
- هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا الى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2014.

- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978 ـ 2010)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية.

أ ـ الأطروحات:

- توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
- فينوس غالب كامل، الترتيبات الأمنية والهيمنة الأميركية (جنوب شرق آسيا أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
- عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى ـ جنوب آسيا ـ شرق وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2013.

ب ـ الرسائل.

- حيدر محمد حسن، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2010.

ثالثاً: الدراسات والدوريات.

- ابتسام محمد عبد، الاستراتيجية الأميركية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 26، 2005).
- أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية (تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية)، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 170، 2007).
- أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 167، 2007).
- أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، (كلية العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد 44،).

- إيرل تيلفورد (محرراً)، رؤية االستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الااستراتيجية، أبو ظبي، العدد 13، بلا سنة).
- بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأميركية، سلسلة أوراق الجزيرة، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 18، 2010).
- توفيق حكيمي، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، مجلة المفكّر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر، بسكرة «الجزائر»، العدد 12، 2015).
- توماس رايت، صعود وهبوط نظام القطبية الأحادية، ترجمة: محمد حمدي أبو كيلة، مجلة ثقافات عالمية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 181، 2016).
- تينغ واي، هوية الصين ومداركها: تضمينات العلاقات ـ الصينية الأوربية، ترجمة سحر عادل، مجلة ثقافات عالمية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 181، 216).
- جان بيير كابيستان، هل يعدُّ شي جين بينغ القائد المصلح الذي تحتاجه الصين، ترجمة: أحمد البكري، مجلة ثقافات عالمية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 181، 2016).
- جمال الدين محمد علي، خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 106، 1996).
- جيمس دوبينز وآخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين: احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الصراع، دراسة صادرة عن مؤسسة راند RAND(نسخة مُعربة)، كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، 2017.
- جيمس هولمز، طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان وقواعد ماو، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للبحوث والدارسات الااستراتيجية، أبو ظبي، العدد 99، 2011).
- خالد عبد الحميد، أزمة ميانمار: قراءة في البعد الدولي، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 171، 2008).

- ديڤيد سي جومبرت، وآخرون، الحرب مع الصين: التفكّر فيما لا يتقبله العقل، دراسة صادرة عن مؤسسة راند RAND(نسخة مُعربة)، كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، 2016.
- زبغينيو بريجنسكي، عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي، سلسلة دراسات معرّبة، (مركز الدارات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 8، بلا سنة).
- سفيان بلمادي، جيوسياسية المضائق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة (مضيق ملقا وأثره على أمن الطاقة الصيني أنموذجاً)، دراسة صادرة من كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015.
- سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الأمارات للبحوث والدارسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 10، بلا سنة).
- شذا [شذى] جمال خطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا، سلسلة دراسات ااستراتيجية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي، العدد 51، 2001).
- الصين قوة ناهضة، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 43، 2010).
- عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأميركية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 131، 1998).
- عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية"، دورية سياسات عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 21، 2016.
- كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 183، 2011).
- كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأميركي في شرقي آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد «بغداد»، العدد23، 2004).
- كيه أس. بلاكريشنان وآخرون، النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي، العدد 24.، 1997).

- محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 167، 2007).
- محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 183، 2011).
- محمد عبد الله يونس، تحول جيوستراتيجي (الااستراتيجية الأميركية الجديدة في الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 188، 2012).
- مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 183، 2001).
- مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا: الأسباب والحلول، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 167، 2007).
- مراد إبراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات الااستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والااستراتيجية، القاهرة، العدد 124، 1996).
- نزار إسماعيل لطيف الحيالي، الصين والتحدي الأطلسي الجديد، مجلة دراسات استراتيجية، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد (بغداد)، العدد 7، 2000).

رابعاً: التقارير وتقديرات موقف.

- تأثير كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأميركا، تقدير موقف، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2020)، ص 7.
- ناصر التميمي، رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، سلسلة تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ابريل 2015).

خامساً: الإنترنت.

- خلفية منتدى آسيان الإقليمي، موقع صحيفة الشعب اليومية اونلاين، تاريخ النشر: 23 أيلول/ سبتمبر 2010، على الرابط التالي: http://arabic.people.com.cn/31663/7078292.html(تاريخ الدخول 10 تشرين الأول 2019)

- صراع بارد على جنوب شرق آسيا، موقع قناة (روسيا اليوم (RT عربي، تاريخ النشر: 27 كانون الثاني/يناير 2018: https://ar.rt.com/jsq9تاريخ الدخول:(14 تشرين الثاني 2019)
- الاستراتيجية تعاونية للقوة البحرية [الأميركية] في القرن الحادي والعشرين، مارس/ آذار 2015، على الرابط التالي: https://www.navy.mil/local/maritime/CS21R ـ Arabic.pdfتاريخ الدخول: (21 شباط/فبراير2020)

المصادر الأجنبية:

First: Books.

- A.F. K.Organsk, World Politics, (New York: Alfred A. Knopf, 1958).
- Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross (eds), Engaging China: the management of an emerging power, (New York; Routledge, 1999).
- Alvin Cheng ـ Hin Lim and Frank Cibulka (eds), China and Southeast Asia in the Xi Jinping Era, (London; Lexington Books, 2019).
- Arnold Wolfers, Discord and Collaboration, (Baltimore; The Johns Hopkins Press, 1962).
- Asian Development (Outlook 2011), (Philippines ; Asian Development Bank "ADB", 2011).
- Bill Hayton, The South China Sea: The Struggle for Power in Asia, (New Haven; Yale University Press, 2014).
- Daljit Singh and Malcolm Cook (eds), Southeast Asian affairs (2017), (Singapore; The Institute of Southeast Asian Studies "ISEAS", 2017).
- David Shambaugh (ed), Power Shift: China and Asia's New Dynamics, (California; University of California Press, 2005).

- David Shambaugh and Michael Yahuda (eds), International Relations of Asia, (Lanham, Maryland; Rowman & Littlefield Publishers, 2008).
- Donald E.Weatherbee, International Relations in Southeast Asia: the Struggle for Autonomy, (Lanham; ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, INC, 2009).
- Edin E. Moise, The Domino Theory, in; Alexander DeConde (ed), Encyclopedia of American Foreign Policy, Vol 1, (New York; Charles Scribner's Sons, 2002).
- Enrico Fels and Truong ـ Minh Vu (**eds**), Power Politics in Asia's Contested Waters: Territorial Disputes in the South China Sea, (Berlin ;Springer, 2016).
- Evan S. Medeiros and Others, pacific Currents: The responses of U.S. Allies and Security Partners in East Asia to China's Rise, (California; RAND Corporation, 2008).
- Hugo Meijer, Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military, and Economic Dimensions, (New York; PALGRAVE MACMILLAN, 2015).
- Jese L. Tongzon, The Economic of Southeast Asia; Before and After the Crisis, (Cheltenham; EDWARD ELGER, 2002).
- Jonah Blank, Jennifer D. P. Moroney, and Angel Rabasa, Bonny Lin, Look East, Cross Black Waters: India's Interest in Southeast Asia, (California; RAND Corporation, 2015),
- Jürgen Haacke and Noel M. Morada, Cooperative Security in the Asia ـ Pacific: The ASEAN Regional Forum, (New York; Routledge, 2010).
- Kenneth Waltz, Theory Of International Politics, (Reading; Mass: Addison ـ Wesley, 1979).

- Loren Brandt and Thomas G. Rawski (eds), China's Great Economic Transformation, (New York;Cambridge University Press, 2008).
- Mark Clearly and Goh Kim Chuan, Environment and Development in the Straits of Malacca, (London; Routledge, 2000).
- Parry Buzan and Ole Waever, Regions and Power (The Structure of International Security), (New York; Cambridge University Press, 2003).
- Randall L. Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest, (New York: Columbia University Press, 1998).
- Randall L. Schweller, Unanswered Threats:political constraints on the balance of power, (New Jersey, Princeton University Press, 2006).
- Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro (eds), Economics in the Time of COVID 19 _, (London ; CEPR Press "Centre for Economic Policy Research", 2020).
- Robert Jervis and Jack Snyder (ed), Dominoes and Bandwagons, (New York; Oxford University Press, 1991).
- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, (New Jersey; Princeton University Press, 1967).
- Robert S. Ross and Øystein Tunsjø (eds), Strategic Adjustment and the Rise of China: Power and Politics in East Asia, (New York; Cornell University Press, 2017).
- Sam Bateman and Ralf Emmers (eds),Security and International Politics in the SouthChina Sea: Toward a Cooperative Management Regime, (New York; Routledge, 2019).
- Scott W. Harold, Derek Grossman, Brian Harding, Et la, The Thickening Web of Asian Security Cooperation: Deepening Defense Ties Among U.S. Allies and Partners in the Indo _ Pacific, (California.;RAND Corporation, 2019).

- Stephen M. Walt, The Origins of alliances, (Ithaca, New York, Cornell University Press, 1990).
- Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey w. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, (New York: Cambridge University Press, 2009).
- Susan. L. Shirk, China: Fragile Superpower, (New York; Oxford University Press, 2007).
- T. V. Paul, Deborah Welch Larson, and William C. Wohlforth, Status in World Politics, (New York; Cambridge University Press, 2014).
- The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics (2018), (London; International Institute for Strategic Studies, 2018).
- Zhiqun Zhu, US _ China Relations in the 21st Century: Power transition and peace, (New York ;Routledge, 2006).

Second: Articles.

- Aaron L. Friedberg, The Future of U.S. _ China Relations: Is Conflict Inevitable?, International Security, Vol. 30, No. 2 (Fall, 2005).
- Alexander Korolev, Systemic Balancing and Regional Hedging: China–Russia Relations, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 4, 9, (2016).
- **Andrew Lee**, Wuhan novel coronavirus (COVID 19 _): why global control is challenging?, **Public Health**, No. 179 ,(2020).
- Andrew T. H. Tan, The Five Power Defence Arrangements: The Continuing Relevance, **Contemporary Security Policy**, Vol.29, No.2 (August 2008).

- Angela Pennisi di Floristella, United States and European Union Evolving Approaches in Southeast Asia: Moving Closer to Convergence or Divergence?, **Journal of Current Southeast Asian Affairs**, Vol. 38, No. 2, (2019,).
- Benjamin Herscovitch, A Balanced Threat Assessment of China's South China Sea Policy, **Policy Analysis**, No. 820, (August, 2017).
- Cheng ـ Chwee Kuik, The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China, Contemporary Southeast Asia Vol. 30, No. 2 (2008).
- Cheng ـ Chwee Kuik, Malaysia Between the United States and China: What do Weaker States Hedge Against?, **Asian Politics & Policy**, Vol. 8, No. 1, (2016).
- Colin S. Gray, The Arms Race Is about Politics, **Foreign Policy**, No. 9 (Winter, 1972 1973 ـ).
- Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, **World Politics**, Vol. 24, No. 1 (October, 1971).
- David A. Lake, Domination, Authority, and the Forms of Chinese Power, **The Chinese Journal of International Politics**,, Vol. 10, No. 4 (2017).
- David Shambaugh, U.S. ـ China Rivalry in Southeast Asia: Power Shift or Competitive Coexistence?, **International Security**, Vol. 42, No. 4 (Spring 2018).
- Denny Roy, Southeast Asia and China: Balancing or Bandwagoning?, **Contemporary Southeast Asia**, Vol. 27, No. 2 (August 2005).
- Dmitry Gorenburg and Paul Schwartz, Russia's Strategy in Southeast Asia, PONARS Eurasia Policy Memo, No. 578, (March 2019).

- Enze Han, Under the Shadow of China ـ US Competition: Myanmar and Thailand's Alignment Choices, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 11, No. 1, (2018).
- Enze Han, Under the Shadow of China ـ US Competition: Myanmar and Thailand's Alignment Choices, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 11, No. 1, (2018).
- Evelyn Goh, The ASEAN Regional Forum in United States East Asian strategy, **The Pacific Review**, Vol. 17, No. 1, (March 2004).
- International Security, Vol. 30, No. 2 (Fall, 2005).
- Joergen Oerstroem Meoller, ASEAN's Relations with the European Union: Obstacles and Opportunities, **Contemporary Southeast Asia**, Vol. 29, No. 3 (December 2007).
- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, (July/August 2016).
- Joshua P. Rowan, The U.S. ـ Japan Security Alliance, ASEAN, and the South China Sea Dispute, **Asian Survey**, Vol. 45, No. 3, (May/June, 2005).
- Kai Heand Huiyun Feng, If Not Soft Balancing, Then What?: Reconsidering Soft Balancing and U.S. Policy Toward China, **Security Studies**, Vol. 17. No. 2, (2008).
- Ligang Song and Yongsheng Zhang, Will Chinese growth slow after the Lewis turning point?, **China Economic Journal**, Vol. 3, No. 2, (July 2010).
- Liu Feng, China's Security Strategy towards East Asia, **The Chinese Journal of International Politics,** Vol. 9, No. 2, (Summer 2016).
- Marko Milivojevic, The Spratly and Paracel Islands Conflict, Survival Journal, Vol. 31, No. 1, (1989).

- Melissa A. Castun, Adrif in the South China Sea; International Dicpute Resolution and the Spratly Islands Conflict, **Asia Pacific Law Review**, Vol. 6, No. 1,(1998)
- Michael Green and Derek Mitchell, Asia's Forgotten Crisis: A New Approach to Burma, **Foreign Affairs**, Vol. 86, No. 6 (Nov. ـ Dec., 2007).
- Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable? Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 12, No. 3, (2019).
- Olga Daksueva and Serafettin Yilmaz, The AIIB and China ـ ASEAN Relations: Shaping a New North ـ South Paradigm, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, (2018).
- Qiang Meng, Jinxian Weng, and Suyi Li, Analysis with Automatic Identification System Data of Vessel Traffic Characteristics in the Singapore Strait, **Journal of the Transportation Research Board**, No. 2426, (2014).
- Ralf Emmers, The Five Power Defence Arrangements and Defense Diplomacy in Southeast Asia, **Asian Security**, Vol. 8, No. 3, (2012).
- Ralf Emmers, The Influence of the Balance of Power Factor within the ASEAN Regional Forum, **Contemporary Southeast Asia**, Vol. 23, No. 2 (August 2001).
- Randall L. Schwellel, Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In, International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer, 1994).
- Randall L. Schweller and Xiaoyu Pu, After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline, **International Security**, Vol. 36, No 1, (Summer 2011).
- Randall L. Schweller, China's Aspirations and the Clash of Nationalisms in East Asia: A Neoclassical Realist Examination, **International Journal of Korean Unification Studies**, Vol. 23, No. 2.

- Randall Schweller, Opposite but Compatible Nationalisms: A Neoclassical Realist Approach to the Future of US–China Relations, **The Chinese Journal of International Politics,** Vol. 11, No. 1, (2018).
- Richard A. Bitzinger, A New Arms Race? Explaining Recent Southeast Asian Military Acquisitions, **Contemporary Southeast Asia**, Vol. 32, No. 1 (April 2010).
- Richard Bernstein and Ross H. Munro, The Coming Conflict with America, **Foreign Affairs,** Vol. 76, No. 2 (Mars ـ April 1997).
- Robert Ross, Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia, **Security Studies**, Vol. 15, No. 3 (2006).
- Robert S. Ross, Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia, Security Studies, Vol. 15, No.3, (July–September 2006).
- SamuelP. Huntington,TheClashofCivilizations?, **ForeignAffairs**, Vol 71, No 3(Summer 1993).
- Sebastian Rosato, The Inscrutable Intentions of Great Powers, International Security, Vol. 39, No. 3 (Winter 2014 2015 ـ).
- Shu ـ Ping Wu and Others, Land Molluscan Fauna of the Dongsha Island with Twenty New Recorded Species, **Taiwania**, Vol. 52, No. 2, (2007).
- Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, **International Security**, Vol. 9, No. 4 (spring, 1985).
- Stephen M. Walt, Alliances in Unipolar World, World Politics, Vol 61, Issue1, (January 2009).
- Stephen M. Walt, Testing theories of alliance formation: the case of Southwest Asia, **International Organization**, Vol 42, Issue 2, (March 1988).

- Stephen Van Evera, Why Europe matters, why the third world doesn't: American grand strategy after the cold war, **Journal of Strategic Studies**, Vol 13, Issue 2 (1990).
- Sugiarto Pramono, More Guns, Less Butter?: China ـ U.S. Arms Race Behind Southeast Asia's Economic Boom, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, (January 2018).
- Suisheng Zhao, Foreign Policy Implications of Chinese Nationalism Revisited: the strident turn, **Journal of Contemporary China**, Vol. 22, Issue. 82, (march 2013).
- Suisheng Zhao, The Ideological Campaign in Xi's China: Rebuilding Regime Legitimacy, **Asian Survey**, Vol. 56, No. 6, (2016).
- Thomas J. Christensen and Jack Snyder, chain gangs and passed bucks: predicting alliance patterns in multipolarity, International Organization, vol 44, no 2.
- Toshua H. Ho, The Security of Sea Lanes in Southeast Asia, **Asian Survey,** Vol. 46, No. 4, (July/August, 2006).
- Tridib Chakraborti, China and Vietnam in the South China Sea Dispute: A Creeping "Conflict ـ Peace ـ Trepidation" Syndrome, **China Report Journal**, Vol. 48, No. 3, (2012).
- Vincent Wei ـ cheng Wan, China's Economic Statecraft Toward Southeast Asia: Free Trade Agreement and "Peaceful Rise", **American Journal of Chinese Studies**, Vol. 13, No. 1, (April, 2006).

Third: Studies

- Alexandra Sakaki ,Japan's Security Policy: A Shift in Direction under Abe?,**SWP Research Paper,** (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik) SWP(/ German Institute for International and Security Affair,), No. 2, (March 2015).

- Felix Heiduk, An Arms Race in Southeast Asia?: Changing Arms Dynamics, Regional Security and the Role of European Arms Exports, **SWP Research Paper**, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik"SWP" / German Institute for International and Security Affair,), No. 10, (August 2017).
- Gudrun Wacker, Security Cooperation in East Asia: Structures, Trends and Limitations, **SWP Research Paper**, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik) SWP(/ German Institute for International and Security Affair,), No. 4 (May 2015).
- Margarete Klein, Russia: A Euro ـ Pacific Power?: Goals, Strategies and Perspectives of Moscow's East Asia Policy**, SWP Research Paper**, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik"SWP" / German Institute for International and Security Affair,), No. 8, (September 2014).
- Thanh ـ Bam Troug and Karim Knio, The South China Sea and Asian Regionalism: A Critical Realism Perspective, Series of Briefsine in Environment, Security, Development, and Peace, (Mosbach (Germany); SPRINGER, 2016).
- Yu Jie and Others, China's Belt and Road Initiative(BRI) and Southeast Asia, (Kuala Lumpur; ASEAN Research Institute "CIMB"), (October 2018).

Fourth: Internet.

- Warda Irum, Military Modernization Of ASEAN States: The New Agenda, Eur**asia Review, 17, July, 2019 at: https://www.eurasiareview.com/17072019 ـ military ـ modernization ـ of ـ asean ـ states ـ the ـ new ـ agenda ـ oped/** (accessed: 2, October, 2019).

- Gilbert Rozman, Japan's Approach to Southeast Asia in the Context of Sino ـ Japanese Relations, The Asan Forum, (17, October 2014), at; http://www.theasanforum.org/japans ـ approach ـ to ـ southeast ـ asia ـ in ـ the ـ context ـ of ـ sino ـ japanese ـ relations/(accesses; 3. November. 2019).
- Pual Blustein, THE UNTOLD STORY OF HOW GEORGE W. BUSH LOST CHINA, FB, 2 October 2019, at: https://foreignpolicy.com/201904/10//the ـ untold ـ story ـ of ـ how ـ george ـ w ـ bush ـ lost ـ china/(accessed: 17 february 2020).
- Dingding Chen, The Indo ـ Pacific Strategy: A Background Analysis, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 4 June 2018, at:
- https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/indo ـ pacific ـ strategy ـ background ـ analysis 20714 ـ (accessed: 4 february 2020).
- Ankit Panda, Is Donald Trump's ARIA an overture to greater harmony in the Indo ـ Pacific region?, South China Morning Post ,12 January 2019, at:
- https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/2181807/donald ـ trumps ـ aria ـ overture ـ greater ـ harmony ـ indo ـ pacific ـ region (accessed: 15 february 2020).
- Abdul Malik Omar, Brunei Between Big Powers: Managing US ـ China Rivalry in Asia, THE DIPLOMAT, 30 November, 2018, at: https://thediplomat.com/201812//brunei ـ between ـ big ـ powers ـ managing ـ us ـ china ـ rivalry ـ in ـ asia/(accessed: 27 february 2020).
- Nem Sopheakpanha, China Pledges $10 Billion in Support to Cambodia as Relations With West Deteriorate, VOA Khmer, 23 January 2019, **at:** https://www.voacambodia.com/a/china ـ pledges ـ 10 ـ billion ـ in ـ support ـ to ـ cambodia ـ as relations ـ with ـ west ـ deteriorate/4755548.html(accessed: 10 february 2020).

- China supports Cambodia's crackdown on political opposition, Reuters, 21 November, 2017, at: https://www.reuters.com/article/us ـ cambodia ـ politics ـ china/china ـ supports ـ cambodias ـ crackdown ـ on ـ political ـ opposition ـ idUSKBN1DL01L(accessed: 10 february 2020).
- State Peace and Development Council, Wikipedia website, at: https://en.wikipedia.org/wiki/State_Peace_and_Development_Council (accessed:14 January 2020).
- Prashanth Parameswaran, China ـ Thailand Military Ties in the Headlines With New Shipbuilding Pact, The Diplomat, 13 September 2019, at: https://thediplomat.com/201909//china ـ thailand ـ military ـ ties ـ in ـ the ـ headlines ـ with ـ new ـ shipbuilding ـ pact/(accessed: 12 february 2020)
- Brahma Chellaney, America's Feeble Indo ـ Pacific Strategy, Project Syndicate, 12 November 2019, at: https://www.project ـ syndicate.org/commentary/trump ـ too ـ weak ـ to ـ ensure ـ free ـ and ـ open ـ indo ـ pacific ـ region ـ by ـ brahma ـ chellaney 11 ـ 2019 ـ?barrier=accesspaylog (accessed: 14 february 2020).
- Indo ـ Pacific Strategy Report: Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region, US Department of Defense, (1June, 2019), p. 7. at:
- https://media.defense.gov/2019/Jul/011/1 ـ /1 ـ /2002152311// DEPARTMENT ـ OF ـ DEFENSE ـ INDO ـ PACIFIC ـ STRATEGY ـ REPORT 2019 ـ.PDF (accessed: 21 february 2020).
- **Céline Pajon**, Japan in South East Asia: Looking for a Balanced Indo ـ Pacific, Institute for International Political Studies (ISPI), 11 December 2019, at: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/japan ـ south ـ east ـ asia ـ looking ـ balanced ـ indo ـ pacific 24578 ـ (accessed: 4 february 2020).

- Mira Rapp ـ Hooper, Saving America's Alliances: The United States Still Needs the System That Put It on Top, Foreign Affairs, March/April 2020, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united ـ states/2020 10 ـ 02 ـ/ saving ـ americas ـ alliances (accessed: 18 2020 ـ 2 ـ).
- **Sour grapes, YourDictionary, at**: https://www.yourdictionary.com/sour ـ grapes
- Graham Allison and Christopher Li, In War Against Coronavirus: Is China Foe ـ or Friend?, the National Interest, 27 March 2020, at: https://nationalinterest.org/feature/war ـ against ـ coronavirus ـ china ـ foe %E2 %80 %94or ـ friend 138387 ـ (accessed: 4 April 2020)
- Hugh White, Without America: Australia in a New Asia, Quarterly Essay, issue]No[.68 ,(November 2017), at: https://www.quarterlyessay.com.au/ essay/201711//without ـ america (accessed: 8 March 2020)
- Wooing Donald Trump, Xi Jinping seeks great power status for China, The StraitsTime, 7 November, 2017, at https://www.straitstimes.com/asia/ east ـ asia/wooing ـ donald ـ trump ـ xi ـ jinping ـ seeks ـ great ـ power ـ status ـ for ـ china (accessed: 3 February 2020).
- Paul Kennedy, A Time to Appease, THE NATIONAL INTEREST, 28 June, 2010, at: https://nationalinterest.org/article/a ـ time ـ to ـ appease 3539 ـ (accessed: 7 March 2020).
- The Mershon Center for International Security Studies, The Ohio State University, at: https://mershoncenter.osu.edu/people/schweller.2 (accessed: 29 June, 2020).
- Ayako Kusunoki, Has Japan's Foreign Policy Gone Beyond the Yoshida Doctrine?, THE DIPLOMAT ,10 March 2020, at: https://thediplomat. com/202003//has ـ japans ـ foreign ـ policy ـ gone ـ beyond ـ the ـ yoshida ـ doctrine/ (accessed: 17 July 2020).

- brian harding, South East Asia: The US ـ China Zero ـ Sum Game, l'Istituto per gli Studi di Politica Internazionale (**The Institute for International Political Studies**), 11 Dicembre 2019, at: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/south ـ east ـ asia ـ us ـ china ـ zero ـ sum ـ game 24575 ـ (accessed: 7 July 2020).
- Joseph S Nye, How COVID 19 ـ is testing American leadership, EAST ASIA FORUM, 26 April 2020, at: https://www.eastasiaforum.org/202026/04// how ـ covid ـ 19 ـ is ـ testing ـ american ـ leadership / (accessed: 24 Augest 2020).
- China Government Debt: % of GDP, C E I C, at: https://www.ceicdata.com/en/indicator/china/government ـ debt ـ of ـ nominal ـ gdp (accessed: 29 Augest 2020)
- Caleb Larson, China's Aircraft Carriers: Bark or Bite?, RealClear Defense, 17 April 2020, at; https://www.realcleardefense.com/articles/202017/04// chinas_aircraft_carriers_bark_or_bite_115213.html (accessed: 4 October 2020).

يحلل هذا الكتاب ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في منطقة جنوب شرق آسيا والتنافس بين الولايات المتحدة والصين فيها على وفق نظرية توازن المصالح للمفكر الأمريكي راندل شويللر (أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية أوهايو) التي تعدُّ من أبرز ما أفرزه الأنموذج الواقعي بشكل عام والمدرسة الواقعية النيوكلاسيكية في العلاقات الدولية بشكلٍ خاص.

وتتأتى أهمية هذا الكتاب من أنه يسلط الضوء على افتراضات هذه النظرية ومستويات التحليل التي تقوم عليها والتي وضِعت لمعالجة ديناميكات التحالفات والعلاقة بين القوى الصاعدة والمهيمنة، فضلاً عن تقديم صاحبها نقداً مهماً للأطروحات التي سبقتها في هذا المجال: مثل أنموذج توازن القوى لـ (كينيث والتز) ونظرية توازن التهديد لـ (ستيفن والت)، ومن ثم يقدم نظريته بديلا مناسبا لتفسير التحالفات.





ص.ب. 252



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية